المعرفة بصفتها منفعة عامة: إعادة النظر في هدف إنتاج المعرفة وأساليبها

تحرير:

جميل معوض

سارة آن رانك

أندرو فيندال-أغناطيوس

مبادرة الإصلاح العربي

ARI

© 2024 مبادرة الإصلاح العربي | جميع الحقوق محفوظة.

يسمح هذا الترخيص للقائمين بإعادة الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة دمجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وطالما يتم الإسناد إلى المنشئ. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

الصورة: رسمة تعبيرية تم إنشاؤها بواسطة الAI

ISBN 979-10-93214-20-7

EAN 9791093214207

أيار/ /مايو 2024

الفهرس

مقدمة: التقييم وإعداد البرنامج 4

دينا الخواجة وأندرو فيندال-أغناطيوس وسارة آن رانك

التنظير لحدود المعرفة بصفتها منفعة عامة 12

عن مواقع وقوالب بحوث السياسات العامة في المنطقة العربية: الغابة والأشجار واللبلاب السامّ 13

دينا الخواجة

المبادرات على النطاق المتوسط للمعرفة التحررية 22

مبادرات إتاحة العلوم الإنسانية في مصر: سبل لمعرفة بديلة 23

مي عامر

نقل المعرفة من وإلى الهوامش 32

دينا وهبة

الصَّدْع بحقيقة التحرير أمام أنظمة المعرفة: التّابعيّة، وحدث ثورة يناير، والصراع حول المعرفة 43

ماريو ميخائيل

الجهات الفاعلة الدولية في صنع السياسات المحلية: الآليات والطرائق والمعوقات 56

تحليل أهمية المعرفة بوصفها سلعة عامة: حول تحديات تبادل المعرفة 57

علا الصيداني

إنتاج المعرفة من خلال تقييمات برامج التنمية في الأردن: تحديات تحقيق الملاءمة والقيمة المحلية 64

ديما طوقان

استعادة المعرفة بصفتها منفعة عامة غير سلعية 74

النُهج الطوباوية المثالية والقيود المطبقة في مجال العلوم (الاجتماعية) المفتوحة والبديلة في لبنان: تجربة مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية 75

ماري نويل أبي ياغي وليا يمين

العلوم الاجتماعية والإنسانية الملتصقة بقضايا الحقوق والديمقراطية والعدالة الاجتماعية: قراءة في تجربة «المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» 82

علاء الطالبي

عندما يصبح الجمهور هو الزبون: التحولات في/من مهنة العمارة والتخطيط في مصر عقب 2011 - دراسة لحالة عشرة طوبة 89

يحيى شوكت وأحمد زعزع

مقدمة: التقييم وإعداد البرنامج

دينا الخواجة وأندرو فيندال-أغناطيوس وسارة آن رانك

بدأ هذا المؤلَّف في الأصل كحوار بين الأكاديميين من مختلف أنحاء العالم العربي، جميعهم سعوا إلى ربط مساراتهم الأكاديمية أو خبراتهم في التطوير المهني بالمجال العام من أجل استخدام معارفهم بشكل أكثر فعالية للدفع نحو إحداث التغيير الديمقراطي التقدمي في بلدانهم. خلال هذا الحوار، تبادل الباحثون والناشطون العرب المشاركون تجاربهم التي امتدت على مدى عقد، وكذلك الدروس المستفادة التي تعلموها حول كيف يمكن لنشر المعرفة أن يساعد منظمات المجتمع المدني وقادة المجتمعات والمواطنين العاديين على أن يصبحوا على دراية وخبرة فيما يتعلق بالروابط بين مظالمهم ومطالبهم والسياسات العامة التي تنتجها أنظمتهم السياسية. وسرعان ما تحول الحوار إلى كيف يمكن لإنتاج المعرفة إعادة إحياء «المنفعة العامة» بوصفها إحدى ركائز أي عقد اجتماعي بين الفئات الحاكمة والشعوب التي يحكمونها.

والواقع أن المنطقة العربية شهدت على مدى العقد الماضي ظهور هذا الجيل الجديد من علماء الاجتماع، والناشطين والباحثين، والخبراء (سواء أكانوا أفراداً أم شبكات أم منظمات)، الذين يسعون إلى استخدام بحوثهم والمعرفة التي ينتجونها بهدف توعية الرأي العام والمساهمة في خطط وبرامج السياسات العامة أو طرح التساؤلات بشأنها في بلادهم. ومثلهم مثل المؤلفين الذين تعاونوا في كتابة هذا المؤلَّف، أصبح تركيزهم ينصب على نحو أكثر على «تغيير السياسات» بوصفها الدافع الرئيسي لإنتاجهم المعرفي. ومن الواضح أن ثمة متغيرات أخرى ساهمت في تعزيز هذا التحول، إذ حرصت مراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية ووكالات التمويل حرصاً شديداً على قياس التأثير من حيث التغيير الملموس في السياسات، حتى في السياقات الانتقالية الصعبة مثل تلك التي أعقبت انهيار تحركات الربيع العربي وترسيخ الحكم الاستبدادي في دول مثل سوريا ومصر والسودان وتونس ولبنان.

وطوال هذا الحوار، الذي استمر على مدى عامين تقريباً على النحو المُعرب عنه في المؤتمرات العامة والندوات عبر الإنترنت بالإضافة إلى الحلقات النقاشية والحوارات الخاصة، قدم منتجو المعرفة هؤلاء كيف يهدفون إلى الاضطلاع بدور محوري في إذكاء وتشكيل النقاش العام ودفع زخم الحركات الاجتماعية. وبالنسبة لمعظمهم، فإن إنتاج المعرفة ونشرها لا يشكلان حافزاً للتوعية أو الدعوة فحسب، بل يشكلان أيضاً مرجعاً هاماً للسياسات التّنازعيّة على حد سواء ضد الصعود الجديد للنُظم الاستبدادية في جميع أنحاء المنطقة.

إن جهود هؤلاء الأفراد والشبكات والمنظمات والمجموعات والأكاديميين والباحثين ليست مجرد رد فعل على عجز المسارات والعمليات التقليدية لصنع السياسات، ولا مجرد استجابة للحركات الاجتماعية الكبيرة التي هزت المنطقة في العقد والنصف الماضيين. بل نشأت هذه المبادرات في محاولة لمواجهة الإصلاحات النيوليبرالية في الأنظمة الجامعية التي أضعفت دور المؤسسات الأكاديمية في «صياغة» المتطلبات الاجتماعية بوصفها معطيات في وضع الأجندة العامة، ودفعت الأساتذة إلى سباقات شديدة التنافسية على شغل المنصب، والسجلات الحافلة من الأبحاث الفنية المنشورة. وعلى نحو مماثل، حاولوا العمل بمثابة «هيكل تعليق» (تيلور، 1989) يسمح بالمقاومة والتعبير عن الرأي في ظل الظروف التقييدية الجديدة التي أعقبت انسحاب الآلاف من الناشطين الاجتماعيين والسياسيين في جميع أنحاء المنطقة.

ومنذ ذلك الحين، أنتج هؤلاء «الباحثون الناشطون" الناشئون (المنظمات والأفراد) المعرفة وساهموا في إعادة التفكير في السياسات العامة خارج المنصات والعمليات التي تسيطر عليها الدولة أو تقودها. وبعد فترة قصيرة عندما طُلب منهم المساهمة بخبراتهم في ذروة حراك الربيع العربي، غالباً ما انتهى بهم الأمر إلى وصمهم بالعار أو التهميش أو الإسكات أو إجبارهم على الرحيل إلى المنفى. انتهى حوارنا المشترك والمتكرر بالتركيز على تداعيات هذه التجارب، حيث أعاد المشاركون التفكير في هدف ودور إنتاج المعرفة، سواء داخل أم خارج أسوار الجامعات وبرامج المراكز الفكرية، في هذه البيئة شديدة المخاطر من النشاط المدني، والمناقشات السياسية الخاضعة للرقابة.

سلطت مناقشاتنا الضوء على الصعوبات المتزايدة التي تواجه تعزيز التغيير من خلال نُهج تقدمية لبناء التحالفات. في الأساس، أظهر هذا المجتمع المؤلف من الباحثين الناشطين الجدد أشكالاً متعددة تهدف إلى التأثير على عملية صنع السياسات والمناقشات العامة بطريقة أكثر إثارة للجدل ومن موقف قائم على المجتمع أو التواصل. وقد ترافق ذلك مع إحراز تقدم في الغرض من المعرفة بوصفها «منفعة عامة»، وهو مفهوم نعتقد أنه يمكن أن يوازن بين التسليع المتزايد للمعرفة في الدوائر السياسية ويعيد إحيائها كشرط أساسي لجميع أشكال التغيير الاجتماعي الشامل.

إعادة التفكير في المعرفة لصالح/من أجل السياسات العامة

وفي هذا السياق، سعت مبادرة الإصلاح العربي إلى توثيق هذه التجارب والدروس المستفادة وتقييمها من خلال نشر هذا المؤلَّف الجماعي، بهدف الدفع نحو فهم أعمق وأكثر شمولاً للمعرفة ودورها في إنتاج السياسات العامة التقدمية.

أثارت المناقشات التي أفضت إلى هذا المؤلَّف النهائي عدة تساؤلات، بعضها تم تناوله في الأجزاء التالية والبعض الآخر لم يتم التطرق إليه، على الرغم من أن جميعها يتطلب مزيداً من التفكير والبحث من أجل صقل مجال إنتاج المعرفة وتفاعله المستمر مع دراسات السياسات العامة في المنطقة. إن ندرة التفكير الدقيق في إنتاج المعرفة في العالم العربي من المنطقة، وتحديداً تأثيرها على السياسات العامة، أمر موثق جيدًا، مع الإشارة إلى كتاب واحد من تأليف ساري حنفي وريجاس أرفانيتيس الصادر عام 2015، بوصفه أحد الأعمال الرئيسية القليلة حول هذا الموضوع.[1] وفي حين طوّرت مناطق أخرى في الجنوب العالمي واستخدمت مفاهيم ومنهجيات محلية أو نابعة من الواقع الداخلي في بلادهم لمعالجة المشاكل المحلية من حيث صلتها بالقرارات المتعلقة بالسياسات البحثية،[2] فإن منطقتنا تشهد اعتماداً كبيراً على الأفكار والطرق الحديثة الأجنبية، التي كثيراً ما تتسم بمعرفة فنية قوية ولكنها تفتقر إلى فهم قوي للسياق المحلي (المكاوي والبرادعي، 2024).

وعلاوة على ذلك، أدى هذا الاستيراد للخبرات الأجنبية، وبالأخص الأمريكية الشمالية، في الوقت نفسه إلى استبعاد وتجاهل معظم منتجي المعارف المحلية والأصيلة، فضلاً عن تهميش مساهماتهم في المناقشات الرسمية المتعلقة بالسياسات (المرجع نفسه). وسمح للدولة بترسيخ سلطتها من خلال غطاء من الخبرة «الموضوعية» التي قد تتسق «بالصدفة» مع أجندتها الخاصة (غانيون، 1989)، وهو أسلوب معتاد تنتهجه الأنظمة الاستبدادية ويمكن رؤيته في مناطق أخرى من العالم (لي وهي، 2016). والواقع أن عملية صنع السياسات في العالم العربي تمت إلى حد كبير من خلال المناقشات خلف الأبواب المغلقة بين المسؤولين في السلطة وأغلبهم من الرجال الذين لديهم مصالح خاصة، سواء على المستوى الاقتصادي أم السياسي. وكانت المشاورات مع السواد الأعظم من السكان بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات في معظم الأحيان رمزية، إما لضمان الحصول على المساعدات الأجنبية أو لتهدئة المخاوف الأجنبية إزاء الافتقار إلى المعايير الديمقراطية. من الصعب فهم تأثير المصالح الأجنبية في عملية صنع السياسات المحلية بشكل كامل، في ظل العوامل الجيوسياسية والاقتصادية التي تؤثر على القرارات التي يتخذها من هم في السلطة ويقومون بتغييرها وإلغاؤها وتنفيذها. وعلى سبيل التقديم لهذا الموضوع، تتناول ورقتان مقدمتان في هذا الكتاب (طوقان؛ صيداني) الدور الذي اضطلعت به المؤسسات الغربية في قطاعات محددة من محافل السياسات العربية.

سواء أكان ذلك من خلال تدريس ونقل إنتاج المعرفة الغربية في المنطقة، أم من خلال تطبيق الحلول المبنية على النماذج الغربية للمشاكل المحلية، أم من خلال تفضيل الخبراء الأجانب بدلاً من المحليين للتشاور وتقديم التوصيات بشأن السياسات العامة لمن هم في السلطة، وقد عانى إنتاج المعارف المحلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنها، بشأن مجالات من قبيل السياسات العامة أو المعرفة نفسها من نقص الدعم والقبول، وبالتالي فقد افتقر إلى الجودة والتنوع على حد سواء.

بيد أنه في السنوات الأخيرة، ازداد الاهتمام بهذا الموضوع بسبب الأزمات المتعددة التي تواجهها المنطقة، والتي تشكل مدخلاً لفهم طبيعة المعرفة المنتجة وتصنيفها. فقد كان الربيع العربي عام 2011 وما تلاه من احتجاجات اجتماعية في العالم العربي بمثابة لحظة فريدة للمنطقة لتسليط الضوء على مطالب الحركات الاجتماعية، وربما توجيهها وتحويلها إلى سياسات عامة، من خلال عمليات ومنصات أكثر ديمقراطية. نجحت هذه الاحتجاجات في زيادة الوعي والرغبة في تحقيق «الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية»، كما يقول الشعار الشهير. والواقع أن هذه المطالب، المنتشرة على نطاق واسع في مختلف أنحاء المنطقة، دفعت لجعل السياسات أكثر وصولاً وشمولاً وارتباطاً. ودعت أيضاً إلى تغييرات قابلة للتطبيق ومنصات قائمة على المشاركة للحث على التغيير.

وبعد فترة وجيزة، تبين أن هذه الآمال سريعة الزوال. في الواقع، باتت مجالات صنع السياسات التقليدية – التي تخضع لسيطرة صارمة من الحكومات، وتعتمد في الغالب على المصالح الشخصية بدلاً من الأدلة والمكاسب الاجتماعية - لا تستجيب على نحو متزايد لدعوات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية والخبراء، بسبب تقلص المساحة العامة وإعادة ترسيخ القواعد الاستبدادية في العالم العربي. ومن ثم، يجب فهم هذه المعرفة على أنها تعمل في ظل أزمة - الأزمة التي تعاني منها الأوساط الأكاديمية

1 يظهر البحث في الباحث العلمي من جوجل حول «إنتاج المعرفة» و«العالم العربي» باللغة الإنجليزية مؤلّفين فقط تم الاستشهاد بهما أكثر من 40 مرة (حنفي وأرفانيتيس، 2015 (تم الاستشهاد به 117 مرة)؛ الصديقي، 2018 (تم الاستشهاد به 42 مرة)، مع عدم وجود أي مؤلفات باللغة العربية أو الفرنسية.

2 انظر على سبيل المثال: باهالا (2006)، وكاناجاراجاه (2006).

والمجتمع المدني بوصفهما شريكين كاملين الصلاحيات في المجال العام.

واستجابة لهذا التحول المستمر في مشهد الحوار، كان هناك تصاعد ملحوظ في الانتقادات للسياسات العامة من خلال قنوات مختلفة مثل التقارير ومقالات الرأي والصحافة الاستقصائية. وقد نتجت هذه الانتقادات في الغالب عن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والاتحادات والنقابات المستقلة، ووسائل الإعلام المستقلة، ومراكز التحليل، ومجموعات الخبراء الاستشاريين المشاركين. وجميعهم هدفهم هو محاولة تحدي قرارات السياسات العامة واقتراح البدائل، سواء أكانت مستوحاة من حركات مماثلة في الجنوب العالمي، أم حركات المجتمع المدني الأخرى في الشمال العالمي.

بناء المجتمع المعرفي

يجمع هذا المؤلّف بين مجموعة متنوعة من الباحثين ومنظمات إنتاج المعرفة التي نشأت بعد عام 2011، مع مساهمات من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (الطالبي، من تونس)، ومجموعة «10 طوبة» (شوكت، وزعزع، من مصر)، ومركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقيّة (أبي ياغي، ويميّن، من لبنان). وهو عبارة عن مزيج من الأبحاث التي أُعد بعضها بناء على تكليف، والبعض الآخر تم قبوله من خلال دعوة مفتوحة أُطلقت في عام 2021 تحت عنوان «تحليل معنى «المعرفة» بوصفها «منفعة عامة». وقد طلبت هذه الدعوة تقديم مقترحات بشأن مواضيع مثل تدريس السياسات العامة في العالم العربي؛ ودور «الخبراء» والمثقفين؛ ووصْف المنظمات التي تنتج المعرفة وتؤثر في صنع السياسات والمناقشات العامة (تاريخها ومنهجياتها وأهدافها وما إلى ذلك)؛ وعملية بناء نُهج تعاونية تنطلق من القاعدة إلى القمة لأولويات السياسات العامة في المنطقة العربية.

وقد حاولنا، في سياق ذلك، الجمع بين العلماء والناشطين/الباحثين والخبراء من أجل تناول وتفسير، بصورة نقدية وبشكل شخصي، أثر المعارف التي ينتجونها على السياسات العامة و/أو المناقشات العامة في بلدانهم. وبعد عملية اختيار تنافسية، دُعي المؤلفون إلى حلقات عمل للكتابة ومناقشات مغلقة من أجل صقل أفكارهم وتنقيح المنظور النقدي لأبحاثهم. تتوفر الندوات العامة التي عُقدت عبر الإنترنت على قائمة تشغيل مجمعة على قناة مبادرة الإصلاح العربي على اليوتيوب، بالإضافة إلى العديد من الفيديوهات التوضيحية حول السياسات العامة في المنطقة. وقد أتاحت هذه العملية الحصول على كل من ملاحظات الأقران ووجهات نظر الخبراء المشاركين الآخرين في الميدان وعملية مراجعة الأقران المغلقة، بتسهيل من المشاركين الخارجيين في المناقشة.

ويتمثل العنصر الأساسي لهذه المناقشات في طبيعة المعرفة بوصفها «منفعة عامة». في بداية هذه المناقشات، أخذنا في الاعتبار فهم «المنفعة العامة» على النحو الذي وضعه ستيغليتز (1999)، مع معيارين رئيسيين: (1) الاستهلاك غير التنافسي حيث إن «استهلاك فرد واحد لا ينتقص من استهلاك فرد آخر» و(2) عدم الاستبعاد، حيث يكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، استبعاد فرد من التمتع بالمنفعة.[3] ومع ذلك، سرعان ما أصبح واضحاً أن تقاطع إنتاج المعرفة بوصفها منفعة عامة وسياسة عامة هو أمر معقد في أفضل الأحوال.

واستناداً إلى مؤلفات هابرماس (1974)، سعت الأبحاث الحديثة إلى إظهار الطبيعة غير المثالية في كثير من الأحيان للمجال العام في السياقات الاستبدادية والتحديات التي يفرضها ذلك على كل من الأنظمة والتعبئة حول قضايا السياسات العامة.[4] في الواقع، في نقد حاد لأفكار ستيغليتز، كشف فاين وفان واينبيرغ (2006)، عن المنظورات الاستعمارية الجديدة والنيوليبرالية التي تقلل من المصداقية «الموضوعية» بأن فائدة المعرفة يمكن أن تعود على المجتمع ككل، على النحو الذي يشبه إنهاء الاستعمار، والذي من شأنه أن يجادل بأن «بناء العالم الغربي الشامل... يُعتقد دائماً أنه يؤسس، أو يُدافع، لا عن القانون [بوصفه مجموعة من القواعد الموضوعية والصحيحة عالمياً]، بل عن قوانينه الخاصة المُقدمة على أنها القانون»، (ليكا، 1991، ترجمة المؤلف).

وعلاوة على ذلك، يتطلب تعدد الأطراف المحلية والإقليمية والدولية في هذه المنظومة في العالم العربي دراسة متأنية إذا كان يُراد اتخاذ رؤية شاملة حقاً لإنتاج المعرفة وصنع السياسات العامة. وبما أن هذه المنظومة ليست متجانسةً، فإن خطابها، ومناقشاتها، وقراراتها لها تأثيرات ملموسة على جميع المقيمين في البيئة المحلية. والواقع أن هذا التباين، لا سيما منذ الربيع

3 Stiglitz, Joseph. 'Knowledge as a Global Public Good'. Global Public Goods: International Cooperation in the 21st Century, Oxford University Press, 1999, pp. 308–25, short link.

4 للاطلاع على المناقشات المتعلقة بالتقاطع بين النظم الاستبدادية والمجال العام، انظر: دوكالسكيس (2017) ولي (2018).

العربي والمساحات التي أُتيحت في وقت لاحق للمناقشة النقدية، هو الذي حول السياسات العامة إلى ساحة للسياسات التّنازعيّة،[5] حيث يتصادم الباحثون، والأكاديميون، والناشطون، وصانعو السياسات التقدميون المحليون، فضلاً عن المنظمات والأجندات الدولية أو الإقليمية، مع نظرائهم المحافظين حول الوضع الراهن في محاولة لزيادة الحريات والديمقراطية.

وفي مثل هذا السياق التّنازعيّ، أصبحت التساؤلات التي درسها المنظرون مثل هابرماس (1974)، وغانيون (1989)، وستيغليتز (1999)، والتي وضعها «لي وهي» (2016) بشكل أدق، بالغة الأهمية: عندما نتحدث عن «العامة»، ما الذي نتحدث عنه أو من؟ فالسياسة العامة في العالم العربي تتساوى بسهولة مع سياسة الدولة التي تميل إلى قمع الحريات. فهل تعني المعرفة بوصفها «منفعة عامة» أن المعرفة، كما يقترح غانيون، تصبح مصدراً لشرعية سلطة الدولة ولا تؤدي إلا إلى تعزيز الهياكل السلطوية بدلاً من الدفع نحو إحداث تغييرات مجتمعية تقدمية؟ ألن يكون من الأنسب الحديث عن السياسات العامة ليس كوسيلة لنقل المعرفة بوصفها منفعة عامة، بل بوصفها مساحة للسياسات التّنازعيّة؟

في الواقع، هذا هو التوجه الذي آل إليه التفكير في المنطقة، بدعم من أفكار الخواجة (1997) حول إعادة توطين الأطر المرجعية الغربية كجزء نهائي من عملية مكونة من ثلاث خطوات تركز على المراجع المحلية، ونقد ليكا (1990) المتواصل «للعالم الغربي الشامل». في حين يواصل عدلي (2020) هذه المناقشة ويعيد التركيز على المعرفة المحلية وما نتج عنها من مناقشات، موضحاً أن السياسات العامة هي مساحة من السياسات التّنازعيّة. لم تجد هذه الأسئلة بعد إجابات ملموسة، أو حتى نقاشاً متطوراً تماماً في ضوء السياقات الأخرى، ومع ذلك فهي أساسية لاقتراح مسارات بديلة لسياسات أكثر شمولاً في العالم العربي وتمهد الطريق لتعدد المنابر المتعلقة بالسياسات في الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني والحركات الاجتماعية والداعمين المحليين.

يتمثل السؤال الرئيسي الذي يسعى هذا المؤلّف إلى التطرق إليه في ظهور الباحثين الناشطين بوصفهم «مجتمعاً معرفياً» يُشكل بصورة ديناميّة عملية إنتاج المعرفة في السياق المحلي. فضلاً عن أنه يسلط الضوء على كيفية تمكين هذا المجتمع للمعرفة من الانتقال من إطار الظلم الاجتماعي إلى قضية عامة، وكيف أن هذه المعرفة لها تأثير على ما يُسمى بالسياسات العامة والنقاشات العامة.

بعد مرور اثني عشر عاماً على الربيع العربي، يتمحور الجزء الأكبر من الأبحاث حول إنتاج المعرفة في العالم العربي وتأثيرها على السياسات حول عدد قليل من الركائز: الجامعات، ومراكز الأبحاث المتعلقة بحقوق الإنسان، والصحافة الإلكترونية، ومجموعات التنظيم المجتمعي.[6] يهدف هذا المؤلّف إلى توسيع نطاق هذه المؤلفات والمساهمة في جذب المعرفة التي تُنتج خارج أسوار الجامعات. ويفتح الكتاب مجالاً أمام الباحثين/الناشطين ضمن الموضوع الناشئ حول إنتاج المعرفة في العالم العربي.

الدعوة إلى نقلة نوعية

تُوضح الأبحاث المُقدَّمة هنا مجموعة متنوعة من المنهجيات، مع أن الغالبية تتبنى نهجاً ذاتياً وانعكاسياً، وتنطوي على تحليل مسارات مؤلفيها الشخصية بوصفهم باحثين ناشطين، وكيف سعوا إلى تحدي المعتقدات التقليدية في إنتاج المعرفة ونشرها من أجل إنتاج معرفة ذات أهمية تستجيب لاحتياجات وواقع المجتمعات التي يمثلونها أو يسعون للعمل معها.

تتناول الأبحاث منطقيات إنتاج المعرفة نفسها، وتشمل تحليلاً للاقتصادات السياسية للبحث والنشر؛ وموقف ورأس المال الاجتماعي لمختلف منتجي المعرفة؛ والتسلسلات الهرمية داخل مجتمعات الباحثين والآثار السلبية التي يمكن أن تكون لها فيما يتعلق بنوع المعرفة التي ينتهي الأمر إلى إنتاجها وقيمتها، وتأثير ذلك على الباحثين فيما يتعلق بتسليعهم وخلق تبعية جديدة. وتُقدم الأبحاث أيضاً منظوراً أساسياً لفهم الدور الذي تضطلع به المعرفة في الوقت الراهن، والدور الذي يمكن أن تؤديه في صنع السياسات، وفي إثراء المجال العام، وداخل المجتمعات التي تسعى إلى التعبير عن نفسها.

وقد جُمعت أبحاث هذا المؤلَّف تحت أربعة عناوين فرعية رئيسية، يتناول كل منها ركيزة أساسية للأسئلة المذكورة أعلاه:

1. وضع نظرية لحدود المعرفة باعتبارها منفعة عامة

5 للاطلاع على مناقشة السياسات التّنازعيّة في مصر حول قضية حقوق الإنسان، انظر: عدلي 2018؛ 2020.

6 Hanafi, Sari, and Arvanitis, Rigas. Knowledge Production in The Arab World: The Impossible Promise. Routledge, 2019.;

منير سعيداني، «عدنان الأمين، (2021). إنتاج الفراغ. التقاليد البحثية العربية»، إنسانيات، العدد 92، 2021، ص. 49–54، متاح على https://doi.org/10.4000/insaniyat.25156

يصف هذا القسم، الذي كتبته دينا الخواجة، ثلاث اصطلاحات للبحوث التي تتناول السياسات العامة ومواقفها المختلفة تجاه الدولة، والنظام الدولي، والخبرات الراسخة، وبلقنة المعرفة في السياقات الاستبدادية.

2. مبادرات متوسطة النطاق من أجل المعرفة التحررية

في هذا القسم، تستعرض دينا وهبة وماريو ميخائيل ومي عامر دور إنتاج المعرفة في التأثير على الخطاب العام أو تحديه، وخاصة في سياق مصر. ومن خلال النظر في إنتاج المعرفة في المنفى، ونوع المعرفة التي أنتجت خلال أحداث ميدان التحرير في عام 2011، والمسارات البديلة للمعرفة، تتناول هذه الأبحاث الدور الذي تضطلع به الجهات الفاعلة غير التقليدية في إنتاج المعرفة.

3. الجهات الفاعلة الدولية في صنع السياسات المحلية: الآليات والأساليب والعقبات

تلقي ديما طوقان وعلا صيداني نظرة على الدور الذي تضطلع به المنظمات الدولية بوصفها جهات فاعلة محورية، وذات مصلحة ثابتة في منظومة السياسات في المنطقة. ومن خلال دراسة الممارسات التقييمية في برامج التنمية وإلقاء نظرة معمقة على دراسة حالة لبنانية، تتضح العلاقة بين البرامج الدولية والحكومية والمدنية، وكذلك تأثير الثقة والشفافية على نجاح تنفيذ التغييرات السياسية الموصى بها.

4. استعادة المعرفة بوصفها منفعة عامة غير سلعية

في القسم الأكثر تفصيلاً في هذا المؤلَّف، تُلقي ماري نويل أبي ياغي، وليا يمّين، وعلاء الطالبي، ويحيى شوكت، وأحمد زعزع نظرة نقدية متأمّلة على مساراتهم بوصفهم أكاديميين ممارسين لتغيير السياسات العامة. يتيح الجمع بين العلوم الاجتماعية والهندسة المعمارية والعلوم السياسية هنا المجال للتحليل المتعمق المثير للاهتمام في إطار منظور الحالة العامة للجهات الفاعلة التي تدعو إلى التغيير التقدمي في المنطقة. ويتناولون بشكل خاص تطور مساراتهم ومنظماتهم مع مرور الوقت، وكيف حاول معظمهم جعل معرفتهم أداة للناشطين لاتخاذ إجراءات عملية لتحدي أو إصلاح أجندات السياسات المعتمدة من القطاع أو داخل السياق المحلي، وإعادة تعريف أصحاب المصلحة وحلول السياسات بطرق أكثر شمولية ومسؤولية اجتماعية.

في النهاية، يدعو هذا المؤلَّف الجماعي إلى الحاجة إلى إحداث نقلة نوعية في كيفية إنتاج المعرفة، وإيصالها، وتقييمها، واستخدامها في جميع أنحاء المنطقة. على الرغم من أن الخطاب الحالي قد يوحي بخلاف ذلك، فإن المعرفة لا يمكن النظر إليها على أنها منفعة «عامة» في السياقات التي يكون فيها مفهوم ما هو عام نفسه موضع خلاف، في الخطاب الحالي في المنطقة. وهذا الخطاب، الذي كثيراً ما يُصاغ بوصفه جزء من «اقتصاد المعرفة»، ويرتبط بالإصلاح المالي والنيوليبرالية أو تستولى عليه الأنظمة الاستبدادية تحت ذريعة الأمن القومي، يمحو الطبيعة غير المثالية للأنظمة السياسية في المنطقة، ومن ثم لا يُمكنه تلبية مطالب المواطنين التي تدعو على نحو متزايد إلى عملية وضع سياسات مفتوحة وشاملة.

وهذا التحول لا بد وأن يحدث على مستوى منتجي المعرفة، وأيضاً على مستوى صانعي السياسات. ويحدونا الأمل في أن يسهم هذا المؤلَّف الجماعي، سواء في محتواه أم في عملية إنتاجه ورسالته، مساهمة دقيقة في هذه النقلة النوعية. وندعو قراءنا أيضاً للتفكير في مساراتهم البحثية وتوجهاتهم، والانضمام إلينا في هذا الحوار حول كيفية فهم أدوارنا بوصفنا منتجين للمعرفة من أجل التقدم.

المراجع

Adly, Amr. Anti-Neoliberal TSMs in the Arab Region: Contentious Politics, and Regime Change. Research Paper, The Asfari Institute for Civil Society and Citizenship, 17 Dec. 2020, short link.

Canagarajah, A. Suresh. 'NEGOTIATING THE LOCAL IN ENGLISH AS A LINGUA FRANCA'. Annual Review of Applied Linguistics, vol. 26, Jan. 2006. DOI.org (Crossref), https://doi.org/10.1017/S0267190506000109.

DUKALSKIS, ALEXANDER. AUTHORITARIAN PUBLIC SPHERE: Legitimation and Autocratic Power in North Korea, Burma, and China. ROUTLEDGE, 2018.

El-Khawaga, Dina. 'Les Droits de l'homme En Égypte: Dynamiques de Relocalisation d'une Référence Occidentale'. Égypte/Monde Arabe, no. 30–31, Sept. 1997, pp. 231–50. DOI.org (Crossref), https://doi.org/10.4000/ema.1649.

El-Mikawy, Noha, and Laila El Baradei. 'Public Policy Studies and Research in the Arab World'. Global Perspectives, vol. 5, no. 1, Feb. 2024, p. 93045. DOI.org (Crossref), https://doi.org/10.1525/gp.2024.93045.

Fine, Ben, and Elisa van Waeyenberge. 'Correcting Stiglitz: From Information to Power in the World of Development'. Socialist Register, vol. 42, no. 42, 2006.

Gagnon, Alain Gustave. 'Social Sciences and Public Policies'. International Social Science Journal, Nov. 1989, pp. 555–67.

Habermas, Jurgen, et al. 'The Public Sphere: An Encyclopedia Article (1964)'. New German Critique, no. 3, 1974, p. 49. DOI.org (Crossref), https://doi.org/10.2307487737/.

Hanafi, Sari, and Aravanitis, Rigas. Knowledge Production in The Arab World: The Impossible Promise. Routledge, 2019.

Leca, Jean. 'Nationalisme et universalisme'. Nationalismes, 1. éd, Presses Univ. de France, 1991. K10plus ISBN, short link.

Lei, Ya-Wen. The Contentious Public Sphere: Law, Media, and Authoritarian Rule in China. Princeton University Press, 2018.

Li, Ya, and Jianzi He. 'Exploring Deliberative Policy Analysis in an Authoritarian Country'. Critical Policy Studies, vol. 10, no. 2, Apr. 2016, pp. 235–46. DOI.org (Crossref), https://doi.org/10.108019460171.2016.1170619/.

Phaalha, Pinkie. 'Knowledge Production in What Language? The Hegemonic Use of English as a Language of Commerce and Industry from a South African Perspective'. Selected Proceedings of the 36th Annual Conference on African Linguistics: Shifting the Center of Africanism in Language Politics and Economic Globalization, by Olaoba F. Arasanyin and Michael A. Pemberton, Cascadilla Proceedings Project, 2006.

Sadiki, Larbi. ‘Democratic Knowledge’ and Knowledge Production: Preliminary Reflections on Democratisation in North Africa. Routledge, 2017.

Stiglitz, Joseph. ‘Knowledge as a Global Public Good’. Global Public Goods: International Cooperation in the 21st Century, Oxford University Press, 1999, pp. 308–25, short link.

Taylor, Verta. ‘Social Movement Continuity: The Women’s Movement in Abeyance’. American Sociological Review, vol. 54, no. 5, Oct. 1989, p. 761. DOI.org (Crossref), https://doi.org/10.23072117752/.

عمرو عادلي، «الحركة الحقوقية والسياسة التّنازعيّة في مصر (2004-2014)»، مبادرة الإصلاح العربي، كانون الثاني/يناير 2018، متاح على https://www.arab-reform.net/ar/publication/الحركة-الحقوقية-والسياسة-التّنازعيّ/

منير سعيداني، «عدنان الأمين، (2021). إنتاج الفراغ. التقاليد البحثية العربية»، إنسانيات، العدد 92، حزيران/يونيو 2021، ص. 49–54، متاح على https://doi.org/10.4000/insaniyat.25156

الجزء الأول

تنظير لحدود المعرفة بصفتها منفعة عامة

عن مواقع وقوالب بحوث السياسات العامة في المنطقة العربية: الغابة والأشجار واللبلاب السامّ

دينا الخواجة

مقدمة

تهدف هذه الورقة إلى تحقيق أمرين: الأول طرح رصد أولي للمواقع المختلفة التي تنتج معارف عن السياسات العامة في المنطقة العربية انطلاقاً منها، سواء صدرت هذه المعارف عن جامعات عربية في صورة أطروحات أكاديمية أو مقررات دراسية، أو نُشرت من مستودعات أفكار ومراكز بحثية خاصة ومتخصصة على هيئة أوراق أو ملخصات سياسات أو توصيات، أو كمشاريع قوانين لتقديم بدائل لسياسات قائمة، أو أُنتجت تحت مظلة منظمات حقوقية، أو مواقع صحافة إلكترونية مستقلة تسعى إلى تنمية الحشد والضغط المجتمعي محلياً ودولياً حول مظالم Grievances محددة، لوقف الكلفة العالية لبعض السياسات العامة المتبناة في بلدان مختلفة من المنطقة. أما الأمر الثاني فهو رصد القوالب المختارة لنشر المعارف المنتجة سواء جاءت على هيئة كتب وأطروحات لنيل درجة الدكتوراه والماجستير، أو في إطار ندوات وكتب ومحاضرات، أو تقارير سنوية أو دورية، أو أوراق وملخصات سياسات عن استشارات وشراكات مع جهات رسمية وطنية أو دولية تحققت، أو عبر تحقيقات استقصائية صحفية، أو حتى ملاحقات قضائية ضد أحد أجهزة الدولة، التي يُنشر مضمونها ومرافعاتها بعد ذلك على مواقع إلكترونية بهدف الشجب والتنديد والحشد، أو بناء السابقة القانونية بلغة التقاضي الاستراتيجي.

ولا تنطلق الورقة من فرضية سائدة بين أكاديميين عرب فحواها شجب سطوة المركزية الغربية على دراسات السياسات العامة، باعتبارها حقلاً علمياً «منقولاً» أو «مهيمناً» لاستخدامه كأداة تقنية لدعم مصالح صانعي القرار، أو لإقرار النظام وتكريس أدوات السلطة السياسية، بل ترى في انتشار هذه "المركزية الغربية" تبلوراً تدريجياً لهياكل للضغط أو للفرص السياسيةPolitical opportunity ، سمحت لمنتجي المعرفة في المواقع المختلفة، عبر التفاعل معها في سياقات تاريخية متعاقبة في المنطقة، ببلورة مواقعهم المحددة، لإنتاج معارف عن السياسات العامة، بدءاً من سياق نشأة دولة الاستقلال، ومروراً بتنامي مرحلة الدولة المُنَظِّمة، إلى سياق رصد الإجراءات العامة public actions في سياق الدولة التعاقدية، الذي يوسع بشكلٍ ملموس الحيّز المدروس تحت مظلة معارف السياسات العامة. وتحرص الورقة على رصد أشكال التفاعل -أو غياب التفاعل- بين المواقع التي ستطرحها. كما تهتم بفهم كيف ساهمت هياكل الضغط والفرص نفسها في تعدد ظهور أشكال مختلفة لقوالب نشر أو توصيل المعرفة المنتجة. وكيف باعدت بين نوعية الجمهور المستهدف. وكيف سمحت بظهور لغات تحليل مختلفة جداً في القوالب المطروحة. هكذا، تهتم الورقة بالتقاط أشكال القدرة على التفاعل والإنتاج agency لرصد "مواقع وقوالب" إنتاج المعرفة في السياق العربي المصاحب لدولة الاستقلال، مروراً بتبني برامج التكيف الهيكلي وتطبيق مفهوم الحوكمة، ووصولاً إلى الثورات العربية، من دون الوقوع في فخ المؤامرات الغربية أو النيوليبرالية على المنطقة، ولا تكريس المقتربات الثقافوية المتمترسة وراء مقولة الخصوصية الثقافية العربية، التي تدّعي عدم إمكانية تواجد سياسات عامة بالمعنى المتعارف عليه في الغرب الديموقراطي المؤسسي. ومع التسليم بصعوبة المقارنة بين المجتمعات الغربية ذات الطابع المؤسسي والديموقراطي التمثيلي، والسياق العربي الذي لا يحترم إلا شكلياً هذه المعايير، تبقى المهمة هي رصد آليات إنتاج المعرفة في هذه الظروف، وفي ضوء ضرورة فهم آليات التموضع بين نظم سياسية سلطوية من جهة، ومؤسسات دولية داعمة للحكومات وإصلاح سياساتها من جهة ثانية، أو مؤسسات دولية تدعم منتجي المعارف الناقدة، بل والتنازعية من جهةٍ ثالثة، وبين جمهور عام مستهدف نظرياً، وغير متاح للتواصل والتأثر بسبب الحظر المتصاعد والتضييق المتزايد في المجال العام.

وتبني الورقة في نسختها الأولية للعرض في المؤتمر السادس للمجلس العربي للعلوم الاجتماعية، أقسامها الثلاثة على مقترب الملاحظة بالمشاركة الذي تبنته الباحثة عبر مسارها المهني المتحول بين جامعات حكومية، ومراكز أبحاث أكاديمية، ومستودعات أفكار مستقلة، وهيئات مانحة مختلفة المقاربة مع النظم السياسية العربية في المنطقة. واستعانت الباحثة بعددٍ قليل (سبع) من المقابلات المعمقة مع أكاديميين وباحثين، وصحافيين استقصائيين عرب، لتطوير تأطيرها عن المواقع والقوالب، إلى جانب رصد منشورات ثلاثة مراكز أبحاث جامعية وثلاثة مراكز أبحاث مستقلة موجودة في مصر، لرصد نموذج وطني يسهل استخدامه فيما بعد كأساس للاختبار.

واهتمت الورقة باستلهام عدستها من أدبيات محددة عن السياسات العامة، والمقصود هنا اعتمادها على مراجع نظرية تهتم بعمليات البناء الاجتماعي للسياسات العامة دوناً عن غيرها، أكثر من الأدبيات المهتمة بدورة السياسات أو التحليل الوظيفي أو المؤسسي الذي يُنتج السياسات محل التحليل، أو طرح خريطة مؤسسية رسمية لمنتجي البحوث في هذا المجال. كما اعتمدت الورقة على منهج التحليل الكيفي لتصنيف المعارف المنتجة، سواء المهتمة باستخدام البيانات الكمية والإحصائية في إنتاج أوراق السياسات، واقتراح بدائل السياسات وملخصات السياسات، أو سواء كانت من القوالب المعتادة والتقليدية المستخدمة في أطروحات الدكتوراه، وتقارير سياسات منشورة من مستودعات أفكار، أو عبر قوالب مبتكرة مثل أوراق السياسات الاثنوغرافية أو الميدانية، أو المهتمة بتوثيق ردود أفعال المواطنين وسردياتهم كشهادات حية لطرح مشكلة تستدعي سياسات بديلة (أمنية خليل، 2020) عن سكان مثلث ماسبيرو، في شكل تقارير الصحافة الاستقصائية، أو في صياغة مذكرات للملاحقة القضائية ضد أحد أجهزة السلطة التنفيذية (المبادرة المصرية للحقوق الشخصية في ما يتعلق بحق البهائيين في عدم تسجيلهم كمسلمين أو مسيحيين في الأوراق الرسمية، 2008)، في ما يسمى بالتقاضي الاستراتيجي، أو أخيراً المهتمة بمداخل تسجيل عدم الدستورية لدى المحاكم العليا لمهاجمة سياسات عامة بعينها (سلمى حسين، 2019).

أولاً: السياسات العامة ومقولة سيولة تعريف السياسات العامة

في كتاب لبيتر سبينك بعنوان «ما وراء السياسات العامة"، يطرح تساؤلاً هاماً عما يضعه الباحثون تحت مظلة السياسات العامة كوحدات للتحليل أو كحقل أكاديمي. ويحاول رصد كيف اتسع -في النظام الغربي الديموقراطي عموماً، وفي أميركا الشمالية على وجه الخصوص- مجال دراسة كل أفعال الحكم وممارساته، تحت مسمى دراسات النشاط الحكومي أو الفعل الحكومي، خصوصاً بعد ظهور مفهوم الحوكمة، وتنامي العولمة، وانتشار تسمية دراسات أي نشاط إجرائي عام بالسياسة العامةpublic action studies متسائلاً: هل يمكن لنا اعتبار أن تعبير السياسات العامة أصبح بمثابة "لغة اجتماعية" أكثر منها حقلاً أكاديمياً محدد النطاق، يهتم بوحدات تحليل واضحة ومناهج بحثية متجانسة، ومجالات متفق عليها للبحث العلمي؟ كما يطرح الكاتب سؤالاً ثانياً يترتب على هذا التوسع، وهو صعوبة رصد أطراف التفاعل حول هذه اللغة، واستحالة رسم خرائط عن ممارساتهم نتيجة للسيولة المتزايدة لمسميات معينة أضحت مفاتيحية لإصلاح الأمور العامة والمنفعة العامة. ويذكر هنا إلى جانب السياسات العامة، حقول معرفية أخرى خضعت للتسييل نفسه كدراسات الموازنة والتخطيط والمقترب الحقوقي والمداخل الاحتجاجية، باعتبارها لغات اجتماعية من شأنها جميعاً، وبالتوازي، دفع المنخرطين في المجال العام للسعي إلى التغيير، وفق مشارب جديدة مختلفة، ومنابر متعددة، ومداخل ومفاهيم للإصلاح شبه متناقضة في ما يتعلق بالأمور العامة public affairs. وسنحاول في السطور الآتية التفاعل مع هاتين المجموعتين من الأسئلة، انطلاقاً من السياق العربي عموماً، ومن الدراسة الميدانية على مصر بشكل خاص (كمرحلة أولى استطلاعية لهذا المسح)، لطرح تنميط إجرائي للمواقع المختلفة لإنتاج بحوث السياسات، سواء جاءت هذه المعارف ممن ينتجون المعرفة لغرض أكاديمي محض (تدريسي أو بحثي)، أو من خبراء يسعون إلى تقديم العون والمشورة إلى صناع القرارات الحكومية أو الرسمية (تقديم الخبرة) على المستويات الوطنية أو العابرة للحدود، أم على العكس ممن يوثقون المعلومات والبيانات والحقائق الميدانية، بغرض تقديم معرفة للجمهور عن ممارسات محددة للنظام السياسي عبر «ممارساتهم» الناشطية التي تتجسد في توثيق وفضح، وأحياناً مقاضاة السلطة التنفيذية لإثبات ضرر في ممارساتها (منظمات حقوق إنسان، مراصد حقوقية، صحافة استقصائية أو صحافة مواطنين) على الصعد الوطنية والعابرة للقوميات. وسنتعرض في وقتٍ لاحق إلى القوالب المختارة من أطراف هذه المواقع لنشر معارفهم، لدعم فرضية مخالفة للكتاب المذكور أعلاه عن (السيولة)، وهي فرضية التمترس والتجاهل المتبادل، ونسميها البلقنة في إنتاج معارف عن السياسات من مواقع ارتبطت بتواريخ متعاقبة، أثرت على دوافع اختيار استخدام قوالب بعينها لنشر المعارف في سياقات سلطوية تقلص فرص النقاش العام، وتفرض حواجز على تفاعل منتجي المعارف من مواقع مختلفة. كما سنهتم بتأثير الهيئات المانحة على تنامي مواقع بعينها والتشديد على الفوارق في ما بينها، بين الفرضية التي تتبنى استراتيجية المساندة والدفع في إصلاح السياسات عبر التعاون مع الحكومات وأجهزتها الرسمية، وتلك المهتمة بتمتين مهارات النقد والشجب للممارسات العامة لهذه الأنظمة والسياسات المنتجة، عبر تركيزها على التعاون مع المنظمات الحقوقية والمنابر المستقلة والنقدية، وتحسين مهاراتها في رصد ونقد السياسات بأسلوب يعتدّ به دولياً.

وفي حين يحاول بيتر سبينك ربط التوسع المبالغ فيه في استخدام مصطلح السياسات في السياق الغربي، بتزايد التوقعات الملقاة على منتجي المعرفة للتأثير في السياسات كمعيار جديد في قياس المنفعة، بل وحث منتجي المعارف على البدء دوماً من سؤال "نظريات التغيير" كمعيار لقياس قوة التأثير المحتملة لما ينتجونه من معارف، تحاول هذه الورقة الأولية رصد ديناميات تشكل مجال بحوث السياسات في المنطقة العربية سواء في دوائر الأكاديميا الصرفة، أو المعرفة المنتجة بغرض تقديم خبرة مساندة للنظم السياسية وصانعي القرار المحليين أو الدوليين، أو المنتَجة بهدف توسيع القواعد الاجتماعية المشاركة في النقاش العام، وتغذية المجال العام بقضايا للسجال، أو النشر والمناصرة والمقاضاة بهدف تغيير أبعاد محددة في السياسات العامة، عبر آليات الضغط والحشد أو الشجب والتنديد محلياً أو دولياً.

كما تحاول التعرف إلى تطور هذه المواقع الثلاثة في العقود الأخيرة، واختبار أنماط قوالب المعرفة التي يتبنونها لنشر معارفهم المنتجة، بهدف طرح رصد أكثر ديناميكية لآليات "التقسيم" بين هذه الأطراف المنعزلة عن بعضها البعض، سواء في ما يتعلق بالمرجعيات المستخدمة، أو بقوالب النشر، أو بالجمهور المخاطب، أو بكيفية تعظيم جدوى إنتاج معارف عن السياسات العامة، بمعنى الهدف الأوسع والأشمل من تلك الممارسات، سواء كان ذلك لترشيد صنع السياسات، أو لدعم الاستقرار الحكومي، أو لتكريس مبادئ الحوكمة وإدارة الاختلاف وفقاً للمعايير الدولية، أو لفضح والضغط على النظم السياسية عبر نشر معلومات عن الكلفة الاجتماعية الظالمة لسياسات بعينها، أو لتوثيق مظالم المواطنين من وقع تلك السياسات. هكذا، تهدف هذه الورقة إلى بلورة آليات التفاعل في نطاق "حقل بيني" لإنتاج المعرفة، تتضافر فيها الأكاديميا ومستودعات الأفكار والمجموعات الحقوقية، وتلك العاملة في الصحافة الاستقصائية. وتتعدد فيها القوالب المطروحة لنشر المعارف حتى داخل الموقع نفسه، ولو بشكلٍ استثنائي، سعياً إلى توسيع نطاق التأثير المرجو، الذي نقصد به هنا بلوغ الجمهور المستهدف، ونشر الوعي بالمرجعيات المحشودة في عمليات النشر، وتشجيع النقاش العام حول ما تطرحه هذه المعارف.

ثانياً: رصد مواقع إنتاج المعرفة عن السياسات العامة في سياقات متغيرة

نحاول في هذا الجزء الثاني إنتاج تنميط إجرائي للمواقع المختلفة وللسياقات التي دفعت إلى إنتاجها، ولتموضعها المحدد كطرف في عمليات إنتاج المعرفة عن السياسات العامة. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من التعاقب الزمني لنشأة هذه المواقع، تبقى قاعدة الموازاة سارية حتى هذه اللحظة، بغض النظر عن توقيت وسمات التشكّل الأوّلي لكل من هذه المواقع المهيكلة لاستخدام تعبير بيير بورديو، 1980، للهياكل المهيكلة structures structurantes.

أ. الموقع الأول: حقل السياسات العامة في الأكاديميا العربية

تشكلت مقررات السياسات العامة كمواد تخصصية في الجامعات العربية في أقسام العلوم السياسية أو الإدارة العامة في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. وأُنشئت دوائر البحوث المتعلقة بها على أكتاف أكاديميين قادمين من العلوم السياسية والاقتصاد والقانون بدرجات متفاوتة، من دون إفساح المجال لبناء أقسام تعليمية مستقلة لحقل السياسات العامة. ويمكن لنا التعمق في رصد هذا السياق عبر الحديث عن لحظتين متعاقبتين لتبلور هذا الموقع: تتجسد اللحظة الأولى في سياق ما بعد الاستقلال، ونمو اهتمامات بحثية مرتبطة بالتخطيط والتصنيع وإحلال الواردات من منطق اقتصادي تنموي وحمائي، وتوسيع قدرات الدولة على الضبط والمتابعة المؤسسية تحت مسمى السياسات العامة. وتأسس التعريف الإجرائي لهذا الحقل البيني في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين على افتراض اضطلاع الدولة بكل مهام تخصيص الموارد في إطار تحقيق وظائفها الاجتماعية المتعلقة بتوفير الخدمات العامة من تشغيل وإسكان ومواصلات وتعليم وتغطية صحية لجميع المواطنين، من دون اللجوء إلى القطاع الخاص أو الدعم المالي الأجنبي لتحسين أداء الدولة في هذه المجالات. كذلك الدفع- ولو نظرياً- في اتجاه التبلور المؤسسي في سياق بناء دولة ما بعد الاستقلال الحديثة والمؤسساتية ذات الكفاءة، إذ يراقب البرلمان أداء الوزارات المختلفة في تخصيص الموارد، وصياغة الخطط وتنفيذ السياسات، والإنفاق العام بما يضمن تحسين أوضاع معيشة المواطنين، ضمن خطة "تنمية موجهة" من قبل رأس النظام السياسي. ومن الطبيعي أن يترتب على هذا السياق الأول تكريس منتج المعرفة الأكاديمي كمورد مساند للتوجه التخطيطي، سواء عبر تقديم خبرته عن التجارب المقارنة (التي يكتسبها عبر الحصول على الدرجات العلمية أو السفر في بعثات إلى الخارج)، أو عبر اقتراح تطوير هياكل رقابة ومتابعة على مستويات السلطة التنفيذية باختلاف نطاقها (التنمية المؤسسية)، أو عبر تنشئته أجيالاً من المتعلمين من خلال إعدادهم للتوظيف في القطاع العام بشكل أساسي، وفي القطاع الخاص بشكل أقل، وبما يخدم توجهات الدولة المركزية تنموية التوجّه، وآخراً وليس أخيراً عبر "ترويجه" أهمية هذه السياسات العامة، وشرعيتها، وأثرها الإيجابي المرتقب.

ولا بد من انتظار أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين لرصد لحظة الولادة الثانية لأقسام السياسات العامة ومقرراتها وأطروحاتها، والأدوار المنوطة بها سواء في الجامعات العامة بمعنى الحكومية، أو الخاصة التي تقدم محتويات تعليمية بلغات أجنبية استناداً إلى معارف غربية. وتمحور تعريف السياسات العامة، والغرض من هذا التخصص الأكاديمي، في هذا السياق اللاحق، على إشكالية تخصيص الموارد النادرة، عبر مفاضلات مستمرة، تقرّ بتعدد الحاجات والمصالح، وتفسح المجال لأصحاب المصلحة للتشبيك والتعبير عن مطالبهم، وتجعل الدولة "حكماً" وليس لاعباً بين أطراف اجتماعية مؤسسية وغير مؤسسية متنافسة، تطرح رؤىً مختلفة عن أولويات الإنفاق العام في منابر يوفرها النظام السياسي التعددي الناشئ.

ويرتبط هذا التحول في تعريف السياسات العامة كحقل أكاديمي ومهني، بالتحول «المقيد" للتعددية الحزبية والسياسية، الذي انتشر في ثمانينيات القرن العشرين بين النظم السياسية العربية بدرجات متفاوتة، وتبلور مبادئ الحوكمة كشرط "مُسَبق" لتعزيز الاعتراف والتعاون الدولي، خصوصاً بعد تراجع تأثير نظام الثنائية القطبية الدولي كإطار مرجعي حاكم لخيارات نظم ما بعد الاستقلال. وترتب على هذا التحول إعادة صياغة مقررات السياسات العامة، وإعادة توجيه أطروحات الماجستير والدكتوراه الصادرة عن هذه الجامعات، وظهور أطر مفهومية جديدة معظمها آتٍ من الولايات المتحدة ومصبوغ بطابع وظيفي وتقني، يركز على ضرورة مقاربة السياسات العامة كدورة حياة، وعلى أهمية رصد تعددية فاعليها من أطراف حكومية وغير حكومية، عبر مفاهيم شبكات السياسات وتحالفات القضايا، وجماعات المصالح، وبيروقراطية الشارع، لتحسين مهارات رصد وتوثيق عمليات تحديد وصياغة وتنفيذ وتقييم السياسات العامة. ولا نبالغ حين نقول إن هذا الإطار المفهومي لا يزال مهيمناً بدرجة كبيرة على الأكاديميا العربية المنقولة بشكل حرفي من مرجعيات أميركية، من دون نقد أو تساؤل عن ملاءمته للواقع العربي أو الوطني، ومن دون محاولة تطويره، خصوصاً في ضوء تعرض المنطقة العربية لزلازل سياسية متتالية، تمثلت في ظاهرة فشل الدولة بعد غزو العراق أو انفجار مرفأ بيروت، وانتشار دعاوى الدمقرطة داخلياً ودوليا من دوائر احتجاجية لناشطين شباب، واندلاع موجتين من الربيع العربي، ورجوع وتكريس النظم السلطوية بشكل أكثر سفوراً وتوافقاً مع المصالح الغربية في كل من مصر وتونس والمغرب.

وتجدر الإشارة إلى أهمية تسعينيات القرن العشرين في تكريس السياسات العامة كحقل علمي مستقل ومهم ومرتبط بالدراسات العليا للقادمين من حقول العلوم السياسية والاقتصاد وإدارة المشاريع والمحاسبة والعمارة والسياحة. كما نلفت إلى تنامي نموذج "محلل السياسات" كمُخَرّج رئيسي لهذا التخصص المهتم بالتطبيق أكثر من مناقشة الأطر النظرية. لذلك انصب نشاط هذه الأقسام والمعاهد على إكساب الطلاب مهارات تتعلق برصد دورات السياسات العامة، وتقييم أداء الفاعلين المساهمين في تعريفها وتنفيذها وتقييمها، أو مراقبة آليات تنفيذ السياسات، أو القدرة على صياغة بدائل ضمن عمليات التقييم والتحليل. ولا يختلف هذا التوجه بين الجامعات الحكومية والجامعات الخاصة، بل يمكن ملاحظة تنافس الطرفين باستمرار على الفوز بعقود شراكة مع أجهزة الدولة والوزارات المعنية، لاختبار أو استطلاع واقعية تطبيق سياسات عامة جديدة. بالإضافة إلى التنافس على فرص تمويل البحوث من الجهات الدولية المانحة سواء لدعم الجهاز الحكومي في عمليات الصياغة والتنفيذ (خصوصاً قبل مرحلة الثورات العربية)، أو لتقييم أدائه عبر دراسات ميدانية، بغض النظر عن الفروق الشاسعة في قدرات الطرفين على اجتذاب التمويل الأجنبي، وتبوّؤ مكانة ذات مصداقية في منابر إنتاج وتبادل الخبرات الدولية عن تقييم السياسات العامة. فمنذ التسعينيات وحتى الآن، تبقى مشاركة الجامعات الوطنية محدودة في المحافل الدولية المهتمة بتوثيق وتقييم السياسات، مقارنة بكليات ومدارس وأقسام الجامعات الخاصة الدولية المنغمسة سواء في اتفاقيات تعاون مع الوزارات المختلفة لتقييم وتحسين الأداء، أو في الدوائر المتجاوزة للقوميات، كطرف مشروع ومنتج معرفة عن تحليل السياسات ذات مصداقية.

ب. الموقع الثاني: مستودعات الأفكار ومراكز البحوث الخاصة وتعريف السياسات كممارسات صغيرة ومتفرقة للسلطة التنفيذية

لا يمكن إغفال أثر توسع دور المجتمع المدني، وتزايد دور المنظمات غير الحكومية وانتشار مستودعات الأفكار خارج الجامعات، في بلورة طروحات مختلفة عن ماهية السياسات. والمقصود هنا مراكز بحوث السياسات ومستودعات الأفكار المستقلة عن الجامعات، التي تنشأ غالباً على أساس تمويل رؤيتها ورسالتها في ترشيد وتقييم وطرح بدائل عن سياسات في قطاع محدد. وسواء تخصصت هذه المراكز في السياسات الاجتماعية، أو الاقتصادية أو الأمنية أو الجندرية، يتمايز إنتاجها عن المعارف الأكاديمية المنتجة في الموقع الأول في سمتين محددتين: الأولى هي حصر مجالات دراستها للسياسات في قطاعات بعينها، واعتبار كل قطاع بمثابة فلك مستقل (السياسات التعليمية، سياسات الإسكان، سياسات الطاقة...)، انطلاقاً من فرضية تعدد مواقع صنع السياسات داخل أجهزة الدولة، وعقد عملياتها بما لا يسمح بدراسة الدولة كفاعل موحد أو متجانس، والتركيز على الدولة كساحة عمومية ومسرح لتفاعل وتنافس أو توازي مجموعات من السياسات التي تنتجها نخب حكومية/ اجتماعية على اتصال مباشر بالسلطة التنفيذية، وبجماعات الضغط الوطنية والدولية، ناهيك عن الجهات التمويلية الدولية، بشكل شبه مستقل تحليلياً، عن الدولة وسلطاتها الثلاث المعروفة للمواطنين كأطر لإنتاج السياسات وتقييمها. ويعد هذا التفكيك و»التقسيم" لعالم السياسات من أهم سمات مستودعات الأفكار والمراكز البحثية على مدار العقود الأربعة المنصرمة، إذ سمح ببلورة معارف جديدة عن أطراف ضالعة في إنتاج السياسات العامة، لم تُدرس إلا بشكلٍ خجول وهامشي في أدبيات الموقع الأول، مثل مجموعات المصالح المتعاونة مالياً مع الدولة في إعادة تعريف سياسات التخطيط العمراني، أو تلك التي تدير فساد توزيع الدعم الحكومي على مستوى المحافظات مع تجار القطاع الخاص، أو البحوث المهتمة برصد محاولات معلمي المدارس الحكومية إجهاض محاولات تحديث المقررات الدراسية، دعماً لأصحاب تجارة الكتب الخارجية أو المراكز التعليمية الخاصة، كجماعات مصالح نافذة في قطاع التعليم المدرسي (هانيا صبحي، 2023) ، أو تبلور نخب من رجال الأعمال من ذوي الخلفية العسكرية السابقة المتعاونة مع مؤسسات دولية في شراكات في ما يتعلق بقطاعات الطاقة والصناعات الاستراتيجية كالكهرباء والبترول والغاز (محمد جاد، 2022).

وتتجسد السمة الثانية للموقع الثاني في "تسييل" الحدود الفاصلة بين الخبير الوطني العامل في الدوائر الحكومية الرسمية، والخبير العامل في صفوف المؤسسات الدولية المتعاونة مع النظم السياسية عبر اتفاقيات شراكة قانونية (وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، الاتحاد الأوروبي، المؤسسات المالية الدولية، المصارف التنموية). وهذا ملمح لم يكن وارداً في صفوف منتجي السياسات العامة في الموقع الأول، الذي ترعرع وشبّ تحت سردية بناء الدولة الوطنية ومؤسساتها. والمقصود بالتسييل هنا، سهولة الدوران فيما بين العمل داخل قطاعات الحكومات الوطنية، وتبوّؤ مناصب استشارية أو تنفيذية لوقتٍ قصير في منظمات دولية، تقوم بالإشراف على أو بصياغة أجندة مقترحات لإصلاح السياسات في القطاع نفسه. هذا التداخل بين العمل في دوائر صنع السياسات، والعمل على تقييم وتقويم عمليات الصنع من عدسة دولية، يُعدّ التحوّل الأكبر الذي أضافه هذا الموقع الثاني إلى خريطة أطراف صنع المعارف عن السياسات العامة عبر مواقع متمايزة. تكثر الأمثلة هنا في قطاعات التعليم والصحة والمواصلات والاستثمار. إذ يتحول الكثير من البيروقراطيين الوطنيين إلى مشرفي أبحاث في مستودعات الأفكار الموجودة مادياً في السياق الوطني والإقليمي، أو إلى محللي سياسات معينين من مؤسسات دولية لترشيد وإصلاح السياسات نفسها التي شاركوا سابقاً في إنتاجها كخبراء وطنيين. والهدف من التركيز على هذه السمة ليس وصم الخبراء، أو التشكيك في ولاء هذه المراكز تجاه مصالح بلادها، لأن معظمهم يترشحون من نظمهم لشغل هذه الوظائف، بقدر تفسير أسباب تشكل إنتاج المعارف وفقاً لقواعد دولية وقوالب غربية، أكثر ارتباطاً بالخبرة ومفردات الأدبيات الأميركية، ذات الإدارة السياسية المختلفة بنيوياً عن طبيعة النظم السياسية العربية. ويعد تكريس مفاهيم البرنامج والمشروع، ودورة حياتهما كوحدات للعمل على السياسات العامة، ثالث وأهم ملمح في تشكل هذا الموقع. إذ تحدد الجهات المانحة أولويات برنامجية، وتقسمها إلى مشاريع يجري إحضار المهارات الوطنية في إطارها، لتيسير عمليات التوثيق والتعاون والتدريب.

ويغلب على الموقع الثاني الميل إلى إنتاج معارف تطبيقية في الأساس، مبنية على مسوح ميدانية وإحصائية واسعة النطاق macro، والاستناد إلى متغيرات كلية لتقييم كفاءة تخصيص الموارد في كل سياسة قطاعية، وربط عمليات التقييم بالمقارنات الدولية لتكون أساساً لإطلاق" توصيات السياسات" policy recommendations، سواء المتضمنة أو الصريحة لتغيير السياسات تقنياً، من دون الرجوع إلى حصر هياكل القوى الاجتماعية التي ساندت إنتاج هذه السياسات، وصعوبة الحصول على مباركتها وتأييدها في توجهات التغيير. مثال هام على ذلك ما تنتجه مراكز الأبحاث المستقلة عن سياسات التعليم الإلزامي ومشكلات تنفيذه،ERF أو التقارير الصادرة عن مشاكل المهاجرين والنازحين بعد اندلاع موجات الربيع العربي، وتركيزها على صياغة توصيات تتعلق بإدارة حقوق النازحين في المسكن والعمل والحراك، على الرغم من وجود إرادات سياسية وطنية ودولية تحول دون تغيير هذه السياسات أو إصلاحها أو ترشيد تخصيصها للموارد (مركز بصيرة، عن الأهداف التنموية، 2018)..

ج. الموقع الثالث: المدخل الحقوقي في إنتاج معارف عن السياسات العامة

تصاعد المد الحقوقي منذ بداية الألفية الثالثة كمرجعية جامعة تتنافس مع المرجعيات القومية واليسارية والليبرالية المهيمنة، وساهم في انتشاره الإحباط المنتشر بين الناشطين سياسياً من جدوى التعدديات الحزبية المهندَسة من أعلى، أو التي تعيد إنتاج هياكل السلطة التقليدية في أوعية جديدة. وساعدت ظاهرة تأميم النظم السياسية للنقابات المهنية والعمالية، أو على الأقل تحييد تأثيرها السياسي، في إحداث فراغ سياسي لهياكل الفعل الجماعي المحتملة. كما دعم العامل الديموغرافي في المنطقة العربية، واتسامه بزيادة نسب الشباب والتحضّر، في انتشار المرجعية الحقوقية كإطار بديل في التعاطي مع الشأن العام. أضف إلى ذلك توسّع النظم السياسية في استخدام القمع والوصم مع معارضيها، ما كرّس المدخل الحقوقي كمقاربة ملائمة لطرح المظالم اليومية للمواطنين، والجماعات غير الرسمية. ناهيك عن انتشار المرجعية الحقوقية دولياً، وتنامي شبكات التضامن العابرة للقوميات في قضايا الحقوق الاقتصادية والاجتماعية من جانب، والسياسية المدنية من جانبٍ آخر، فضلاً عن توسع ظهور جهات مانحة تقدمية تهتم بدعم المنظمات الحقوقية كطرف بازغ ومحوري في دوائر التعاون الدولي، وتحدد أولويتها في تقديم المعارف المقارنة وشبكات التضامن الدعوية،

لتطوير لغة ومقاربات الإنتاج لهذا المجال الوليد. منذ ذلك الحين، شهد العقد الأول من الألفية الجديدة إطلاق برامج متعددة عن الحق في العمل، الحق في المدينة، حقوق المرأة أو حقوق الطفل، إلخ.... وفي حين اقتصرت السنوات الأولى على بناء منظمات حقوقية متخصصة، وإقامة تحالفات وشبكات تضامن لمناصرة مطالب المواطنين في قطاعات مثل العمالة والأجور والإسكان وحرية الرأي والمعتقد وحق إنشاء التنظيمات المدنية، اتسمت المعارف المنتجة من المنظمات الحقوقية الوليدة بسمات ميّزتها عن الموقعين المذكورين آنفاً. تجسدت السمة الأولى في استهداف لاقانونية أو لادستورية سياسات عامة بعينها، ومحاولة بناء قضايا عامة، عبر منصات الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي، حول ممارسات عامة مُخِلة لأجهزة السلطة التنفيذية، مثل منع المنقبات من ارتياد المكتبات والجامعات، أو منع البهائيين من تسجيل ديانتهم في الأوراق الثبوتية، أو تخفيض موازنات التعليم الإلزامي، أو عدم تنفيذ قوانين ملزمة تمنع تخصيص قطاعات الإنتاج الاستراتيجية. أما السمة الثانية فارتبطت بأهمية التغطية الإعلامية لعمليات التوثيق المبذولة، وطرحها في بيانات صحفية وتصريحات إعلامية وملخصات سياسات بهدف استقطاب التضامن والمناصرة الإقليمية والدولية. أضف إلى ذلك سمة ثالثة لا تقل أهمية، وترتبط بآلية إنتاج المعارف عبر التوثيق الميداني، لاكتساب صفة التمثيلية لقواعد اجتماعية واسعة عند طرح منتجات البحث والصياغة لهذه المنظمات الحقوقية. وتعد السمة الرابعة علامة فارقة عن الموقعين الأولين، وتتلخص في استخدام التوثيق القانوني والمقاضاة كنمط ثابت في إنتاج ونشر معارف عن مشكلات في السياسات العامة، وعن ابتكار نماذج لتحديها. وبرزت المحاماة من أجل قضية cause lawyering كأهم سمات هذا الموقع الثالث عام 2010، منذ مقاضاة الحكومة لتغيير الحد الأدنى للأجور في القطاع العام. وأصبح نموذجاً يُحتذى به ليس فقط في نشر المظالم، إنما في الدفع نحو تغييرها قانونياً عبر مرافعات وأحكام قضاء، وليس عبر تقارير بحثية وتوصيات لإصلاح السياسات. وأثر هذا الملمح بشدة على تطوير عمليات توثيق مشكلات السياسات العامة، وفتح باباً لدراسة "الضرر الواقع» بلغة القانون، و"الخلل" في تنفيذ السياسات بلغة السياسات، بشكلٍ غير مسبوق في المنطقة العربية. وأصبح التقاضي الاستراتيجي وتوفير العيادات القانونية في المدن الطرفية، أحد أهم أشكال إنتاج معارف عن علاقة المواطنين العاديين بالسياسات العامة (المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، 2010 – 2013).

ثالثاً: من المواقع إلى القوالب المستخدمة: خيارات نشر المعارف عن السياسات العامة في سياقات غير ديموقراطية

لا يمكن إتمام عملية الرصد لمنتجي المعرفة عن السياسات العامة إذا اكتفينا بقوالب النشأة فقط، ورسم خرائط لتموضع كل منها. هنا، تبدو عملية إضافة رصد القوالب هامة، لاختبار تأثير كل موقع على قوالب النشر المستخدمة، وبحث مدى اتساع أو ضيق الهامش المتاح للفاعلين في كل موقع، سواء في تبديل أو توسيع القوالب المختارة لنشر معارفهم، أو في ابتكار أشكال جديدة لدفع النقاش العام أو للتعاون في طرح بدائل لصانعي القرار. وأتاحت المقابلات المعمقة، والدراسة التحليلية للمواقع الإلكترونية الخاصة سواء في المراكز البحثية الجامعية، أو المراكز البحثية والحقوقية، بل وفي مستودعات الأفكار العاملة في حقل السياسات وإصلاحها، وأخيراً المواقع الصحفية الالكترونية ذاتها، بحصر قائمة شاملة لقوالب نشر المعرفة المستخدمة في حقل السياسات العامة، والتمييز بين ثلاثة أنماط أساسية لها في السياقات المتتالية مع التركيز على السياق الحالي، والأنماط الثلاثة هي المكتوبة والشفاهية، والاستشارية غير المنشورة.

القوالب المكتوبة

- الرسائل العلمية والدراسات المنشورة في الدوريات الأكاديمية
- تقارير السياسات[1]
- أوراق السياسات[2]
- ملخصات السياسات [3]
- البيانات الصحفية والتصريحات [4]
- حملات الحشد للضغط الدولي EIPR
- المقال الإثنوغرافي من وجهة نظر أصحاب المصلحة [5]
- نشر شهادات أصحاب المصلحة/ المتضررين في تقرير صحافة استقصائية

القوالب الشفاهية

- عقد الندوات المفتوحة أو المغلقة على أعداد قليلة (جامعة القاهرة، الجامعة الأميركية في مصر)
- نشر الخبرات المقارنة APS- AUC
- استقدام خبراء أكاديميين دوليين APS- AUC
- خلق منابر للتفاعل الوطني/ الدولي واقتناص المناسبات للحديث العلني [6]
- خلق مختبرات لآليات نشر وتعميم سياسات عامة جديدة محلياً ودولياً[7]

القوالب الاستشارية غير المعلنة

- إجراء محاكاة لجلسات أصحاب المصلحة المختلفين لمشروعات القوانين[8]

1 «على سبيل المثال، راجع/ي: منتدى البحوث الاقتصادية، مشروع بحث السياسات العامة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة يُسمى حلول السياسات البديلة (APS)، ومركز بصيرة.»

2 APSعلى سبيل المثال، انظر/ي: مركز جون جيرهارت و

3 حاليًا مُنشورة فقط من قبل APS

4 للأمثلة، انظر/ي: مدى مصر، حملات ضغط المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (EIPR)، توثيق التقاضي في المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمنصة

5 للأمثلة، انظر/ي إلى أعمال مركز البحوث الاجتماعية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة

6 كمثال، انظر/ي مؤتمر cop27 في مصر

7 للأمثلة، انظر: مركز السياسة العامة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة ومركز استشارات الإدارة العامة في جامعة القاهرة

8 للأمثلة، انظر/ي: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية (EIPR)، مركز السياسة العامة

- إدارة المراحل الاستطلاعية الميدانية قبل تطبيق القانون [9]

ربما لا تفيدنا هذه القائمة المطولة والمفصلة، إلا لإدراك مدى تعدد واختلاف أطر القوالب المستخدمة في نشر المعرفة، أياً كان الجمهور المستهدف في كل حالة على حدة. ما يهمنا هنا هو التشديد على أهمية الانطلاق من هذه القوائم للتفرقة بين قوالب النشر المعتادة سواء كانت موجهة إلى الجمهور وطنياً، أو إلى دوائر صنع القرار الدولية، أو إلى شبكات التضامن حول قضايا إقليمياً أو دولياً، وقوالب النشر المبتكرة والهادفة إلى تغذية المجابهة والنقد لسياسات تم أو سيتم تطبيقها عاجلاً، واستهداف دوائر ناشطية لتوسيع مجال دحضها ومقاومتها (ما يسمى أحياناً بتحويل المشكلات الاجتماعية إلى مشكلات عامة) (أريك نوفو، 1998).

القوالب التقليدية عن السياسات المنتجة من الدولة برُمتها: قالب الغابة

وبغض النظر عن التقسيم التقليدي الذي ذكرناه لتبيان التنوع في قوالب نشر المعرفة والتعدد في الجمهور المستهدف لكل قالب من هذه القوالب. نحاول هنا استخدام ميتافيزيقية الغابة والأشجار واللبلاب السام لرصد التباين في العدسات المتبناة لكل هذه القوالب سعياً لالتقاط اختلافاتها. ونسمي المعرفة المنصوبة على الغابة هنا، هذا النمط من تقارير السياسات التي يساعد في صياغتها الخبراء بالنيابة عن الدولة صراحةً أو ضمنياً، والتي غالباً ما تسوق مؤشرات كلية لتبرير أهداف السياسات، أو لدعم شرعية خياراتها، كما تربط بين السياسات المدروسة أو محل التقييم بالالتزامات الدولية للنظام السياسي التي دفعت في اتجاه إطلاق مشاريع السياسات هذه SRC, 2009 مركز بصيرة 2017، مركز استشارات الإدارة العامة في جامعة القاهرة 2019، IDSC,2020. ويلي ذلك عموماً، شرح المراحل المرتقبة أو المتحققة للسياسات محل الدراسة، وتعداد العثرات المتوقعة وتوصيات لتفاديها أو لدعمها بموارد مادية أو رمزية إضافية. وتعد تقارير السياسات المالية، وتقارير سياسات النقل والتعمير، الصادرة عن الجامعات أو عن مستودعات الأفكار الوطنية، من أفضل الأمثلة على هذا القالب الأول من الأدبيات، سواء صدرت عن شراكة رسمية مع مؤسسات حكومية كالوزارات، أو عن مراكز بحثية قريبة من دوائر صنع القرار، على الرغم من تسميتها بمراكز الأبحاث المستقلة. ويبدو توصيف «الغابة» مناسباً هنا لرصد "العدسة الكلية" التي تتبناها هذه التقارير، والتي تتوسم -بتأثير من عملية تموضع الموقع الأول- في الدولة كونها فاعلاً موحداً ومتجانساً وذا استراتيجية مترابطة ومتعددة المستويات، حتى لو كانت السياسة محل التقييم منتجة من جهة تنفيذية محددة، دوناً عن غيرها. وتنتشر قوالب وصف الغابة على سبيل المثال، في التقارير المنتجة بتمويل من برامج المعونة الأميركية والاتحاد الأوروبي، وجهات التمويل الحكومية الكندية والألمانية، إذ تتنافس برامج السياسات المختلفة على نصيبها من التمويل التنموي المقرر بشكلٍ إجمالي، عبر الترويج لمشاريع التعاون المأمولة. وتتماشى مع هذه العدسة الكلية التقارير الوطنية التحليلية الصادرة عن الجامعات والمراكز البحثية التابعة لها (انظر على سبيل المثال تقرير كلية الاقتصاد وندواتها في جامعة القاهرة عن قانون الخدمة المدنية، أو عن برامج الحماية الاجتماعية ودمج روافدها، أو عن الإصلاحات السياسية في مجال المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي ترعاها وزارة التضامن الاجتماعي، أو إصدارات مركز أبحاث العلوم الاجتماعية في الجامعة الأميركية SRC عن المراحل التجريبية لتطبيق برامج الدعم النقدي المشروط في عين الصيرة ومحافظة سوهاج عام 2009).

القوالب التقليدية عن السياسات القطاعية: الأشجار

ويتجسد القالب الثاني لإنتاج ونشر المعرفة في أوراق السياسات القطاعية، أو تلك المهتمة بأهداف وأطراف وصياغات ومراحل تنفيذ قوانين وإجراءات بعينها، كما لو كانت تحدث في شبه فراغ مؤسسي وسياسي. ونقصد هنا آلاف الأوراق التحليلية الصادرة عن برامج تدريب وتأهيل أساتذة المدارس، أو الموظفين العموميين، أو تحديث الوسائل التعليمية الإلكترونية في المدارس الحكومية أثناء جائحة كوفيد، أو تسريع تقديم الخدمات العامة إلى المواطنين عبر الحوكمة الإلكترونية، أو برامج مكافحة التمييز ضد النساء في سوق العمل، وهي جميعها سياسات عامة تحصل على دعمٍ دولي من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، إما مباشرةً إلى الحكومات، أو عبر إفراد وحدات تقييم دولية في البلد المتلقي للمعونات، للإشراف والمراقبة تحت مسمى "التعاون الدولي" كمعهد الحوكمة التابع لوزارة التخطيط. وتتصدر المراكز البحثية المستقلة هذا النمط الثاني من قوالب إنتاج معارف السياسات التي نسميها قالب «الأشجار"، إذ يتم التركيز على الموارد المتاحة لسياسة قطاعية محددة، من دون الالتفات إلى ما عداها من مشروعات وبرامج موازية، ومن دون ذكرٍ صريح لحجم المساندة أو المقاومة الموجودة في المجال العام، تجاه المشروع محل الدراسة. ويغلب على أدبيات معارف السياسات كأشجار، الطابع التقني والتكنوقراطي، والاعتماد شبه الكلي على البيانات والمؤشرات الكمية المتاحة رسمياً، سواء من الحكومات أو من المؤسسات الدولية المتعاونة مع الحكومة، لشرح تعقّد عمليات الصياغة والتقويم والتنفيذ والتعديل. ويبرز هنا إنتاج منتدى البحوث الاقتصادية كمثال معبر عن هذا القالب، يليه برنامج حلول بدائل السياسات في الجامعة الأميركية). ويتوجه هذا النوع من الأدبيات أساساً إلى دوائر صنع القرار الدولية والإقليمية باعتباره "محلل السياسات الشرعي" الذي يمكن الاعتماد على تحليله في المحافل الدولية في سياق العولمة والتعاون الدولي، كما يستهدف قالب الأشجار نوعاً ثانياً من المتلقين، وهو مستودعات الأفكار المنتجة لمعارف مماثلة في مناطق جغرافية أخرى ، مثل جنوب شرق آسيا أو القارة الإفريقية أو أميركا الجنوبية، كأقران منتجين لمعرفة تستهدف الكونية، وتسمح بعقد مقارنات موثقة لآليات صنع السياسات خارج المركزية الأوروبية-الأميركية، وبناءً على معايير موحدة معترف بها دولياً، في تقييم مراحل صياغة وقيادة عمليات إنتاج سياسات بعينها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (راجي أسعد، 2014). كما يوجد على هامش هذا الحشد من مستودعات الأفكار المتمأسسة، عدد محدود من مستودعات الأفكار النقدية المهتمة بالتواصل مع دوائر نقدية دولية، والتي تتبع القواعد عينها، لكن لإنتاج تقييم نقدي ضمني ومؤطر علمياً، لضمان استمرار الاعتراف بها كطرف محتمل في نقاشات السياسات العابرة للحدود وإن كان معظمها هاجر – أو اختار منذ البداية تفادي التواجد في مصر واختار العمل من عواصم عربية أقل ملاحقة

9 وهذا يشمل، على سبيل المثال، تنظيم جلسات استشارية مع خبراء محليين ودوليين؛ إعلام القوانين الجديدة من خلال حملات وطنية بالتعاون مع الصحافة الوطنية أو المانحين الحكوميين لدعم نماذج جديدة للحماية الاجتماعية أو مشاريع حكومية مستهدفة

لمنتجي المعرفة النقديين (المكاتب الإقليمية لمؤسسات كارنيغي، بروكينجز الذي تحول إلى ME Council ومجموعة عمل الأزمات الدولية ICG، ومبادرة الإصلاح العربي، ومعهد الوحدة للسياسات العامة).

القالب الصدامي: فضح السياسات كلبلاب سامّ

من جانب ثالث، لا بد من توثيق نوع ثالث أكثر جدية وأكثر تصادمية، ومن المهم الالتفات إليه كقالب كامل المشروعية في إنتاج معارف عن السياسات العامة رغم جديته النسبية، ونسميه هنا أدبيات «اللبلاب السام» نظراً لتبنّيه مفردات التنديد والفضح للسياسات محل الدراسة. ويأتي على شكل أوراق وملخصات السياسات، أو كتب شبه أكاديمية تركز على الكلفة الباهظة اجتماعياً لسياسة من السياسات (يحيى شوكت، 2022)،(أحمد زعزع، 2022) أو افتقاد برامج حكومية لسمات الشمول والإدماج لقواعد اجتماعية واسعة (أحمد زعزع، 2022)، أو غياب أي أساس تشاوري في إطلاق مشروع سياسات (أمنية خليل، 2020). وتجدر الإشارة إلى تبلور وانتشار هذا النوع من أوراق السياسات في المنابر والمراصد الحقوقية قبيل وأثناء ثورات الربيع العربي، وانتشار عمليات التوثيق للمؤشرات الكلية والنوعية وتطويرها نوعياً لتفسير خطورة السياسة أو ضرورة تعديلها، وليس لتبريرها أو لمساندة عمليات صنعها وتنفيذها. كما يشار إلى التوسع اللافت في تبني هذا النوع من الأدائية performativity بين مئات المجموعات البحثية والمراصد الحقوقية والعمرانية والمنظمات النسوية القابعة في المهجر، خصوصاً بعد تقلص هامش الحريات في بلدان كثيرة في المنطقة عموماً، وفي مصر خصوصاً، واتساع ظاهرة هجرة باحثي السياسات الناشطين سياسياً من بلدانهم الأصلية حفاظاً على هامش حرية البحث والتعبير وإنتاج المعارف بعيداً عن قبضة السلطويات الناشئة.

يضاف إلى ذلك، تكريس هذا القالب التنازعي في المنظمات الحقوقية وبرامج عملها المختلفة، وفي المجموعات والشبكات الأكاديمية والمهنية من حقوقيين، ومهندسين وعمرانيين ونسويات، وناشطين إلكترونيين أو بيئيين، التي تأسست خارج فلك مستودعات الأفكار، وخارج أطرها التنظيمية المحكمة، خير مثال على سمات منتجي هذا القالب المبتكر لفضح السياسات وشجب إجراءات الحجب والمنع الذي يحاصر إنتاجها من الولوج إلى المجال العام. وتعد المواقع الإلكترونية الصحفية التي نشأت بعد انكسار موجات الربيع العربي، مثل مدى مصر ودرج وميغافون والمنصة ومعارف، شريكاً هاماً في إنتاج أدبيات «اللبلاب السام»، كما يعد مرصد العمران في برلين ومجموعة عشرة طوبة البحثية من التنظيمات المبتكرة الجديرة بالدراسة والاهتمام، لتبنيها منذ اللحظة الأولى قواعد عمل الصحافة الاستقصائية المتخصصة، ولاهتمامها بتدريب عامليها على هذه القوالب الموثقة والمبنية على بيانات منشورة وإحصاءات كلية ذات مصداقية، نقلاً عن تقاليد صحافة المواطنة والصحافة الاستقصائية الغربية، كظهير للحركات الاحتجاجية والحشد المجتمعي. وتتصدر حالياً المواقع الإلكترونية في مصر كمدى مصر والمنصة، التحقيقات الموثقة عن كلفة السياسات المطبقة على المواطنين، لكنها لا تكتفي بالمؤشرات الكلية والكمية، إنما تحاول في غالبية الأحيان «توصيل» أصوات أصحاب المصلحة أو المتضررين ميدانياً، من السياسات محل البحث. وتستخدم في عمليات توصيل الصوت هذه، مناهج بحثية سواء إثنوغرافية أو ميدانية، أكثر حداثة من المستخدمة في مستودعات الأفكار والمراكز البحثية المنكبّة على النشر أكثر من إنتاج المعارف بنفسها (والمهتمة بعدم تجاوز القواعد المقيدة للعمل البحثي الميداني في مصر). يترتب على ذلك بلوغ بعض بحوث السياسات المنتجة وفقاً لهذا القالب الثالث، لبعض دوائر نشر المراكز البحثية، بل والجامعات النخبوية، كمنابر مواتية ولو في مناسبات قليلة لتوسيع نطاق الجمهور المستهدف، وليس كشركاء كاملين في عمليات بحثية تضم الجانبين في برامج عمل مشتركة في المهام. ويعد نشر إنتاج كل من 10 طوبة في مصر، والأشغال العامة في لبنان، في إصدارات ومؤتمرات جامعية أو في مستودعات أفكار هامة، خير دليل على هذا التعاون النادر والحديث جداً بين منتجي القوالب المختلفة، الذي قد يؤدي ولو هامشياً إلى كسر حالة البلقنة التي تعاني منها بحوث السياسات العامة في المنطقة العربية، وتنحية الأفكار النمطية عن تقنية أوراق السياسات القطاعية ومناهج كتابتها الفنية وضرورة توصيلها إلى صانعي القرار.

خاتمة مؤقتة

يهدف هذا المسح التفكيكي والديناميكي (بمعنى أخذ تحول السياقات السياسية والاجتماعية في الاعتبار) إلى رصد تنوع منتجي المعرفة عن السياسات العامة في المنطقة العربية، وكسر ادعاءات مركزية الأداء بين أي من العاملين في كل من المواقع الثلاثة، التي تم تقديمها في هذه الورقة كنماذج مثالية، أكثر منها فئات تامة الانفصال عن بعضها البعض. كما اهتم هذا المسح بتجاوز الفرضيات السائدة عن صعوبة التأثير على صانعي القرار عبر إنتاج المعارف عن السياسات العامة، إلى مشكلة الوقوع في أسر مواقع انطلاق متباينة، ومرتبطة بأشكال مختلفة من تعريف السياسات العامة، وكيفية دراستها وتحليلها، والجمهور المستهدف بالإنتاج، وكذلك المرجعيات التي ينطلق منها منتجو المعرفة لهذا القالب أو ذاك. كما اهتمت الورقة بدحض الفرضية الثانية المتعلقة باستحالة إنتاج معارف يعتدّ بها عن السياسات العامة في ضوء السيولة المؤسسية وحجب المعلومات التي تتبناها النظم السياسية العربية. وسعت الورقة في صورتها الأولية هذه إلى الدعوة إلى توصيف مفصل للعلاقات المتعثرة بين المواقع المختلفة، وضيق هامش التجديد والتأثير في المجال العام، لأسباب بنيوية مثل الندرة المتزايدة للحصول على التمويل، وصعوبة بلوغ جمهور مخاطب واسع نسبياً، وتعقيدات الالتزام بقواعد مهنية موحدة في ما بين المواقع والقوالب. وحاولت الورقة أيضاً استعراض معوّقات التأثير خارج القوالب المطروحة سلفاً كنموذج مركزي لكل من المواقع. واهتمت هنا بالإشارة إلى ضرورة تحرير القوالب من مواقع معارفها الأولى، تفادياً للتحجّر في الأداء، سواء سعت إلى دعم النظم السياسية أو البرامج الاجتماعية أو شجب سياسات بعينها. ولا يمكن جسر الفجوة بين هذه المواقع والقوالب بقرارات عليا، أو بإرادة سياسية. كل ما هو ممكن وارد هو اقتناص تدريجي لفرص التشبيك في سياق مجال عام محاصر، وتغذية القراءات النقدية لمنتجي المعرفة لمواقعهم الأصلية وأحادية نظرتها، ما ينعكس على رؤيتها للسياسات العامة إما كغابة موحدة، أو كأشجار منفصلة، أو كمجموعات من اللبلاب السام الذي ينبغي اجتثاثه بشكل كامل عبر الضغط الشعبي، من ممارسات السياسات العامة.

المراجع

"تقرير حقوقي جديد حول حرية الدين والمعتقد في الربع الأول من 2008"، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، 23 إبريل 2008 https://shorturl.at/epz07

أمنية خليل، «مثلث ماسبيرو ورملة بولاق: مسلسل «التطفيش» بالتراضي"، مدى مصر. 31 يناير 2018، متاح على: https://www.madamasr.com/ar/2018/01/31/opinion/u/مثلث-ماسبيرو-ورملة-بولاق-مسلسل-التطف/

تقرير عن « تحديد أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات – ملخص سياسات»، مركز بصيرة. يناير 2018

تقرير عن «تحديد أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات»، مركز بصيرة. يناير 2018.

سلسلة « من يملك القاهرة؟» منصة 10 طوبة، مرصد العمران. 2022

سلمى حسين، «من يحدد أولوياتنا»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. 2 مارس 2019.

محمد جاد، «هل نعيش العصر الذهبي لاستثمارات الطاقة المتجددة؟"، مدى مصر. 5 يناير 2021. متاح على: https://www.madamasr.com/ar/2021/01/05/opinion/u/هل-نعيش-العصر-الذهبي-لاستثمارات-الطاق/

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، « اليوم .. القضاء الادارى ينظر دعوى إلزام الحكومة بتنفيذ حكم الحد الأدنى للأجور" 3 أكتوبر 2010. https://ecesr.org/799488/

المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، " بعد ثمان سنوات الإدارية العليا تحكم برفض طعون الحكومة وتؤيد إلزام الدولة بوضع حد أدنى للأجور" 22 مارس 2018. https://ecesr.org/800840/

Hania Sobhy, "Schooling the Nation", Half-title-page. In Schooling the Nation: Education and Everyday Politics in Egypt, The Global Middle East. Cambridge: Cambridge University Press, 2023. Available at: https://www.cambridge.org/core/books/schooling-the-nation/schooling-the-nation/84C67AE91CEF614DC40C31C6143EAABD.

Pierre Bourdieu, «Quelques propriétés des champs», Questions de sociologie, Paris, Minuit, 1981.

الجزء الثاني

المبادرات على النطاق المتوسط للمعرفة التحررية

مبادرات إتاحة العلوم الإنسانية في مصر: سبل لمعرفة بديلة

مي عامر

مقدمة

انطلقت خلال السنوات العشر الأخيرة في مصر العديد والعديد من المبادرات التي أسسها اختصاصيون/ات في جميع مجالات المعرفة، في سياق تاريخي مرتبط بما بعد ثورة 25 يناير، وثورة الاتصال الرقمية وظهور وباء كورونا. استهدفت هذه المبادرات إتاحة مختلف العلوم للجمهور العام، واتجهت نحو سبل متعددة في النشر، منها عقد الجلسات الحية وكتابة ونشر المحتوى وإقامة الورش والتدريبات، وتصوير حلقات قصيرة ونشرها على منصات التواصل الاجتماعي وإنتاج بودكاست صوتي للمحتوى.

حافظت بعض هذه المبادرات على استقلالها الإنتاجي سواء بالاعتماد على الجهود الذاتية مثل جامعة التحرير، أو تلقّي اشتراكات من الجمهور، كما فعل الكاتب بلال فضل في برنامج الحكاية والرواية. بينما اعتمدت أخرى على التمويل من مؤسسات ثقافية وتنموية كبودكاست سلمون للصحافية إسرا صالح، كما تحرك بعضها إلى مسارات الإنتاج التابع للقنوات الإعلامية المختلفة، مثل برنامج في الحضارة لمحمد السعدني.

مالت بعض هذه المبادرات إلى أن تكون متنوعة في محتواها كبرنامج الدحيح لمحمد الغندور الذي يحاول تبسيط العلوم التطبيقية والإنسانية، ويمزج بينهما لخدمة موضوعاته. وعلى نقيض ذلك، اتجهت مبادرات أخرى إلى الالتزام بالعمل على علم واحد مثل الاسبتالية، وهو حلقات طبية للطبيبة إيمان إمام، ومبادرة "إحكِ يا تاريخ" لعلياء مسلم.

وسط هذا الحراك المعرفي، نالت العلوم الإنسانية اهتماماً خاصاً على يد دارسيها ومدرسيها، انطلاقاً من دور العلوم الإنسانية في محاولة فهم العالم، وتزامناً مع ثورة 25 يناير 2011، التي طرحت الأسئلة حول فهم العالم الجديد الذي شكلته الأحداث بعدها، وتحليل العالم القديم الذي دفع الغالبية للاصطفاف في الشوارع والمناداة بالتغيير، ظهرت مبادرات عدة لإتاحة العلوم الإنسانية خارج أسوار الجامعات المصرية، كسبيل للتعلم البديل والتشاركي.

خرجت عشرات المبادرات التي اهتمت بإتاحة العلوم الإنسانية عبر عمليات تبسيط وتكثيف وتقديم محتوى معتمد على مناقشة القضايا الذاتية والفئوية والمجتمعية، والتعرّف إلى الرؤى النظرية التي تحكمها أو النظريات التي انطلقت مفسرة لحظات التغيير، فضلاً عن محاولات التجريب البحثية للموضوعات المعاصرة التي يشهدها الباحثون/ات في واقعهم/ن.

نذكر من تلك المبادرات على سبيل المثال وليس الحصر "سكة معارف[1]" و"سيلاس[2]" و"أنثروبولوجي بالعربي[3]" و"أرشيف شبرا[4]" و"كتب مملة[5]" و"قراءات[6]" و"في الحضارة[7]"، وغيرها.

انطلقت بعض تلك المبادرات بعد الثورة مباشرةً، وعايشت ما شهدته مصر من تغييرات متعددة في تداول السلطة، أهمها مرحلة تولي الرئيس السابق محمد مرسي مرشح جماعة الإخوان المسلمين حكم البلاد، تلتها المرحلة الانتقالية التي أُسندت خلالها إدارة البلاد إلى الرئيس عدلي منصور، ومنها أيضاً ما ولد حديثاً في فترة تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي.

اختلفت هذه المبادرات في علاقتها بالتغييرات التي أثرت على السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والتي عرّضت المجال العام لفترات من الانفتاح والانكماش والانغلاق، ما كان له آثار وثيقة الصلة بمسيرة العمل في تلك المبادرات.

على الجانب الآخر، عاصرت معظم المبادرات فترة جائحة كورونا وما ترتب عليها من سياسات التباعد الاجتماعي، وتمكنت مجموعة كبيرة منها من التطور التكنولوجي، في محاولة للتأقلم مع الأوضاع بتحويل الأنشطة إلى العالم الافتراضي، ما دعم استمرارها، بل وانفتاحها على

1 انظر موقع «سكة معارف»، متاح على https://seketmaaref.com/

2 See The Cairo Institute of Liberal Arts and Sciences (CILAS), available at http://www.ci-las.org/

3 انظر صفحة «انثروبولوجي بالعربي» على موقع فيسبوك، متاح على https://www.facebook.com/AnthropologyBel3araby/

4 انظر صفحة «أرشيف شبرا» على موقع فيسبوك، متاح على https://www.facebook.com/shubra.archives/

5 انظر موقع «كتب مملة»، متاح على https://boringbooks.net/

6 انظر موقع «قراءات»، قسم العلوم الإنسانية، متاح على https://qira2at.com/category/العلوم-الإنسانية/

7 انظر صفحة برنامج «في الحضارة»، قناة «أنا العربي» الرقمية، متاح على https://www.facebook.com/watch/AnaAlarabyTV/528772811568451/

مستفيدين ناطقين بالعربية من دول مختلفة. بينما بقي بعضها مصراً على التفاعل الحي في جلساته، لذا توقف تماماً لمدة أقرب إلى عامين ثم عاد، ومنها من هو غائب حتى الآن، ولأن تلك الأوضاع تؤثر على استمرارية تلك المبادرات، كان العمل على توثيق تجاربها والتعرف إلى التحديات التي تواجهها أمراً في غاية الأهمية.

اخترنا في هذه الورقة البحثية مبادرتين هما "سكة معارف"، و"أنثربولوجي بالعربي"، لأنهما اهتمتا بالعلوم الإنسانية وتقاطعاتها في دراسة الموضوعات والقضايا المختلفة.

كانت "سكة معارف" في باكورة تلك المبادرات، فانطلقت عام 2014، أما "أنثروبولوجي بالعربي" فكانت الأخيرة، إذ بدأت عام 2019. أسس الأولى مجموعة من أساتذة العلوم الإنسانية، بينما أسست الأخيرة طالبة علوم إنسانية في مقتبل حياتها الأكاديمية، مالت الأولى إلى أن تكون اللقاءات الحية مرتكزاً لأنشطتها، في حين بدأت الأخيرة خطواتها بحلقاتٍ مصورة على مواقع التواصل الاجتماعي.

هذا التوحد في الهدف بين المبادرتين، وأوجه الاختلاف في سياسات الإدارة ومسارات العمل وطبيعة المؤسسين/ات، شكلت جميعها شغفاً لدى الباحثة لفهم علاقة كليهما بتغيرات السياق المصري، وتحديداً ثورة 25 يناير وتبعاتها، وثورة الاتصال وجائحة كورونا، وفجّر الأسئلة حول بنائهما للمنهج، علاقتهما باللغة والترجمة، سياساتهما الاقتصادية التي تضمن بقائهما، التحديات التي تواجههما، ورؤيا المؤسسين للاستمرار في المستقبل.

كانت الباحثة واحدة من المستفيدات من معظم المبادرات التي اهتمت بإتاحة العلوم الإنسانية، إذ كان مجال تخصصها في الماجستير وحتى نالت الدكتوراه في الدراسات الثقافية. بالنسبة إلى المبادرتين محط الدراسة عملت كمنسقة لسكة معارف، كما كانت من المتابعات للمحتوى المرئي لأنثروبولوجي بالعربي واشتركت في إحدى ورشها، وساهمت تلك الخبرات التي كونتها من .

انطلقت الدراسة من هدفها العام، وهو توثيق مسارات العمل في مبادرتين مصريتين استهدفتا إتاحة العلوم الإنسانية. وكانت تساؤلاتها الرئيسية حول ماهية أهداف مبادرات إتاحة العلوم الإنسانية والتحديات التي تواجهها وعلاقة تلك التحديات بسياقها السياسي والاقتصادي والاجتماعي المصري.

اعتمدت هذه الدراسة الوصفية على المنهج الكيفي، وأجابت عن تساؤلاتها من خلال إجراء ست مقابلات معمقة، بواقع ثلاث مقابلات لكل مبادرة مقسمة كالآتي: (مؤسس المبادرة- القائم على مسار الترجمة- أحد المستفيدين من المبادرة)، فضلاً عن الملاحظات المباشرة للباحثة أثناء حضور فعاليات المبادرات، والتحليلات المبنية على المعايشة الإثنوغرافية للباحثة كمستفيدة من أنشطة بعض المبادرات.

وضع العلوم الإنسانية في مصر

تتعرض العلوم الإنسانية في مصر لتنافس شديد مع العلوم التطبيقية، فتظهر كأنها تنظيرية وغير مفيدة، بينما تعتبر العلوم التطبيقية علوماً مفيدة لتقدم المجتمع. منذ عقود، تؤكد وزارة التعليم العالي في مصر هذه الثنائية، وتجعل كليات مثل الطب والصيدلة والهندسة في الصف الأول من بين الكليات، وتطلق عليها "كليات القمة"، وهي حزمة من الكليات التي تتطلب الحصول على مجموع درجات عالية في الثانوية العامة للدخول إليها، وجميع هذه الكليات علمية تطبيقية ما عدا كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

تدرس العلوم الإنسانية عادةً في كليات الآداب المتواجدة في معظم الجامعات المصرية، أقسام علم الاجتماع والتاريخ واللغات قديمة وتأسيسية في جميع كليات الآداب. لكن هناك علوماً يندر وجودها في أقسام مثل الأنثروبولوجيا، تقول فرح حلابة مؤسسة مبادرة "أنثروبولوجي بالعربي[8]": "لم أكن أعرف ما هي الأنثروبولوجيا لذلك درست سينما، في تركيا عرفت الأنثروبولوجيا، وشعرت بشغف تجاهها فقررت دراستها في إنكلترا. وجزء من هدفي في المبادرة هو تعريف طلاب الثانوية العامة إلى الأنثروبولوجيا. تدرس الأنثروبولوجيا كمادة في قسم الاجتماع، ولم يؤسَّس لها قسم منفصل سوى في جامعة الإسكندرية، وتستقبل الطلاب في المرحلة الجامعية والدراسات العليا، كما تدرس في كلية الدراسات الإفريقية العليا في جامعة القاهرة، كدراسات عليا بعد إتمام التعليم العالي للحصول على دبلومات أو درجات الماجستير والدكتوراه".

تفرض الدراسات العليا في الجامعات المصرية شروطاً شديدة البيروقراطية، منها مثلاً توحيد التخصص بين التعليم الجامعي والدراسات العليا. تقول نورهان علام واحدة من المستفيدات من المبادرات: "حين حضرت لقاءات سكة معارف وقريت القراءات حسيت باهتمام بعلم الاجتماع، ولما سألت عن إمكانية دراسته وأنا بالأصل خريجة علوم، ملقتش، المكان الوحيد الذي كان متاحاً هو معهد الدراسات الإفريقية وبالفعل أنا بدرس الآن الأنثروبولوجيا الحيوية كأقرب مجال لما كنت أريده". بينما يقول أحمد حجازي، وهو مستفيد من مبادرة "أنثروبولوجي بالعربي": " أنا دخلت كلية التجارة وفقًا لمجموع الدرجات في الثانوية العامة، لكن لقيت نفسي مهتم بالاقتصاد، لما بدأت طريقي الأكاديمي في ألمانيا اخترت العلوم الإنسانية، وكان اهتمامي ببرنامج أنثروبولوجي بالعربي عشان قدرتها على تبسيط المفاهيم الكبيرة المجعلصة، لأن الأكاديمية برة وجوه فوقية ونخبوية تماماً، ودايماً بتحسس الناس أنهم أقل من إنهم يفهموا".

تعد الجامعة الأميركية من أهم المؤسسات التي تدرّس العلوم الإنسانية بشكلٍ معاصر وخلاق، سواء في مرحلة التعليم الجامعي أو الدراسات العليا، لكنها تتطلب مبالغ تفوق قدرة الطبقات الوسطى والفقيرة. وتحاول الجامعة كسر انغلاقها على القادرين/ات مادياً بتقديمها عدداً محدوداً جداً من منح الماجستير، إلا أنها تشترط على الممنوحين/ات مستوى رفيعاً في اللغة الإنكليزية لحصولهم على منح جزئية تغطي بعض المصاريف وليس جميعها... وعن هذا الأمر يقول محمد بشير،

8 مقابلة شخصية مع فرح حلابة بتاريخ 20 حزيران/يونيو 2023.

وهو مستفيد من سكة معارف[9] لقيت المجهود المطلوب مني عشان أقدم في ماجستير الجامعة الأميركية، هو نفس المجهود المطلوب عشان آخد منحة من جامعة كبيرة في أوروبا أو أميركا، ده كمان استمرار المنحة في الجامعة الأميركية بيتطلب تفوق دراسي والتزام وعلاقات، صعب أوي أكون قادر عليه وأنا في الخدمة العسكرية وبعدها العمل".

نشأة المبادرات وموقعية مؤسسيها

نبدأ بسكة معارف التي تديرها مجموعة من أساتذة العلوم الإنسانية من الجامعة الأميركية، ونجد أن لهذه المجموعة باعاً طويلاً في نقد المعارف والعمل على إنتاج وترجمة الدراسات وتقديمها إلى الجمهور باللغة العربية، ومن هذه التجارب كتاب "كيف نقرأ العالم العربي اليوم"، وفيهم من كان لهم تاريخ من العمل في المجال العام.

كان إيمان المجموعة بخلق دوائر للمعرفة النقدية خارج أسوار الجامعة يسهم في عملية التغيير الاجتماعي، هو الحافز الأساسي وراء اجتماع هؤلاء الأستاذات وتأسيسهن "مجموعة المعارف الاجتماعية الحرة" عام 2014. وعن هذا الموضوع تقول ريم سعد أستاذة علم الاجتماع وواحدة من مؤسسات سكة معارف[10]: "كانت المبادرة وسيلتنا للانخراط في المجتمع العام، أنا عن نفسي لا أحبذ العمل العام التابع لمؤسسات أو أحزاب، عشان كده حبيت فكرة تحويل التدريس إلى نشاط عام موجه إلى كافة المهتمين بالعلوم الإنسانية".

أما "أنثروبولوجي بالعربي" فأسستها فرح حلابة الحاصلة على درجة الماجستير في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والإثنوغرافيا البصرية من جامعة كينت... كانت تبدأ عامها الأكاديمي الأول في ماجستير الأنثروبولوجي عام 2019، وتتعرف إلى مفاهيمه وطرح الأسئلة البحثية عنه، وكانت الدراسة مكثفة فهي لم تدرس الأنثروبولوجيا سابقاً، وليست معتادة على الدراسة النظرية. خطرت لها فكرة أن "تذاكر مع الجمهور"، ما يعني أن تشرح لنفسها ما فهمته من الكتب، ولكن أمام الكاميرا وبالعامية المصرية. قدمت فرح 15 حلقة على يوتيوب تناولت خلالها أهم المفاهيم الرئيسية في الأنثروبولوجيا[11].

ومن خلال تأمل موقعية المؤسسات للمبادرتين سواء الأستاذة أو الدراسة، نجد أنهن فضلن نقل معرفتهن على اختلاف مستوياتها إلى جمهور أكبر، وكان هم الإتاحة والتبسيط والتقديم شغلهن الشاغل كمثقفين/ات عضويين/ات بتعريف غرامشي للمثقف العضوي[12] الذي يعني إعادة إنتاج الوعي عند المتلقي ليساهم بالتغيير المنشود من أجل صالح البشرية، أو حتى بمفهوم متجاوز له كمثقف مستقل معني بنقل معرفته إلى جماعات محرومة من الوصول إليها لتحقيق أهداف فردية أو جماعية.

هدف كل مبادرة ونهجها ومنهجيتها (الأنشطة)

بالنسبة إلى "سكة معارف"، نجد أنها اتخذت تقديم العلوم الإنسانية بطريقة تفاعلية كسبيل لإتاحتها لمجموعة واسعة من المهتمين/ات بالعلوم الإنسانية سواء كانوا/كنَّ باحثين/ات بالفعل، أو مهتمين/ات بتوسيع منظورهم/هنّ النقدي.

كما اعتمدت على اللقاءات الحية مع الجمهور، فكانت مجموعة الأساتذة والأستاذات يجتمعون/ن ليضعوا/ن قائمة بالموضوعات والقضايا المطروحة في السياق المصري، واضعين/ات في اعتبارهن/م أسئلة المستفيدين/ات عن المفاهيم والموضوعات الملحة للمناقشة بحسب ما أفادنا به أحمد سروجي منسق المبادرة. كانت الجلسات تعقد مرتين شهرياً قبل جائحة كورونا التي تسببت في توقفها المؤقت. ويقول محمد بشير المستفيد من المبادرة: "إيقاع سكة معارف في الجلسات والتنسيق الجيد بإعلان مواعيد الجلسات من بدري ، خلاني أرتّب أجازاتي أثناء تأديتي للخدمة العسكرية بالطريقة التي جعلتني أحضر معظم الجلسات"، كان حضور الجلسات يتطلب قراءة غير إلزامية لنصين أو ثلاثة على الأكثر لمناقشة الموضوع من خلالها.

أما "أنثروبولوجي بالعربي"، فكانت فرح مهتمة بالتبسيط والفهم على الأقل في حلقاتها الأولى على يوتيوب، بعدها اهتمت بالتفاعلية وبناء المعرفة المشتركة من خلال الورش والتدريبات. والتزمت في البداية بأهم المفاهيم في منهج الأنثروبولوجيا الذي كانت تدرسه في السنة التمهيدية لإعداد الماجستير، لكنها بعد ذلك تركت اختيار الموضوع لإلهامات المناقشات اليومية التي تجري مع أبناء وبنات جيلها"، بحسب قولها.

بدأت المبادرة بحلقات على الإنترنت لتبسيط مفاهيم أنثروبولوجية، بعدها نظمت فرح ورش عمل تشاركية كانت أهمها ورش عمل الأنثروبولوجيا البصرية داخل مصر وخارجها، وورش حول الطبقة الاجتماعية والهجرة إلى الخليج. وأُنتجت معرض ومطبوعة "خرج والمفروض يعُد" 2022. كما أنها تعدّ مناقشات مذاعة مع أنثروبولوجيين/ات أعدوا/أعددن أبحاثهن/م عن موضوعات متعلقة بالواقع العربي، وتستكمل فرح أنشطة مبادرتها منفتحة على أشكال التعاون والمزج بين المبادرات لإنتاج المعرفة وتداولها.

وكوني مستفيدة من المبادرتين، لاحظت أن كليهما لم تعتمد فقط على إدخال المستفيدين/ات في عمليات قراءة وكتابة ومشاهدة تستهدف التعلم، لكنهما تحركتا بهن/م إلى مستوى البرهنة على الفهم وهي العملية التي تصفها فيكي بعقوب في مقالها عن "القراءة والكتابة والفهم" بأنها هدف المعرفة الرئيسي الذي يتحقق من خلال عدة عمليات، منها المناقشة التفاعلية في النص، إيجاد تفاصيل مرتبطة بالخبرة الشخصية مع موضوع النص، إيجاد تأكيدات معاصرة لحجج النص، ومناقشة تلك التأكيدات والتأكد من صحتها مع الميسّرين/ات. في "سكة معارف" مثلاً وتحديداً في موسمها الأول، اختار الميسّرون مناقشة النصوص النظرية بالتطبيق على الواقع، فقامت د. مديحة دوس بمناقشة موضوع الثنائية اللغوية بين الفصحى والعامية بالتطبيق على الجدل القائم حينها حول فوز رواية المولودة لكاتبتها نادية كامل والمكتوبة بالعامية المصرية،

9 مقابلة شخصية مع محمد بشير بصفته مستفيد من مبادرة سكة معارف بتاريخ 2 مايو 2023

10 مقابلة شخصية مع ريم سعد أستاذة علم الاجتماع بصفتها إحدى مؤسسات سكة معارف

11 انظر قناة «فرح حلابة» على موقع اليوتيوب، متاح على https://www.youtube.com/@farahhallaba292

12 حيدر علي محمد، إشكالية المثقف عند غرامشي، 2004، متاح على https://www.academia.edu/43661607/إشكالية_المثقف_عند_غرامشي

بجائزة ساويرس في شباط/فبراير 2019.[13] أما أنا فشاركت بتيسير لقاء عن اللغة في أغاني المهرجانات، وكان موضوع رسالة الماجستير الخاصة بي،[14] بهدف تمكين المستفيدين/ات من ربط المعرفة النظرية لنصي الازدواجية اللغوية لفيرجسون ولغة مقدسة وناس عاديون لنيلوفر حائري، وتطبيقها على الإنتاج الأدبي والغنائي العامي المعاصر.

أما فرح حلابة، فكانت حريصة على شرح مفاهيم الأنثروبولوجيا النظرية للمستفيدين/ات من خلال تطبيقها على الواقع المعاش. ففي شرحها مصطلح الرأسمال الاجتماعي لبيير بورديو ومقارنته بالرأسمال الاقتصادي، طبقت المثالين على شخصيتين دراميتين، الأولى هي شخصية الحاج عبد الغفور البرعي من مسلسل "لن أعيش في جلباب أبي"، والثانية هي شخصية الباز أفندي من فيلم "ابن حميدو". لم تكن فرح منشغلة فقط بترجمة المصطلحات والتعاطي اليسير مع النصوص النظرية، لكنها أولت أيضاً اهتماماً خاصاً بربط المعرفة وتطبيقها على أمثلة محفورة في الذاكرة الجمعية المصرية والعربية.[15]

الخروج من الأسوار: سبل المعرفة البديلة

اختلف تصور مؤسسات المبادرات حول مفهوم محدد للمعرفة البديلة، فأكدت ريم سعد مؤسسة "سكة معارف" أن "الناس تيجي متجيش هي حرة، جلسة فيها 4 جلسة فيها 40 مش ده همنا، مفيش شهادات ولا تقييمات". تطرح ريم بكلامها مفهوم المعرفة الحرة أو حرية الوصول إلى المعرفة، الذي يدور حول حرية الميسّرين فضلاً عن حرية المستفيد في الحضور وقدرته على طرح الأسئلة وتوجيه المنهج نحو قضايا محددة. حافظت "سكة معارف" على وجودها خارج المؤسسات الأكاديمية المعتمدة، حتى أصبحت كياناً حراً يتحرك بمجموعته بين المؤسسات، يستهدف توسيع المنظور النقدي في قراءة المجتمع/ التاريخ/ الفلسفة/ السرديات الكبرى لدى المهتمين/ات، وتقديم بدائل للفهم والقراءة والاستيعاب.

يتقاطع مفهوم ريم سعد مع ما ذهب إليه مانيش جين مؤسس معهد تعليم حر في الهند، الذي قال في مقاله "التعافي من داء الدبلومات" إن "الشهادات والدبلومات تفشل في كشف شغف المرء واهتماماته وقيمه، وتعزز قوة نظام الاقتصاد السياسي العالمي والنظام الاجتماعي السائد، على عكس مساحات التعلم الحرة التي تشجع أناساً أكثر شغفاً وتفانياً، وتقدر مهاراتهم وتعزز اختياراتهم لمسالكهم في الحياة، ما يجعلها الأقدر في سعيها نحو العدالة.

وتحدد ريم سعد وملك رشدي هدف جلسات المعارف الحرة في ورقتهما البحثية "خارج بوابات الجامعة: قصة دائرة العلوم الاجتماعية الحرة"، وهو بناء جسر بين المجال الأكاديمي للعلوم الاجتماعية، والمجال العام، عبر خلق مساحة معرفية، مبنية على تساؤلات المستفيدين وخبرات الاختصاصيين، من دون منهج معد ولا التزام في الحضور ولا شهادات للاجتياز، الالتزام الأكاديمي الوحيد هو استقاء المعرفة ومناقشة النصوص الأكاديمية. هكذا حصل المزج بين قدرة الأكاديمية على تنظيم المعرفة وخلق التساؤلات وتعيين الإشكاليات، وبين التحرر في اختيار المسائل المناقشة وشكل التيسير.

أما فرح فأسست مبادرتها لاحتياجها الشخصي إلى معرفة الأنثروبولوجي منتقدة المنظومة التعليمية التقليدية التي لا تقدمه إلى طلابها في المرحلة الثانوية، كما تنتقد المؤسسات الأكاديمية في تقديمها المعقد له والبعيد عن واقع الطلاب. بحسب فرح، استهدفت تطوير مهارات المستفيدين/ات في قراءة سرديتهم/ن الشخصية/ مشاعرهن/م / أحاسيسهن/م / أحلامهن/م/ واقعهن/م من خلال الأنثروبولوجي. وهذا الهدف يسمح بالتعليم المتبادل بين كل المشاركين/ات بمن فيهم/نّ هي. تقول فرح: "أنا بتعلم كتير في كل ورشة بتحصل، بتعلم من الناس ومن المناقشات اللى بتحصل "، ما سردته فرح يخبرنا عن شكل مختلف ومخالف لما عرفناه عن عملية التعلم ومركزيتها إذ يمتلك المعلم المعرفة وينقلها إلى المتعلمين، والعملية التي تبني بها فرح عملياتها التعليمية هي دائرة قائمة على التفاعلية، فهي تتعلم من خبرات المستفيدين/ات كما يتعلمن/ون منها، فتصبح عملية التعلم تبادلية.

تصرح نورهان علام المستفيدة من المبادرتين والتي تدرس الأنثروبولوجيا الحيوية في كلية الدراسات الإفريقية العليا، أنها تواجه صعوبة كبيرة في دراساتها تتمثل في عدم وجود معامل لتحليل العيّنات، فيتحول الأمر إلى دراسة تاريخية من مصادر معرفية قديمة بعضها انتهت صلاحيته وأثبتت الدراسات الحديثة عدم صحته. كما تعاني من تحكم الأساتذة في الضبط الأيديولوجي للمنهج فتقول: قال لنا أستاذ المادة أنا مش مؤمن بنظرية التطور... ده كفر بيّن". أما محمد بشير الذي توقف عن دراسة الأنثروبولوجيا الثقافية في الكلية نفسها فقال: "كنت بحس إن الفرق بين اللي بسمعه في الكلية وبين اللي بسمعه في سكة معارف سنين ضوئية"، ويقصد هنا أن المنهج كان شديد الكلاسيكية، سواء من ناحية المعرفة المقدمة أو طريقة تدريسها.

اعتبر كل المشاركين/ات في الدراسة أن المساحة التي تعمل فيها المبادرات، هي مساحة حرة محفزة لمعرفة العلوم الإنسانية وتعيين شغف الأفراد واهتماماتهم، لكنهم لم يتخلوا عن نظم التعليم الرسمية الأكاديمية بشكل قاطع. فالمؤسّسات سواء كنّ أستاذات أو باحثات، لم يمارسن أعمالهن بعد داخل المؤسسات الأكاديمية أو على الأقل ينتجن وينشرن أعمالهن من خلالها، أما المستفيدين/ات فيجدن/ون في المبادرات سبيلهن/م للتعرف إلى شغفهن/م بالموضوعات وبالعلوم التي يريدون/يردن المضي في دراستها في مؤسسات أكاديمية وتحصيل الدرجات العلمية، ما يتقاطع مع استشهاد رون ميلر في مقالها "موجز تاريخ التعليم البديل"، بكلمات إيفان إيليتش: "لا يزال أمامنا طريق طويل لنقطعه قبل أن يُطبق هذا النوع من نظام التعليم البديل، لكن إذا تحرك مجتمعنا بالفعل في هذا الاتجاه، فقد يكون المعلمون البديلون هم الذين يرشدوننا إلى الطريق".

13 انظر سكة معارف، اللقاء السادس: الثنائية اللغوية وعلاقتها بقضايا الوطنية والحداثة، كانون الأول/ديسمبر 2017، متاح على https://seketmaaref.com/2017/12/07/اللقاء-السادس-اللغة/

14 انظر سكة معارف، اللقاء الأول- موسم الربيع 2019، شباط/فبراير 2019، متاح على https://seketmaaref.com/2019/02/09/اللقاء-الأول-موسم-الربيع2019-/

15 انظر صفحة «انثروبولوجي بالعربي» على موقع فيسبوك، الحلقة 10: عبد الغفور البرعي و الباز افندي؟، نيسان/أبريل 2020، متاح على https://www.facebook.com/AnthropologyBel3araby/videos/663240531177810/

تأثيرات وتأثرات ثورة 25 يناير وتبعاتها على المبادرات

بشكلٍ عام يمكن ملاحظة اندلاع هذا الحراك المعرفي لمبادرات إتاحة العلوم المختلفة بعد ثورة 25 يناير 2011. حينها كان الحلم بمجتمع ديمقراطي وطريق واضح للتغيير هو الهدف الذي تسعى إليه غالبية فئات المجتمع، وعلى صعيد المثقفين/ات، ومؤسسي/ات المبادرات، كانت دمَقرَطَة العلم هي دورهم الأساسي في مجتمعاتهم.

طرحت الثورة أسئلة حول فهم العالم الجديد الذي شكلته الأحداث بعدها، وتحليل العالم القديم الذي دفع الغالبية إلى الاصطفاف في الشوارع والمناداة بالتغيير. بعد الثورة، شهدت مصر تغييرات متعددة في تداول السلطة، المجلس العسكري، ومن بعده جماعة الإخوان المسلمين ممثلين في شخص الرئيس محمد مرسي، انتهاءً بتولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الحكم عام 2014 حتى الآن.

هذا الحراك السياسي وما تضمنه من توترات أحدثت بدورها العديد من التغييرات التي أثرت على السياق السياسي والاجتماعي والاقتصادي، ما عرّض المجال العام لفتراتٍ من الانفتاح والانكماش والانغلاق، كان لها علاقة وثيقة بمسيرة العمل في المبادرات بشكلٍ عام، ومبادرات إتاحة العلوم الإنسانية على وجه التحديد.

يمكننا أن نلتمس العلاقة الوثيقة بين مبادرة "سكة معارف" وبين ثورة 25 يناير. وتحدثنا ريم سعد وملك رشدي عن بزوغ فكرة جلسات المعارف الحرة في ورقتهما البحثية "خارج بوابات الجامعة: قصة دائرة العلوم الاجتماعية الحرة[16]". إذ بدأت الفكرة من استلام ريم سعد رسالة عبر البريد الإلكتروني في نهاية عام 2012 من شخص غير معروف يعرب فيها عن رغبته في تعلم الأنثروبولوجيا، بعدها بشهور قابلت مع ملك رشدي شبان وشابات في شارع محمد محمود، الذي شهد معظم الوقفات الاحتجاجية بعد الثورة، وتحدثوا/ن عن حاجاتهن/م وشغفهن/م تجاه قراءة العالم بعد الثورة من منظور العلوم الاجتماعية.

ويقول محمد بشير المستفيد من "سكة معارف": "بعد الثورة خرج علينا كمية من (الخبراء) بيقولوا كلام صعب أوي عن الدولة والثورة والأنظمة السياسية والاقتصادية، اللحظة دي خلقت رغبة في معرفة الي بيتكلموا عنه خصوصاً أننا حاسين بدورنا في الاختيار والتغيير".

بينما تذكر ريم سعد أن "المبادرة جاءت كاستجابة لحاجات الشبان والشابات المعرفية وأسئلتهن/م، كنا نناقش مفهوم الدولة ودور أجهزتها في مقابل دور الفرد في المجال العام عشان الشباب/ات كانوا عاوزين يعرفوا طبيعة دورهم في اللجان الشعبية ودوايرالتطوع اللي بيشتغلوا فيها".

ورداً على سؤال عن تأثير التضييق على المجال العام على اختيار طبيعة المواضيع المختارة للمناقشة، أكدت ريم أنه لا بد من وجود تأثير على حرية التناول، لكنهم كمجموعة كانوا دائماً يقفون عند حدود الممكن. وبحسب قولها، فإن التحولات السياسية غيرت طبيعة أسئلة المستفيدين/ات واحتياجاتهن/م خلال عشر سنوات. إذ يسألن/ون مؤخراً ومنذ بداية عام 2021 عن كيفية وصولهن/م إلى فرص لاستكمال الدراسة سواء كانت منحاً في الخارج أو الداخل، ويكن/يكونون في حيرة لتحديد موضوعاتهم البحثية، ولديهن/م أسئلة مفاهيمية وحرفية حول الكتابة الأكاديمية ما دفعنا الآن إلى العمل على تصميم موسم جديد في ربيع عام 2024 قائم على مناقشة وتطوير القدرات البحثية.

على الجانب الآخر لم تشر فرح حلابة إلى علاقة وثيقة بين مبادرتها "أنثروبولوجي بالعربي" وبين ثورة 25 يناير. فبدأت المبادرة عام 2019، محاولة خلق مساحة معرفة لجمهور جديد، على حد قولها. وكانت تشعر بأن معظم مبادرات إتاحة العلوم الإنسانية تتطلب درجة كبيرة من اهتمام المستفيدين/ات لها والتزام بالمشاركة والقراءة والمناقشة، أما هي فصممت حلقاتها من أجل جمهورٍ مفتوح من دون التزامٍ يذكر.

في المقابل، يختلف أحمد حجازي المستفيد من مبادرة فرح، ويؤكد أن الحالة المعرفية في مصر متصلة غير منفصلة، وأن "أنثروبولوجي بالعربي" هي إحدى تبعات الانطلاقة المعرفية بعد ثورة 25 يناير. ويستشهد بمقولة "لقد مسّه سحر الحلم مرة" للكاتبة أروى صالح في كتابها المبتسرون: دفاتر واحدة من جيل الحركة الطلابية.

تقول فرح إنها كانت في المجمل حريصة على أن يكون إنتاجها غير متصادم مع النظام السياسي، لمعرفتها وتقديرها حجم التضييق. كانت حساسة في تصميمها الحلقات المذاعة على يوتيوب، وأكسبتها الورش المغلقة مساحة حرية أكبر في التعبير ومناقشة المستفيدين/ات. في المجمل تجد فرح أنه يمكن لدراسة العلوم الإنسانية بشكلٍ عام بناء نظرة نقدية وواعية للواقع حتى ولو لم يتطرق بوضوح إلى نقد النظام السياسي، لكن يمكننا تعيين تأثيرات سياسات النظام السياسي على حياتنا اليومية أو فهم تلك السياسات في تجارب دول أخرى. وعن هذا الأمر تقول: "تقدري تقولي كل حاجة من غير ما تضطري تقولي حاجة"، وتضرب مثالاً بورشتها التي تناولت سفر المصريين إلى الخليج وانطلقت تحت عنوان "خرج والمفروض يعُد"، التي انتقدت فيها سياسات العمل والهجرة التي انتهجها نظام حسني مبارك.

يمكن تصور ثورة 25 يناير 2011 باعتبارها نقطة تحول لفتح مجالات المعرفة، كونها طرحت الأسئلة حول التغيير الاجتماعي الذي كان يلزمه معرفة بديلة عن الظواهر الاجتماعية، وتحليل بنى المجتمعات. ولّدت هذه المعرفة حاجة لدى الشباب للتحرك بأسئلتهم نحو الاختصاصيين، وكان هذا الفعل البحثي الشرارة الأولى التي دفعت بالاختصاصيين المهتمين بدورهم الاجتماعي لتنفيذ المبادرات الأولى مثل سكة معارف وسيلاس. وحين نجحت تلك النماذج وأثبتت حاجة الشباب إلى المعرفة، تشكلت النماذج الأخرى من المبادرات، صحيح أنها اتخذت أشكالاً مختلفة واستهدفت جمهوراً مختلفاً، لكنها في النهاية كان لها الهدف نفسه، وهو خلق مساحات للمعرفة البديلة للمهتمين بالعلوم الإنسانية. عاصرت المبادرات تغيرات مختلفة في المجال العام، أثرت على طريقة تناول الاختصاصيين لمواضيعهم محط الدراسة، وظهر ذلك في اختيارات فرح حلابة في "أنثروبولوجي بالعربي" التي اهتمت بتحليل الممارسات الذاتية والأزمات الفردية وعلاقتها بالبناء الاجتماعي للمجتمع. على الجانب الآخر أثرت التوترات السياسية على احتياجات المستفيدين المعرفية، فتراجع التغيير الاجتماعي والسياسي إلى الوراء بينما تقدمت الحاجات الأكاديمية لفهم العلوم الإنسانية بهدف دراستها في الداخل والخارج.

16 Aziza Boucherit, Héba Machhour and Malak Rouchdy, "Mélanges offerts à Madiha Doss. La linguistique comme engagement", Institut français d'archéologie orientale, Vol.42, 2018.

علاقة مسار العمل في المبادرات بجائحة كورونا 2020

أدى ظهور جائحة كورونا في مصر إلى اتخاذ كافة إجراءات التباعد الاجتماعي للسيطرة على الوباء، ما أفسح المجال للتواصل في العالم الافتراضي والاعتماد على مواقع التواصل المختلفة مثلZoom و Google meet وغيرها، بسبب بقاء الناس في المنازل، وإغلاق كافة المؤسسات والمساحات.

مثّل هذا الأمر تحدياً كبيراً أمام المبادرات التي اعتمدت اللقاءات الحية في أنشطتها ك»سكة معارف"، التي توقفت نحو عامين، لأن المؤسسين/ات وجدوا/ن في اجتماعهن/م بالمستفيدين/ات خطورة كبيرة على الجميع. وعن هذا الأمر يقول أحمد سروجي منسق "سكة معارف": "كان الوضع حرجاً فعلاً، العداد كانت بتكبر ما بين جلسة والتانية، والأساتذة والأستاذات كبار في السن واحتمالية انتقال العدوى كانت كبيرة، فكرنا في إن الجلسات تكون أونلاين لكن جزء كبير من المجموعة رفض، فتوقفنا لغاية ما الدنيا رجعت ورجعنا بموسم أخير في ربيع 2023".

أما ريم سعد فأكدت أن جوهر اللقاءات هو التفاعل بين الشبان /ات والأساتذة، ما أدى إلى استحالة تحويل الجلسات الحية إلى جلسات افتراضية. وحين عادت المؤسسات إلى العمل فكرنا في تغيير المكان من جيزويت القاهرة حيث كانت القاعة مغلقة، إلى حديقة معهد الدومنيكان المفتوحة، لكن استمر وجود الخطر كونها مرتبطة بكثافة أعداد الحضور وسلوكيات الحضور المرتبطة بالسلام الحار باليد وتبادل الأحضان وتجاوز المساحات الآمنة.

على عكس "سكة معارف"، أكدت فرح حلابة أنها بدأت عملها أثناء انتشار جائحة كورونا، ووجدتها فرصة جيدة لوجود الناس في المنازل وتطلعهم إلى مشاهدة البرامج المعرفية المختلفة. وتقول: "ربما لو ما كناش في كورونا مكنش وصلت الحلقات للعدد ده من الجمهور". فنفذت فرح ورشاً افتراضية للأنثروبولوجيا البصرية، ما أتاح لمشتركين/ات ناطقين/ات بالعربية من دول مختلفة للاشتراك. وتؤكد: "طبعاً عودة الحياة بعد كورونا خلتنا نتحرك في مساحات تانية، وعملنا سلسلة من الورش بالتعاون مع كتير من المؤسسات زي أضف ومكوك والسفينة، كمان عملنا معرض بصري استضافه مركز الصورة المعاصرة عن ورشة "خرج ولم يعد".

يبدو أن تعامل المبادرتين مع كورونا اختلف في ما بينهما، لكن المثير للاهتمام أنهما اتبعتا التقديرات الاجتماعية/ السياسية للأزمة. إذ بدأت كورونا بإعلان رسمي، وفتحت المؤسسات، وخرج العقار إلى المجتمع ولم يُختبر بعدها، فتحت المطارات والمؤسسات، وعاد نمط الحياة إلى طبيعته. وعن هذا الأمر يطرح شهاب الخشاب في مقاله في موقع مدى مصر "مفردات عالم الكورونا: الأزمة" تساؤلاته: "إذا افترضنا أن كورونا أزمة أدت إلى إحداث أزمات متعددة، كيف يمكننا توحيدها في صورة الشبح الهائم الذي نسميه الـ«أزمة»؟ وكيف يمكننا التمييز بين اللحظة الحاسمة التي يجب تخطيها للخروج من الأزمة والأزمات المتعددة التي تكاد تكون دائمة وبلا نهاية؟.

عادت الحياة في مصر إلى طبيعتها في شباط/فبراير عام 2022، واستغنت المؤسسات والأفراد عن الإجراءات الاحترازية لعدم نشر الوباء، على الرغم من عدم وجود أي تقارير رسمية تفيد بالقضاء على الوباء. وعلى حد تشبيه شهاب الخشاب انتهت الأزمة من دون تمييز واضح للحظة الحاسمة للخروج، وهذا التيه في تعيين الشبح الهائم واللحظة التي يمكننا فيها القول إننا اجتزناه أو تخلصنا منه انعكست في التناقض بين مواعيد عودة الأنشطة التفاعلية للمبادرتين. فعادت فرح حلابة بأول ورشة حضور مباشر[17] في تموز/يوليو عام 2021، أما "سكة معارف" فعادت بسلسلة من اللقاءات التفاعلية في شباط/فبراير عام 2023[18].

السياسات الاقتصادية للمبادرات

بشكل عام اعتمدت المبادرتان على جهود المؤسسين/ات الذاتية. وتنتقد ريم سعد وصفها بالمتطوعة قائلة: "أميل إلى وصفي كمنخرطة في العمل العام، زي اللي بيشتغلوا في الأحزاب مش بيقولوا على نفسهم متطوعين". ويؤكد أحمد سروجي منسق مبادرة "سكة معارف"، "قيامها على أكتاف مؤسسيها، وقدمت كافة أعمال التحضير والتيسير من دون أي مقابل مادي، كما تبرع جميع الأساتذة بمبالغ رمزية لشراء مواد غذائية لاستضافة المستفيدين/ات، وكانت استضافة الأماكن للجلسات مجانية سواء في مساحة أو جيزويت القاهرة وحتى معهد الدومنيكان".

تقدمت مجموعة معمل الترجمة لنيل منحة من برنامج المنح الصغيرة الذي يقدمه المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، وبالفعل نالوا المنحة التي قدمتها ورشة للترجمة الجماعية جرت خلالها مناقشة وترجمة مجموعة من النصوص وتحريرها وطباعتها ونشرها في كتاب حمل عنوان "تحت الإسفلت شاطئ".

وفي حين تحافظ "سكة معارف" على الاستقلال المادي كسياسة اقتصادية، وتعتبره السبيل الوحيد لاستقلالها الفكري، ووقايتها من هموم المأسسة والخضوع لمعايير الجودة والنجاح، اعتمدت "أنثروبولوجي بالعربي" على جهودها الذاتية في تصوير وإذاعة الحلقات التي قدمت مجاناً على يوتيوب، لكنها اتخذت سياسة أخرى مع الورش، إذ حصلت من المستفيدين/ات على مبالغ تراوح بين 400 و800 جنيه مصري، أي ما يعادل 10 إلى 20 دولاراً للورشة الواحدة. فهي وجدت أن تحصيل تلك المبالغ سيؤكد التزام الحضور، وسيمنحها الحرية في تزويد الورشة بالخامات المختلفة ودفع الانتقالات. وتقول فرح: "كنت بتأكد في كل مرة أن المبلغ مناسب لمعظم المهتمين/ات وأنه يوازي اللي بيدفعه الشخص في تعلم أي كورس، لما كان حد بيقول مهتم بس مش قادر على دفع المبلغ، كنت بقدم تسهيلات منها منح جزئية أو الدفع على أقساط وغيرها".

17 انظر صفحة «انثروبولوجي بالعربي» على موقع فيسبوك، ورشة الانثروبولوجيا البصرية، تموز/يوليو 2021، متاح على https://www.facebook.com/watch/?v=1014279526041503

18 انظر سكة معارف، اللحظة والأزمة في إطار دراسات الزمن والزمنية، شباط/فبراير 2023، متاح على https://seketmaaref.com/2023/02/10/اللحظة-والأزمة-في-إطار-دراسات-الزمن-وا/

تسعى فرح للوصول إلى تمويلات من شأنها تطوير برامج المبادرة وعقد المزيد من الورش واللقاءات، لكنها تبحث عن التمويل المقدم من مؤسسات تحترم خصوصية المشروع وتؤمن به على حد قولها. كما تتعاون مع مؤسسات مختلفة، وتجد في ذلك تطويراً للعمل ولشكل الإنتاج.

ربما جعلت المداخيل الثابتة للأساتذة ميسّري"سكة معارف" وضعهم المادي مستقراً، ما سهّل عليهم الحفاظ على اعتمادها على الجهود الذاتية. بينما على العكس، كانت فرح دائمة البحث عن فرص التعاون والتمويل لأنها في بداية مشوارها الأكاديمي والعملي، لكن المبادرتين اتفقتا على أهمية استقلاليتهما.

فبحسب ما أقره الاختصاصيون في المقابلات، يطور التمويل شكل عمل المبادرات، ويفتح أفقاً جديدة للعمل ويسد فراغات في نظام التعلم، كالترجمة في "سكة معارف"، وجودة التصوير في "أنثروبولوجي بالعربي". لكن هناك تخوفاً لدى جميع المؤسسين/ات من فقدان استقلالية المبادرات في اختيارات موضوعاتها وتحررها في اختيار شكل ومضمون وزمن الأنشطة، فكان السبب وراء رفض ميسّري "سكة معارف" تحويلها إلى مشروع ثقافي أو تنموي حاصل على تمويل، ولم يكونوا حريصين على التقدم للحصول على تمويلات إلا حين بدأ برنامج المنح الصغيرة في المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، فكانت منحة حرة لا تتدخل في سير عمل المبادرة، ولا في اختيار موضوعات الترجمة. وكان ذلك الوعي نفسه الذي انطلقت منه فرح في بحثها الدائم عن أشكال التعاون والدعم والتمويل، فهي تبحث عن منح وتعاونات حرة لا تفقد فيها استقلاليتها.

تشكل اللغة في خطاب كل مبادرة وأشكال الإنتاج الفكري فيها

بدا للباحثة أن التساؤل حول اللغة أمر في غاية التعقيد، بدأ بملاحظاتها كون الترجمة من الإنكليزية والفرنسية عائقاً كبيراً أمام المستفيدين/ات، كما شكل تحدياً أمام المؤسسين/ات، فالنصوص الأكاديمية محل المناقشة كانت في معظمها إنكليزية أو إنكليزية منقولة عن الفرنسية.

يقول محمد بشير المستفيد من "سكة معارف": "مش إنكليزي عادي من اللي بندرسه في كلية العلوم، النصوص كانت بحاجة حد مش بس عارف إنكليزي لكن على دراية بمصطلحات العلوم الإنسانية وطريقة الكتابة الأكاديمية".

وعى مؤسسو/ات "سكة معارف" منذ اللحظة الأولى هذا التحدي، لذا كن/انوا يبحثون/ن في اختيارهن/م للقراءات عن نصوص مترجمة إلى العربية، أو نصوص بلغة إنكليزية سهلة. وفي حال اضطررن/وا إلى مناقشة نص أكاديمي بلغة إنكليزية صعبة، يحرصن/ون على شرحه في المقدمة للمستفيدين/ات قبل مناقشته معهم.

هذا التحدي دفع بالمجموعة إلى تشكيل معمل الترجمة، فتعاونت مجموعة من الحضور الذين لديهم باع في الترجمة أو ممارسة العمل الأكاديمي بالإنكليزية، في ترجمة القراءات وتقديمها إلى الجمهور. ثم حصل المعمل على منحة من المجلس العربي للعلوم الاجتماعية، واختيرت نصوص عدة في موضوعات مختلفة، وتُرجمت وقُدّمت في كتاب "تحت الإسفلت شاطئ". ناقشت المجموعة إتمام الترجمة بالعامية المصرية، لكنها انتهت إلى ضرورة نشرها بالعربية لوصول النصوص إلى مستفيدين/ات خارج مصر.

قدمت الجلسات ونُوقشت بالعامية المصرية الدارجة، بينما وثقت الجلسات بمحاضر عارضة للمناقشة على موقع "سكة معارف"، غالبيتها بالعربية الفصحى وبعضها بالعامية.

دخول العامية في إنتاج الخطاب الرسمي، هي محاولة لمواجهة طغيان الفصحى واستلابها للخطاب الثقافي والمعرفي. وإذا كانت اللغة هي وعاء الفكر، فسيفكرون بالضرورة بالعامية، لكن بسبب وجود وعي مستقر بأن الفصحى هي لغة الكلام المهم نجدهم يترجمون ما يفكرون فيه إلى الفصحى. وعن هذا الأمر، تؤكد أستاذة اللغويات مديحة دوس في جلستها في "سكة معارف" التي أقيمت تحت عنوان "الخناقة على العامية والفصحى"، أنها ليست ضد وجود أعمال فكرية موجودة بالعامية، لأن ذلك سيعيد لها مكانتها ويرد على الحجج القائلة إنها ليست لغة وليست لها قواعد يمكن تدريسها، وتقول: "أنا مش بأدعو لإحلال العامية بدل الفصحى، لكن كلغوية، شايفة إن مفيش حاجة اسمها إن فيه لغة قاصرة أو ضعيفة. كل اللغات بتتطور، وبتتحول من لهجة أو لغة بسيطة للحياة اليومية، إلى لغة لها قواعد معتبرة وعليها إجماع، مع الوقت، وبشكل عضوي".

في المقابل تكشف لنا فرح حلابة تحديات اللغة في مبادرتها، فقدمت حلقاتها ويسّرت ورشها بالعامية المصرية، لكنها تركت المصادر باللغة الإنكليزية، معتقدة أن المشاهد غير المتخصص سيكتفي بما ورد من شرح في الحلقة، أما المتخصص الذي يريد الإبحار في المصادر، فتتوقع أن تمكنه إنكليزيته من الاطلاع، لذا لم تفكر في الترجمة.

تشير فرح إلى تحدياتها في استخدام العامية المصرية، وتمثيل المفاهيم وتطبيقها على مفردات الواقع المصري، وتقول: "أحياناً كان بيجيلي بعض التعليقات على الحلقة من متابعين عرب مش فاهمين حتة في الحلقة وكنت بشرحها في التعليقات، كمان كنت بخاف من الـEgyptian centrism، في استلهام كل الأمثلة من الدراما والغنا المصري، لكن كانوا معروفين، ودايماً في الورش بأكد لو حد مش فاهمني يقول".

تنتقد فرح التصور الشائع بأن الترجمة تتسبب في إتاحة المحتوى، وتجد محتوى بالعربية مكتوباً بطريقة لا يفهمها إلا المتمرّس في الإنكليزية، أو ربما ضليع في العربية، وتؤكد أن التبسيط عملية ليست سهلة لكنها ضرورية إذا تحدثنا عن الإتاحة.

تعتبر فرح اللغة البصرية لغة جديدة يتحدث بها إنتاجها، وبديلاً لعمليات التبسيط التي تُخضع محتواها له. لذلك بدأت بتسجيل الحلقات وإذاعتها على يوتيوب، كما استطاعت تحويل نتاج ورشة "خرج والمفروض يعد" إلى معرض بصري، وتتعاون مع مؤسسات تساعدها على مزج العامل النظري بأعمال بصرية مثل السفينة وأضف. وتصمم الآن ورشة لإنتاج ألعاب أنثروبولوجية بالتعاون مع مؤسسة مكوك المهتمة بتطوير المعارف المختلفة من خلال الألعاب، وهي تنتج ألعاباً مختلفة هدفها دعم التعلم من خلال اللعب.[19]

19 انظر موقع مكوك، متاح على https://makouk.com/ar/

وتؤكد مديحة دوس في دراستها حول العامية المصرية عند عبدالله النديم،[20] على الازدواجية اللغوية في مصر بين العامية المصرية والفصحى. فكانت الفصحى لسنوات اللغة الرسمية للدولة ولغة الأدب والفكر، لكن ذلك لم ينفِ وجود العامية التي حافظ عليها ناطقوها وطوروا قواعدها بالشكل الذي جعلها لغة كاملة وليست مجرد ترداد للفصحى. كما تستنكر دوس الاتهامات التي يلحقها المجتمع بمحاولات كتابة الأدب والصحافة بالعامية، وترصد محاولات المفكرين الذين اختاروا الخروج عن سرب الفصحى وانحازوا إلى العامية، محاولة استكشاف مواطن قوتها والتفكير فيها كخط موازٍ للفصحى، كما تدعونا دوس للتفكير في تفكيك اللغتين كمستويات متعددة، فاللغة الفصحى ليست واحدة ومفهومة لكل ناطقيها بالمستوى نفسه، كذلك العامية الجامعة للهجات مختلفة.

يبدو لنا أن المبادرتين أدركتا ما ذهبت إليه مديحة دوس، واعترفتا بأن مناقشة النصوص النظرية المعرفية يجب أن تتم بلغة مفهومة ومعاصرة لا تقف عند حدود ترجمة النصوص من الإنكليزية والفرنسية إلى الفصحى فقط، إنما ترجمتها وشرحها بعامية يسيرة أو نشرها بفصحى متداولة. لذا ترجمت "سكة معارف" بعض النصوص، لكنها لم تكتفِ بمناقشة الترجمة، بل بمناقشة المصطلحات مع الحضور بطريقة تفاعلية تعتمد على العامية المصرية. كما نشرت تقارير تغطية للجلسات كان معظمها بفصحى بسيطة، مستعينة ببعض العبارات من العامية. أما فرح، فاهتمت بأن يكون محتواها مقدماً بمسارات لغوية متعددة، وهنا لا نقصد العربية أو الإنكليزية، بل اللغة البصرية والمكتوبة في محاولة منها للتعمق في التبسيط، إيماناً منها بأنه السبيل لتحقيق الإتاحة الفعلية.

ملخص النتائج

إن مجال دراسة العلوم الإنسانية في الكليات المصرية والجامعات الدولية الموجودة في مصر شبه منغلق، فاللوائح والقوانين التي تحكم التحاق الطلاب ببرامج الدراسات العليا تتطلب شروطاً بيروقراطية مثل وحدوية التخصص، تقدير الدرجات في سنوات الدراسة الجامعية، التفرغ شبه الكامل للدراسة أو تصريح من العمل. كما أن المناهج تقليدية وغير معاصرة ومفصولة عن الواقع الاجتماعي. أما الجامعة الأميركية في مصر، فهي الوحيدة التي تتميز بوجود أقسام للعلوم الإنسانية، لكنها تتطلب مبالغ طائلة وبالتالي تنحصر الدراسة فيها على المنتمين إلى طبقة اقتصادية قادرة على دفع هذه المبالغ التي تزيد مع كل تعويم للجنيه المصري، ما يزيد من قيمة الدولار الأميركي، بينما تقدم عدداً محدوداً جداً من منح الماجستير، إلا أنها تتطلب مستوى رفيعاً في اللغة الإنكليزية والمنح نفسها مجزأة ومرتبطة بتفوق الطلاب.

كان هذا السياق سابق الذكر محفزاً لبداية المبادرات محط الدراسة ولأنشطتها بين عامي 2014 و2019، لتكون مساحات حرة للتعلم والمعرفة البديلة برؤية ناقدة لتعليم العلوم الإنسانية داخل المؤسسات الأكاديمية المصرية. وعلى الرغم من التعريف المختلف لكل منهما حول مفهوم المعرفة البديلة، حيث انتقد بعضهم فكرة مأسسة التعلم، وانتقد آخرون طرق التدريس، وبعضهم لم يجد في المناهج ما يكفيه للمعرفة سواء لأنها قديمة أو لاغترابها عن الواقع المصري، إلا أن الجميع كان متفقاً على استهداف مبادراتهم لتعريف المستفيدين/ات المهتمين/ات بالعلوم الإنسانية في مساحة حرة تسمح بالبناء المعرفي التشاركي.

اختلف مستوى وطبيعة التأثرات بثورة يناير 2011 بين المبادرتين، فكانت الثورة من أهم دوافع القائمين على مبادرة "سكة معارف"، بينما اعتقدت مؤسسة مبادرة "أنثروبولوجي بالعربي" بعدم وجود أي علاقة بين الثورة المصرية ومسار عمل أنشطتها. على صعيد آخر، أدت التوترات بعد ثورة عام 2011 إلى تضييق مساحات المجال العام، وأثرت السياسات على المبادرات القائمة بالفعل، فارتفع مستوى الرقابة الذاتية من قبل المؤسسين/ات في المبادرات محط الدراسة، أما المبادرات التي لم تدرس بعد فإننا نجد أن مبادرة سيلاس مثلاً حولت شكلها الإداري من مؤسسة مجتمع مدني إلى شركة تدريبات.

بشكلٍ عام، يمكننا تحليل خطاب المبادرات واختيار القائمين عليها للقضايا المطروحة للنقاش، لنجد أن الموضوعات في بدايات "سكة معارف" كانت حول الدولة والتغيير الاجتماعي والأيديولوجيا السياسية، كقضايا جماعية موائمة لحماس اللحظة الثورية التي تختبر الحلول الجماعية. ثم عبر السنوات، تغير الخطاب الأحدث للمبادرات نفسها وغيرها، وبات يطرح مفاهيم كالزمان والمكان والهوية والطبقة، وهي مفاهيم ذاتية وفلسفية تُعالج من التجارب الفردية.

اختلفت المبادرات محط الدراسة في بناء أنشطتها بين العالم الفعلي والافتراضي، فاختارت "سكة معارف" مثلاً أن تكون أنشطتها فعلية وتفاعلية بحضور المستفيدين/ات. أما "أنثروبولوجي بالعربي" فبدأت بأنشطة افتراضية ثم حولتها إلى أنشطة فعلية مع تطور الإجراءات الاحترازية للتحكم في انتشار الوباء. فاختارت المؤسسة التواصل الافتراضي من خلال يوتيوب، بسبب دراستها خارج مصر قبل وأثناء فترة الجائحة، حتى عادت وحولت بعض الورش الى أنشطة فعلية حية.

كما اختلفت المبادرات في سياساتها الاقتصادية، فأصرت "سكة معارف" على الاعتماد على العمل التطوعي وتقديم الأنشطة مجاناً إلى كافة المستفيدين/ات، إلا أنها حصلت على دعم لاستكمال الأنشطة الجانبية ونشر الترجمات في كتب ورقية، أما "أنثروبولوجي بالعربي فاعتمدت مؤسستها على الجهد الذاتي في إنتاج ونشر الفيديوات المصورة، لكنها أقامت عدة ورش بمقابل مادي من المستفيدين/ات، لكنها وضعت أيضاً سياسات لتمكن المهتمين/ات من الحضور على اختلاف مستوياتهم الاقتصادية.

ومن جهة السياسات الاقتصادية لكلٍ من المبادرتين، نجد أنهما اعتمدتا في مسار عملهما على التعاون مع مؤسسات أخرى لتوفير المكان واللوجستيات. وكان التعاون مدفوع الأجر أحياناً، ومجانياً في أحيانٍ أخرى. وعلى الرغم من حضور القائمين على المبادرات أنشطة من المبادرات الأخرى، إلا أنه لم يكن هناك تعاون مشترك لعمل موحد يجمع أكثر من مبادرة.

كما لوحظ أن الترجمة فرضت نفسها كسؤال ملح أمام المبادرتين.

20 مديحة دوس، «لغتنا العربية في معركة الحضارة»، دار قضايا فكرية، العدد 19/4، 1998.

وكان وجود مسار للترجمة، على هامش الفعاليات، هو الحل الذي اتخذته "سكة معارف" على الرغم من تقديم الجلسات بالعربية. أما "أنثربولوجى بالعربي" فلم تهتم بالترجمة، وقدمت محتواها عارضة المصادر في جميع الحلقات المصورة. إذ تعتبر المؤسسة أن على القارئ استكمال البحث والترجمة، لكنها أصرت على تقديم الحلقات باللغة العربية وإيجاد ترجمة مناسبة للمفاهيم الرئيسية بالعامية.

وأخيراً يمكننا أن نلتمس تعدد وتطور أشكال الإنتاج الفكري للمبادرتين، كان أولها اللقاءات مثل الجلسات المنفصلة التي نفذتها "سكة معارف"، كما أسست موقعاً إلكترونياً لحفظ أرشيف العمل وتقديمه إلى المستفيدين/ات عبر الإنترنت، ونشرت كتاباً ورقياً يحتوي على نصوص مترجمة. كما اعتمدت "أنثروبولوجي بالعربي" على تصوير حلقاتها وإنتاجها بصرياً وطرحها على منصات التواصل الاجتماعي، بينما نتج عن ورشة "خرج والمفروض يعُد" معرض بصري مكون من صور وخطابات المشاركين في الورشة مع آبائهم المسافرين للعمل في الخليج.

التحليل

- كان الهدف العام لمبادرات إتاحة العلوم الإنسانية تقديم المعرفة حول هذه العلوم خارج الجامعات والمعاهد، واعتمدت على مناقشة أهم النصوص والنظريات المشكّلة للعلوم الإنسانية وتطبيقها على الواقع المعاصر، وفهم القضايا الحالية الملحة من خلالها لإنتاج محتوى يتضمن كتابات نقدية موازية لأطروحات العمل الأكاديمي داخل الجامعات، ما جذب اهتمام الكثيرين إليها على اختلافاتهم الديموغرافية.

- فالمناخ المغلق لدراسة العلوم الإنسانية أوجد حاجة ماسة لوجود مساحات حرة للتعرف إلى العلوم الإنسانية، تسمح لجميع المهتمين إن كانوا باحثين متخصصين أو مهتمين بمناقشة قضاياهم المعاصرة من منظار العلوم الإنسانية والاجتماعية، وفهم منهجيات البحث، إما بهدف استكمال الدراسة في مصر أو خارجها، أو لتطوير البناء المعرفي والقدرة على التحليل للشخص سواء كان ذلك مرتبطاً بعمله أم لا.

- يمكن تصور مبادرات إتاحة العلوم الإنسانية، كموجات متتالية التأثر والتأثير ببعضها البعض، فإذا كانت المبادرات الأولى انطلقت متأثرة بالسياق الثوري، إلا أن المبادرات خرجت فيما بعد متأثرة بمن سبقها، وكان الدافع لمتابعة برنامج معرفي من قبل الجمهور قد ولد منذ بداية اللحظة الثورية التي انفجرت فيها الأسئلة.

- لم ترنُ أي من المبادرات إلى التسجيل الرسمي أو توثيق الشهادات، بل هي حريصة على أن تكون موازية للخط الأكاديمي، تقدم المعرفة البديلة والمغايرة لما هو سائد متخلصة من هرمية وتعقيدات المؤسسات الأكاديمية التي تدرس العلوم الاجتماعية.

- يمكننا من خلال التتبع التاريخي لإنشاء المبادرات القول إن الفترة بين عامي 2015 و 2018 هي الأكثر فراغاً من جهة ولادة مبادرات جديدة مهتمة بالعلوم الإنسانية، وهي الفترة التي تلت تولي الرئيس عبد الفتاح السيسي الرئاسة في منتصف عام 2014، وتبنّيه لخطة التضييق على المجال العام ووصم التمويل وإغلاق بعض مؤسسات المجتمع المدني، واتهام عدد من مديريها/ مديراتها بالفساد والاشتراك في خطط من شأنها الإضرار بمصالح الوطن.

- إن تقدير حجم أزمة كورونا يختلف بين الأفراد بحسب موقعهم وتقبلهم وقدرتهم على مواءمة اللحظة بجميع مفرداتها، فمنها من توقف تماماً عن العمل في فترات العزل الاجتماعي، ومنها من قاوم وحول العمل إلى المجال الافتراضي، ومنها من حاول التوازن بين الواقعي والافتراضي وعقد بعض الأنشطة في أماكن مفتوحة.

- يخشى المؤسسون/ات على استقلالية مبادراتهن/م، إذا تلقين/وا تمويلاً ، ويفتقدون/ن للمؤسسات التي لا تمس حرية المحتوى المقدم. لذا، على الرغم من أن التمويل سيفتح آفاقاً لعمل أكثر كثافة في المبادرات، إلا أن حرية العمل هي هدف أسمى لدى المؤسسين/ات حتى ولو تضادّت مع فرص التمويل.

- على الرغم من أن العدالة الاقتصادية وإتاحة المعرفة للمستفيدين/ات من شرائح اجتماعية وثقافية مختلفة كانت الشغل الشاغل للمؤسسين/ات، وحرصهم/ن الدائم على تبسيط العلوم وتقديمها بالعامية المصرية، لكن يُلاحظ أن غالبية المستفيدين/ات من الطبقات الوسطى، ثم العليا. فالأمر ليس له علاقة بالوضع الاقتصادي فقط، ولكن بحدود الرأسمال الاجتماعي على حد تعبير بيير بورديو، فالانخراط في تلك المبادرات يتطلب مستوى من التعليم والثقافة تمكنهم من فهم واستيعاب ما يناقش.

نقل المعرفة من وإلى الهوامش

دينا وهبة

مُقدمة

أتناول في هذا المقال أوضاع الباحثين في حقبة ما بعد الاستعمار في سياق تجربة المفكرين المهاجرين بعد عام 2011. وأؤكد على ضرورة اعتماد نهج يركز على الهوامش بوصفها نظرية معرفية تستلزم أن يركز الباحثين علي نظريات المعرفة الهامشية ومحاولة تشكيل وتخصيص مساحات للانفتاح الجذري (هوكس، 1989).

وكمثال على ذلك، أوضح أطروحتي من خلال مناقشة موجزة لمبادرة شاركتُ في تنظيمها بالتعاون مع ناشطين باحثين في برلين عام 2020-2021، وهي مبادرة «الصالون» لإحياء الذكرى العاشرة للموجة الأولى من الثورات التي اندلعت في الشرق الأوسط. وأوضح كيف خذلتنا الأوساط الأكاديمية الغربية، بوصفنا ثوار من منطقة الشرق الأوسط. ونتيجة لذلك، لجأ البعض منا في الشتات إلى محاولة خلق مساحات هامشية محاذية للأوساط الأكاديمية مثل «الصالون»، من أجل استكشاف وإعطاء الأولوية للأسئلة البحثية المهملة، والنُهج النظرية، ونظريات المعرفة. فقد فشلتْ الأوساط الأكاديمية الغربية باستمرار في خلق أو حتى توفير المساحة للمعارف المتباينة التي يمكن أن تُقدم يد المساعدة في النضالات الثورية أو إلى الشعوب المضطهدة. بل أضحت الأوساط الأكاديمية الغربية محل نزاع، وأداة للاستقطاب، وآلة معرفية تستنزف طاقات وإمكانيات ومواهب الباحثين المهاجرين. لم يعد بإمكان الأوساط الأكاديمية الغربية تقديم نفسها كمساحة للتفكير النقدي، بل هي جزء من المشكلة، وما لم تصبح هذه المؤسسات مسؤولة أمام المجتمعات التي تُجري حولها البحوث، فستظل جزءاً من اضطهادها.

الباحثين في حقبة ما بعد الاستعمار والأمل في الأوساط الأكاديمية

مع اندلاع الثورات في مختلف أنحاء الشرق الأوسط عام 2011، توجه العديد من الثوار الذين شاركوا في صنع هذه الانتفاضات الكبرى، إلى المجال الأكاديمي كمساحة للتفكير والتحليل لكي يتمكنوا من فهم وشرح التحول التاريخي الذي عاشوه. وهاجر العديد منا[21] من الجنوب العالمي، مع كل ما ينطوي عليه هذا المفهوم من إشكالات، مثل العديد من المفاهيم الأخرى التي ورثناها من الأوساط الأكاديمية المتحيزة للحضارة الغربية، والتي تسود الآن وتفرض نفسها على كتاباتنا وخيالنا، بحثاً عن المعرفة في الشمال العالمي. أولئك منا الذين كانوا بالفعل يعيشون في الشتات لجأوا إلى الأوساط الأكاديمية معتقدين أنه سيكون لديها شيئاً مفيداً لتقدمه. قد يكون ذلك افتراضاً ساذجاً من البداية، نظراً إلى فداحة الدور الرئيسي الذي اضطلعت به هذه المؤسسات الأكاديمية الغربية نفسها، سواء في أوروبا أم في الولايات المتحدة، وما زالت تضطلع به من أجل إخضاع شعوبنا وتجريدها من إنسانيتها. ويُمكن القول إن آراء الخبراء والمستشارين الأكاديميين الذين يعملون مع الأنظمة العسكرية أو حتى الأكاديميين غير المسؤولين الذين يهدرون الأموال وينفقونها على عقد مؤتمرات لا طائل منها، متواطئون في نظام معرفي لا يعطي الأولوية في أحسن الأحوال للاحتياجات الأكاديمية للشعوب المضطهدة.

وبدلاً من إيجاد مساحة تفضي إلى فهم الحقائق الصعبة التي فرضتها الثورات وما أعقبها، يجد الباحثون المهاجرون مثلي أنفسهم محاصَرين في دور محدد لهم مسبقاً، وهو دور المخبر المحلي (سبيفاك، 1999). إذ تقتصر مهمتهم الرئيسية على استخراج البيانات لإشباع نهم الآلة اللانهائية للبيانات الضخمة بناءً على احتياجات وأولويات الدول المضيفة. إذ تُحدد مؤسسات التمويل، مثل الحكومات الأوروبية، برامج البحوث من خلال الموافقة على المشاريع البحثية التي تتناسب مع السرديات الكبرى والأهداف السياسية لهذه الدول، أو رفضها.

لذا، يُرَحَّب بكل دراسة تشوّه الإسلام، ويُصوّر كل بحث يتعمق في الفلسفة النسبية الثقافية والاستعارات الاستشراقية على أنه مثالي. ويشعر الباحث المهاجر المطيع بالامتنان الشديد والمستمر لإتاحة الفرصة أمامه للحصول على تعليم في مؤسسات غربية مرموقة رفيعة المستوى. ففي نهاية المطاف، هذه الفرص نادرة والمنافسة عليها مستعرة للغاية،

21 المقصود بكلمة «منا» هنا هم الباحثون أصحاب البشرة الملونة، سواء كانوا باحثين مهاجرين من الجنوب العالمي أم منا في الشتات الذين شاركوا وما زالوا ينحازون إلى النضالات الثورية في جميع أنحاء المنطقة.

ويعمل أغلبنا لسنوات فقط من أجل الوصول إلى المعرفة المتاحة لزملائنا الأوروبيين والأميركيين. في حين يواجه الباحثون الذين نشأوا في الشتات، والذين ينتمون إلى عائلات مهاجرة من الطبقة الكادحة، تحديات مماثلة (ولكن ليست نفسها) لإثبات جدارتهم باستمرار، وغالباً ما يضطرون إلى الانخراط في الاستعارات الرمزية لكي يتمكنوا من تحقيق تقدم في مؤسسة أكاديمية نيوليبرالية. ويبذلون الكثير في سبيل الأمل في الأوساط الأكاديمية في حقبة ما بعد الاستعمار. والكثير للتعبير عن أفكارهم النقدية.

يشعر الكثير منا بخيبة الأمل من وعود الأوساط الأكاديمية، ونلجأ إلى إلقاء الدعابات والتعليقات، أو في بعض الأحيان التنفيس عن غضبنا والصراخ والبكاء فيما بيننا بعيداً عن أنظار أساتذتنا البيض وزملائنا المحظيين الذين يلوموننا لأننا لسنا ممتنين بما فيه الكفاية، أو لأننا لم نندمج جيداً بما يكفي، أو لمجرد أننا لا نقوم بعملنا في استخراج البيانات، والبحث عن دور أكبر، والدعوة إلى المساءلة، ولأننا ننتقد أشكال المعرفة المُنتجة لأنها في النهاية تمسنا، وتضرنا، وتشكل خطراً على وطننا (أو أوطاننا)، وعائلاتنا، وشعوبنا. بينما بالنسبة لهم، فإن الباحثين البيض الذين صنعوا مهنة لأنفسهم كخبراء في شؤون الشرق الأوسط، فهي مجرد وظيفة كغيرها من الوظائف. أنا أدرك أن ليس كل الباحثين البيض على تلك الشاكلة، لكن هذا ليس المكان المناسب لرعاية مشاعر البيض، لقد كنت أفعل ذلك لفترة طويلة للغاية. هذا الكدح العاطفي هو أيضاً جزء من عملنا كباحثين مهاجرين إلى حد ما. لقد أصبحنا المشكلة، وأصبحنا أشخاصاً تاريخيين يرون العنصرية في كل مكان. لا تحتاج الأوساط الأكاديمية الغربية إلى باحثين مهاجرين ناقدين، فنحن غير مرغوب فينا، ويجب التخلص منا، وحرماننا، ورفضنا، وبساطة لسنا مُعتمدين. تحتاج الأوساط الأكاديمية الغربية النيوليبرالية إلى رموز الأقليات للحفاظ على وهم التنوع أو مستخرجي البيانات لإشباع النهم الدائم للمعلومات. بينما نخيب آمال الباحثين الجادين باستمرار الذين لا يستطيعون إيجاد مساحة للبدء في العثور على إجابات على أسئلتهم حول واقعهم المعقد، وعندما نتحدث، نصبح نحن المشكلة، الزملاء المتمردين، المهاجرين غير المطيعين الجاحدين. ونجد أنفسنا منخرطين في محادثات مطولة مع أشباح الباحثين البيض الآخرين الذين أقحمت أعمالهم التقليدية نفسها في خلق وتوطيد هذه الأنظمة القمعية للمعرفة فقط لإثبات استحقاقنا للمعرفة الممنوحة لنا. وهذه المساعي التي تبدو لمعظمنا بمثابة طقوس العبور إلى الأوساط الأكاديمية الغربية تضيع وقت تفكيرنا الثمين. يمكن أن يكون مقدار الجهد المبذول لشرح واقعنا المعقد للأكاديميين الذكور البيض، ولإثبات أن عقول أصحاب البشرة البنية، الأمر الذي يثير دهشة الكثيرين من الأكاديميين الغربيين، يمكنها في الواقع التنظير، يُمكن بذله على نحو أفضل في وضع وتنفيذ برامجنا البحثية الخاصة، وهو ما نقوم به غالباً كمشاريع جانبية، على كُرهٍ من الأوساط الأكاديمية وليس بسببها.

التركيز على الهوامش

"لم يكن التيار السائد نزيهاً أبداً، وربما لن يكون كذلك أبداً. إذ ينطوي جزء من التعليم السائد على تعلم تجاهل هذا الأمر تماماً، من خلال الجهل المسموح به." (سبيفاك، 2، 1999)

لقد عملت الشعوب المهمشة تاريخياً مثل الشعوب الأصلية والنساء ومجتمع الميم والأقليات الدينية على تغيير المجتمعات من الهامش في كل من أوروبا والشرق الأوسط. وقد أصبح ذلك أكثر وضوحاً بعد عام 2011. فقد أتاحت المراحل الأولى لما يُسمى بـ «الربيع العربي» مساحة لإعادة التأكيد بشكل جذري على العلاقة بين المنطقتين (داباشي، 2012). لقد كانت لحظة طرحت تحدياً أمام النظام العالمي، وشككت في شرعية أنظمة المعرفة والأمن التي تستهدف الكيانات العربية والإسلامية والشرق أوسطية. بيد أن سرديات ما بعد الثورة ركزت على الخوف من الهجرة، وتذرعت بالاستعارات الإرهابية، مما قدم وسيلة سهلة لمهاجمة الإسلام السياسي، ورددت منظورات الأمن الدولي، مما أدى إلى إرجاع الكيانات الشرق أوسطية إلى حيث يفترض أنها تنتمي ظاهرياً. وبعيداً عن التساؤلات حول مدى فشلها ونجاحها، فإنني أناقش نهج يستكشف كيف أتاحت الموجة الأولى والثانية من الثورات في الشرق الأوسط وما صاحبها من موجات هجرة إلى أوروبا، مساحات أمام الشعوب المهمشة للتأثير على التغيير في كلا السياقين. وأتجاوز أهمية تضمين الأصوات المهمشة في المجال البحثي. وأقر بنشاط المجموعات المهمشة تاريخياً في تغيير أوروبا والشرق الأوسط، وأحاول تتبع تلك التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وأبدأ بافتراض مفاده أنه لكي نفهم أوروبا علينا أن ننظر إلى الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط. فقد كان الشرق الأوسط وأوروبا منطقتان وحضارتان مترابطتان تاريخياً وعلى نحو أكبر بعد عام 2011. وأسعى إلى إنتاج المعرفة ليس فقط تلك التي تُمثل إسهامات المجتمعات المهمشة، بل تلك التي تدرس الروابط والصلات بين الهوامش والمراكز والتي تعكس واقع المجتمعات التي خضعت للبحث. ومن منطلق تأثري بالدراسات التّابعة، ونظرية ما بعد الاستعمار والنسوية، أرى الهامش بوصفه نظرية معرفية. وتذكرنا بيل هوكس أن «فهم الهامش بوصفه موقعاً ومكاناً للمقاومة هو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للشعوب المضطهدة، والمستغلة، والمستعمرة». (هوكس، 1989، 21-22). وتتابع، «في كثير من الأحيان، تُكمم أفواهنا عندما يتعلق الأمر بالحديث عن الهامش بوصفه موقعاً للمقاومة» (هوكس، 1989، 21–22). واختيار التركيز على الشعوب المهمشة تاريخياً يستدعي تصور الهامش بوصفه مكاناً للمقاومة والانفتاح الجذري. (هوكس، 1989، 26)

"أولئك منا الذين يعيشون، والذين "ينجحون"، يتمسكون بشغف بجوانب من تلك الحياة التي عاشوها في "الوطن"، والتي لا ننوي التخلي عنها بينما نسعى في الوقت ذاته إلى اكتساب معارف وتجارب جديدة، وابتكار مساحات للانفتاح الجذري. ودون مثل هذه المساحات، لن ننجو. إذ يعتمد وجودنا على قدرتنا على تصوّر البدائل، التي غالباً ما تكون ارتجالية. وتنظير هذه التجربة بشكل جمالي ونقدي هو هدف هذه الممارسة الثقافية الراديكالية". (هوكس، 1989، 36)

تُشير بيل هوكس إلى إنتاج المعرفة النقدية بوصفه استراتيجية لبقاء الشعوب المضطهدة تاريخياً. وفقاً لهوكس، يعتمد وجودنا ذاته على قدرتنا على تشكيل مساحة لأنفسنا في المؤسسات الثقافية والأكاديمية. وإيجاد لغة، وصوت لسرد تجارب المهمشين ووضع النظريات حول وجودهم. وبعيداً عن المفاهيم الرمزية لإدارة التنوع والتخلص من الطابع الاستعماري في المصطلحات الأكاديمية، فإن ابتكار «مساحات من الانفتاح الجذري» التي تقع بمحض الاختيار على الهوامش يُمثل مهمة أساسية للمنظرين النقديين. وتحثنا نظرية المعرفة النسوية (هاردينغ 1987) على طرح أسئلة حول سياسات الموقع (هوكس 1989). ولمناقشة الاقتصاد السياسي لإنتاج المعرفة بشكل نقدي، لا بد من طرح العديد من الأسئلة بصورة مُلحة. من أين نكتب؟ ولمن؟ وبأي اللغات؟ وكيف وأين ننشر هذه المعرفة؟ ومن يستطيع الوصول إلى هذه المعرفة والاستفادة منها ومن لا يستطيع ذلك؟ (سعيد 1982).

برلين: زعزعة المركز

"وجودنا في حد ذاته هو زعزعة" (هوكس، 1989، 36). كما ناقشنا أعلاه، عندما اندلعت الثورات في مختلف أنحاء الشرق الأوسط عام 2011، لجأ العديد من الناشطين والأكاديميين الذين شاركوا في صنع هذه الانتفاضات الهامة إلى الأوساط الأكاديمية بوصفها مساحة للتفكير والتحليل والفهم وشرح التحول التاريخي الذي عاشوه. غالباً ما يُحتفى ببرلين كمركز للباحثين والأكاديميين والناشطين والمثقفين العرب (علي، 2019)، لا سيما وأن المدينة أصبحت وجهة للعديد من المهاجرين واللاجئين في أعقاب الربيع العربي. في الواقع، منذ عام 2015، توسع الشتات العربي على نحو كبير في جميع أنحاء ألمانيا وخاصة في برلين، بيد أن ثمة حاجة إلى مزيد من الدراسة لفهم الإمكانيات والقيود التي تتسم بها برلين بوصفها مركز ثقافي وسياسي للمجتمعات المهاجرة. من الضروري دراسة ما إذا كانت المؤسسات الأكاديمية في برلين تتيح المجال أمام الباحثين المهاجرين مما يساعدهم على البحث في الحقائق الصعبة التي فرضتها الثورات وما أعقبها، أم أن الأكاديميين محاصرون في دور محدد لهم مسبقاً، وهو دور المخبر المحلي (سبيفاك 1999). علاوةً على ذلك، تُلقي الممارسات الإقصائية التي استُنسخت في الشتات العربي، بظلال من الشك على إمكانات برلين كمركز ثقافي وسياسي لمجتمعات المهاجرين. تعيق هذه الممارسات محاولات العمل المنظم والجماعي داخل المجتمعات المهاجرة العربية وفيما بينها. إذ تنتشر الهيمنة الذكورية، والتحيز الجنسي، وأشكال مختلفة من العنف في الحياة العامة ضد النساء ومجتمعات المثليين في معظم المجتمعات الفكرية والناشطة في ألمانيا، والشتات العربي ليس استثناءً من ذلك. وغالباً ما يتم التغاضي عن الممارسات التي تجعل النساء والأشخاص من مجتمع الميم يشعرون بأن أصواتهم لا تُسمع أو بعدم الأمان ولا تولى لهم الأولوية، مما يجعلهم في كثير من الأحيان يشعرون بالإقصاء، لا سيما وأنهم يتعاملون مع أعباء متعددة بوصفهم أشخاصاً من ذوي البشرة الملونة و/أو مهاجرين و/أو لاجئين. إذ إن توسيع نطاق التضامن ليشمل الأفراد الأكثر امتيازاً والأكثر رأس مالاً اجتماعياً واقتصادياً هو ممارسة إقصائية موروثة من النشاط المدني في البلدان الأصلية. إذ لا تزال طبيعة التجمعات والانتماءات الوثيقة التي عادةً ما تنشأ في ظل الأنظمة الاستبدادية لحماية الجماعات السياسية من الاختراق، وهي ممارسة موروثة من الحركات اليسارية والنضال ضد الاستعمار، التي اضطرت إلى العمل لسنوات في سرية واعتمدت في بقائها على الإقصاء، مستمرة حتى اليوم. وهذا ما يميز معظم مجتمعات الشتات العربي، وللأسف يُقصر التضامن على الانتماء للمجموعة بدلاً من التضامن القائم على القضية أو السياسة. وثمة فارق هرمي واضح بين مواطني الجيل الثاني أو مجتمعات الشتات القديمة والمهاجرين الجدد. وفي بعض الأحيان يظهر هذا الفارق في الاختلافات بين الأجيال، أو المهارات اللغوية، أو القدرة على فهم الأطر القانونية، أو رأس المال الاجتماعي والاقتصادي أو المواطنة والجنسية.

أصبحت برلين مركزاً ثقافياً وفكرياً لأنها جاذبة للغاية للباحثين والكُتاب العرب لعدة أسباب. إلا أن المثقفون في مجتمع الشتات العربي أنشأوا غرف صّدى باتت مُغلقة على نحو متزايد عن مجتمع الشتات الأوسع ومنفصلة عن بلدانهم الأصلية. فقد أصبحت بصورة مُطردة فقاعة أكاديمية منغلقة يتبادلون بداخلها الآراء فيما بينهم إلى حد كبير، الأمر الذي يهدد مصداقيتها. إذ إن القدرة على الهجرة والعيش في أوروبا تتطلب إمكانيات اقتصادية ومالية لا تتوفر عادةً إلا للطبقة المتوسطة أو الطبقة المتوسطة الميسورة من العرب.

لم يتمكن العديد من المهاجرين من العالم العربي من التفكير في امتيازاتهم الطبقية وما يعنيه ذلك عند التعامل مع المجال العام الأوسع. إذ إن القضايا الطبقية والسياسات المناهضة للعنصرية ليست على قائمة أولويات مجتمعات الشتات العربية، مما يؤدي إلى فشلها في التعامل مع قضايا أوسع في المجتمع الألماني أو أوروبا، فضلاً عن استبعاد الأشخاص من الطبقات الاقتصادية الأدنى والألمان من أصول أفريقية (الألمان الأفارقة) أو العرب السود الذين غالباً ما يتعرضون للتمييز والعنصرية داخل مجتمعات الشتات العربي. عادةً ما يُدفع المهاجرين، وخاصة المسلمين في أوروبا لأسباب سياسية عديدة، ليتوافقوا مع صورة نمطية أو أخرى. والشعور بالضغط ليكونوا إما متدينين أو علمانيين دون وجود مساحة في الوسط. في حين إن هذا الوسط هو الذي يتواجد فيه معظم العالم الإسلامي، بيد أن التعرض للعنصرية يدفعك إلى الارتباط بمجموعة معينة، أو فئة معينة بعلاماتها وممارساتها الجلية. علاوةً على ذلك، أدى الاستقطاب في البلدان الأصلية على أساس الظروف السياسية الواقعية المعقدة بعد عام 2011 إلى ترسيخ هذه الاختلافات داخل الشتات العربي. وهذه الممارسات الإقصائية تعيق العمل المنظم والجماعي بين المجتمعات العربية في الشتات، وإلى أن تُعطى الأولوية لهذه القضايا ويتم التعامل معها، فإن أي جهد نحو العمل الجماعي في مجتمعات المهاجرين العرب في برلين لن يكون مجدياً.

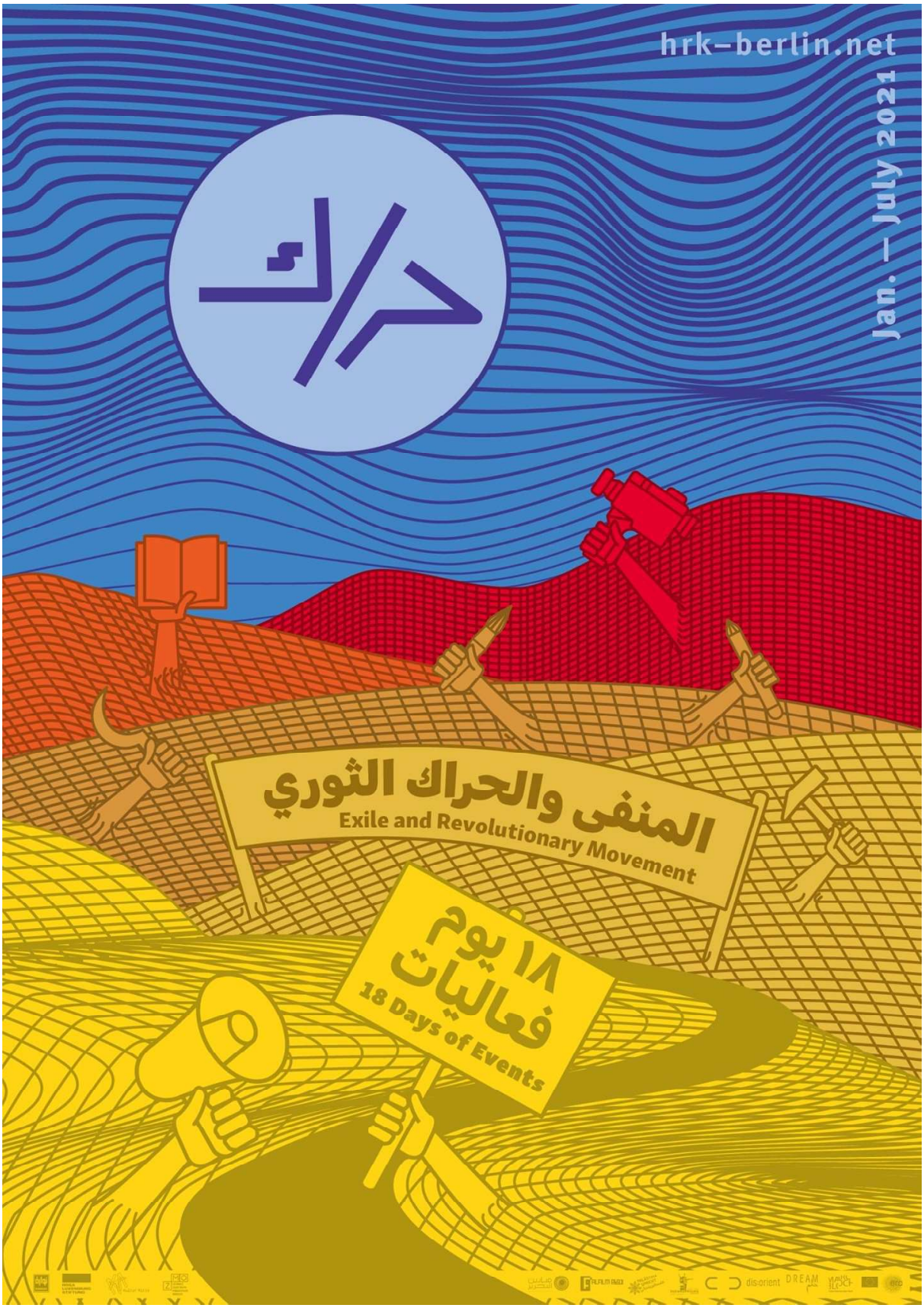
hrk–berlin.net
Jan. — July 2021
المنفى والحراك الثوري
Exile and Revolutionary Movement
١٨ يوم فعاليات
18 Days of Events

الصالون
AL SALON
10 YEARS OF MOVEMENTS
عشر سنوات من الحِراك
TO APPLY BEFORE
1ST OF NOV. 2020
NOVEMBER 2020 - FEBRUARY 2021
BERLIN
نوارة
NAWARA
ROSA
LUXEMBURG
STIFTUNG
ميادين
التحرير
BAYNATNA

ما هو الصالون؟

يستضيف "الصالون" خمس حلقات نقاشية في مدينة برلين الألمانية بين شهري نوفمبر | تشرين الثاني 2020 وفبراير | شباط 2021، حيث تلتقي مجموعة من الباحثين والنشطاء مع ضيوف حلقات الصالون المختلفة في نقاش جمعي ونقدي حول عقد من الثورات الشعبية في المنطقة العربية.

حلقات "الصالون" ليست محاضرات أو ندوات بالمفهوم التقليدي، بل هي تسعى لخلق مساحات تشاركية وتفاعلية أكبر للنقاش، للتفكير والتعلم.

من يستطيع التقدم للمشاركة؟

النشطاء السياسيين والباحثين والباحثات من المنطقة أو من المهتمين بها. الأفضلية لمن كانت لهم علاقة مباشرة بثورات المنطقة إما بالمشاركة الفعلية، بالتأثير فيها والتأثر بها بمختلف الأشكال أو بالبحث، الكتابة والدراسة حولها.

كيف يمكنكم/كن التقدم؟

الرجاء ملء استمارة التقدم حتى
الأول من نوفمبر| تشرين الثاني 2020

نوارة NAWARA
ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
ميادين التحرير
BAYNATNA

الصالون: 10 سنوات من الحراك

في عام 2019، بدافع من الشعور بالإحباط بسبب قلة المساحات التي يقودها الباحثون المهاجرون، ومحاولة فهم واقعنا الصعب المتغير سواء في بلداننا الأصلية أم في الشتات، أسست شبكة غير رسمية شاملة بالتعاون مع مجموعة من الناشطين الباحثين في برلين. «نوّارة" هي رابطة مقرها برلين تضم باحثين مهاجرين لهم صلات بشمال أفريقيا وغرب آسيا، وتلتزم في ممارساتها بمبادئ النسوية متعددة الأوجه. وتهدف إلى بناء مساحات للتفكير النقدي والمشاركة وإنتاج المعرفة ونشرها بشكل إبداعي. وفي عام 2020، أطلقنا مشروعنا الأول "حر/ك"، وهو سلسلة من الفعاليات التي أُقيمت في برلين على مدار عام 2021 لإشراك مجتمعات الشتات من شمال أفريقيا وغرب آسيا في ألمانيا في مجموعة من الأنشطة لإحياء ذكرى الموجة الأولى من الثورات. لقد صورنا الحركة المستمرة للأشخاص والأفكار والحركات بدلاً من السرد المتعثر الذي أصبح مرتبطاً بفشل الثورات. وعرضنا الطرق التي استمر من خلالها الثوار من شمال أفريقيا وغرب آسيا وحلفاؤهم في المشاركة في مختلف أشكال النشاط بينما يتنقلون عبر الحدود والبلدان.

مثلت سنة 2021 الذكرى السنوية العاشرة لاندلاع الاحتجاجات الثورية في الشرق الأوسط في أواخر عام 2010 وبدايات عام 2011. ولإحياء الذكرى بصورة جماعية نظمت رابطة «نوّارة" حلقات نقاشية بعنوان الصالون: عشر سنوات من الحراك. والصالون الثقافي هو نشاط تطور على مدار السنين في مختلف أنحاء الشرق الأوسط، حيث يعقد الباحثون والمثقفون والنشطاء المهتمون بالشأن العام لقاءات منتظمة لمناقشة القضايا الراهنة الملحة. وفي هذا السياق، قمنا بإحياء هذا النشاط لتدارس الذكرى العاشرة لما يعرف بالربيع العربي. وقد اخترنا عن قصدٍ نهجاً مختلفاً عن المحاضرات أو الندوات الرسمية لأن الهدف من الصالون هو التفاعل والمشاركة وتجنب الهرمية.

وفي عام 2021، نظمنا خمس حلقات نقاشية (صالونات ثقافية)، حيث كانت كل حلقة تستضيف ضيفين قدموا مدخلاتٍ مختصرة ثم بدأوا بمساعدة أحد المنظمين في تدارس النقاط المثارة بصورة جماعية. وقبل كل حلقة كنا نقترح مجموعة من القراءات. ونشرنا دعوة لاستقبال طلبات تقديم 15 مشاركاً في أيلول/سبتمبر 2020، وانتهى بنا الحال مع أكثر من 50 مشارك من الباحثين والفنانين والطلاب والباحثين والنشطاء المقيمين في أوروبا والعالم العربي. وقد عقدت الحلقات افتراضياً عبر الإنترنت، نظراً للظروف الخاصة بجائحة كورونا، في الفترة بين تشرين الثاني/نوفمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022.

وقد ركز الصالون على خمسة موضوعات رئيسية، وهي: (1) سؤال الهزيمة، (2) بين الموجة الأولى والثانية من الثورات، (3) سياسات فقراء الحضر، (4) التعافي والنهوض في زمن الثورات، (5) دور الجاليات. وقبل كل جلسة نقاشية، كنا نشارك القراءات المقترحة وغيرها من المواد التحضيرية مع المشاركين. إضافة إلى توثيق هذه الحوارات في تقرير مصوَّر، حُث المشاركون بقوة على كتابة نصوص أو تسجيل أفكارهم بأيّ وسائل أو وسائط أخرى.

وضع الأجندة

في كتابها المؤثر «إنهاء الاستعمار في منهجيات البحث" (Decolonizing Methodologies)، تحدد ليندا توهيواي سميث (1999) 25 مشروعاً بحثياً يجب على الشعوب الأصلية إجراؤها، ومن بينها: المطالبة والإدلاء بالشهادة وقص الحكاية والاحتفاء بالنجاة والتذكُّر والقراءة والكتابة والتمثيل والجندرة والمشاركة والاستعادة والتكاتف والتسمية وإرساء الديمقراطية وإعادة الصياغة. مسترشداً بتلك المفاهيم ومتمرداً على منطق المؤسسات البحثية النيوليبرالية والأوساط الأكاديمية الغربية، يسعى الصالون إلى أن يكون مبادرة عملية المنحى ترعى رحلة تبادل المعرفة بين المشاركين فيها، ولا تهتم فحسب بإنتاج أبحاث أكاديمية رفيعة المستوى أو تأمين المنح البحثية أو غير ذلك من الأهداف الشخصية الضيقة التي تتمحور حول المنحى الوظيفي.

وبدايةً من وضع الأجندة وترتيب الأولويات، كان ضرورياً بالنسبة لنا أن يكون منظمو الصالون والضيوف المتحدثون هم أنفسهم من يضعون أجندة المناقشات. وقد تحدد اختيار الموضوعات بناء على تجاربنا الشخصية وأسئلتنا واهتماماتنا البحثية، والأولويات المتوقعة للمجتمعات التي خضعت للبحث والتي تثبتنا منها من خلال التناقش مع الضيوف المتحدثين والخبرات المتاحة، كل ذلك مع إعطاء الأولوية لتمثيل باحثين من المنطقة والباحثين الذين لا يزالون في بداية حياتهم المهنية والأكاديميين في المنفى. وكان من أهدافنا الأساسية تكوين روابط ومساحات تضامن شخصية، لهذا نظمنا جلسة تحضيرية ضمت كافة المشاركين لنتمكن من الاتفاق على القيم والأخلاقيات البحثية المختارة التي ستوجه الحلقات النقاشية الخمس وستحدد الحيز المشترك بيننا. وجاءت النتائج على النحو التالي:

"الصالون هو مساحة عابرة للحدود تدعم الثورة/التغييرات الاجتماعية، حيث يتفاعل فيه المشاركون بشكلٍ نقدي مع القضايا العامة العابرة للحدود الوطنية التي تؤثر على حياتهم وحراكهم ودراستهم و/أو اهتماماتهم. ولا يعتبر جلسة علاج نفسي؛ وإنما منبراً يعطي للأفراد فرصة لمشاركة قصصهم الخاصة مع أخذ الاحتياطات المناسبة لحمايتهم من التعرض للصدمة. وسنسعى لجعل جلسات الصالون مثمرة وتفاعلية، مع تبني نهج متعدد التخصصات يتسم بمرونة المحتوى ويفتح المجال للحوار. وسنتشارك المساحة ونستأنس بطائفة متنوعة من وجهات النظر والخلفيات التي تجسد التنوع بين المشاركين، مؤكدين على احترامنا لاختلافاتنا وتنوعنا، مع تمسكنا بتوفير مساحة أكثر أمناً عبر الالتزام بأخلاقيات الرعاية، كتطوير آلية للتدخل خلال الجلسات، ومراعاة اللغة، والحرص على سير الحوار بطريقة سلسة وطبيعية، والمساعدة في تحقيق الاتصال بين السؤال (الأسئلة) الشخصية والفكرية، إضافة إلى رسم الحدود الشخصية. ولن نقتصر على استذكار الماضي بطريقة نقدية، وإنما سنبحث أيضاً عن استراتيجيات ممكنة مستقبلاً. وسوف نتبنى مبادئ تشاركية تحترم التفكير الجماعي، دون الاكتفاء بوجهة النظر الأكاديمية، وسوف نحرص على التواصل والتفاعل سوياً دون إطلاق أحكام أو تصنيفات. وسوف نراعي أو نُبدي تعاطفنا مع تجارب الآخرين، دون هجوم أو تقليل من معاناة أيّ طرف. مع إقرارنا بتعقيدات الواقع. وسوف نشجع المشاركين على تأمل التحولات الشخصية. وسنثير أسئلة حول حالة الاغتراب المؤقتة مع إلقاء نظرة على أحوال الوطن. علماً أننا لا نحتكر الأفكار ونحاول ألا نكرر أنفسنا. ويحترم كل منا وقت الآخر. ولا نميل إلى الرطانة الأكاديمية ونوفر منصةً لغير الأكاديميين. إضافة إلى إنشاء جسوراً بين جاليات المنفى المختلفة لنتعلم من بعضنا. ونولي اهتماماً للشتات والعالم العربي على حد سواء. ونحاول بناء نظام دعم فيما بيننا».

هذا الاتفاق على قيم وأهداف مشتركة جعلنا، بوصفنا منسقين للحدث، مسؤولين أمام بعضنا البعض: عن توثيق رحلة تبدأ بالهزيمة وتنتهي في الشتات، رحلة تبرز حالة الحركة (الحركات) بدلاً من تأصيل سردية الركود، وتسمح لنا أن نستذكرها سوياً من خلال توظيف مختلف الوسائل والوسائط كالقراءة والكتابة وقص الحكاية والإدلاء بالشهادات. ومسئولين أيضاً عن الاحتفاء بالنجاة والتعبير عن تنوع اهتماماتنا ومنتجاتنا البحثية، وعن تحقيق التكاتُف وإعادة صياغة نِضالاتنا وتسميتها، والأكثر أهمية، عن دمقرطة مجالات أبحاثنا.

سؤال الهزيمة

بدأنا في أولى جلسات الصالون بسؤال الهزيمة. وللإجابة عن هذا السؤال استضفنا باحثَين عربيَين ممن كتبوا بإسهابٍ عن هذا الموضوع من زوايا مختلفة، وهما: ياسين الحاج صالح وخالد فهمي. وقد اقترحنا بضعة قراءات مختارة من أعمال الضيفين على المشاركين لتحضيرها مسبقاً، وشجعناهم على إعداد بعض الخواطر والمداخلات القصيرة و/أو الأسئلة لمناقشتها في الجلسة. وتناولنا في هذه الجلسة سؤال الهزيمة من منظور تاريخي قياساً بهزائم سابقة مثل نكسة 1967 التي أثرت في الأوضاع السياسية في المنطقة.

وناقشنا كيف أن الهزيمة ليست سياسية فحسب بل وشخصية أيضاً، وبحثنا في مدى التأثير الكبير الذي أحدثته مسارات الثورات المختلفة في حياة النشطاء والباحثين في المنطقة، خاصةً سوريا كونها أكثر المآلات مأساوية. وعلى الرغم من أوجه التشابه بين مصر وسوريا، أشار صالح إلى المعاني المختلفة التي يفهم من خلالها السوريون والمصريون الهزيمة وكيف أن طرحها على المستوى المحلي في البلدين كان مختلفاً تماماً عن بعضهما البعض. بينما حكى خالد قصص تاريخية حول كيفية إبلاغ الهزيمة لعموم المصريين وكيف فهموها في المقابل. أمّا عن الروايات المضادة، فقد أكد فهمي على أهمية كتابة روايات مضادة للتاريخ، لنرى أنفسنا بوصفنا أطرافاً فاعلة تاريخية في هذه الأوقات، وكذلك لتجنب طمس تاريخنا. واختتمت الجلسة بفكرة طارئة حول كيف أن الهزيمة التي لحقت ببعض الثورات في المنطقة قد ساهمت في إرشاد وتوجيه الموجة الثانية من الثورات من خلال مجموعة من الدروس المستفادة، وهو ما سيكون موضوع حلقة النقاش الثانية في الصالون.

الموجة الثانية من الثورات

في الجلسة الثانية من الصالون، ألقت باحثتان ناشطتان من السودان والجزائر مقدمتان تناولتا فيهما تأملاتهما حول التعبئة وحركة التنظيم السياسي في الموجة الثورية الحالية مقارنة بالموجة الأولى التي امتدت من 2011 إلى 2013. و في كانون الأول/ديسمبر 2020، شاركتنا الباحثة والناشطة السودانية المقيمة في برلين ساره عباس، والباحثة الجزائرية نوال بلخضر، رؤيتهما حول آخر حِراكَين سياسيَين في السودان والجزائر. وكما هو الحال في الجلسة الأولى، اقترحنا قائمة من القراءات أو مقاطع الفيديو على المشاركين الذين حضّروا أسئلتهم وخواطرهم مسبقاً. وقد دعونا نشطاء مقيمين في برلين من مصر واليمن وتونس وسوريا لحضور هذه الجلسة والمشاركة في الحوار. وتناولنا التحديات التي تواجهها التنظيمات السياسية والمناورات التي تتبعها خلال الموجة الثورية الأخيرة، ليس فقط داخل الوطن وإنما في الشتات أيضاً، وتباحثنا فيما إذا كان هؤلاء النشطاء قد تأثروا أم لا بالموجة الأولى من الثورات ومن أيّ ناحية.

وقد شرحت ساره عباس بعناية الديناميات التي تحرك المجتمع السوداني، وأشارت إلى الدروس المستفادة من الحركات السابقة والأخطاء التي تكررت. وأكدت على أهمية فهم التقاطعات الطبقية في الحراك السوداني لاستيعاب العمليات المشتركة للمجتمع المدني السوداني. وبالمثل، قدمت نوال بلخضر أفكارها حول ما عنته اللحظة الثورية في عام 2011 للجزائريين، وكيفية استخلاص عبر من التجربتين السورية والمصرية. وبالنسبة للجزائر، شرحت نوال بلخضر كيف أن تاريخ البلاد في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية المليء بالاضطرابات الداخلية قد أثر كثيراً على رؤية الجزائريين للحراك الاحتجاجي الأخير. وأضافت أن هذا لا يعبر عن انقسامات سياسية واقتصادية، وإنما يوضح كيف أن المجتمع الجزائري لا يزال متأثراً بالاستمرارية في تاريخه الحديث.

الثورات وفقراء الحضر

في 17 كانون الأول/ديسمبر من عام 2010، أضرم البائع المتجول التونسي طارق الطيب محمد البوعزيزي النيران في نفسه. وقد خصصت الجلسة الثالثة في الصالون لإحياء ذكراه وطرح أسئلة حول معاناة فقراء الحضر من الشباب بعد الربيع العربي. وقد انضم إلينا في هذه الجلسة الثالثة: المؤرخة المقيمة في برلين ليلى داخلي، والمهندسة المعمارية المصرية أمنية خليل، لمشاركة رؤاهما مع جمهور الصالون. وقد عملت الاثنتان على هذا الموضوع بشكلٍ موسع وقدمت كل منهما معلوماتٍ موجزة لمناقشتها مع المشاركين.

ومن بين الأسئلة التي أثيرت: كيف تغيرت أوضاع فقراء الحضر خلال العقد الماضي؟ وما هي طبيعة السبل والفرص السياسية، إن كانت موجودة أصلاً، التي برزت بسبب الثورة؟ وكيف تتداخل الجندرية والطبقية لتخلق قضايا ترتبط بفقراء الحضر؟ وتحدثت ليلى الداخلي بإسهابٍ عن دور الفقر الحضري الحاسم في اللحظة الثورية التونسية في أواخر عام 2010، منوهةً إلى الطبقات المعقدة من الفقر الحضري في تونس. وأوضحت أن تعاطينا مع الفقر الحضري يجب أن يتعمق في طبقاته المتعددة هذه، وذلك لفهم الظلم الذي لحق بِبوعزيزي، وغيرهم ممن ضحوا بأنفسهم.

بينما ناقشت أمنية خليل تلك المرحلة الأساسية من التغيرات العمرانية في القاهرة على مدار العقد الماضي، موضحةً كيف مارست الدولة المصرية دوراً يشبه دور «السمسار العمراني». وتحدثت عن التأثير المباشر للحيازة غير الآمنة للمسكن على قدرة الفئات الفقيرة في القاهرة على البقاء في مستوى معيشة لائق. وتناولت ذلك في سياق تاريخ طويل لمثل هذا النوع من الحيازة في القاهرة وكيفية تأصل هذه الأساليب في التغيير العمراني في القاهرة. وذكرت أن هذه الممارسات لا تعد جديدة على القاهرة، مع ذلك، ربما باتت تلك التغييرات تحدث بوتيرة غير مسبوقة.

بقي لدينا جلستين، وعقدت كلتاهما في تاريخين مؤثرين للغاية بالنسبة للثورة المصرية: 28 كانون الثاني/يناير و11 شباط/فبراير.

التعافي وإعادة التأهيل في زمن الثورات

تستمد الجلسة الرابعة من الصالون إلهامها من الحركة النسوية، وتتناول مسألة التعافي وإعادة التأهيل باعتبارها جزءاً أساسياً من تجربة النضال الثوري. وقد طرحنا خلالها مسألة الاستدامة في النشاط السياسي وجوانبها المختلفة من الاعتناء بالمجتمع والذات. واستندت الجلسة إلى كتابات مهمة من قبل نسويات مدافعات عن حقوق الإنسان بشأن هذا الموضوع، مثل الكتاب المثير للجدل «ما فائدة المكاسب الثورية إذا مُنع الرقص؟» وكتاب «حتى أقوى المقاتلات» للنسوية المصرية يارا سلام، التي استضفناها لمشاركتنا خواطرها وتأملاتها حول هذا الموضوع، مع الناشط المصري المقيم في برلين أحمد عوض الله. ونثير في جلستنا الرابعة أسئلة مثل: ما هي أشكال الشفاء والتعافي في السياق الثوري؟ وما المقصود بالتعافي بعد مرور اللحظة الثورية؟ وما هي سبل التعافي؟

دور الجاليات

في أعقاب الثورات العربية، اضطر كثيرون ممن شاركوا فيها إلى الفرار إلى بلدانٍ أخرى بسبب تعرضهم لخطر يهدد حياتهم الشخصية و/أو استحالة العيش في أوطانهم مع تزايد صعوبات المعيشة والأوضاع السياسية. ونشهد حالياً تزايداً ملحوظاً في أعداد الجاليات العربية في عدة بلاد أوروبية خاصة من النشطاء والفنانين والأكاديميين الذي شاركوا في هذه الثورات. لذا، تطرح الجلسة الأخيرة من الصالون أسئلة حول دور الجاليات العربية المختلفة في مساندة النضالات المستمرة داخل أوطانهم في العالم العربي، مع تأمل نقدي في قدرتنا على تنظيم حراك من الخارج آخذين في الاعتبار المسألة الأمنية.

وقد اختتمنا هذه السلسة بجلسة خامسة حول دور الجاليات بمشاركة الناشطة السورية وفاء مصطفى والناشط السوداني أحمد عصام الدين. وقد تفاعلنا مع الحوارات الدائرة حول دور الجاليات في الدول الأوروبية وغيرها من البلدان في مساندة ودعم محاولات التغيير السياسي داخل المنطقة، وما الذي في وسعنا تقديمه من مواقعنا الحالية هنا في أوروبا؟ وكيف يمكننا مواصلة التفاعل مع أوطاننا التي رحلنا عنها مع البقاء على تواصل مع الواقع المعاش على الأرض ودون مزايدة أو التحدث نيابة عن أحد؟

مرحلة ما بعد الصالون

بدأت فكرة الصالون بحوار عن خيبة أملنا في الأوساط الأكاديمية. بالنسبة لكثيرٍ منا ممن شاركوا في ثورات 2010-2011، بدا وكأن الأوساط الأكاديمية تعمل على توفير ما يشبه صندوق أدوات للمساعدة في استقراء ما عايشناه وكيفية المضي قدماً. لكن، وبعد مرور عقدٍ، لا يزال أولئك الأشخاص أنفسهم يدركون مدى ما كانوا يشعرون به من خيانة وفشل. ومن خلال جمع أفراد من مختلف المشارب، يأمل الصالون إعادة توجيه النقاشات التي دارت في الأوساط الأكاديمية على مدار العقد الماضي، مع إشراك النشطاء والفنانين وعامة الناس.

وينبع إصرار الصالون على عدم اتباع نظام هرمي في هيكله من هذه الفكرة، لأننا أردنا أن تكون هذه النقاشات سهلة وفي متناول الأشخاص الذين لا يمتلكون خبرة أكاديمية. وبينما كانت النقاشات في الصالون تنويرية ومثيرة، فقد كانت أيضاً صعبة من الناحية النفسية ومؤثرة للغاية. بدايةً من التفكير ملياً في ماهية الهزيمة في عام 2021، إلى الحديث عن التعافي ومحاولة تأريخ تجاربنا، مع الأخذ في الاعتبار أن لكلٍ من المنظمين والحضور تجارب شخصية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه النقاشات. ومع أن ذلك يجعل الحوارات في الصالون مفيدة ومثمرة، لكن الخوض فيها عسير للغاية أيضاً.

عندما كانت فكرة الصالون لا تزال قيد الإنشاء، لم يكن هناك حجر صحي أو قيود على السفر بسبب جائحة كورونا. وإلى جانب العوائق اللوجستية، فقد تبين أن إجراء هذه الحوارات في ظل تلك الظروف كان في غاية الصعوبة بالنسبة لنا جميعاً، لكن كثير من المشاركين واصلوا الحضور والمشاركة في كافة جلسات الصالون. فبالنسبة لكثير من الحضور، كان ثمة رغبة في تعزيز نوع من الحضور الجماعي عند الخوض في مثل هذه الموضوعات والتواصل مع أشخاص يشبهونهم في طريقة التفكير، سواء ممن لا يزالون يعيشون في منطقة شمال إفريقيا وغرب آسيا أم من يقيمون في بلدان المهجر.

وقد شجع هذا كثير منا على التواصل رغم الحدود التي بيننا ومواصلة استحضار ذكرياتنا وآمالنا وتجاربنا وسردها وتأملها. وبينما يُعد الصالون مجرد لمحة بسيطة عن محاولات كثيرة أخرى لصنع تجربة مماثلة، فقد نجح في احتضان مثل هذه المساحة، ليتمكن هؤلاء الأشخاص من الاجتماع معاً والتحدث سوياً.

مستقبل الصالون

نُسميها ثورة! الحراك العابر للحدود في برلين

"مكننا العيش على الهامش من ابتكار طريقة خاصة لرؤية الواقع. فنحن نراه من الخارج إلى الداخل ومن الداخل إلى الخارج، بينما يتركز انتباهنا على المركز والهوامش على حدٍ سواء. نفهم كلا الحالتين (...) يعتمد بقائنا على التوعية العامة المتواصلة بالانفصال القائم بين الهوامش والمركز والإقرار الخاص على الدوام بأننا جزء ضروري ومهم من الكل." (هوكس، 1989)

يشارك الصالون حالياً في معرض بعنوان «نُسميها ثورة!» من تنظيم متحف التاريخ المحلي في برلين «فريدريشين-كروزبرج | FHXB Friedrichshain-Kreuzberg Museum". يسعى المتحف إلى فهم الكيفية التي تتشكل بها برلين من عدة نواحي بفعل الحركات السياسية العابرة للحدود، في الأماكن العامة وكذلك المشهد السياسي العام في المدينة. عندما اقترح خلق فضاءات من الانفتاح الجذري، وهو أمر في غاية الأهمية للأكاديميين أينما كانوا، فإن هذه ليست دعوة لعزل أنفسنا عن المجتمعات الأكبر التي نعيش وسطها، وإنما مناشدة بأن نشارك لكن مع امتلاك فهمٍ أعمق لما نمثله من أهمية للهوامش والمراكز. إذ لا يمكننا تحمل عزل مراكز القوة والمعرفة أو تجاهلها مثلما أشارت بيل هوكس في الاقتباس السابق. مع ذلك، وبينما ننقل المعرفة من وإلى الهوامش، يجب علينا الانتباه حتى لا نخسر أنفسنا من خلال التماهي مع نظم معرفية تساهم في ازدياد قمعنا وليس تحررنا.

المراجع

Amro Ali, “On the need to shape the Arab exile body in Berlin,” openDemocracy, February 2019, available at https://www.opendemocracy.net/en/north-africa-west-asia/on-need-to-shape-arab-exile-body-in-berlin/

bell hooks, “CHOOSING THE MARGIN AS A SPACE OF RADICAL OPENNESS,” Framework: The Journal of Cinema and Media, No.36, 1989, pp. 1523-.

Edward W. Said, “Opponents, Audiences, Constituencies, and Community,” Critical Inquiry, Vol.9 No.1, 1982, pp. 126-.

Gayatri Chakravorty Spivak, A Critique of Postcolonial Reason: Toward a History of the Vanishing Present, Harvard University Press, 1999.

Hamind Dabashi, The Arab Spring. The End of Postcolonialism, Zed Books, 2012.

Linda Tuhiwai Smith, Decolonizing Methodologies: Research and Indigenous Peoples, Zed Books, 2021.

Sandra Harding, “The Method Question,” Hypatia, Vol.2 No.3, 1987, pp. 1935-.

الصَّدْع بحقيقة التحرير أمام أنظمة المعرفة: التّابعيّة، وحدث ثورة يناير، والصراع حول المعرفة

ماريو ميخائيل

مقدمة

التحرير هو اسم الميدان الرئيسي الذي أصبح مرادفاً للثورة المصرية. ويشير الاسم العربي للميدان بالمعنى الحرفي إلى معنى التحرر. ويُشكل المنعطف الثوري لميدان التحرير في الواقع لحظة تحرر في العديد من النواحي. بيد أنه بعد مضي أكثر من عقد، قد يبدو الحديث عن العلاقة بين الثورة المصرية والتحرير من باب الإطناب الذي لا ضرورة له بالنسبة للكثيرين، نظراً إلى كثرة المناقشات الأكاديمية والمجتمعية المحيطة بهذا الموضوع. ومع ذلك، غالباً ما نغفل أن مرحلة ميدان التحرير تشير إلى شكل فريد من أشكال التحرر، وهو تحرر من المعارف الراسخة والسائدة. ومن ثَمَ، تُمثل مرحلة جديدة في المشهد الاجتماعي والسياسي المصري، بما تنطوي عليه من تداعيات وخصائص مميزة.

أدت الآثار العميقة للثورة المصرية إلى تحويل المشهد السياسي الاجتماعي المصري إلى ساحة معركة - ومختبر في بعض الأحيان - مورست فيها تعددية المعارف والحقيقة وتصادمت. في هذه الدراسة، أسعى إلى توضيح الدور الحاسم الذي اضطلعت به المعرفة في غمرة الصراعات والنزاعات بين مختلف الجهات الفاعلة في مصر الثورية. وتسعى هذه الورقة أيضاً إلى توضيح الانفصال المتفرد الذي اتسم به ميدان التحرير فيما يتعلق بالخلافات حول السلطة المحيطة بالمعرفة. وأعتقد أن مشهد التحرير استدعى ظهور إمكانيات تابعة أربكت نُظم المعرفة الراسخة. فقد أثارت هذه اللحظة الحاسمة لانهيار المعرفة الراسخة أعمال انتقامية وردود فعل من الدولة المصرية والمؤسسات النيوليبرالية الغربية لاستيعاب هذه الإمكانيات الجديدة. ورغم اختلاف المؤسسات الغربية والدولة المصرية في القيم؛ فقد حاول كلاهما عرقلة الإمكانيات التحررية لميدان التحرير، بينما تنافسا في الوقت نفسه على من ستسود معرفته باستخدام تقنيات حكومية متشابهة نسبياً.

من أجل تسليط الضوء على تأثير ميدان التحرير والصراعات حول المعرفة في مصر ما بعد الثورة، أستخدم مجموعة من الأفكار النظرية للمساعدة في تحليلي. سيتضمن الإطار النظري نظرية آلان باديو عن الحدث، ومفاهيم غاياتري شاكرافورتي سبيفاك وماجيو حول التّابع، وأفكار فوكو حول الحقيقة والحاكمية. وسأشرع بعد ذلك في تحليل حالة ميدان التحرير وممارسات الدول المصرية والمؤسسات النيوليبرالية الغربية من خلال الإطار النظري الذي تم وضعه في نطاق هذه الدراسة.

الحقيقة مقابل المعرفة

بادر العديد من الباحثين بتحليل الثورة المصرية والصراعات المحيطة بها من منظورات مختلفة. فقد تناولت بعض الدراسات دور الحركات الاجتماعية والناشطين.[1] بينما قام باحثون آخرون بدراسة أبعاد المكان،[2] والتأثير،[3] ووسائل التواصل الاجتماعي.[4] ودرس آخرون الثورة

1 Nahed Eltantawy and Julie B. Wiest. "The Arab spring| Social media in the Egyptian revolution: reconsidering resource mobilization theory," International Journal of Communication, Vol.5, 2011, pp. 1207–1224. (Eltantawy and Wiest, The Arab spring).

Vivienne Matthies-Boon, "Shattered worlds: political trauma amongst young activists in post-revolutionary Egypt," The Journal of North African Studies, Vol.22 No.4, 2017, pp. 620644-.

2 Hussam Hussein Salama, "Tahrir Square: A Narrative of a Public Space," ArchNet-IJAR: International Journal of Architectural Research, Vol.7, No.1, 2013, p. 128. (Salama, Tahrir Square).

Karen A. Franck and Te-Sheng Huang, "Occupying Public Space, 2011: From Tahrir Square to Zuccotti Park", in Miodrag Mitrašinović and Vikas Mehta, eds. Public Space Reader, Routledge, 2021, pp. 182189-.

3 Jessica Winegar, "The privilege of revolution: Gender, class, space, and affect in Egypt," American Ethnologist, Vol.39 No.1, 2012, pp. 6770-.

4 Mohammed El-Nawawy and Sahar Khamis, "Political Activism 2.0: Comparing the role of social media in Egypt's "Facebook Revolution" and Iran's "Twitter Uprising"," CyberOrient, Vol.6 No.1, 2012, pp. 833-.

David Faris, Dissent and revolution in a digital age: social media, blogging and activism in Egypt, Bloomsbury Publishing, 2013.

من منظور النظرية الغرامشانية حول مفهوم الهيمنة.[5] في حين تطرق بعض الباحثين إلى منظورات التّابعين.[6] بيد أن الدراسات التي تناولت الثورة المصرية تغافلت عن دور المعرفة . إذ تفتقر المؤلفات البحثية إلى دراسة دقيقة لأهمية المعرفة في عمليات الصراعات والمنافسات بعد وأثناء ثورة 25 يناير 2011.

يتسم مصطلح المعرفة بأنه مصطلح مثير للجدل، ويُفسره العديد من الباحثين تفسيرات مختلفة. ويُنظر إلى المعرفة عادةً على أنها نتاج المؤسسات الرسمية مثل الجامعات أو المراكز الفكرية. ومع ذلك، على خلاف هذا التفسير التقليدي، ثمة أشكال غير رسمية من المعرفة ينتجها الأفراد العاديون من خلال الممارسات اليومية.[7] وتتجلى العلاقة بين المعرفة والتّابع في أعمال سبيفاك. إذ إن التّابع لديه أشكال خاصة بديلة من المعرفة. بيد أن العنف المعرفي الذي مارسه الاستعمار أدى إلى إسكات الأصوات التّابعة وأخضع المعرفة التّابعة لمقياس هرمي تُعد فيه في مرتبة أدنى من المعرفة العلمية أو الغربية.[8] فضلاً عن أن المؤسسات الغربية والدولية المهيمنة تُمثل أدوات تساهم في تقويض المعرفة التّابعة.[9] وتساهم دراسة المعرفة التّابعة في مناهضة إنتاج المعرفة النخبوية من خلال تسليط الضوء على الأصوات المقموعة، مما يؤدي إلى عرقلة المعرفة السائدة.[10] تُعد التّابعيّة من وجهة نظر سبيفاك أمراً أساسياً لتوضيح تعددية المعرفة والعنف المعرفي الذي تخضع له الأصوات المهمشة. وترتبط مفاهيم التّابعيّة ارتباطاً وثيقا بالثورة المصرية. نظراً إلى أن الأطراف الفاعلة التي شاركت في ثورة 25 يناير تنتمي إلى الطبقات التّابعة، على سبيل المثال، الطبقة العاملة الكادحة وسكان الضواحي الحضرية.[11] بيد أن قصر التحليل على نهج المعرفة التّابعة يتجاهل الطبيعة الاستثنائية لمرحلة التحرير وسياقها المُزعزع. وعلى الرغم من أن ممارسات الثوار كانت مستمدة إلى حد ما من معرفتهم السابقة، فقد كان هناك ممارسات أخرى مستقلة نسبياً عن أي معرفة مسبقة. ولم يكن من الممكن ابتداع هذه الإمكانيات والممارسات الجديدة التي انبثقت عن التحرير بهذا التفرد للحدث إلا من خلال مشهد ميدان التحرير.

تُقدم نظرية باديو عن الحدث، بوصفه صدع في المعرفة والنظام القائم، إطاراً نظرياً أساسياً لفهم الطبيعة الاستثنائية لمرحلة التحرير، والسياسة التّابعة، والمعرفة. يُشير بن سعيد إلى أنه بالنسبة لباديو، السياسة الوحيدة الممكنة هي السياسة التّابعة المنفصلة عن نطاقات الدولة والحزب.[12] ويُعرف وهذا الشكل من أشكال السياسة من خلال إخلاص المضطهدين للحدث.[13] والحدث هو صدع في النظام القائم يخلق إمكانيات لم يسبق لها مثيل، يظهر خلاله الذوات إلى حيز الوجود في إجراءات الحقيقة.[14] ويصف باديو الحقيقة بأنها عملية «الإخلاص لحدث ما: فهي ما يصنعه الإخلاص وما ينتجه في إطار الوضعية».[15] والحدث هو «صدع جوهري» لا معنى له في اللغة والمعرفة السائدة.[16] إذ تُحدث الحقيقة ثقباً في أنظمة المعرفة الراسخة، أو كما يؤكد باديو: «يتسم إجراء الحقيقة بأنه غير منسجم مع المعارف المؤسسة للوضعية... إذ إنه يُحدث ثقباً في هذه المعارف».[17] وتنشأ الحقيقة من خلال أفعال الذوات فيما يتعلق بإخلاصهم للحدث، على النقيض من حالة غياب الحقيقة التي لا يوجد فيها سوى المعرفة السرية التي تنظمها هياكل الهيمنة.[18] وتنطوي المشاركة في الحدث على الإعراب عن الإخلاص المحض لإمكانياته.[19] بالنسبة للحدث، «الإخلاص للإعلان أمر حاسم».[20] وتنبثق «حقيقة الإعلان ونتائجها» في نهاية المطاف عند نقطة انهيار المعرفة.[21] وتكمن أهمية الحدث في عواقبه ونتائجه.[22] ويمكن للقارئ الناقد أن يلاحظ وجود توتر نظري بين التّابعية وإجراءات الحقيقة. نظراً إلى أن الحقيقة يجب الإعلان والتعبير عنها،[23] في الوقت الذي لا يستطيع فيه التّابع التحدث. ومع ذلك، يرى ماجيو أن تصرفات التّابع لها وظائف تواصلية ولكنها غير مفهومة في الخطاب الغربي، ومن ثَمَ، يُعيد ماجيو صياغة السؤال ليصبح «هل للتّابع أن يُسمع؟» بدلاً من سؤال سبيفاك

5 Brecht De Smet, Gramsci on Tahrir: Revolution and counter-revolution in Egypt, Pluto Press, 2016. (De Smet, Gramsci on Tahrir).

6 John Chalcraft, "Egypt's 2011 Uprising, Subaltern Cultural Politics, and Revolutionary Weakness," Social Movement Studies, Vol.20 No.6, 2020, pp. 669685-.

Salwa Ismail, "Urban Subalterns in the Arab Revolutions: Cairo and Damascus in Comparative Perspective," Comparative Studies in Society and History, Vol.55, No.4, 2013, pp. 865894-. (Ismail, Urban Subalterns).

7 Ann Swidler and Jorge Arditi, "The New Sociology of Knowledge," Annual Review of Sociology, Vol.20 No.1, 1994, p. 321.

8 Gayatri Chakravorty Spivak, "Can the Subaltern Speak?," in Cary Nelson and Lawrence Grossberg, eds. Marxism and the Interpretation of Culture, Urbana and Chicago: University of Illinois Press, 1988, pp. 271313-.

9 Siavash Saffari, "Can the subaltern be heard? Knowledge production, representation, and responsibility in international development," Transcience Journal, Vol.7 No.1, 2016, pp. 3646-.

10 Mohan Dutta and Mahuya Pal, "Dialog Theory in Marginalized Settings: A Subaltern Studies Approach," Communication Theory, Vol.20 No.4, 2010, p. 364.

11 De Smet, Gramsci on Tahrir, pp. 185186-.

Ismail, Urban Subalterns, pp. 890891-.

12 Daniel Bensaïd, "Alain Badiou and the Miracle of the Event," in Peter Hallward, ed. Think Again, Alain Badiou and the Future of Philosophy, Continuum, 2004, p. 100. (Bensaïd, Alain Badiou and the Miracle of the Event).

13 Bensaïd, Alain Badiou and the Miracle of the Event.

14 Keith Bassett, "Badiou and Lazzarato on the Politics of the Event: Formalism or Vitalism?," Theory & Event, 2021, pp. 651652-.

15 Alain Badiou, Ethics:An Essay on the Understanding of Evil, Verso, 2001, p. 42. (Badiou, Ethics).

16 Badiou, Ethics, p. 43.

17 Badiou, Ethics, p. 43.

18 Keith Bassett, "Thinking the Event: Badiou's Philosophy of the Event and the Example of the Paris Commune," Environment and Planning D: Society and Space, Vol.26 No.5, 2008, p. 899.

19 Alain Badiou, Saint Paul: The Foundation of Universalism, trans. Ray Brassier, Stanford University Press, 2003, p. 45. (Badiou: Saint Paul).

20 Badiou, Saint Paul, p. 15.

21 Badiou, Saint Paul, p. 45.

22 William Watkin, Badiou and Indifferent Being: A Critical Introduction to Being and Event, Bloomsbury Publishing Plc., 2017, p. 161.

23 Badiou: Saint Paul, p. 109. and James D. Ingram, "Can universalism still be radical? Alain Badiou's politics of truth," Constellations, Vol.12 No.4, 2005, p. 568.

«هل يستطيع التّابع أن يتكلم؟»[24] ومن ثَمَ، فإن التّابع لديه القدرة على أن يعلن ويعبر عن إجراءات الحقيقة النابعة من إخلاص التّابع لحدث ما. بيد أنه بالنسبة للقوى المهيمنة، فإن إجراءات الحقيقة هذه غير مفهومة في لغتها التقنية والعلمية؛ وبالتالي لا يمكن سماع الحقائق. ونتيجة لذلك، تصبح إجراءات الحقيقة التّابعة مُضطهدة من قبل العنف المعرفي والمعرفة العلمية التقنية للقوى السائدة.

إجراءات الحقيقة في ميدان التحرير

تُعد لحظة التجمع والاحتجاج في ميدان التحرير حدثاً مذهلاً أحدث اضطراباً هائلاً في السياسة والمعرفة السائدتين. شكل ميدان التحرير محتشداً للاحتجاجات قلب السياسة السائدة رأساً على عقب وصاغ نظاماً بديلاً اتسم بمنظومة القيم الخاصة به.[25] تجلت لحظة ميدان التحرير في معسكر احتجاج استثنائي تحرر من النظام الطبيعي، وظهرت فيه تعبيرات جديدة عن التضامن الراديكالي.[26] أحدثت لحظة ميدان التحرير ثغرات في سيادة الدولة المصرية.[27] وقد أشار باديو إلى أن ثورة 25 يناير كانت لحظة حاسمة في التاريخ وانفصالاً عن السياسة القديمة.[28] ولاحظ باديو أن الثورة المصرية هي حدث لم يخلق واقعاً جديداً، بل أنشأ إمكانيات لم يسبق لها مثيل. فقد غابت عن ميدان التحرير مفاهيم مثل الديمقراطية الغربية أو مفاهيم البرجوازية الصغيرة للتنمية الاجتماعية، وحلت محلها شعارات/دعوات لـ «مصر جديدة» تُظهر الإمكانيات المجهولة للحدث.[29] واستشهد باديو ببعض الأمثلة، بما في ذلك التضامن بين الأقباط والمسلمين في الميدان.[30] ومع ذلك، على الرغم من أن ملاحظات باديو مفيدة للغاية لفهم ميدان التحرير؛ فإن بعض ما وصفه بأنه إمكانيات جديدة يجب التطرق إليه بحذر. على سبيل المثال، مفاهيم التضامن بين المسيحيين والمسلمين ليست انفصالاً عن السياسة القديمة، لأن مفاهيم الوحدة بين الأقباط والمسلمين كانت موجودة بالفعل في السياسة القديمة (بما في ذلك خطاب الدولة القومي). بيد أن الإطار العام الذي عبر عنه باديو هو أساسي لفهم تعقيدات اللحظة في ميدان التحرير وعواقبها.

تبدو الإمكانيات التي أنشأتها لحظة ميدان التحرير عديدة في مجالات متعددة، وربما لا يمكن لمقال واحد أن يشمل جميع الجوانب. بيد أن التنظيم الهيكلي والاجتماعي البديل في ميدان التحرير هو أحد الأمثلة البارزة على ذلك. كان لموقع ميدان التحرير أهمية بالغة بالنسبة للثورة. فقد كان الميدان مثالياً للثورة نظراً إلى قربه من مترو الأنفاق، ومساحته الكبيرة المفتوحة، ووضوح الميدان من زوايا مختلفة.[31] وكان الاختيار الاستراتيجي المبدئي للميدان واحتشاد المتظاهرين فيه فعلاً عفوياً لم ينجم عن أي معرفة إدارية أو خبرة في التخطيط المكاني. فقد قدم موقع ميدان التحرير موقعاً جغرافياً مثالياً لإقامة البنية التحتية للثورة. فقد استعاد المتظاهرون ميدان التحرير وأعادوا تشكيله لتلبية احتياجات الحدث الثوري. فقد استحوذ المتظاهرون على الفضاء العام من خلال تعليق اللافتات، ونقش الكِتابات الجِدارية، وإنشاء البوابات من المواد المتاحة، وبناء الخدمات الفعّالة، مثل دورات المياه، والعيادات، والمنصات، وتنظيم المعارض الفنية.[32] فقد تحول ميدان التحرير إلى فضاء مؤقت بلا سيادة تحققت فيه أشكال طوباوية من التنظيم الذاتي.[33] ويتميز النشاط الثوري في ميدان التحرير بالأفقية التنظيمية، والعفوية، واللامركزية، والإبداع، والأفعال التي لا يقودها أحد.[34] وعلى الرغم من وجود مفاهيم السلطة في التنظيم الداخلي لميدان التحرير؛ فقد كانت متعددة وسلسة ودون أي تسلسل هرمي صارم.[35] فقد وزع المتظاهرون في ميدان المهام بينهم على أساس المهارات، مع تقسيم أنفسهم إلى لجان/مجموعات مخولة بمهام مختلفة (مثل تخزين الأدوية وحماية المداخل والحراسة الأمنية وجمع القمامة).[36] فقد ابتكر السباكون وسائل لتوزيع المياه ودورات المياه. وقدم الحلاقون خدماتهم مجاناً، بحجة أنهم لا يريدون أن يغادر المتظاهرون الميدان لأي سبب، بما في ذلك حلاقة الشعر.[37] وأنشأ فنيو الكهرباء البنية التحتية الكهربائية، وقام الفنانون بأداء وعرض أعمالهم الفنية. توضح هذه الترتيبات العفوية لميدان التحرير ظهور إمكانيات جديدة للتخطيط الهيكلي والتنظيم الاجتماعي، وبالتالي، الانفصال عن معرفة الدولة في هذه المجالات. ونقضت الإجراءات البديلة في ميدان التحرير المعرفة الإدارية الراسخة للدولة، لتعلن عن ظهور إمكانيات غير مسبوقة لطرق التنظيم الشعبية.

24 J Maggio, ""Can the Subaltern Be Heard?": Political Theory, Translation, Representation, and Gayatri Chakravorty Spivak," Alternatives: Global, Local, Political, Vol.23 No.4, 2007, pp. 419421-.

25 Adam Ramadan, "From Tahrir to the world: The camp as a political public space," European Urban and Regional Studies, Vol.20 No.1, 2013, p. 146. (Ramadan, From Tahrir to the world).

26 Elisa Pascucci and Adam Ramadan, "Urban protest camps in Egypt: the occupation, (re)creation and destruction of alternative political worlds," in Irit Katz, Diana Martin, and Claudio Minca, eds. Camps Revisited: Multifaceted Spatialities of a Modern Political Technology, Rowman & Littlefield International, 2018, pp. 2123-.

27 Ramadan, From Tahrir to the world.

28 Linda Herrera and Dina El-Sharnouby, "Alain Badiou on the Egyptian Revolution, Seven Years Later," Verso Books, 30 January 2018, available at https://www.versobooks.com/en-gb/blogs/news/3596-alain-badiou-on-the-egyptian-revolution-seven-years-later (El-Sharnouby and Herrera, Alain Badiou on the Egyptian Revolution).

29 Alain Badiou, The Rebirth of History:Times of Riots and Uprisings, Verso Books, 2012, p. 109.

30 Sharnouby and Herrera, Alain Badiou on the Egyptian Revolution.

31 Eltantawy and Wiest, The Arab spring, p. 1211.

32 Salama, Tahrir Square, pp. 135137-.

33 Jeroen Gunning and Ilan Zvi Baron, Why Occupy a Square? People, Protests and Movements in the Egyptian Revolution, Oxford University Press, 2014, pp. 263273-. (Gunning and Baron, Why Occupy a Square?).

34 John Chalcraft, "Horizontalism in the Egyptian Revolutionary Process," Middle East Report, Spring 2012, p. 262. (Chalcraft, Horizontalism in the Egyptian Revolutionary Process).

35 Gunning and Baron, Why Occupy a Square?, pp. 267269-.

36 Gunning and Baron, Why Occupy a Square?, pp. 263265-.

بي بي سي، «لجان لتنظيم ميدان التحرير وحمايته»، 30 يناير 2014، متاح على https://www.bbc.com/arabic/multimedia/2014/140130_egy_uprise2_clip1_close_up

37 العربية، «حلاقان مصريان يساهمان في «الثورة» بالحلاقة مجاناً للمعتصمين»، 09 فبراير 2011، متاح على https://www.alarabiya.net/articles/2011/02/09/136894

علاوة على ذلك، ميّزت لحظة التحرير نفسها عن منطق رأس المال والنقد. في الواقع، لم يتوافق تداول السلع والخدمات مع أي أنظمة اقتصادية قائمة، سواء رأس مالية أو التوزيع المركزي من الدولة، أو الحماية الاجتماعية،[38] بل أذن ميدان التحرير بظهور نمط جديد من التنظيم الاقتصادي.[39] فقد وُزع الطعام والخدمات بين المتظاهرين دون مقابل. وعرض الأفراد الذين لديهم مهارات ومواهب مختلفة خدماتهم دون مقابل مالي. وتجاوزت هذه الترتيبات الاقتصادية حدود الطبقات الاجتماعية. إذ لم يقتصر تقديم الإمدادات والخدمات على الأفراد من الطبقة المتوسطة - الذين يعيشون في وضع مالي مستقر نسبياً يسمح لهم بالتنازل عن أخذ مقابل مادي - بل شمل أيضاً الأفراد من الطبقات الدنيا والمهن غير المستقرة. إذ إن السباكين وفنيّ الكهرباء والحلاقين الذين سبق ذكرهم، هم مجرد بعض الأمثلة على الأفراد الذين قدموا خدماتهم دون مقابل لجموع المواطنين في ميدان التحرير. فقد أدى حدث 25 يناير الثوري إلى تقويض المعرفة الرأسمالية والأساس المنطقي الاقتصادي. وأسفر إلغاء منطق التبادل في التحرير عن إتاحة إمكانيات جديدة للعلاقات والترتيبات الاجتماعية والاقتصادية. تشبه هذه الإمكانيات بعض الأشكال الأكثر راديكالية من الاقتصادات الطوباوية التي يُمكن تصورها (مثل اقتصاد الهبات أو الاقتصاد القائم على الملكية المشتركة).

حتى في مجال الأمن، أحدث حدث التحرير حقائقه الخاصة فيما يتعلق بالأمن والسلامة الاجتماعية. فقد أدت الثورة في ميدان التحرير إلى ظهور مساحة جديدة نشأت فيها هويات جماعية جديدة من خلال عملية التجمع وتحويل الميدان.[40] فقد خلق الأداء الجماعي للأفراد في ميدان التحرير نموذج أمني تحرري في مرحلة ما بعد الليبرالية تمثل في انتشار مشاعر الثقة والأمان في هذا الحشد الجماعي في حين ألغى التسلسل الهرمي القائم على ثنائية «نحن - هم» (مثل نوع الجنس والدين).[41] بدأت الاشتباكات مع الشرطة منذ الأيام الأولى للثورة، ولكن بحلول 26 كانون الثاني/يناير 2011، تمكن المتظاهرون من تحقيق تقدم بالفعل باختراق الحواجز الأمنية في ميدان التحرير، والمهندسين، ودار القضاء العالي.[42] وسيطر المتظاهرون تدريجياً على ميدان التحرير حتى امتلئ تماماً، وامتدت المظاهرات الى الشوارع والميادين الاخرى بعد أن ضاق ميدان التحرير بالملايين المحتشدة فيه.[43] أظهر المتظاهرون أيضاً تنوعاً وابتكاراً في مواجهة هجمات الشرطة. فقد استخدموا المواد الشائعة، مثل الخل والبصل والأكياس البلاستيكية والمشروبات الغازية، للتعافي من آثار الغاز المسيل للدموع.[44] خلال الثورة، استخدم المتظاهرون وسائل التواصل الاجتماعي لنشر إرشادات مرئية تصف أساليب تجنب الشرطة. وأصبحت هذه الإرشادات والتوصيات التي ساهمت في توعية المتظاهرين حول هجمات الشرطة، جزءاً أساسياً من الاحتجاجات حتى بعد الـ 18 يوماً الأولى. بينما استمرت الآثار الأمنية البديلة لمرحلة ميدان التحرير بعد الـ 18 يوماً الأولى. على سبيل المثال، خلال احتجاجات محمد محمود في عام 2011، أقام المتظاهرون ثكنات، وأنشأوا حواجز حول المكان لحمايته من الشرطة، وعقدوا هدنات مع قوات الأمن عند الضرورة، ونظموا نقاط تفتيش، وكلفوا بعضهم بمهام الحراسة، ونشروا مجموعات مختلفة في مواقع إستراتيجية، ووضعوا إستراتيجيات لمواجهة هجمات الشرطة المفاجئة.[45]

انتشرت أصداء إمكانيات الأنماط الأمنية البديلة التي بدأت في ميدان التحرير في جميع أنحاء البلاد. فقد انسحبت الشرطة من الشوارع خلال الثورة. وفي محاولة من الأهالي لحماية أحيائهم، شكلوا لجاناً شعبية قامت بدور حراسة الأحياء. ووضعت اللجان الشعبية آليات لحماية ممتلكاتهم، (مثل مراقبة الحي من خلال تكليف أشخاص بالوقوف على مباني مرتفعة، وابتكار أدوات لرش العصابات بالغاز للتصدي للعصابات، وتوزيع الحراس فوق المباني وأسفلها، والتنسيق بين المجموعات من خلال قادة المجموعات).[46] واستمرت اللجان الشعبية بعد الـ 18 يوماً. وواصلت تنظيم الأنشطة لتقديم الخدمات للمجتمع، (مثل إصلاح المساحات الحضرية، وطلاء المنازل، وتنظيف الشوارع، وحتى تنظيم حملات سياسية للتوعية بشأن التعديلات الدستورية).[47] كان مجال الأمن الذي يصنف عادةً كجزء لا يتجزأ من معرفة الدولة محل نزاع أساسي. وأدت تداعيات ميدان التحرير في المجال الأمني إلى نشر الإمكانات الجديدة التي تشمل ترتيبات بديلة للسلامة والحماية في جميع أنحاء البلاد. وظهرت تشكيلات أمنية شعبية تابعة متجذرة في قيم التضامن والثقة، وتألفت من الإجراءات الأمنية المبتكرة العفوية والعمل الجماعي.

أصبح المجال الطبي متداخلاً أيضاً مع إجراءات حقيقة التحرير. فقد قدم الأطباء الرعاية الطبية للمتظاهرين في المستشفيات الميدانية. وحول الثوار المصريين الشوارع والمحلات التجارية والمساجد والكنائس إلى عيادات لإسعاف المتظاهرين، واستخدموا الدراجات النارية لنقل المصابين.[48] ظهرت المستشفيات الميدانية المؤقتة في البداية كرد فعل على اعتقال قوات الأمن للمتظاهرين المصابين في المستشفيات العامة؛ لكن في وقت لاحق، بين الـ 18 يوماً من الثورة حتى الاحتجاجات التالية

38 Chalcraft, Horizontalism in the Egyptian Revolutionary Process.

39 Chalcraft, Horizontalism in the Egyptian Revolutionary Process.

40 Derek Gregory, "Tahrir: Politics, Publics and Performances of Space," Middle East Critique, Vol.22 No.3, 2013, pp. 241244-.

41 Ali Bilgic, "'Real people in real places': Conceptualizing power for emancipatory security through Tahrir," Security Dialogue, Vol.46 No.3, 2015, pp. 281285-.

42 المصري اليوم، «إنذار .. الآلاف يتظاهرون ضد الفقر والبطالة والغلاء والفساد.. ويطالبون برحيل الحكومة»، 26 يناير 2011، متاح على https://www.almasryalyoum.com/news/details/1835091

43 بي بي سي، «يوميات مدون مصري: تواصلت المظاهرات حتى رحل مبارك»، 27 يناير 2011، متاح على https://www.bbc.com/arabic/egyptian_bloger_diary_tc2_110127/01/middleeast/2011

44 محسن سميكة، «الأمن استخدم القنابل المسيلة للدموع لتفريق المتظاهرين.. والشباب دافعوا بـ «الخل والبصل»»، المصري اليوم، 30 يونيو 2011، متاح على https://www.almasryalyoum.com/news/details/1819008

45 العربية، «يوم دامٍ في ميدان التحرير.. وانهيار الهدنة بين الأمن المصري والمتظاهرين»، 21 نوفمبر 2011، متاح على https://www.alarabiya.net/articles/2011%2F11%2F21%2F178340

46 شادي زكي، «اللجان الشعبية» تبتكر أساليب جديدة لـ«حماية الأرواح والممتلكات»، المصري اليوم، 01 فبراير 2011، متاح على https://www.almasryalyoum.com/news/details/1833766

47 Asya El-Meehy, "Egypt's Popular Committees," Middle East Report, Winter 2012, p. 265.

48 محمد محروس، «بالفيديو.. المستشفى الميداني يستقبل مئات المصابين في اشتباكات اليوم الثالث بميدان التحرير»، الشروق، 21 نوفمبر 2011، متاح على https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=21112011&id=d4432e6c-ecb6-3e30371a5552-4530-b215

ضد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، أصبحت المستشفيات الميدانية أكثر تنظيماً.[49] فقد كانت المستشفيات الميدانية أهدافاً رئيسية لهجمات الشرطة.[50] وأبدى الأطباء درجات عالية من القدرة على التكيف في حالات الطوارئ. ففي بعض الحالات، تعين على الأطباء تقطيب الجروح دون تخدير.[51] أبدى الأطباء في ميدان التحرير مرونة كبيرة وحاولوا مساعدة أعداد كبيرة من المتظاهرين المصابين على الرغم من قلة مواردهم في سياقات غير مهيأة طبياً. ويشير المتابعون إلى ممارسات الأطباء - التي قد تبدو متناقضة في بعض الأحيان - طوال مرحلة الثورة. في بعض الحالات، ألقى الأطباء "القبض" بفخر على البلطجية التابعين للنظام، واكتشفوا المرضى "المشبوهين".[52]

بينما في حالات أخرى تجاوز الأطباء الحواجز لعلاج أفراد الشرطة المصابين والمجرمين التابعين للنظام.[53] وفسر المعلقون هذا التحول في الممارسات على أنه تطور إيجابي يعكس التبني التدريجي لأخلاقيات الحياد الطبي التي تتضمن معاملة المصابين دون تحيز بغض النظر عن انتمائهم.[54] بيد أن هذه الممارسات المتناقضة للأطباء في ميدان التحرير يمكن فهمها على أنها ناجمة عن ظهور إمكانيات جديدة فيما يتعلق بالأخلاقيات الطبية. تشدد الأخلاقيات الطبية المثالية التي اعتمدتها المؤسسات الطبية البارزة على حياد الوسيط الطبي، وتؤكد على أن الأطباء يجب أن يعاملوا جميع المرضى على قدم المساواة. وفي تناقض صارخ، كانت للدولة المصرية أخلاقيات طبية خاصة بها. فقد أمرت الأخلاقيات الطبية للدولة الأطباء بالانحياز من خلال التعاون مع الشرطة وتسليم المتظاهرين، حتى لو كانوا بحاجة ماسة للرعاية الطبية. على الرغم من اختلاف المفهوم المثالي للأخلاقيات في مهنة الطب وأخلاقيات الدولة الطبية اختلافاً كبيراً في القيم؛ نظراً إلى أن الأول يعكس التصورات المثالية فيما يتعلق بمهنة الطب، بينما الأخير يخضع للتسييس على نحو مفرط. بيد أن كلا الموقفين الأخلاقيين بشأن الطب والمتخصصين في المجال الطبي يمثلان شكلان سائدان من المعارف الطبية التي تتبناها المؤسسات المختلفة.

لم يلتزم الأطباء في ميدان التحرير بأي من الأمرين. بلا شك، لم يكن أطباء ميدان التحرير محايدين، لأنهم يجسدون الإخلاص للحدث. فقد كان الأطباء مشاركين أساسيين في العملية الثورية، وساهموا بفاعلية في الحدث من خلال تقديم مهاراتهم الطبية. فقد وقف أطباء التحرير ضد عدو قد لا «يستحق» العلاج. فقد ثبت أن الأطباء تبنوا موقفاً متشدداً من خلال القبض على الأفراد التابعين الدولة، ورفضوا تقديم الرعاية الطبية للأشخاص «المشتبه بهم». ومع ذلك، فقد ثبت أيضاً أن الأطباء قدموا الرعاية الطبية لـ «العدو». وكانوا على استعداد للمخاطرة بحياتهم من خلال تجاوز الحواجز لعلاج أفراد الشرطة والمجرمين التابعين للنظام. قد يكون من المجحف تفسير هذه الممارسات المتناقضة بوصفها تطور خطي نحو أخلاقيات طبية محايدة تقوم على معالجة الجميع بالمثل. ربما تكون هذه الممارسات المتناقضة مظهراً لإجراءات الحقيقة غير المتوقعة فيما يتعلق بالطب. تتحدى الأسس الأخلاقية التي تبناها أطباء التحرير، الأخلاقيات الطبية العنيفة التي تبنتها الدولة تجاه الآخر. ولكن في الوقت نفسه، ترفض المفاهيم المثالية السائدة لتقديم الرعاية دون تحيز. ومن ثَمَ، لا تبدو الحدود الفاصلة بين أخلاقيات الرعاية المحايدة والرعاية المسيسة المتحيزة واضحة. والنتيجة هي صياغة أخلاقيات طبية مرتبكة ومضطربة نشأت في لحظة الانقسام، والتي لا تتوافق مع التحيز العنيف في تقديم الرعاية الطبية، ولا المفاهيم ذات الطابع الرومانسي فيما يتعلق بالرعاية الطبية المحايدة. وعلى النقيض من المعارف الطبية الراسخة، تتسم الإمكانيات الخاصة بالأخلاقيات الطبية في التحرير بالانسيابية والتقلبات، ولا تقتصر على مفهوم أخلاقي واحد.

أدى حدث التحرير إلى انهيار الحالة القائمة من المعرفة، والتي انعكست عواقبه على المشهد المصري بما يتجاوز حدود الزمان والمكان في ميدان التحرير. وكما ترى دينا وهبة، فإن اللحظة المزعزعة التي سادت ميدان التحرير، «قدمت ساحة سياسية، ومكاناً وزماناً تطوَّرت فيه بعض الممارسات السياسية من خلال تصادم عوالم سياسية مختلفة في ميدان التحرير»، حولت ممارسات النشاط المدني المحلي ونضالات الأحياء ضد النظام.[55] فقد كان ميدان التحرير منفصلاً عن معرفة الدولة بالنظام الاجتماعي والاقتصادي والأمني. فقد أنتج المتظاهرون في الحدث إمكانيات جديدة تماماً فيما يتعلق بالتنظيم الاجتماعي والسياسي. وأطلقت لحظة التحرير إمكانيات جديدة أدت إلى ظهور حقائق بفضل إخلاص الذوات التّابعة لحدث التحرير. وأحدثت إجراءات الحقيقة في التحرير ثغرة في المعرفة التنظيمية للدولة وأفرزت إمكانيات جديدة لأشكال تنظيمية بديلة. فضلاً عن ذلك، فإن الحقائق التّابعة التي سادت في ميدان التحرير لم تندمج أو تتوافق مع المعرفة التي تبنتها الأنظمة الديمقراطية الليبرالية النموذجية، أو الاقتصاد النيوليبرالي، أو حتى الديمقراطية الاجتماعية. بدلاً من ذلك، أدى الحدث التّابع في ميدان التحرير إلى ظهور إمكانيات سياسية واجتماعية واقتصادية لا يمكن تصورها. وامتدت إجراءات الحقيقة في التحرير إلى أزمنة وأماكن أخرى في الاحتجاجات والمظاهرات والممارسات المحلية اللاحقة بعد الـ 18 يوماً من الثورة.

الأساس المنطقي للحاكمية

لكي نتمكن من دراسة استجابة المؤسسات الغربية والدولة المصرية، من الضروري طرح بعض الاقتراحات النظرية الإضافية من أجل فهم الصراع حول المعرفة. يرى فوكو أن الحقيقة السائدة في مجتمع ما تتحدد من خلال النقاشات والإجراءات والآليات التي تميز بين الحقيقة والباطل، وكذلك مكانة الأشخاص الذين ينتجون تلك الحقائق.[56] وتُعد الحقيقة

49 Amani Massoud, A Brief History of Field Hospitals in Tahrir Square, Egyptian Initiative for Personal Rights, November 2011, available at https://eipr.org/en/blog/amani-massoud/201111//brief-history-field-hospitals-tahrir-square (Massoud, A Brief History of Field Hospitals in Tahrir Square).

50 المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، «شهادات أطباء الميدان عن استهداف المستشفيات الميدانية على يد الشرطة والجيش»، 01 ديسمبر 2011، متاح على https://eipr.org/press/2011/12/المبادرة-المصرية-للحقوق-الشخصية-شهادات-أطباء-الميدان-عن-استهداف-المستشفيات-الميدانية

51 خالد محمد علي، «المستشفى الميداني.. ثمرة الثورة في ميدان التحرير»، الإمارات اليوم، 11 فبراير 2011، متاح على https://www.emaratalyoum.com/politics/2011-02-11-news/1.354748

52 Massoud, A Brief History of Field Hospitals in Tahrir Square.

53 Massoud, A Brief History of Field Hospitals in Tahrir Square.

54 Massoud, A Brief History of Field Hospitals in Tahrir Square.

55 Dina Wahba, "Counter Revolutionary Egypt From the Midan to the Neighbourhood," Routledge, 2023, pp. 34-.

56 Michel Foucault, "The political function of the intellectual," Radical Philosophy, No.17, Summer 1977, p. 13.

نتيجة للقيود والعقوبات التي تفرضها القوى والأجهزة المهيمنة.[57] وفي نظام الحقيقة، تُنتج الحقيقة من خلال التفاعل بين المعرفة والسلطة.[58] وتُشكل مجموعة ممارسات السلطة والإجراءات ونظام الحقيقة ما يُعرف بمنطوق المعرفة-السلطة.[59]

تُمثل الحاكمية بوصفها آلية تنظم سلوك الأشخاص مفهوماً أساسياً آخر في فلسفة فوكو لتحليل أداء السلطة والحقيقة. يرتبط نظام الحقيقة ارتباطاً وثيقاً بمفهوم الحاكمية.[60] ووفقاً لفوكو، الحاكمية هي الآلية الأساسية للحكم في الحكومات الليبرالية، وقد حلت محل فرض القواعد والتشريعات والخضوع لها، من خلال أسلوب جديد للحكم يدمج الحرية في عملية الإدارة الفعّالة للشعوب.[61] تُشكل الحاكمية تعبيراً عن المعرفة السياسية التي تُنتج أشكالاً جديدة من المعرفة وتساهم في ابتكار مجالات جديدة للحكم والتنظيم والإجراءات التدخلية.[62] ولذا فإن الحاكمية تُمثل شكل معقد من أشكال السلطة الموجهة نحو الشعب، والتي يكون فيها «الاقتصاد السياسي هو الشكل الرئيسي للمعرفة، والأجهزة الأمنية هي أداتها التقنية الأساسية».[63] يرى فوكو أن الدول الليبرالية التي ترتكز على مبدأ الاستقلال الفردي تحكم مواطنيها من خلال توجيه خياراتهم الحرة بطريقة معينة؛ وبالتالي، يحكم المواطنون سلوكهم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وفقاً لسلوك الحكومة.[64] ومن ثم، فإن الحاكمية هي صياغة وتشكيل «سلوك السلوك» وتوجيه إمكانيات أفعال الجماعات والأفراد.[65]

ولكن من الأهمية بمكان رغم ذلك أن نأخذ في الاعتبار أن الحقيقة بالنسبة لفوكو هي أيضاً موضوع خلاف. إذ يرى فوكو أن «هناك معركة «من أجل الحقيقة»، أو على الأقل «حول الحقيقة ... ومعركة حول مكانة الحقيقة، والدور الاقتصادي والسياسي الذي تؤديه».[66] ثمة اختلافات واضحة بين مفاهيم فوكو وباديو للحقيقة. بالنسبة لفوكو، يرتبط نظام الحقيقة بعمليات القوى المهيمنة، في حين ترتبط الحقيقة عند باديو بحدث المضطهدين. غير أن كلا المفهومين أساسيان لفهم انتشار المعرفة والصراعات المحيطة بها. في الواقع، لم ينكر فوكو وجود مفهوم معين للحقيقة يعارض السلطة. وفي وصفه لكلمة «باريسيا - الصَّدْع بالحقيقة» (الإقدام على قول الحقيقة في وجه السلطة) يقول: «إذا كان هناك نوع من «الدليل» على صدق من يصَّدع بالحقيقة، فهو شجاعته. وحقيقة أن المتحدث يقول شيئاً خطيراً - يختلف عما تعتقده الأغلبية - هو مؤشر قوي على أنه صَّادع».[67] ولكن تفادياً للالتباس، سأستخدم مصطلح الحقيقة في النقاش حول حدث ميدان التحرير. ومن ناحية أخرى، سأستخدم مصطلح المعرفة في تحليل ممارسات القوى النيوليبرالية الغربية والدولة المصرية.

الاستيلاء على التحرير: التكنولوجيا النيوليبرالية

أحدثت الثورة المصرية حالة من الاضطراب للقوى الغربية المهيمنة، لكنها أيضاً أتاحت فرص سانحة. ولكي نتمكن من فهم المبادرات الغربية النيوليبرالية في مصر ما بعد الثورة، من الضروري دراسة عناصر الحاكمية النيوليبرالية. تعمل الحاكمية النيوليبرالية على تشكيل سلوك المواطن من خلال استغلال الحرية كأداة لإنتاج مواطنين يمكن التحكم بهم.[68] وتنطوي الحاكمية النيوليبرالية أيضاً على تثمين دور الأسواق الحرة، والعداء تجاه تدخلات الدولة الاقتصادية مع التأكيد على أولوية الخيارات الشخصية العقلانية.[69] علاوة على ذلك، تستخدم الحاكمية النيوليبرالية مفاهيم غير مسيسة، وتبني مواطناً ريادياً مستقلاً يبحث عن مصلحته الذاتية قادراً على الحكم الذاتي.[70] صورت القوى الغربية ووسائل الإعلام (خاصة في الولايات المتحدة) ثورة 25 يناير على أنها ثورة قادها شباب الطبقة الوسطى المستغربين والمسالمين، مماثلة للثورات الملونة المؤيدة للغرب التي اندلعت في أوروبا الشرقية.[71] بيد أن هذه الأسطورة الغربية أخفت أن الثورة تألفت من أشخاص عاديين من الطبقات الدنيا، وأن الثورة انخرطت أيضاً في صراعات دامية حاسمة ضد النظام.[72] استخدمت بعض الأطر الأكاديمية الغربية للربيع العربي استعارات مجازية لتصوير مسار الثورات بأنه لا يُمكن التنبؤ به وفي حالة من الفوضى، بينما أدمجت الديمقراطية الليبرالية الغربية في السرد بوصفها السبيل لاستعادة النظام والقدرة على التنبؤ من خلال التدخلات

57 Michel Foucault, "The political function of the intellectual," Radical Philosophy, No.17, Summer 1977, p. 13.

58 Daniele Lorenzini, "What is a "Regime of Truth"?," Le foucaldien, Vol.1 No.1, 2015, pp. 23-.

59 Michel Foucault, The Birth of Biopolitics: Lectures at the Collège de France, 19781979-, ed. Michel Senellart, Palgrave Macmillan, 2008, p. 1819-.

60 Stephen Legg, "Subject to truth: Before and after governmentality in Foucault's 1970s," Environment and Planning D: Society and Space, Vol.34 No.5, 2016, pp. 858876-.

61 Michel Foucault, Security, Territory, Population: Lectures at the College De France, 1977 - 1978, ed. Michel Senellart, Palgrave Macmillan, 2009, pp. 352353-. (Foucault, Security, Territory, Population).

62 Thomas Lemke, "Foucault, Governmentality, and Critique," Routledge, 2015, pp. 78-.

63 Foucault, Security, Territory, Population, p. 108.

64 Sam Binkley, "Governmentality and Lifestyle Studies," Sociology Compass, Vol.1 No.1, 2007, p. 118.

65 Michel Foucault, The Essential Works of Foucault, 19541984-, Vol. 3, ed. James D. Faubion, trans. Robert Hurley, The New Press, 2001, p. 341.

66 Michel Foucault, Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings, 19721977-, The Harvester Press, 1980, p. 132.

67 Michel Foucault, Fearless Speech, ed. Joseph Pearson, Los Angeles, Semiotext(e), 2001, p. 15.

68 Daniele Lorenzini, "Governmentality, subjectivity, and the neoliberal form of life," Journal for Cultural Research, Vol.22 No.2, 2018, pp. 154166-.

69 Margaret Thornton, "Neoliberal Governmentality and the Retreat from Gender Equality," in Ashleigh Barnes, ed. Feminisms of Discontent: Global Contestations, Oxford University Press, 2015, pp. 7183-.

70 Shoshana Pollack and Amy Rossiter, "NEOLIBERALISM AND THE ENTREPRENEURIAL SUBJECT: Implications for Feminism and Social Work," Canadian Social Work Review, Vol.27 No.2, 2010, pp. 155169-.

71 Zeinab Abul-Magd, "Occupying Tahrir Square: The Myths and the Realities of the Egyptian Revolution," South Atlantic Quarterly, Vol.111 No.3, 2012, pp. 565–572. (Abul-Magd, Occupying Tahrir Square).

72 Abul-Magd, Occupying Tahrir Square, pp. 565567-.

الغربية؛ وهو ما يقوض بالتالي التغييرات غير المحدودة للثورات.[73] لم تكن هذه الأطر والخطابات مجرد عبارات رنانة. فقد تدخلت القوى الغربية بالفعل من خلال آليات حكومية لنشر القيم النيوليبرالية عن طريق توطيد العلاقات مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المحلي، وتمويل مشاريع تعزيز الديمقراطية والمبادرات الاقتصادية، لكبح جماح العواقب المترتبة على الثورات.[74] تمثل الهدف في خلق مجتمع مدني يتمتع بالحكم الذاتي، ومواطنين رياديين وفقاً للقيم الاقتصادية النيوليبرالية والنموذج الديمقراطي الليبرالي الغربي المرتبط بها.[75] فقد أدى الاضطراب في نظام معرفة الدولة الناجم عن حدث ميدان التحرير إلى دفع المؤسسات النيوليبرالية للتفاعل مع عملية التغيير من أجل ترسيخ المعرفة النيوليبرالية في المجتمع المصري. أتاحت هذه المرحلة فرصة للمؤسسات الغربية لسببين. أولاً، فرض نظام مبارك الرجعي قيوداً شديدة على نشاط المؤسسات الغربية بسبب ترويجها لقيم تتحدى نظامه الاستبدادي. وثانياً، نظرت القوى الغربية المهيمنة إلى حدث ميدان التحرير بوصفه خطراً محتملاً إذا تُرك بلا ضابط أو رابط. اتسمت إمكانيات ميدان التحرير وعواقبه بأنها لا يمكن السيطرة عليها. وأصبح واضحاً أن الثورة المصرية أوجدت إمكانيات بديلة وترتيبات جديدة التي انفصلت عن الأنماط الغربية السائدة للمعرفة السياسية والاقتصادية التي تتمحور حول الدولة ورأس المال، بل وتعارضت معها.

ولهذه الغاية، استثمرت الحكومات الغربية في تمويل مشاريع تهدف إلى نشر معرفتها واحتواء عواقب ميدان التحرير. هدفت هذه المبادرات والبرامج الغربية تحديداً إلى نشر القيم النيوليبرالية في المجتمع المصري، وخاصة بين الشباب. ومن أبرز الأمثلة على هذه المبادرات هي برنامج «مواطنون فاعلون»، بدعم من المجلس الثقافي البريطاني، وبرنامج «صوت الشباب العربي»، بدعم من المجلس الثقافي البريطاني ومؤسسة آنا ليند. تم تقديم برنامج «مواطنون فاعلون» وبرنامج «صوت الشباب العربي» في أعقاب الثورة لتعزيز قيم المواطنة الديمقراطية الليبرالية والمواطنة العالمية.[76] وشملت أنشطتها إشراك الأفراد في البرامج من خلال المشاركة في المناقشات و/أو تصميم المناهج الدراسية.[77] وقد عكس هذان البرنامجان الحاكمية النيوليبرالية بطريقتين. أولاً، عبرت قيم البرامج عن نمط نيوليبرالي للسلوك، (مثل الاعتماد على النفس، وتعزيز المفاهيم النيوليبرالية للحرية، والمشاركة الفعّالة في الشؤون الاجتماعية). وثانياً، تُظهر الأساليب المستخدمة لإشراك الأفراد في البرامج، مفهوم الحاكمية لتنظيم الذات وخلق «إرادة حرة» من خلال دمج المشاركين في عمليات تفاعلية من التصميم والمناقشات.

ويوضح الفحص الدقيق لخطاب هذين البرنامجين هذه النقاط. إذ يكشف خطاب المجلس الثقافي البريطاني عن أهمية التوقيت الذي بدأ فيه إطلاق البرامج، (في أعقاب ثورة 25 يناير). وفي مقالة نُشرت على موقع المجلس الثقافي البريطاني حول برنامج «صوت الشباب العربي»، يقارن المؤلفون بين نتيجتين لاستطلاعات رأي الشباب العربي، للتأكيد على أهمية عام 2011 بالنسبة للبرنامج، لأنه في نتائج استطلاع عام 2011، كانت الغالبية العظمى من الشباب يفضلون الديمقراطية على الاستقرار، بينما في عام 2016 كانت الغالبية العظمى يفضلون الاستقرار.[78] تُوضح هذه المقارنة أن الانفتاح الذي خلقته الثورة شكل فرصة سانحة أمام المجلس الثقافي البريطاني للاستفادة منها. وفي مقدمة التقرير السنوي للمجلس الثقافي البريطاني، يقول المدير إنه «في الشهور التي تلت 25 كانون الثاني/يناير 2011، أمضينا الكثير من الوقت في الاستماع إلى الناس في مصر».[79] يوضح خطاب المدير أيضاً أن عام 2011 كان لحظة حاسمة لتدخلات الحكومة البريطانية. وعلاوة على ذلك، يشير هذا الخطاب إلى أن التدخلات سبقتها حسابات فنية وتخطيط إستراتيجي (مثل استخدام استطلاعات الرأي). حدد برنامج «صوت الشباب العربي» العديد من المشاكل التي تحتاج إلى تدخل في الدول المستهدفة (بما في ذلك مصر). وكشف البرنامج عن قضايا تتراوح ما بين مشاكل اقتصادية (مثل البطالة)، ومشاكل سياسية (مثل التطرف وضعف المشاركة السياسية).[80] أكد مؤلفو المقال المذكور سابقاً على وجود مشاكل ملحة تستدعي تدخل البرنامج، والتي تشمل استبعاد الشباب من «المشاركة السياسية الهادفة أو التمثيل»، والقطاع العام المتخم الذي نجم عن قيام الحكومات «بتوسيع قطاعاتها العامة لاستيعاب الخريجين العاطلين عن العمل»، والأنظمة التعليمية التي «لا تفعل شيئاً يذكر لتعزيز الإبداع أو المهارات الريادية».[81] وفي هذا السياق، يُعبر برنامج «صوت الشباب العربي» عن المعرفة النيوليبرالية التي تهدف إلى ترسيخ الروح الريادية والسوق الحرة، مع إبطال شرعية تدخلات الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، استضاف برنامج «صوت الشباب العربي» في مصر حوارات مع شخصيات مثل الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر، مما يشير إلى تقارب البرنامج مع المعرفة الاجتماعية والسياسية السائدة لدى الحكومات الغربية.

طوّر برنامج «مواطنون فاعلون» برامج تعمل على توجيه سلوك الشباب المصري. فقد تضمنت أنشطة برنامج «مواطنون فاعلون» مشاريع فنية، (مثل «ليالي عرض الأفلام» التي نظمت عروضاً لأفلام لتعزيز قيم البرنامج المتمثلة في الاندماج والتعايش، وكذلك مشروع «السبع بنات» لسرد القصص، الذي هدف إلى تعزيز «التعبير عن الذات والتحول الشخصي»).[82] وأطلق المجلس الثقافي البريطاني أيضاً مشاريع تعليمية ومبادرات أخرى مثل «التواصل بين المتطوعين» و«فريق المستقبل» و«أكاديمية UP"، بهدف نشر قيم العمل التطوعي وريادة

73 Andrew R Hom, "Angst springs eternal: Dangerous times and the dangers of timing the 'Arab Spring'," Security Dialogue, Vol.47 No.2, 2016, pp. 165183-.

74 Halit Mustafa Tagma, Elif Kalaycioglu, and Emel Akcali, "'Taming' Arab social movements: Exporting neoliberal governmentality," Security Dialogue, Vol.44 No.52013 ,6-, pp. 375392-. (Tagma, Kalaycioglu, and Akcali, 'Taming' Arab social movements).

75 Tagma, Kalaycioglu, and Akcali, 'Taming' Arab social movements, pp. 383387-.

76 Madeline Waddell, "Citizenship Education in Egypt," Summer Research, 2013, p. 171, available at http://soundideas.pugetsound.edu/summer_research/171

77 Madeline Waddell, "Citizenship Education in Egypt," Summer Research, 2013, p. 171.

78 See David Knox and Alasdair Donaldson, Young Arab voices, British Council, May 2016, available at https://www.britishcouncil.org/research-policy-insight/insight-articles/young-arab-voices (Knox and Donaldson, Young Arab Voices).

79 See British Council, Egypt's Annual Report 2012, 2012, available at https://www.britishcouncil.org.eg/sites/default/files/egypt_annual_report_2012.pdf (British Council, Egypt's Annual Report 2012).

80 Knox and Donaldson, Young Arab Voices.

81 Knox and Donaldson, Young Arab Voices.

82 See British Council, Community Initiatives - Arts and Dialogue, available at https://www.britishcouncil.org.eg/en/programmes/society/active-citizens/community-initiatives/arts-dialogue

الأعمال.[83] في حين صُمم مشروع «مبادرة حرّر إرادتك» لمساعدة الشباب على «التعرف على أحلامهم، واستغلال كامل طاقتهم، ووضع خطة لتحقيق أحلامهم». ويعكس تقرير المجلس الثقافي البريطاني السنوي لعام 2012 الروح النيوليبرالية للبرنامج. فقد أعرب المدير أنهم أطلقوا برنامجاً لمكافأة رواد الأعمال والمبدعين. وعلاوة على ذلك، يقيّم تقرير البرنامج آثار تدخلاتهم الحكومية. ويستخدم التقرير عبارات من قبيل، «لقد بنينا مهارات ريادة الأعمال الإبداعية ومهارات القيادة الثقافية»، و»عززنا التنمية الدولية وتمكين الأفراد والمجتمعات».[84] ويذكر تقرير المجلس الثقافي البريطاني بشأن التأثير المجتمعي، أنهم «أعدوا قادة المجتمع»، و»أسسوا شبكات شبابية».[85] حاول المجلس الثقافي البريطاني، من خلال هذه البرامج، تأسيس نظاماً نيوليبرالياً للمعرفة. فقد عملت البرامج من خلال آليات حكومية تنظم وترتب إرادة وأحلام وطموحات المصريين، بدلاً من التلقين الفكري التقليدي المبتذل. علاوة على ذلك، أنشأ المجلس «قادة» و»شبكات» نيوليبرالية لتشكيل ذوات مصرية قادرة على التنظيم الذاتي، وتكون أيضاً قادرة على نقل هذه القيم إلى الآخرين. وعلى الرغم من قناع المشاركة التشاركية، فقد أنشأ المجلس الثقافي البريطاني تسلسلاً هرمياً وأنظمة مترابطة لنشر المعرفة النيوليبرالية. تهدف آليات الحاكمية هذه إلى وضع الشباب المصري (الذين كان ينظر إليهم بوصفهم الفاعلين الرئيسيين في الثورة) ضمن نظام القيم النيوليبرالية. وبناءً على ذلك، فإن هذه الآليات من شأنها أن تقوض إجراءات الحقيقة في ميدان التحرير. وكما سبقت مناقشته، فقد أظهر ميدان التحرير إمكانيات للترتيبات الاجتماعية والسياسية التّابعة التي انفصلت عن المعرفة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الغربية السائدة. وحاولت البرامج النيوليبرالية استبدال إجراءات الحقيقة لميدان التحرير وما نتج عنها من إمكانيات للنشاط الاقتصادي الاجتماعي التحرري بهياكل وشبكات هرمية مستندة إلى القيم الاقتصادية الاجتماعية النيوليبرالية. وعلاوة على ذلك، هدفت المبادرات النيوليبرالية أيضاً إلى تحدي نظام معرفة الدولة الذي يتسم بالاستبداد والعناصر المناهضة للديمقراطية.

ظهرت أنشطة المؤسسات النيوليبرالية الغربية بوضوح أيضاً في المجال السياسي. فقد كانت الولايات المتحدة واحدة من الجهات الفاعلة الغربية الكبرى الأخرى التي وجهت أنشطتها واستثماراتها نحو مصر في مرحلة ما بعد الثورة، لا سيما فيما يتعلق بالبُعد السياسي. فقد زادت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من تمويلها لدعم العمليات الديمقراطية في مصر بعد الثورة، ليصل إلى 65 مليون دولار أمريكي، وكانت هذه الأموال موجهة نحو نقل المعرفة الأمريكية حول الديمقراطية والسياسات الانتخابية (مثل تثقيف النشطاء حول الانتخابات، وإجراء واستخدام استطلاعات الرأي، وتنظيم الحملات، وإدارة وتوظيف المتطوعين).[86] واعتمدت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيضاً على شركاء محليين لنشر المعرفة السياسية الأمريكية. إذ يذكر موقع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أن شركاءهم المحليين عملوا على نشر المعلومات بين الفئات المحلية مما يسمح للمصريين بـ «المشاركة في النقاش حول الإصلاح السياسي».[87] ومن ثَمَ، عملت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على نشر قيم الهيمنة الغربية فيما يتعلق بالتنظيم السياسي، ولا سيما في صورته الأمريكية. تتمحور المعرفة السياسية للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية حول الديمقراطية التمثيلية والسياسة الانتخابية الأمريكية. وخلافاً للحقائق السياسية لميدان التحرير، التي أتاحت المجال أمام إمكانيات غير محدودة للترتيبات السياسية الشعبية، هدفت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى ترسيخ الديمقراطية الليبرالية الأمريكية. وبالتالي، تقييد الإمكانيات السياسية لميدان التحرير، وتأسيس معرفة الديمقراطية التمثيلية الليبرالية من خلال إشراك الجهات الفاعلة المحلية في عمليات استخدام تقنيات الحاكمية.

معرفة الدولة المناقضة لحقيقة ميدان التحرير

في أعقاب كانون الثاني/يناير 2011، تمثلت المخاوف الرئيسية للدولة المصرية في احتواء تبعات ميدان التحرير، ومواجهة المبادرات الغربية، وإعادة ترسيخ معارفها الاجتماعية والسياسية. وبعد عام 2011، ظهر خطابٌ يشجع على دمج الشباب في الهيكل السياسي؛ بيد أن هذا الخطاب ميّز بين الشباب الصالح – أي: الموالي للحكومة – والشباب الطالح المناهض للحكومة.[88] وقد كانت هناك محاولات منذ الأيام الأولى لاستمالة شخصيات بارزة من الثورة، خاصة من الناشطين الشباب. فبعد وقت قصير من سقوط مبارك، التقى المجلس الأعلى للقوات المسلحة بالعديد من الناشطين خلال هذه الفترة من بينهم أحمد ماهر، وأسماء محفوظ، ووائل غنيم، وآخرين. وفي وقت لاحق، تداولت وسائل الإعلام على نطاق واسع صورة شهيرة من هذا اللقاء يظهر فيها الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي (الذي كان رئيساً للمخابرات الحربية والاستطلاع في تلك الفترة). بيد أنه ثمة العديد من الاختلافات الواضحة بين الاجتماع مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة واللقاء الذي عقده عُمر سليمان (نائب الرئيس خلال الأيام الأخيرة من حكم مبارك والمدير السابق لجهاز المخابرات العامة) مع المعارضة إبان الثورة. فقد اقتصرت دعوة عُمر سليمان على ممثلي السياسة التقليدية (مثل حزب الوفد، وجماعة الإخوان المسلمين، وحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي، والحزب الناصري، وحتى مصطفى النجار الذي كان يمثل الحركة الشبابية حركة الشباب شبه المؤسسية بصفته مندوباً عن حملة البرادعي). بيد أنه في أعقاب الثورة قرر المجلس الأعلى للقوات المسلحة عقد اجتماع مع الناشطين، نظراً إلى أن السلطات أدركت أن ما يجري في ميدان التحرير من أعمال تتجاوز حدود المعرفة السياسية المصرية التقليدية. ومن ثَمَ، فإن استمالة السياسيين التقليديين أو إقناعهم ليس كافياً للسيطرة على الموقف. ومن هذا المنطلق، جاءت دعوة الناشطين بوصفها وسيلة لاحتواء مطالبهم. وعلاوة على ذلك، كان نشر الصورة الشهيرة في وسائل الإعلام بمثابة دعاية سياسية تهدف إلى السيطرة على حالة عدم اليقين التي سادت تلك اللحظة، ومطالب الشعب المصري المتزايدة. ومن المظاهر الأخرى لمحاولة السيطرة على تداعيات ميدان التحرير، قانون الأحزاب السياسية. فقد خفف هذا القانون الجديد من القيود

83 See British Council, Community Initiatives- Youth Civic Engagement and Education, available at https://www.britishcouncil.org.eg/en/programmes/society/active-citizens/community-initiatives/youth-civic-engagement-and-education

84 British Council, Egypt's Annual Report 2012, p. 34.

85 British Council, Egypt's Annual Report 2012, p. 34.

86 See The Nation, Can USAID Be a Force for Good In Egypt?, available at:https://www.thenation.com/article/archive/can-usaid-be-force-good-egypt/

87 See USAID, Storytelling Hub, https://blog.usaid.gov/201104//from-the-field-our-ongoing-efforts-in-egypt/

88 Nadine Sika, "The Disguise of Youth Inclusion in Egypt," power 2 youth, (2016), p.14.

المفروضة على إنشاء الأحزاب السياسية الجديدة.[89] وعلى الرغم من أن القانون تضمن بالفعل مواد من شأنها تقيّد تأسيس الأحزاب؛ فقد زاد عدد الأحزاب في مصر بشكل غير مسبوق.[90] كان السماح بإنشاء أحزاب جديدة وتسهيل تأسيسها وسيلة المجلس الأعلى للقوات المسلحة لاستيعاب الإمكانيات السياسية غير المنضبطة في المعرفة السياسية الراسخة التي ظهرت في ميدان التحرير.

على الرغم من محاولات المجلس الأعلى للقوات المسلحة إشراك الشباب والمعارضة في منظومة المعرفة الرسمية للدولة، لم تكن مبادرات المجلس الأعلى للقوات المسلحة الناجحة. فقد أثبتت الفترة التي سيطر فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة على الحكومة أنها غير مستقرة. وكان هناك استياء متزايد من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، خاصة بين المصريين الذين كانوا يأملون في التغيير. وتأججت الشوارع مجدداً بالأنشطة والفعاليات الشعبية المناهضة للمجلس الأعلى للقوات المسلحة. وازدادت وتيرة التظاهرات والاحتجاجات والإضرابات العمالية التي كانت سمة لهذه الفترة. مما دفع الدولة إلى استخدام أجهزتها العنيفة لإعادة النظام إلى الشوارع. بيد أن الأساليب القمعية التي لجأ إليها المجلس الأعلى للقوات المسلحة فشلت في تحقيق نجاحات ملموسة. فقد كانت تلك الفترة بمثابة إشارة تحذير إلى الدولة، تشير إلى الحاجة إلى ابتكار تقنيات جديدة للسيطرة لوقف التداعيات الثورية لميدان التحرير. وكان من الواضح أن الوصفة البسيطة القديمة المتمثلة في الاستقطاب وعنف الدولة غير كافية للتخلص من الآثار السياسية والاجتماعية غير المسبوقة لميدان التحرير. وهكذا، بدأت الدولة المصرية منذ عام 2013، بعد الإطاحة بمحمد مرسي (الرئيس السابق المنتمي إلى الإخوان المسلمين الذي تولى السلطة بعد المجلس الأعلى للقوات المسلحة)، في تطوير تقنيات حكومية أكثر تطوراً لنشر معرفة الدولة واستيعاب المواطنين داخل نظامها المعرفي. وتحت مظلة الأكاديمية الوطنية للتدريب، أنشأت السلطات عدة برامج مثل «البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة»؛ وهو برنامج تدريبي مدته 8 أشهر يهدف إلى:

تأهيل الشباب للعمل السياسي والإداري والمجتمعي. ويتحقق ذلك من خلال التدريب المستند على نظريات الإدارة والتخطيط العلمي والعملي الذي يساعد على زيادة قدراتهم على تطبيق الأساليب الحديثة لمعالجة المشكلات المحيطة بالدولة المصرية.[91]

وتضمنت بعض الأنشطة الإضافية في البرنامج تنظيم زيارات إلى البرلمان والمعالم الهامة في العاصمة الجديدة، وحضور محاضرات في أكاديمية ناصر حول الأمن القومي.[92] وثمة مبادرة مماثلة أخرى هي «البرنامج الرئاسي لتأهيل التنفيذيين للقيادة»، والذي يهدف إلى «تمكين الكوادر الفعّالة في البلاد لتصبح قادرة على فهم واستخدام الأساليب الحديثة في صنع السياسات وإدارة صنع القرار».[93] تُلخص هذه التصريحات المقتبسة من الموقع الرسمي جوهر هذه البرامج التي تعمل على توظيف المعرفة العلمية المتخصصة لإعداد الشباب لتحقيق أهداف الدولة. تعمل هذه البرامج على إنتاج مواطن مصري جديد متأثر بالقيم السياسية والمعرفة التنظيمية للدولة المصرية. ويصبح المتقدمون الذين يكملون البرنامج بنجاح مواطنين مستقلين موجهين من خلال المنطق السياسي والإداري الداخلي للدولة.

ابتكرت الدولة هذه التقنيات الحاكمية لتسخير طاقات الشباب، ومنع اندلاع الثورة أخرى، واحتواء تأثير القيم الاجتماعية والسياسية الغربية من خلال غرس قيم الدولة المصرية في عقول المشاركين. في دراسة منشورة عن «البرنامج الرئاسي لتأهيل التنفيذيين للقيادة» (التي تبدو متحيزة للغاية ودعائية)، يذكر المؤلف أنه كان لا بد من تحويل الطاقة الثورية لدى الشباب إلى طاقات من أجل التنمية، ويضيف أنه توجب على الدولة احتواء قدرات الشباب حتى لا تستغلها القوى السياسية والمتآمرون، مع التأكيد على أهمية تعزيز قنوات التواصل بين الشباب والدولة.[94] ويخلص المؤلف إلى أن «الأكاديمية الوطنية للتدريب» و«البرنامج الرئاسي لتأهيل التنفيذيين للقيادة» يستخدمان الأساليب العلمية الحديثة لخلق قادة مسؤولين مجهزين بالمهارات اللازمة لمواجهة التحديات وإحداث تأثير إيجابي في المجتمع.[95] غنيٌ عن القول إن تلك الدراسة دعائية ومتحيزة للنظام بوضوح. بيد أن أهميتها تكمن في الكشف عن الأساس المنطقي وراء تلك البرامج. علاوة على ذلك، الأفكار نفسها ترددت في عدة مقالات من وسائل الإعلام التي ترعاها الدولة.[96] ووفقاً لمقال آخر نُشر في موقع إخباري متحيز للحكومة، يقول المؤلف إن «البرنامج الرئاسي لتأهيل التنفيذيين للقيادة» يُعد الخريجين ليصبحوا «رجال دولة» و «قادة» "مسؤولين»، سيتولون مناصب كبيرة في الدولة في المستقبل (ويشير المؤلف أيضاً إلى أن العديد من الخريجين يعملون حالياً كمساعدين ونواب للمحافظين والوزراء).[97]

بالإضافة إلى هذه البرامج المنهجية، وضعت الدولة المصرية أيضاً مبادرات أخرى ذات أبعاد حكومية. فقد أنشأت الدولة نموذجاً مصغراً يحاكي الدولة المصرية (يشبه نموذج الأمم المتحدة) من خلال جعل الشباب يتقلدون أدوار المسؤولين في الدولة. وهناك أيضاً منتدى شباب العالم؛ الذي يدعو الشباب للمشاركة في المحادثات والمحاضرات حول القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعاصرة المتعلقة بالدولة المصرية. وفي هذه المبادرات، يتفاعل الشباب المشاركون مع هياكل الدولة وقيمها من خلال آليات تعطيهم شعوراً بالإرادة. بيد أن هذه الإرادة لا تمارس إلا في حدود الرؤية الأوسع للدولة وأهدافها. إن وهم الإرادة الحرة الناجم عن هذه المبادرات يخلق ذوات شبابية مصرية جديدة قادرة على إدارة

89 See The Washington Institute for Near East Policy, "Egypt Opposition Divided over New Political Parties Law", available at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/egypt-opposition-divided-over-new-political-parties-law

90 See Jadaliyya, Party life in Egypt after the revolution... between takeoff and faltering, available at: https://www.jadaliyya.com/Details/27493

91 Presidential Leadership Program, National training academy, available at: https://nta.eg/plp.html

92 See veto gate, https://www.vetogate.com/4668150

See dostor, https://www.dostor.org/4155889

93 Executive Presidential Leadership Program, National training academy, available at: https://nta.eg/eplp.html

94 Mohamed Mohamed Hassan Ibrahim, "the directions of university youth towards the presidential leadership program," no. 12, 2018, pp. 11-39, available at: https://jfss.journals.ekb.eg/article_63157.html

95 Ibrahim, 2008.

96 See ahlmasr news, available at: https://ahlmasrnews.com/471023/من-هم-شباب-البرنامج-الرئاس

97 See soutalomma, available at: https://www.soutalomma.com/Article/997476/البرنامج-الرئاسي-لتأهيل-التنفيذيين-هنا-يُصنع-القادة

سلوك نفسها وفقاً للإطار المعرفي للدولة. وعلى المستوى السياسي، أنشأت الدولة المصرية «تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين». وتعمل التنسيقية بوصفها نظير سياسي للبرامج والمبادرات المذكورة آنفاً. تعمل التنسيقية على دمج الشباب في المعرفة السياسية الرسمية للدولة من خلال إشراك الشباب في المجالات السياسية المخطط لها مسبقاً والمُقررة والمصاغة من قبل السلطات في التنسيقية.

قد تكون مناقشة التقنيات الحاكمية في سياق الدول غير الليبرالية أمراً غير مألوف. بيد أن هناك ارتباط قوي بين الاستبدادية والحاكمية. وكما يحاجج ميتشيل دين؛ فإن النظام الليبرالي في الحاكمية يضم بين جنباته عناصر استبدادية. إذ يعتمد تاريخ الحاكمية الليبرالية على تقسيم المحكومين إلى الأشخاص الذين يمتلكون سمات المسؤولية والقيادة والتطور الذاتي، واستبعاد الآخرين الذين يُنظر إليهم على أنهم يفتقرون إلى هذه الصفات بسبب هوياتهم (مثل العرق والجنسية، والتوجه الجنسي، ونوع الجنس).[98] علاوة على ذلك، فإن «المواطنين الأحرار» في ظل الليبرالية ينخرطون في ممارسة الاستبداد على أنفسهم من خلال تعديل سلوكياتهم سعياً إلى تحقيق الأنا العليا من خلال بناء العادات.[99] وعلى الرغم من أن الأنظمة الليبرالية وغير الليبرالية قد تختلف فيما تتبناه من قيم؛ فإنها تشترك في هدفٍ واحد يتمثل في إنشاء مجتمعات قادرة على تنظيم أنفسها بتدخلات محدودة من الحكومات.[100] وقد كشفت الأبحاث السابقة في السياقات غير الغربية/غير الليبرالية عن استخدام الحاكمية.[101] وحددت الأبحاث أشكالاً هجينة للحاكمية تجمع بين التقنيات الحاكمية النيوليبرالية والقيم الاستبدادية.[102] ومن ثَمَ، فإن الحديث عن النظام الحاكمي في السياسة المصرية ليس بدعاً من الأمر كما قد يبدو.

وكما توضح الأمثلة السابقة، عزمت الدولة على تثبيت تقنيات حكم خفية لتعزيز جهود نشر المعرفة؛ من أجل السيطرة على التداعيات الثورية للحدث في ميدان التحرير. ومن بين هذه التقنيات، يبرز الحوار الوطني بوصفه أحد أهم هذه التقنيات. فعندما أعلنت السلطات أن المؤسسة التي وقع عليها الاختيار لاستضافة الحوار الوطني هي الأكاديمية الوطنية للتدريب، استقبل العديد من المصريين هذا الإعلان بالارتباك والسخرية. بيد أن هذا الالتباس زال مباشرة بعد تحليل الدور الحكومي الرئيسي للأكاديمية، وبات السبب وراء اختيارها مفهوماً. فقد أثارت الثورة قلق الدولة. فقد أوضح حدث ميدان التحرير أن ثمة اضطرابات عميقة الجذور أثرت على الوضع القائم الدولة فيما يتعلق بالمعرفة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وأثبتت الأجهزة الأيديولوجية التقليدية للدولة عجزها عن كبح تبعات ميدان التحرير. ويمكن أن يُعزى هذا العجز إلى عاملين هيكليين. أولاً، المشكلة المتأصلة المتمثلة في ضعف النظام التعليمي المصري - بسبب محدودية الموارد وعقود من الإهمال - مما أدى إلى فشله في تحقيق دوره الأيديولوجي. ثانياً، تفتقر وسائل الإعلام التي ترعاها الدولة إلى المصداقية في نظرة الجمهور. ولذا تتسم مصداقية وسائل الإعلام المملوكة للدولة لأنها ضعيفة، وتدهورت مصداقيتها أكثر في أعقاب الثورة. وعلى نحو مماثل، تضاءلت شرعية وسائل الإعلام التي ترعاها الدولة بشكل تدريجي بسبب الاستخدام المفرط والانحياز الواضح.

ظهرت الحاجة لاستحداث جهاز الأكاديمية الوطنية لإعادة ترسيخ سيادة معرفة الدولة بطريقة معقدة. تُمثل الأكاديمية الوطنية للتدريب آلية تعمل على غرس معرفة الدولة في نفوس مواطنيها، لكن ليس من خلال الدعاية الساذجة، بل باستخدام الوسائل الحاكمية لإدارة سلوك المشاركين. فنرى أن البرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب القادة والبرنامج الرئاسي لتأهيل التنفيذيين القادة موجهان نحو الشباب؛ بينما الحوار الوطني موجه نحو الأحزاب السياسية والنقابات والائتلافات والشخصيات البارزة في المشهد الاجتماعي والسياسي المصري. اختارت السلطات إدراج مجموعات مختلفة في الحوار الوطني التي ترى الدولة أنها تُشكل مصدراً لعدم الاستقرار (مثل: الشباب، والأحزاب السياسية المعارضة، والنقابات، والأكاديميين، والشخصيات العامة البارزة) بهدف إشراكهم في عمليات زائفة لصنع القرار؛ وهي عمليات من شأنها أن تولد لدى المشاركين فيها شعوراً زائفاً بالفعالية والتأثير في وضع القواعد وهذا ما يفسر تعدد اللجان في الحوار الوطني. فرغم وجود ثلاثة محاور رئيسية - الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - انقسم كل محور إلى عدة لجان فرعية. وتشمل المواضيع التي تناولتها اللجان كل جانب من جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، (مثل الأحزاب السياسية، والانتخابات، والهوية الثقافية، وقضايا الأسرة، والصحة، والفنون، وقضايا المرأة، والحكم المحلي، والنقابات العمالية، والائتلافات، والحريات السياسية). بيد أن تعدد هذه اللجان الفرعية لا يهدف في المقام الأول إلى اقتراح أفكار جديدة (على الرغم من أن الأفكار الجديدة يمكن أن تحسن من النظام الحكومي). بل هدف تعدد اللجان في جوهره إلى استيعاب أكبر عدد ممكن من المجموعات والأفراد مع أكبر عدد ممكن من المواضيع. تهدف عمليات الحاكمية هذه إلى إنتاج مواطنين مهيّئين إلى استيعاب قيم ومعرفة الدولة، ويمارسون الإرادة ضمن الحدود التي تفرضها الدولة، وليس خارجها. ومن ثَمَ، سيكون المواطنين المشاركين في الحوار الوطني قادرين على ممارسة الحكم الذاتي وفقاً للقواعد والقيم التي تحددها الدولة.

يمكن أن يُعزى لجوء الدولة المصرية إلى التقنيات الحاكمية بهدف وضع حد لإمكانيات ميدان التحرير إلى عدة عوامل. أولاً: لاحظت الدولة نجاح التقنيات الحاكمية في الحفاظ على النظام في الدول الديمقراطية الغربية، وربما أيضاً تلك التقنيات نفسها المستخدمة في الأنظمة الاستبدادية مثل الصين. ثانياً: حققت الممارسات الحاكمية التي تبنتها المؤسسات الغربية بعض النجاحات في تدجين الشباب المصري في مصر ما بعد الثورة وما قبلها. ثالثاً: دفعت الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في مصر وتزايد الاستياء العام من الأوضاع الدولة على تطوير آليات الحكم. رابعاً: أسفرت الضغوط الدولية على النظام المصري لتحسين أوضاع حقوق الإنسان في البلاد ووقف الانتهاكات ضد المعارضة، عن أجبر الدولة المصرية على الحد من الإفراط في استخدام عنف الشرطة والاعتقالات بوصفها وسائل للسيطرة. وهذا بدوره دفع الدولة إلى إيجاد آليات جديدة للحفاظ على النظام. وأخيراً، تتبنى الدولة المصرية النظام الاقتصادي النيوليبرالي بطريقة غير مسبوقة. فعلى الرغم من أن إضفاء الطابع النيوليبرالي على الاقتصاد لا يعني بالضرورة تحرير السياسة، نظراً إلى أن النيوليبرالية الاستبدادية ظاهرة شائعة، فإنه يظل عاملاً يجب أخذه في

98 Mitchell Dean, "Governmentality: Power and Rule in Modern Society," Los Angeles: SAGE, 2010, pp. 15662-.

99 Dean, 2010, 1567-.

100 Elaine Jeffreys and Gary Sigley, "Governmentality, Governance and China," essay in: Elaine Jeffreys (ed.), "China's Governmentalities: Governing Change, Changing Government," London: Routledge, 2009, pp. 67-.

101 Gary Sigley, "Chinese Governmentalities: Government, Governance and the Socialist Market Economy," Economy and Society 35, no. 4, 2006, pp. 487–508, available at: https://doi.org/10.1080030851406009607 73/.

Alam S. M. Shamsul, "Governmentality and Counter-Hegemony in Bangladesh," Houndmills, Basingstoke, Hampshire: Palgrave Macmillan, 2015.

102 David A. Palmer and Fabian Winiger, "Neo-Socialist Governmentality: Managing Freedom in the People's Republic of China," Economy and Society, Vol. 48, no. 4, ,2019, pp. 554–60, available at: https://doi.org/10.108003/085147.2019.1672424

الاعتبار، لا سيما في التطورات المستقبلية القادمة في السياسة المصرية.

مختبر الجمهورية الجديدة

اتسم تنفيذ الدولة المصرية وتخطيطها لآليات الحاكمية بدمج مزيج من السمات الاستبدادية الواضحة في العملية. فقد ذكر المشاركون في الحوار الوطني أن مجلس الأمناء الذي عينته السلطات عمد إلى تعديل النتائج والتوصيات التي نوقشت خلال الحوار من خلال استبعاد وتعديل بعض التوصيات؛ في حين أفاد آخرون أن التوصيات النهائية المقدمة إلى الرئيس وافق عليها كافة أعضاء المجلس بالإجماع، بما في ذلك الأفراد الذين ينتمون إلى المعارضة.[103] وهذا يدل على أن العملية كان القصد منها أن تعمل في إطار نظام معرفة الدولة والنطاق الذي نظمته. ومن السمات الحيوية الأخرى أن تقنيات الحاكمية لم تكن موجهة نحو المواطنين ككل، بل كانت موجهة فقط نحو الفئات الصغيرة المتعلمة: وهم الشباب المتعلم من الطبقة المتوسطة، والناشطين، والشخصيات العامة، والمدافعين عن حقوق الإنسان، والسياسيين، والأكاديميين. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى العقلية الحاكمية التي تنطوي على استبعاد المجموعات التي ينظر إليها على أنها تفتقر إلى صفات المسؤولية والقدرة على تطوير الذات. ولعل التصريح المشين والقاطع الذي أدلى به عُمر سليمان، الذي ذكر فيه أن المصريين غير مستعدين للديمقراطية؛ يعكس المنطق الذي يوجه الممارسات الحالية للدولة المصرية. وهذا المنطق يعني ضمناً أن الشعب المصري عموماً ليس مستعداً لنظام حكم متقدم لأنه يفتقر إلى سمات الشخص المسؤول القادر على التوجيه الذاتي بأقل قدر ممكن من تدخلات الدولة.

ولذلك، فإن التقنيات الحاكمية الجديدة التي أدخلتها الدولة المصرية بعد استعادة السيطرة كانت موجهة فقط نحو فئات معينة من السكان في المؤسسات المحلية. وتؤكد خطابات الرئيس هذه الفكرة. فقد ذكر الرئيس أنهم يقبلون المعارضة، ولكن بشرط أن يفهموا «ما يقولونه» ويتفهموا التحديات.[104] يشير هذا إلى أن بإمكان السلطة التسامح مع المعارضة الحرة؛ بيد أن سلوكها يجب أن يتوافق مع قيم ورؤية الدولة المصرية، وهو ما يتطلب تبني مفهوم المسؤولية النيوليبرالية في طرح الموضوعات. علاوة على ذلك، يمكن توجيه هذا الخطاب والمنطق نحو هدف أوسع لتعزيز تقنيات الحكم. فقد قال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، إن جيل «ثورة 30 يونيو» هو الأقدر على «تحمل مسؤولية بناء الوطن وبناء الدولة الحديثة».[105] ولم تكن تلك المناسبة الوحيدة التي ظهرت فيها مفاهيم المسؤولية وتطوير الذات في الخطاب الرئاسي. فقد حمّل السيسي الناس مسؤولية العديد من المشكلات، وحثهم على التصرف حيال هذه القضايا: فقد حث المواطنين على تقليل أوزانهم من خلال ممارسة الرياضة واتباع نظام غذائي صحي، ودعا المصريين إلى خفض معدل الإنجاب لحل مشكلة الزيادة السكانية، واقترح حل لمشكلة التضخم من خلال نصح المواطنين بالتوقف عن شراء المنتجات باهظة الثمن، وانتقد هدر الطعام خلال شهر رمضان.[106] وانتقد الرئيس السيسي وسائل الإعلام في مناسبات عديدة؛ بسبب ما يراه من أن وسائل الإعلام فشلت في قيامها بدورها في توعية الناس بالتحديات والمشكلات التي تواجه الدولة.[107] توضح هذه الخطابات والممارسات على أن الدولة المصرية ربما تحاول صناعة جيلاً جديداً قادراً على التصرف من تلقاء نفسه. وهذا ما يفسر أيضاً التركيز على الجيل الجديد من الشباب. إذ إن الشباب مثل الصفحة البيضاء، لم تفسده بعدُ أخلاقيات اللامسؤولية المشتركة بين عامة الشعب (مثل المصريين العاديين)، ولا التحيزات الأيديولوجية المسبقة (كما هو الحال مع السياسيين والأكاديميين والمثقفين وما إلى ذلك). ربما تكون الرؤية المستقبلية لما أطلقت عليه السلطات ذلك المسمى الغامض «الجمهورية الجديدة»، قائمة على هذا الأساس المنطقي الحاكمي ومنظومة المعرفة. إذ إن الجمهورية الجديدة هي جمهورية لمواطنين يحكمون أنفسهم ويمارسون إرادتهم داخل الإطار العام للقوانين والقيم التي وضعتها الدولة. ومن ثَمَ، تصبح الأكاديمية الوطنية للتدريب المختبر الحاكمي للجمهورية الجديدة.

الناشط باعتباره هدفاً وأداةً

في حين توجد وسائل وقنوات مختلفة تستخدمها القوى الوطنية والعالمية لنشر معارفها وقيمها، فإن شخصية الناشط لا تزال في طليعة هذه الوسائل. فقد رسمت كلٌ من الدولة والمؤسسات الغربية صورة للناشطين على أنهم ممثلو ميدان التحرير. وهذا لم يكن خطأ تحليلياً من السلطة، بل إنه استراتيجية متعمّدة لاحتواء إمكانيات ميدان التحرير، وتسهيل عملية نشر معرفة القوى المهيمنة. ساهمت هذه الاستراتيجية في الحد من تعقيد إمكانيات ميدان التحرير المتعددة وحصرها في أسلوب التمثيل المبسط الذي يسهل عمليات الحاكمية ونشر المعرفة. وهنا من الضروري أن نفهم لماذا لا يستطيع الناشط تمثيل إمكانيات ميدان التحرير وحقائقه. فقد ذكرت سبيفاك أنه إذا صار التّابع قادراً على التحدث، فإنه لم يعد تابعاً بعد الآن.[108] وإذا أردنا إعادة صياغة عبارة سبيفاك وفقاً لتعريف ماجيو؛ سنقول إن التّابع سيفقد تابعيته بمجرد أن يُستمع إليه. علاوة على ذلك، كما يرى فوكو، لا يستطيع المثقفون حمل الحقيقة الشاملة، لأنهم متماهون مع موقفهم الخاص ونظام الحقيقة العام.[109] ولا يمكن التوفيق بين هذا وبين الحدث. وكما يقول باديو، على الرغم من أن الحقيقة لها أصل معين، إلا أنها قادرة على تجاوز هذه الخصوصية.[110] فالحقيقة «تندلع كحالة فردية»، ولكن هذا التفرد «قابل للتعميم على الفور».[111] فقد فتح التّابعين في ميدان التحرير إمكانيات جديدة بحكم موقفهم كمجموعات قُمعت أصواتها وإخلاصهم للثورة. بيد أن الناشطين لا يستطيعون التعبير عن الحقائق التّابعة في ميدان التحرير. والواقع أن الوضع الذي اكتسبه الناشطون ضمن شبكات المعرفة والسلطة الراسخة، يمنعهم من القيام بذلك، حتى لو كان بعضهم نشأ في البداية من موقع التّابعية. ففي اللحظة التي يمكن فيها سماعهم، فإنهم يتوقفون عن أن يكونوا جزءاً من تابعي

103 See Mada Masr, https://www.madamasr.com/ar/202329/08//مصادر-بالحوار-الوطني-مجلس-الأمناء-تعا/news/u/

See masr360, at: https://masr360.net/ توسيع-المناخ-العام-قبل-إجراء-الاستحقا/

104 See Youm7 at: https://www.youm7.com/5208615

105 See Youm7 at: https://www.youm7.com/6228196

106 See aljazeera at: https://www.aljazeera.net/politics/202018/6//%D8%A7%D8%A78-

107 See masrawy at: https://www.masrawy.com/news/news_various/details/2016/5/24/851215/بالفيديو-الإعلام-صداع-في-دماغ-النظام

108 Gayatri Chakravorty Spivak, "The New Historicism: Political Commitment and the Postmodern Critic," essay in: Harold Aram Veeser (ed.), The New Historicism, New York: Routledge, 1989, p. 283.

109 Michel Foucault, Power/Knowledge: Selected Interviews and Other Writings 19721977-, Brighton, Sussex: The Harvester Press, 1980, p. 132.

110 James D. Ingram, "Can Universalism Still Be Radical? Alain Badiou's Politics of Truth," Constellations, Vol. 12, no. 4, 2005, p. 567, available at: https://doi.org/10.1111/j.13510487.2005.00433-.x.

111 Badiou: Saint Paul, p. 11.

ميدان التحرير، وبالتالي، لا يمثلون سوى مواقفهم الفردية وأيديولوجيتهم ومصالحهم ضمن المعرفة الراسخة.

فقد كان الناشطون منذ البداية موضع اهتمام كلٍ من الدولة المصرية والمؤسسات النيوليبرالية الغربية؛ فحاولت الدولة منذ المراحل الأولى من ثورة يناير استمالة الناشطين من خلال ترتيب لقاءات معهم، إلا أن محاولات المجلس الأعلى للقوات المسلحة في هذا الصدد في عام 2011 مُنيت بالفشل. لكن مع انطلاقة الحوار الوطني، يبدو أن محاولات استيعاب المعارضة في المنظومة المعرفية الراسخة أصبحت أكثر نجاحاً، إذ شارك في الحوار بعض الناشطين والسياسيين الذين كان لهم دور بارز خلال الثورة. ومن هناك؛ تُدرج الدولة معرفتها الاجتماعية والسياسية في سلوك الناشطين من خلال مشاركتهم في الحوارات حول القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. والفرق بين الاجتماعات مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة والحوار الوطني هو أن الحوار الوطني يولّد سراب الحرية والإحساس بالإرادة؛ على عكس اللقاءات التي تهدف إلى تعزيز صورة عامة معينة (كما أدرك النشطاء على الأرجح) ومجرد الاستماع إلى آرائهم دون مشاركة فعالة. وهذه العوامل جميعها تفسر النجاح النسبي للحوار في جذب الناشطين.

على صعيد آخر؛ راهنت المؤسسات الغربية أيضاً على الناشطين لنشر معارفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فقد وجهت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أموالها نحو إدراج الناشطين في برامجها، وقدمت الدعم المالي للمتقدمين من المنظمات الناشطة الذين كان لهم دور بارز في مصر خلال الثورة وبعدها (يعود هذا النهج إلى حقبة ما قبل عام 2011، من ذلك مثلاً التمويل الذي عرضته الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على حركة كفاية، لكن الحركة رفضت).[112] وبالفعل أكد بعض الناشطين أنهم حضروا محاضرات نظمتها مؤسسات مثل منظمة «فريدم هاوس»، وهي منظمة غير ربحية أمريكية تهدف إلى تعزيز الديمقراطية، بشأن التحول الديمقراطي.[113] وقد كانت هناك شائعات بأن أعضاء حركة 6 أبريل طلبوا تمويلاً من منظمة «فريدم هاوس»، وهو ما أحدث انقساماً داخل الحركة.[114] ووفقاً لوثائق ويكيليكس المسربة، فإن العديد من الحركات في المنطقة (بما في ذلك حركة 6 أبريل) تلقت تدريباً وتمويلاً من مؤسسات ترعاها الدولة الأمريكية مثل المعهد الجمهوري الدولي، والمعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية ومنظمة «فريدم هاوس».[115]

يمكننا أن نرى ملخصاً واقعياً للصراع حول المعرفة ممثلاً في القضية رقم 173 المشهورة (المعروفة بقضية التمويل الأجنبي). فقد أدت هذه القضية إلى إغلاق العديد من المنظمات غير الحكومية، أو/و تجميد أصولها، ومنع أعضائها من السفر. ويرى معظم المعلقين في هذه القضية برهاناً عملياً على عداء الدولة المصرية تجاه المنظمات غير الحكومية المستقلة؛ وهذه في الواقع استنتاج صحيح. إلا أن وراء تلك القشرة الظاهرية ثمة صراعٌ محتدم حول المعرفة. فقد وصفت التقارير الرسمية الأمريكية ومراكز الأبحاث التابعة للحكومة هذه القضية بأن لها تبعات كارثية على تحقيق أهدافهم.[116] فقد عكست القضية رقم 173 الصراع حول المعرفة بين الدولة المصرية والمؤسسات الغربية؛ فهي تُجسد الصراع بين معرفة الدولة ومعرفة النيوليبرالية الغربية. ومع ذلك، فمن الضروري أن نلاحظ أن هذا الصراع تدور رحاه بين قوتين نخبويتين مهيمنتين. وإن إجراءات الحقيقة لا تنافس الآراء الراسخة، بل غايتها أن تكسر شوكة النظام القائم لتفتح الآفاق أمام بدائل جديدة تحول العلاقة بين الممكن والمستحيل.[117] ومن ثَمَ، فإن حدث ميدان التحرير وتوابعه وإجراءات الحقيقة الخاصة به، لم تنخرط في صراع على هيمنة المعرفة. ومن ناحية أخرى، فإن الناشطين، من خلال انفصالهم عن الحدث، وتأكيد موقفهم إزاء المعرفة السائدة الراسخة، جرى استغلالهم من قبل كل من الدولة والمؤسسات الغربية، لكبح جماح تداعيات ميدان التحرير، وإن كان لكل منهما أغراضه.

خاتمة

في عام 2011، انقطع التداول المعتاد للمعرفة الراسخة في المجتمع المصري فجأة بسبب حدث ميدان التحرير. إذ تمكّن التّابعون في ميدان التحرير من خلال إخلاصهم للحدث من الانفصال عن كل المعرفة السائدة لإنتاج إجراءات الحقيقة التحررية. لقد فتح حدث التحرير ثغرة في كل المعارف الراسخة، سواء في حالة منظومة المعرفة في الدولة، أو في المعرفة النيوليبرالية الغربية. لقد تسبب حدث ميدان التحرير في إحداث ثغرة في المعرفة الراسخة سواء في الحالة الراهنة لمعرفة الدولة أو المعرفة النيوليبرالية الغربية. فقد ظهرت فجأة إمكانيات لا يمكن حصرها لترتيبات اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة. وهكذا، عملت أجهزة السلطة بالفعل على ابتكار تقنيات جديدة للحكم لطمس هذه الإمكانيات وكبح جماحها. وكثفت المؤسسات الغربية تقنياتها الحاكمية في مصر لإحكام السيطرة على اللحظة واحتواء أفعال وآثار سياسات الإخلاص التّابعية. وفي الوقت نفسه، شعرت الدولة المصرية بقلق عميق من تبعات ميدان التحرير، وعززت بالتالي تدريجياً آلياتها الحاكمية لاستعادة نظامها وقيمها ومعارفها. ورغم تباين القيم التي تتبناها المؤسسات النيوليبرالية الغربية والدولة المصرية، ونزاعهم المستمر على من سينتصر لعلمه وقيمه؛ فإن جوهر تقنياتهم وأهدافهم ظل كما هو. فقد قررت كل من المؤسسات النيوليبرالية الغربية والدولة المصرية - بمعارفها العلمية المتخصصة - أن الإمكانيات الشعبية التي لا يمكن حصرها في ميدان التحرير كارثية، واتفقت على ضرورة إسكات أصوات التابعين وأفعالهم، أو بالأحرى، أنه لا يجب سماعها.

112 Erin A. Snider, and David M. Faris, "The Arab spring: US democracy promotion in Egypt," Middle East Policy, Vol. 18, no. 3, 2011, p. 54, available at: https://doi.org/10.1111/j.14754967.2011.00497-.x

113 See BBC at: https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2011110127/01/_egyptian_bloger_diary_tc2

114 David Faris, "The end of the beginning: The failure of April 6th and the future of electronic activism in Egypt," Arab Media and Society, Vol. 9, 2009.

115 See NewYork Times at: https://www.nytimes.com/201115/04//world/15aid.html

116 Office of Inspector General ,Audit of USAID Egypt's Transition Support Grants Program, AUDIT REPORT NO. 6002--13-263-P, October 22, 2012, available at: https://oig.usaid.gov/sites/default/files/2018-002--13-263-6/06P%20USAID%20Egypt%20Transition%20Support%20Grants%20Program.pdf

U.S. Government Accountability Office, Democracy Assistance: Lessons Learned from Egypt Should Inform Future U.S. Plans, Jul 24, 2014, available at: https://www.gao.gov/products/gao-14799-

117 James D. Ingram, "Can Universalism Still Be Radical? Alain Badiou's Politics of Truth," Constellations, Vol. 12, no. 4, 2005, pp. 567568-, available at: https://doi.org/10.1111/j.13510487.2005.00433-.x

لا ينبغي أن يُفهم تحليلي هذا على أنه يهدف إلى إضفاء طابع مثالي على الثورة المصرية، ولا حتى بناء حبكة سردية رومانسية حولها. فمع أن إطار الحدث قد يمجّد الحدث الثوري إلى حد ما، لكنه في الوقت نفسه يكشف عن قيوده ونقاط ضعفه.[118] وكما يوضح باديو؛ فعلى الرغم من أن «الحدث يتسبب في حدوث «شيئاً آخر» بالإضافة إلى المواقف والآراء والمعارف الراسخة»؛ يُمكن أن يكون الحدث نفسه «خطراً، ونتاجاً ثانوياً غير متوقع؛ يختفي بمجرد ظهوره». وهذا يبين سبب سيادة الدولة المصرية والمؤسسات النيوليبرالية الغربية، وتحقيقها نجاحات نسبية في ترسيخ هيمنتها، في الوقت الذي ضعفت فيه إمكانيات ميدان التحرير تدريجياً. وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن، يظهر جلياً أن الاحتجاجات والمعارضة أصبحت أقل انتشاراً، والروح الثورية في تآكل مستمر. وهذا لا يعني ضمناً أن إمكانيات ميدان التحرير وآثاره قد تلاشت بالكامل؛ ولكن بسبب الطابع المؤقت لحدث ميدان التحرير، فإن إجراءات الحقيقة فيه لم تحافظ على وجودها الأولي القوي في المجتمع لفترة طويلة، خاصة مع مساعي القوى المهيمنة المسلحة بتقنيات وآليات معقدة للتخلص من آثار ميدان التحرير. وعلى النقيض من التصرفات الآنية لميدان التحرير والتي لا يمكن التنبؤ بها، ابتكرت الدولة المصرية والمؤسسات النيوليبرالية الغربية استراتيجيات مُمنهجة تهدف إلى ترسيخ معارفها وقيمها في قلب المجتمع المصري، من خلال اصطناع مواطنين دائمين ومستقرين يتمتعون بالحكم الذاتي، ولا يمارسون إرادتهم إلا في حدود القواعد والمعارف الراسخة للقوى المهيمنة. وهذا لا يعني أن الدولة المصرية أو المؤسسات النيوليبرالية الغربية نجحت في كل محاولاتها، بل يعني أن استراتيجياتها موجهة بطبيعتها نحو ترسيخ المعرفة بشكل دائم ومستمر.

118 Badiou, 2001, p. 67.

الجزء الثالث

الجهات الفاعلة الدولية في صنع السياسات المحلية: الآليات والطرائق والمعوقات

تحليل أهمية المعرفة بوصفها سلعة عامة: حول تحديات تبادل المعرفة

علا الصيداني

مقدمة

بادرت الحكومة اللبنانية في عام 2017، بالعمل نحو تنفيذ خطة الأمم المتحدة 2030 لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولتوطين هذه الخطة العالمية الثورية والطموحة، التي قدمت مفاهيم جديدة لصنع السياسات، وضمن سياق يتسم بالهشاشة والضرورة الملحة إلى اجتذاب موارد القطاع الخاص وإشراك منظمات المجتمع المدني لسد الثغرات في المبادرات الحكومية، يلزم اتباع نهج جديد في صياغة السياسات. والواقع أن أجندة 2030 دعت تحديداً إلى تبني نهج شامل تشارك فيه الحكومة بأكملها والمجتمع بأكمله في صياغة سياسات التنمية الوطنية التحويلية.

جاءت أجندة 2030 العالمية الطموحة لأهداف التنمية المستدامة في لحظة فارقة في سياق عملية صنع القرارات المتعلقة بالتنمية في لبنان. فقد كانت هناك ضغوط متزايدة من المجتمع الدولي لإشراك المجتمع المدني في المشاورات المتعلقة بسياسات الإصلاح، بهدف تحقيق مزيد من الشفافية والمساءلة. وعلى الرغم من إجراء مشاورات منتظمة مع خبراء غير حكوميين بشأن التخطيط لمختلف السياسات القطاعية أو التنموية أو إعادة الإعمار في لبنان، فقد جنح خطاب المجتمع الدولي في مستهل أجندة 2030 نحو الدعوة إلى مشاركة أكثر فعالية من جانب الجهات الفاعلة غير الحكومية في وضع السياسات العامة.

على الرغم من مشاركة مختلف أصحاب المصلحة بالفعل في العديد من المناسبات من خلال التعاون والمشاورات، لا تزال هناك منافسة وانتقادات متبادلة باستمرار بين الطرفين، وتستمر الجهود المبذولة لبناء الثقة المتبادلة المستدامة والمشاركة في تبادل المعرفة، في الوقت الذي يبدو فيه التواصل ضحلاً لإنشاء «عقد اجتماعي» جديد بين الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية.

أدت هذه العوامل إلى ظهور تحديين رئيسيين على الساحة: بناء معرفة ذات جودة عالية وموثوقة ودقيقة؛ وجعل هذه المعرفة سلعة عامة يمكن استخدامها من قبل أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي الذين يرغبون في التعرف على عملية صنع القرارات المتعلقة بالتنمية على المستوى الوطني، فضلاً عن أولئك الذين يشاركون، بطريقة أو بأخرى، في تشكيل عملية صنع السياسات الإنمائية في لبنان. وبالنظر إلى السياق اللبناني، في ظل غياب توفر البيانات والانقطاع المتكرر عن تقديمها، ورغبة الجهات الفاعلة المختلفة في نسبة الفضل لأنفسهم في صنع السياسات، ثمة ضرورة إلى إيجاد حل مبتكر من أجل الجمع بين كافة هذه الجهات الفاعلة على طاولة واحدة ومنحهم المسؤولية الوطنية للشروع في عملية مشتركة.

عند التدبّر في تجربة لبنان في إطار بنيته المؤسسية الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعملية صياغة أول استعراض وطني طوعي[1]، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه التواصل الفعّال بين مقدمي المعرفة من الجهات الحكومية وغير الحكومية. وسيُلقَي الضوء على الهيكل المؤسسي الوطني الذي أنشئ من أجل تحقيق المعرفة العامة بصورة شاملة، وعملية التحقق من صحة الاستعراض الوطني الطوعي، التي كشفت عن جوانب من عدم اتساق السياسات وعدم توافق الموارد والجهود. تُقدم هذه الورقة الدروس المستفادة من عمليات التواصل على المستوى

1 الاستعراض الوطني الطوعي، هو تقرير تصدره البلدان بشكل دوري لتوثيق عمليتها والتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ أجندة 2030. تقدم الدول الاستعراضات الوطنية الطوعية خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى، وهو منصة للأمم المتحدة لتبادل الخبرات ومتابعة التقدم العالمي والإقليمي والوطني لأجندة 2030.

المؤسسي بوصفها أساس للتأثير على التخطيط المتكامل وترابط السياسات، وتتعمق في مناقشة التحديات التي تواجهها طوال هذه العملية، وتستخلص الدروس المستفادة التي يُمكن استخدامها في صنع السياسات الإصلاحية التحويلية.

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في التواصل بين الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية في لبنان، مع التركيز على صنع السياسات المتعلقة بأهداف التنمية الوطنية كأساس لدراسة الحالة. وتستعرض عملية بدء لبنان في تنفيذ أجندة 2030 العالمية في وقت تسوده التوترات السياسية والجهود المبذولة لوضع نهج شامل للربط بين الإصلاحات الهيكلية والمالية اللازمة والتخطيط للتنمية المستدامة.

بصفتي متخصصة في السياسات العامة، ومن واقع عملي كمسؤولة عن الشؤون الاقتصادية في مكتب رئيس الوزراء في رئاسة مجلس الوزراء في لبنان لأكثر من عشر سنوات، ومؤيدة بشدة لبناء أنظمة مؤسسية قوية، فقد واجهت صعوبات في التواصل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية لمشاركة صورة منصفة وواقعية حول جهود «بعض» المؤسسات الحكومية وصانعي القرار في إنتاج معلومات ذات جودة عالية وقرارات علمية في مجال السياسة العامة، نظراً إلى وجود العديد من القيود. ومن خلال تجربتي، أدركت أن كلاً من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية لديها إيجابياتها وسلبياتها فيما يتعلق بمستويات المعلومات وعمليات صنع السياسات وإنتاج المعرفة.

وتحقيقاً لهذه الغاية، وفي إطار هذا المشروع، بات واضحاً لي ضرورة استخدام التواصل الموجه نحو تحقيق الأثر المرجو بين الطرفين. ولهذا السبب قررت كتابة دراسة الحالة هذه حول «الدروس المستفادة والممارسات الجيدة في التواصل بين الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية في لبنان من أجل وضع السياسات الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة». تعتمد نتائج هذه الورقة على مقابلات أُجريت مع الجهات المعنية الرئيسية المشاركة في العملية، بالإضافة إلى أفكاري الشخصية وخبرتي، نظراً إلى أنها سرد لعملية شاركت في صميمها بعمق، وبمقتضاها شهدتُ وتعلمتُ العديد من الجوانب في المطبخ الداخلي لصنع السياسات الوطنية.

تنقسم هذه الورقة إلى ثمانية أقسام. بالإضافة إلى المقدمة، يصف القسم الأول إطلاق مشروع أجندة 2030 في لبنان، ويقدم القسم الثاني عملية الاستعراض الوطني الطوعي، ويلقي القسم الثالث الضوء على دور الجهات الفاعلة غير الحكومية في عملية الاستعراض الوطني الطوعي، ويتناول القسم الرابع المقاومة في التعاون بين الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية في عملية الاستعراض الوطني الطوعي، ويبين القسم الخامس تدابير التخفيف المستخدمة لمواجهة المقاومة المتبادلة، ويبرز القسم السادس تحديات التواصل، ويعرض القسم السابع الدروس المستفادة من عملية الاستعراض الوطني الطوعي، ويختتم القسم الثامن الورقة البحثية.

بيئة مواتية لتوسيع نطاق المشاركة في صنع السياسات

التزم لبنان بأجندة 2030 خلال خطاب رئيس الوزراء تمام سلام في الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015. وفي وقت لاحق، أصدر مجلس الوزراء قراراً وزارياً بإنشاء اللجنة الوطنية[2] لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في حزيران/يونيو 2017، يرأسها رئيس الوزراء، وتضم اللجنة في عضويتها المديرين العامين للوزارات الرئيسية والعديد من الإدارات وهيئات القطاع العام، بالإضافة إلى ممثلين عن الجهات الفاعلة غير الحكومية؛ وهي القطاع الخاص (اثنان من الممثلين) ومنظمات المجتمع المدني (اثنان من الممثلين). وقد أعقب ذلك قرار في تشرين الأول/أكتوبر 2017، يحدد أسماء أعضاء اللجنة الوطنية.

انقسمت اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي تتألف من خمسة وخمسين عضواً، إلى خمس مجموعات، وفقاً للأهداف الخمسة للأجندة العالمية، وهي: الناس، والكوكب، والرخاء، والسلام والمؤسسات القوية، بالإضافة إلى «مجموعة عمل خاصة بالإحصاءات المرتبطة بأهداف التنمية المستدامة» بدلاً من الشراكات. وقد أنشئت مجموعة عمل خاصة بالإحصاءات بدلاً من الشراكات، لأن هذه الأخيرة، على الرغم من بعض أوجه القصور، هي ممارسة فعلية متأصلة في أسلوب العمل المعتاد لصنع السياسات في لبنان. ومن ثم، ركزت الأمانة العامة للجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة على الإحصاءات لأن هذا هو المجال الذي يكمن فيه الضعف في صنع السياسات بشكل أكثر وضوحاً؛ وبالتالي، جرى التركيز عليه للتغلب على مشكلة ضعف تبادل البيانات، لا سيما بين الجهات الفاعلة الحكومية، خارج إطار أجندة 2030.

بينما دعت أجندة 2030 العالمية الطموحة إلى اعتماد نهج «الحكومة بأكملها و»المجتمع بأكمله» في تنفيذها، تظهر التجارب الدولية صعوبات وتصورات خاطئة في تضمين المجتمع بأكمله، كما يتجلى في المناقشات والحوارات متعددة الأطراف التي جرت خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى وكذلك خلال «ورش العمل حول الاستعراض الوطني الطوعي» التي تقيمها إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة المعنية. بيد أن لبنان اتسمت بطابع ابتكاري ونهج استباقي من خلال إشراك ممثلين عن الجهات الفاعلة غير الحكومية رسمياً، وتحديداً القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، في اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد كان هناك حوار متزايد حول ضرورة إشراك القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في مشاريع التنمية لسد الثغرات التي لا يمكن للحكومة اللبنانية التدخل فيها في الوقت المناسب وبكفاءة.

2 يتمثل دور اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في جمع أصحاب المصلحة الرئيسيين في هذه العملية، ضمن منصة للتواصل والتعاون وإعداد التقارير حول التقدم الوطني في تصميم وتنفيذ السياسات والمبادرات العامة المتعلقة بتنفيذ أجندة 2030.

وقد كان هناك أيضاً خطاب متزايد لتشجيع حشد الموارد المالية للجهات الفاعلة غير الحكومية لتمويل مشاريع التنمية، ضمن الإطار العام لخطة التنمية التي صممتها الحكومة، مثل خطة «سيدر». فقد كان الهدف من وجود جهات غير حكومية داخل اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة هو مشاركة كل من الجهات الحكومية وغير الحكومية بفعّالية في التخطيط الإنمائي منذ مرحلة البداية.

من المهم التأكيد في هذا السياق أن اختيار الجهات الفاعلة غير الحكومية في اللجنة، وهي غرفة التجارة في طرابلس وغرفة التجارة في بيروت وجبل لبنان، التي تمثل القطاع الخاص، ورابطة «كاريتاس لبنان» و«مؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة»، التي تمثل منظمات المجتمع المدني، جاء لتمثيل قطاعاتها وليس نفسها بوصفها كيانات خاصة. وقد منحت الحكومة الجهات الفاعلة غير الحكومية الحرية الكاملة لإجراء استشارتها الميدانية المستقلة وصياغة الأقسام الخاصة بها ضمن الاستعراض الوطني الطوعي - علماً بأنه وفقاً للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، تتولى الحكومة قيادة عملية الاستعراض الوطني الطوعي.

عملية الاستعراض الوطني الطوعي: أداة للتواصل من أجل تبادل المعرفة

بينما تُعرف الأمم المتحدة الاستعراض الوطني الطوعي بأنه الأداة التي تقوم البلدان من خلالها بتقييم وعرض التقدم المحرز نحو تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فقد هدف لبنان في تجربته الأولى في عملية الاستعراض الوطني الطوعي إلى الاستفادة منها كأداة رصد للإصلاح تقوم على التعاون الفعّال بين الأطراف المعنية. كان الهدف من عملية الاستعراض الوطني الطوعي الشاملة هو بناء معرفة قائمة على الأدلة، ومتاحة للجميع، وشاملة، وتلقي الضوء على الاحتياجات التنموية الحقيقية للأفراد من منظور الشعب. وعند صياغة الاستعراض الوطني الطوعي الأول للبلاد، حرص لبنان على الالتزام بالمبادئ التوجيهية والإجراءات التي وضعتها الأمم المتحدة، بما في ذلك نتائج ورش العمل التي نظمتها الأمم المتحدة والدورات التدريبية للتعلم من الأقران.

لماذا الاستعراض الوطني الطوعي؟ إنه أداة لإعداد التقارير تساعد في مقارنة التقدم المحرز خلال فترات زمنية وفي مختلف المناطق. ومن ثم، فهو أداة تواصل لتبادل المعرفة بين الدولة وجميع الجهات الفاعلة غير الحكومية في الحاضر والمستقبل. وكان القصد منه أن يكون عملية تقييم للبنان لتحديد ما تم إنجازه حتى الآن على مستوى التنمية المستدامة، وما هو قيد التنفيذ، وما هي التحديات، وما هي الموارد اللازمة.

فقد كان أداة لإعداد التقارير كقاعدة لتقييم الإصلاحات المخططة والمستقبلية، وتحديداً في سياق إطار عمل مؤتمر «سيدر»[3]. وهو تقرير يوضح عملية الإعداد المؤسسي والمبادئ التوجيهية المتبعة في هذه العملية. علاوة على ذلك، وثقت جميع المراجع المستخدمة لإعداد الاستعراض الوطني الطوعي في القسم الأخير من التقرير، بوصفها وسيلة للتأكيد على المساءلة والشفافية. لم يكن هناك مساومة أو زخرفة؛ فقد ذكرت الحقائق والقضايا والتحديات في التقرير كما ذكرها الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، وكما جاءت في الإجابات التي قدمها الاستشاريون على أسئلة الاستبيان، مع أقصى قدر من الانعكاس لواقعهم. وتمثل أحد الأهداف الأخرى للاستعراض الوطني الطوعي في أنه أداة للمراقبة والتقييم والمساءلة والتعلم لصناع القرار ومتابعة المساءلة.

تمثلت المرحلة التالية في عملية صياغة الاستعراض الوطني الطوعي في تدريب الجهات الحكومية وغير الحكومية، وأعضاء اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، على تحديد أولويات التنمية على مستوى الأهداف، في إطار اتساق السياسات ونهج التخطيط المتكامل. ونظمت ورش عمل منفصلة لكل من الجهات الحكومية وغير الحكومية، وأعضاء اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لتثقيفهم حول الأجندة العالمية للأمم المتحدة، وسبل توطينها، وأهمية الملكية الوطنية. فقد كان من المهم تعزيز ملكية الجهات الحكومية لهذه الأجندة، على المستوى الوطني، لتعزيز الثقة في العملية.

أُعد الاستعراض الوطني الطوعي الأول للبنان على مستوى الأهداف[4]، على الرغم من القدرة على الحصول على المعلومات على مستوى المقاصد وخاصة في قطاعي التعليم والصحة (وزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الصحة العامة) نظراً إلى مشاركتهما الواسعة في الخطة العالمية للتنمية السابقة - الأهداف الإنمائية للألفية. فقد كان الهدف من الاستعراض الوطني الطوعي الأول في عام 2018 هو خلق تجانس في التقرير عن أهداف الأجندة العالمية في الخطوة الأولى.

أتاح تصميم اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التواصل عبر التخصصات بين الجهات الحكومية. وبعد جمع المعلومات والبيانات اللازمة من أصحاب المصلحة وتنظيمها في أقسام الاستعراض الوطني الطوعي في إطار كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، بدأت عملية التحقق من صحتها، وأُرسلت بموجبها هذه الأقسام «الموجهة نحو تحقيق الأهداف» إلى أصحاب المصلحة المعنيين من أجل التحقق من صحة المعلومات والرسائل الرئيسية التي صيغت.

أظهرت عملية التحقق وجود ثغرات في التواصل والتنسيق بين الإدارات العامة والوزارات، إذ لم يكن البعض على علم، على سبيل المثال، بأن الإدارات الأخرى تعمل على مشاريع مماثلة أو تكميلية للمبادرات، وقد أدى ذلك إلى تبادل غير فعال للمعرفة - فضلاً عن العقبة التقليدية المتمثلة في ضعف تبادل البيانات الإدارية على الرغم من وجود تشريعات داعمة لهذا التوجه. كانت عملية التحقق مفصلية في تسليط الضوء على التنسيق المستقبلي وتعزيزه بين الإدارات العامة أو الجهات الحكومية.

على الرغم من التحديات التي واجهت هذه العملية، فإن عملية الاستعراض الوطني الطوعي التي تبنتها الحكومة اللبنانية مكنت من دمج إسهامات الجهات الحكومية وغير الحكومية في التقرير نفسه، على

3 مؤتمر سيدر هو «المؤتمر الاقتصادي للتنمية من خلال الإصلاحات ومع الشركات»، والذي عقد في نيسان/أبريل 2017.

4 تتضمن أجندة الأمم المتحدة 2030 17 هدفاً للتنمية المستدامة، وكل هدف (أو هدف التنمية المستدامة) يتألف من مجموعة من المقاصد التي تُقاس من خلال مؤشرات.

عكس بعض الدول الأخرى التي رفضت مساهمات المجتمع المدني في استعراضاتها الوطنية الطوعية[5]. وكان الهدف من هذه الممارسة هو تمهيد الطريق لتسهيل الإعداد والتنسيق بين الفرقاء المعنيين من أجل الصالح العام المشترك.

تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن بناء المعرفة في عملية الاستعراض الوطني الطوعي لم يكن خاضعاً لأي أجندة من الجهات المانحة، بل كان عملية تتولى الحكومة قيادتها وفقاً لأجندة 2030. وعمل فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في لبنان على تقديم المساعدة الفنية للجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بالأدوات والإطار نحو إعداد الاستعراض الوطني الطوعي، ومول الخبير الاستشاري الخارجي، الذي أُختير من خلال مناقصة، لإعداد المسودة الأولى للاستعراض الوطني الطوعي؛ مع العلم أن الميزانية كانت محدودة لذا تم الاتفاق على أن يقدم الخبير الاستشاري تقييماً للوضع التنموي بدلاً من إجراء تحليل متعمق للوضع.

بشكل عام، قدمت الأمم المتحدة أشكالاً مختلفة من المشاركة للجهات الفاعلة غير الحكومية، وتحديداً منظمات المجتمع المدني، ضمن أجندة 2030 على المستوى العالمي، مع القدرة على توطين هذه المبادرات على الصعيدين الوطني ودون الوطني. يعمل المنتدى السياسي رفيع المستوى، الذي يعقد في شهر تموز/يوليو من كل عام في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، بمثابة منصة للمشاركة المتعددة التخصصات بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في عمليات التنمية المستدامة، من خلال مختلف الجلسات العامة والاجتماعات والفعاليات الجانبية. فضلاً عن أنه يعمل كمنصة لعرض الدروس المستفادة والتحديات والممارسات الجيدة في التواصل بين الجهات الحكومية وغير الحكومية في مختلف دول العالم.

في لبنان، كان القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ممثلين رسمياً وجزءًا من اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتلقى كلا الطرفين تدريباً لرفع مستوى الوعي والفهم بشأن أجندة 2030 وعملياتها وآفاقها في لبنان. وأعطوا أسئلة توجيهية لاستخدامها في عمليات التشاور مع أعضائهم. ومُنحوا الحرية الكاملة لصياغة أقسامهم الخاصة ضمن وثيقة الاستعراض الوطني الطوعي، بما يعكس مشاريعهم القائمة للتنمية المستدامة وتطلعاتهم المستقبلية والتحديات التي تواجههم في هذه القطاعات. يعكس هذا النهج أسلوب تبادل المعرفة والتواصل بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، من أجل تعزيز التنسيق بين هذه الجهات في عملية صنع القرارات المتعلقة بالتنمية، والتي بموجبها تُشارك الحكومة مخططاتها للتنمية والإصلاح، وهذه الأفكار والتطلعات، منذ البداية مع الجهات الفاعلة غير الحكومية بهدف تعزيز التعاون المشترك في تحقيقها.

المقاومة المتبادلة: كيف يؤدي تفاوت المنطق الكامن وراء السياسات إلى تقليص عملية تبادل المعرفة

من الجدير بالذكر أنه في وقت مشاركة لبنان بنشاط في أجندة 2030 وإعداد أول تقرير عنها، كان التوجه العالمي نفسه لا يزال في مرحلة التعلم وبناء الخبرات من خلال تأمل تجارب البلدان والاستفادة منها. وقد كان توطين الأجندة العالمية وتنفيذ نهج «الحكومة بأكملها» و«المجتمع بأكمله» يمثل تحدياً كبيراً لجميع البلدان. ورغم أن عملية الاستعراض الوطني الطوعي كانت بقيادة الحكومة، فإنها دعت أيضاً إلى إقامة شراكات فعالة؛ في وقتٍ كانت كل الأطراف المعنية تنظر للأمور من منظور مختلف، يعتمد بشكل رئيسي على توجهاتهم وتطلعاتهم.

ونظراً لأن الحكومة هي التي قادت عملية الاستعراض الوطني الطوعي – وفق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة، والتي يجري تحديثها سنوياً وفقاً لمراجعات وتوصيات الدول الأعضاء – فإن دور ووظيفة الاستعراض الوطني الطوعي لم يكن واضحاً لبعض منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة غير الحكومية. ومن ناحية أخرى، احتاجت بعض الجهات الحكومية نفسها إلى التأكيد على أنها تحافظ على الطابع الوطني لعملية أهداف التنمية المستدامة/الاستعراض الوطني الطوعي، وأن الأجندة العالمية تدعو إلى توطينها وفق الاحتياجات والتحديات الوطنية. وهذا بدوره أوجد نوعاً من المقاومة لدى الجهات الحكومية ضد الأجندة والعملية برمتها، حيث رأوا فيها تكراراً للعمل السابق الذي أُنجز بالفعل؛ لا سيما على مستوى الاستراتيجيات والتقارير المتعلقة بالتنمية الوطنية أو القطاعية أو المواضيعية.

لو نظرنا في حالة لبنان؛ سنجد أن السردية المهيمنة دائماً هي أن لكل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية منطقاً سياسياً مختلفاً إزاء قضايا التنمية؛ أهو منطق قطاعي (أي ينظر للتنمية من منظور القطاعات المختلفة مثل الزراعة والصحة العامة والتعليم وما إلى ذلك) أم منطق موضوعي (ينظر للتنمية حسب الموضوع مثل قضايا النوع الاجتماعي والعنف والسلام وإصلاح الإدارة العامة وما إلى ذلك)؟ أهو منطق إقليمي أم مركزي؟ سؤالٌ آخر هو كيف سيجري تحديد الاحتياجات وترتيب أولوياتها؟ وبحسب زياد عبد الصمد[6] فإن «عقلية العملية الشاملة لم تكن حاضرة»؛ وبشكل أدق: عكس الاستعراض الوطني الطوعي الأول في لبنان صدقاً في عرض الوضع التنموي للبلد كما هو، دون تجميل زائف، بيد أن بُعد النهج التنموي الوطني كان غائباً. ينعكس النهج التنموي الوطني في وجود دور نشط وفعال لمنظمات المجتمع المدني في صياغة خطط التنمية على المستويين الوطني وما دون الوطني، وكذلك على المستويات المواضيعية، بالإضافة إلى دورها الفعلي في مراقبة وتقييم السياسات الحكومية.

5 يرجى الرجوع إلى إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية ومنتدى الأمم المتّحدة السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة للحصول على مزيد من المعلومات حول البلدان الأخرى.

6 المقابلة رقم 2، عضو شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، 31 آذار/مارس 2023.

علاوة على ذلك، ينزع ممارسو السياسة العامة إلى مقاومة الأفكار الناقدة التي تطرحها الجهات الفاعلة غير الحكومية، لأنهم مدَربون على النظر الواقعي وأن يتقيدوا بتشريعات الإدارة العامة والبيروقراطية؛ ومن ثم ينتهي الأمر باختيار تحقيق أضعف المصالح والحلول المجتزأة. ومن ناحية أخرى، لدى مقدمي المعرفة من غير المنتمين للجهات الحكومية ميلٌ إلى مقاومة فهم القيود المفروضة على ممارسة السياسة العامة ويفتقرون للواقعية والنظرة العملية، وكما أنهم ينصاعون لحكومات قصيرة الأمد، فضلاً عن المصالح السياسية المتضاربة. ولذلك، يصبح السؤال المركزي: كيف يمكن ضبط ديناميكيات التواصل المناسبة؛ من سيتلقى معلوماته ممن؟

تدابير تخفيف المقاومة: إنشاء آلية مؤسسية للتواصل

في بداية عملية الاستعراض الوطني الطوعي؛ رغب العديد من الأشخاص – خاصة من منظمات المجتمع المدني – الانضمام إليها، على الرغم من حقيقة أنهم لم يكن لديهم فهم واضح لأجندة 2030، وقد أساءوا تفسيرها في مبادرات التنمية العالمية السابقة، لا سيما تلك التي تركز فقط على الجانب البيئي للتنمية المستدامة. إلى جانب ذلك، اعترض بعض خبراء التنمية اللبنانيين وانتقدوا العملية المؤسسية التي استخدمتها الحكومة؛ وإن كان ذلك بشكل غير رسمي على هامش المنتدى السياسي رفيع المستوى 2018.

ورغم أنه من المرجح أن الحكومة لم تكن قادرة على حل هذه المعضلة المتمثلة في المفاهيم الخاطئة المتبادلة في فترة زمنية قصيرة جداً؛ والتي تقع بين الإعلان عن التزامها الطوعي بتقديم استعراض وطني طوعي وتاريخ انعقاد المنتدى السياسي رفيع المستوى – والتي كانت أقل من عام – إلا أن اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تمكنت من حل المشكلة، وأكدت على جهودها الرامية لإنشاء هيكل مؤسسي قوي من شأنه تعزيز قنوات التواصل بين الأطراف المعنية.

اتبعت قيادة اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة والتعلم من تجارب البلدان الأخرى خلال عملية الاستعراض الوطني الطوعي؛ بما في ذلك اختتام العديد من الدورات التدريبية وورش العمل التي عقدتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، والإسكوا، ومكتب الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وما إلى ذلك. كما استُخدمَت نتائج التدريب في عملية الاستعراض الوطني الطوعي؛ لا سيما فيما يتعلق بالمشاركة النشطة لكل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية.

كان التواصل ركيزة أساسية في العملية واعتمد على تحديد الأطراف المعنية، واعتماد الأدلة من خلال البيانات والإحصاءات (النوعية والكمية على حد سواء)، وضمان عدم إخراج صورة زائفة؛ بعبارة أوجز: ذكر الحقائق كما هي. ولتعزيز التواصل بين الجهات الحكومية وغير الحكومية، أنشئت صفحة إلكترونية تحت الصفحة الرئيسية لرئاسة مجلس الوزراء، تُنشر من خلالها التشريعات والوثائق والفعاليات ذات الصلة. كما أنشئ عنوان بريد إلكتروني مخصص للتواصل بين أمانة اللجنة الوطنية وأعضائها، وذلك لإضفاء الطابع المؤسسي على العملية برمتها وهيكلتها بشكل صحيح، بالإضافة إلى التواصل الرسمي المعتمد من خلال الوثائق الورقية.

تحديات التواصل

تجسدت المقاومة من كلا الجانبين في شكل تحديات التواصل. ويمكن القول إن تاريخ انعدام الثقة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية - لا سيما المجتمع المدني الذي كان صوته أعلى من القطاع الخاص - انعكس في الفوضى التي سادت العلاقة والاعتراضات التي سبقت التواصل. فقد كانت هناك حاجة إلى تعزيز الوعي، ونشر المعرفة حول خطة التنمية العالمية لعام 2030، وعملية الاستعراض الوطني الطوعي، وما يعتزم لبنان القيام به في ذلك الوقت.

لقد أعطى توطين الأجندة العالمية الطموح ميزة للحكومة اللبنانية لقيادة السرد؛ ومن ثم، كان من المهم توضيح القيود الموجودة على مستوى السياسات والممارسات لجميع الأطراف المعنية؛ بما في ذلك أعضاء اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفريق الأمم المتحدة القُطري والمستشار المستقل، وذلك من أجل تحديد الأسس بدقة.

تحديات التواصل مع الجهات الحكومية

لرفع أي تحيز محتمل؛ أُرسلت رسالة رسمية إلى الأعضاء في اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لإبلاغهم بأن مستشاراً مستقلاً سيجتمع معهم لتقييم التقدم التنموي في لبنان من وجهة نظر إداراتهم، وستكون هناك قائمة من الأسئلة التوجيهية لمساعدتهم في التحضير للعملية التشاورية. ارتأت المستشارة[7] أن إرسال استبيان إلى الجهات الحكومية مع إحاطة حول دورها كان نقطة دخول جيدة لها، وساعد في تقليل مقاومة التعاون معها، مما جعل مقاربتها «أقل هجومية» بالنسبة لهم. كان تباين جودة الاستجابات يعكس مستوى اهتمامهم أو مشاركتهم، والأهم من ذلك أنه يعكس فهمهم للمشروع. ففي بعض الأوقات كان على المستشارة المتابعة والتحقق مما إذا كان الأعضاء قد تلقوا الاستبيان أم لا، وفي أحيان أخرى لم تكن الردود على الاستبيان دقيقة حيث أرسلت المستندات الكاملة كما هي، بدلاً من تقديم إجابات واضحة ومباشرة على أسئلة الاستبيان.

وبحسب ملاحظات المستشارة؛ يبدو أن هناك بعض نقاط الضعف في قنوات التواصل بين الأعضاء والتي تجلت في عزوفهم عن التنسيق أو اعتقاد بعض الإداريين العموميين أنهم يقومون بالفعل بما يُراد منهم القيام به؛ فلماذا تكرر رئاسة مجلس الوزراء طلبها. وبعبارة أخرى، لم يكن هناك توافق في الأهداف والعملية التنفيذية بين الجهات الحكومية الفاعلة نفسها. وقد تكرر الخلل نفسه بين خبراء التنمية من المجتمع المدني، حيث إن مفهوم «السياسة» نفسه غير حاضر بين الجهات الفاعلة الحكومية؛ أي بين الإدارات و»صانعي السياسات العامة». وقد كانت بعض الإدارات أكثر تقدماً من غيرها من حيث فهمها للسياسات العامة، وكان لديها مزيد من الوضوح تجاه أجندة أهداف التنمية المستدامة ودمج مفاهيم التنمية في تخطيط السياسات. ونتيجة لذلك، كان هناك تحدي في الآليات المؤسسية، وهو ما انعكس في تحديات عملية التواصل أيضاً.

7 مقابلة مع مستشارة الاستعراض الوطني الطوعي، 22 آذار/مارس 2023.

تحديات التواصل مع الجهات غير الحكومية

لتسهيل رفع الوعي ونشر المعرفة حول أهداف التنمية المستدامة وعملية الاستعراض الوطني الطوعي للجهات غير الحكومية، أعدت أمانة اللجنة الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مجموعة من الأسئلة التوجيهية لاستخدامها خلال المشاورات التي أجريت مع الجهات غير الحكومية.

وقد أظهرت عملية الاستعراض الوطني الطوعي رغبة ومحاولة من جانب ممثلي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص لتسليط الضوء على جهود التنمية التي كان يبذلها الفاعلون في قطاعاتهم والتشاور حولها؛ بيد أن هذا لم يكن كافياً لبعض الفاعلين داخل قطاعاتهم. بالنسبة للجهات غير الحكومية - وبحسب مستشارة المشروع خلال مقابلتها معهم - ظهرت تحدياتٌ تتعلق خصوصاً بالفترة الزمنية القصيرة، مما جعل العملية مضغوطة في التوقيت، ولم تُمنح مساحة كافية للأطراف المعنية لتطوير فهم كامل للأجندة وأهدافها ودورهم في تنفيذها.

وعلى الرغم من عقد جلسات استشارية مع 300 منظمة غير حكومية ضمن إطار منظمات المجتمع المدني في جميع محافظات البلاد تقريباً، مقارنة بعدد أقل بكثير في العاصمة فقط في بلدان أخرى، مثل الأردن؛ إلا أنه لا يزال من المهم تسليط الضوء على أن منظمات المجتمع المدني نفسها واجهت تحديات في التواصل مع بعضها البعض، وكذلك فيما يتعلق بمستويات الفهم المختلفة لأجندة 2030 وصنع السياسات التنموية، والصعوبات في الوصول إلى تفاصيل التواصل وما إلى ذلك، بالإضافة إلى أن محدودية مخصصات الميزانية لم تسمح بمزيد من التواصل، وكانت هناك حاجة إلى تمويل جديد لهذا الغرض.

أما بالنسبة للقطاع الخاص؛ فقد كانت هناك أيضاً «قنوات تواصل معطلة»، حيث واجهت الشركات الصغيرة والمتوسطة، على سبيل المثال، تحدياتها الخاصة التي لم تُطرح على طاولة النقاش ولم تؤخذ بعين الاعتبار.

الدروس المستفادة

هناك دروس مستفادة حول التواصل بين الجهات الحكومية وغير الحكومية من تجربة لبنان في عملية الاستعراض الوطني الطوعي. تعكس بعض الدروس المستفادة الأنشطة التي نُفّذت والتي ينبغي تكرارها في الاستعراض الوطني الطوعي القادم، أما الدروس المستفادة الأخرى فهي فرص يجب استغلالها.

الدروس المستفادة للأنشطة التي يجب تكرارها

استفادت العملية كثيراً من إجراء مشاركة الأطراف المعنية وفق المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، سمح هذا للأطراف المعنية بالاستفادة من ورش العمل الإقليمية والعالمية التي تقدمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بالإضافة إلى الدورات التدريبية[8] التي يقدمها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة في تنفيذ واستعراض أجندة 2030.

شمل جزء من هذه المشاركة دعوة ممثلة منظمات المجتمع المدني إلى الوفد الرسمي إلى المنتدى السياسي رفيع المستوى 2018 وتوفير مساحة لها للتحدث. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى 2018، استعرض المجتمع الدولي التجربة اللبنانية في إشراك الأطراف المعنية والتواصل معهم باعتبارها «النموذج اللبناني الأمثل»، مقارنة بتجارب دول أخرى لم تكن على مستوى التوقعات؛ بما في ذلك بعض دول الشمال العالمي التي لم تشرك المجتمع المدني بشكل فعال في الهيكل المؤسسي لصياغة الاستعراض الوطني الطوعي أو تخطيط سياسات التنمية المستدامة. وفي الواقع، كانت مشاركة ممثلي منظمات المجتمع المدني ناجحة، وكانت عملية التحقق في غاية الأهمية وينبغي المضي قدماً في مزيد من العمليات المماثلة.

الدروس المستفادة حيال الفرص التي يجب استغلالها

كانت هناك حاجة إلى حوار أكثر انفتاحاً بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من أجل بداية مرحلة جديدة من صنع السياسات، لتكون مؤسسة على الثقة المتبادلة وحسن الظن بأهداف الطرف الآخر وتفهم قيوده. وينبغي أن يشمل هذا الحوار المساعدة الفنية وبناء القدرات من أجل توجيه عملية صنع السياسات نحو القرارات القائمة على الأدلة والبيانات، وتعزيز دور إدارة الإحصاء المركزي في لبنان. وحريٌ بهذا البحث أن يحصل على مخصصات أعلى في الميزانية من أجل تطوير تحليلات عميقة للوضع.

وبشكل أدق؛ ينبغي أن يقترن هذا الحوار بمواصفات أوضح لاختصاصات القطاع الحكومي ومنظمات المجتمع المدني ضمن الأهداف الخمسة للأجندة العالمية، وبناء القدرات المستهدفة لتحديد الأولويات القطاعية والموضوعية في صنع سياسات التنمية.

وينبغي أيضًا توسيع نطاق هذه الحوارات لتشمل كيانات عامة أخرى – إذا لزم الأمر – تتولى زمام ملفات متعددة التخصصات، على المستوى المواضيعي ضمن عمل اللجنة الوطنية، وذلك لضمان مزيد من الشمولية. ومن الضروري أيضاً أن تبدأ هذه العملية في أقرب وقت ممكن.

8 يقدم معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة دورات عبر الإنترنت للبلدان لتعزيز قدراتها وخبرتها في بعض المواضيع المتعلقة بأجندة 2030. تستهدف هذه التدريبات المنسقين الوطنيين لأهداف التنمية المستدامة وتنفيذ أجندة 2030. عُقدت الدورة التدريبية عبر الإنترنت حول «تعزيز مشاركة الأطراف المعنية في تنفيذ ومراجعة أجندة 2030» خلال الفترة من 29 كانون الثاني/يناير إلى 4 نيسان/أبريل 2023.

الخاتمة

الهدف من هذه الورقة البحثية هو تبادل تجربة ممارس السياسة في إنتاج المعرفة العامة والتواصل مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، وخاصة الأكاديميين والباحثين الذين يفتقدون البُعد التطبيقي في مناهجهم البحثية. فهي تطرح صوتاً نقدياً لعملية إنتاج المعرفة في الهيكل الداخلي لصنع السياسات العامة، ليكون وسيلة لتحسين العملية والتغلب على أوجه القصور، وفي الوقت نفسه تسليط الضوء على إيجابيات وسلبيات التفاعل بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية ومواقعها ضد بعضها البعض.

توضح هذه الورقة البحثية أن الافتقار إلى التواصل السليم بين الجهات الحكومية وغير الحكومية يؤثر على إنتاج المعرفة ومشاركتها من خلال الطرق التالية. أولاً: مع غياب التواصل السليم والمناسب، سيظل هناك تحيز؛ سواء بسبب عدم الوصول إلى المعلومات الكاملة أم لمحاولة الفرد حماية منصبه. وهذا التحيز سيتسبب في اختلال توازن عملية صنع القرار، وهو ما قد يكون له آثار سلبية غير مباشرة على التنمية الجغرافية المجتمعية والجغرافية الاقتصادية. ثانياً: يجب على كل طرف (الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية) أن يعترف بأنه لا يمكنه بمفرده الاستحواذ على المعرفة الكاملة بكل جانب أو منظور، وأن كلاً منهما يجب أن يقبل وجود قيود (قيود الوقت، والموارد، والسياق، وما إلى ذلك)؛ ولذلك فهما يكمّلان بعضهما البعض من أجل الصالح العام. ثالثاً: قد تؤدي ديناميكيات العمل في القطاع الحكومي إلى إنتاج معرفة لا تزال بعيداً عن متناول ومعالجة الجهات غير الحكومية لبعض الأسباب، مثل الأمن أو العلاقات الخارجية؛ ولذلك فمن المهم نقل المعلومات بطريقة مفتوحة قدر الإمكان وفي الوقت المناسب للحفاظ على الحد الأدنى من زخم الشفافية والمشاركة. رابعاً: يؤدي النقل السليم للمعرفة التي ينتجها كلا الطرفين إلى تعزيز بناء الدولة والمواطن والثقة بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية؛ وهذا له أهمية خاصة لضمان الشفافية وإنفاذ مساءلة المعرفة العامة التي تنتجها الدولة تجاه المواطنين، أو الجهات غير الحكومية، وإلا فمن غير الممكن مساءلتها عن قضايا لم تعلم عنها.

إنتاج المعرفة من خلال تقييمات برامج التنمية في الأردن: تحديات تحقيق الملاءمة والقيمة المحلية

ديما طوقان

مقدمة

إثر جائحة كورونا والحرب الأوكرانية، تفاقمت العديد من التحديات التنموية التي يواجهها الأردن؛ كما أن استضافة ثاني أعلى نسبة من اللاجئين لكل نسمة في العالم كان لها أثر كبير على اقتصاد البلاد، إذ يستمر اللاجئون – الذين هربوا من مختلف الصراعات الإقليمية – في الضغط على الموارد والخدمات المحدودة في البلاد، حتى الوظائف؛ فقد بلغ معدل البطالة في الأردن 22.9%، وهي النسبة التي وصلت إلى 47.2% بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة.[1]

ولمواجهة تلك التحديات، اعتمد الأردن منذ أمد طويل أشكالاً مختلفة من المساعدات الخارجية التي تشمل تمويل برامج التوظيف والتعليم والزراعة والبنية التحتية؛ حيث تستفيد البلاد من حزم المساعدات المقدمة من مختلف البلدان والمنظمات؛ والتي من بينها: الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، ودول الخليج وغيرها. وقد بلغ إجمالي المساعدات الخارجية المنتظمة للأردن في عام 2021 نحو 4.4 مليار دولار، على شكل منح وقروض ميسرة وغيرها من أشكال الدعم[2]، وتأتي الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في المرتبة الأولى حيث تقدم للأردن أكبر قدر من المساعدات. وهذا ما ينعكس في كون الولايات المتحدة الحليفَ الأقرب للأردن، إذ قدمت للبلاد خلال السنوات الأربع الماضية فقط مبلغ 5.323 مليار دولار، مع زيادة سنوية تتخطى الـ 200 مليون دولار وفق مذكرة التفاهم الأخيرة الموقعة مع الولايات المتحدة مقارنة باتفاقية السنوات الخمس الماضية[3]. تغطي هذه المساعدات دعم الميزانية والمساعدات العسكرية ومشاريع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، بالإضافة إلى التمويل الإضافي للإصلاح الاقتصادي.

يدير المانحون الدوليون برامج تنموية متعاضدة في جميع أنحاء الأردن لمساعدة البلاد على التعامل مع الصعوبات المستمرة التي تواجهها. يشمل هذا القطاع كبرى المؤسسات المانحة والمنظمات التنفيذية التابعة لها؛ على الصعيدين الدولي والمحلي. ويمكن القول إن العديد من التدخلات التنموية في الأردن هي عبارة عن برامج مدتها من 3 إلى 5 سنوات، وعادة ما تُصمّم في إطار خطي؛ وهو ما يعني أنها تعتمد نظريات جامدة نسبياً حيال التغيير، حيث يعتبرون أن الإصلاح الخطي ممكنٌ في الواقع المباشر الذي يعملون فيه، وهذا من شأنه أن يجعل قياس التقدم أسهل، ويوحي بشيء من الثقة والقدرة على التنبؤ بكيفية تصريف الأموال[4]. بيد أنه في الواقع نادراً ما تكون البرامج التي تستهدف التحديات الهيكلية - مثل تلك التي تواجهها الأردن - كافية وحدها لتحقيق التأثيرات المنشودة؛ إذ عادةً ما يكون التأثير نتيجة تضافر تنتج عدد من البرامج أو تدخل سياسات أخرى بالإضافة إلى العوامل المساهمة المتعلقة ببيئة التنفيذ[5]. وبالنظر إلى مدى تعقيد التحديات التي يواجهها الأردن، فإن قطاع التنمية سيستفيد من اعتماد منهج إداري أكثر مرونة وتكيفاً على مستوى البرامج، أما على المستوى الوطني فإنه بحاجة إلى ممارسات تنموية تكون أكثر انسجاماً وذات تسلسل استراتيجي متماسك.

يتضمن هيكل الإصلاح في البلاد العديد من الاستراتيجيات سواء الوطنية أو الخاصة بكل قطاع؛ وعلى الرغم من سجل إنجازاتها المتواضع، فإن هذه الاستراتيجيات توفر البوصلة التي تحدد التوجه الاستراتيجي الشامل لمختلف القطاعات الاجتماعية والاقتصادية، حيث تتولى وزارة التخطيط والتعاون الدولي في الأردن مسؤولية تنسيق البرامج التنموية ومتابعتها[6]. وبالتنسيق مع الوزارات الأخرى ذات الصلة، توافق الوزارة على البرامج التي تتماشى على نطاق واسع مع الاستراتيجيات الوطنية وتطلب إعداد تقارير للإشراف ومتابعة التقدم.

1 The Jordan Times, "0.4% Drop in Unemployment Rate in Q4 2022-DoS," February 2023, https://jordantimes.com/news/local/04-drop-unemployment-rate-q42022-%-E2%80%94-dos

2 وزارة التخطيط والتعاون الدولي، تقرير المساعدات الخارجية المخصصة للأردن، 2022.

3 David Schenker, "Abdullah, Biden Need to Discuss Economics Too," The Washington Institute for Near East Policy, February 2023.

4 OCDE, "Dealing with Messy Realities in Monitoring and Evaluation," 2023.

5 Patricia Rogers, "Overview: Strategies for Causal Attribution," UNICEF, 2014.

6 https://mop.gov.jo/Default/Ar

في هذا السياق؛ يمكننا أن نرى الاستخدام المحدود للأبحاث في صنع القرار السياسي والمؤسسي. إذ هناك عوامل هيكلية مختلفة تعوق الممارسة المبنية على الأدلة؛ بما في ذلك الاستثمار المحدود في الأبحاث، ونقص المعرفة والقدرات، وثقافة ضعيفة بشكل عام في استخدام المعرفة. ومن ثم، لا يكون للباحثين في كثير من الأحيان نصيب في النقاش العام في الأردن. وكما هو الحال في أماكن أخرى من العالم العربي، فإنهم غالباً ما يخشون من تداعيات ظهورهم في مساحة سياسية مقيّدة، وهو ما يذهب بالأبحاث المهنية والنقدية بعيداً عن احتياجات المجتمع.[7]

وفي ظل هذا العرض والطلب المحدود على الأبحاث؛ تلجأ منظمات التنمية الدولية – كجزء من برامجها التنموية – والمراكز المتعاونة معها إلى تمويل وإنتاج أبحاث غير أكاديمية من أجل توجيه استراتيجيات وبرامج البلدان المانحة. ومن ثم ينتج قطاع المساعدات التنموية قدراً من المعرفة في شكل دراسات وتقارير مختلفة تتضمن تقييمات للقطاع وتحليلات السياسات. وعلى وجه الخصوص، تنفق الجهات المانحة أموالاً مقابل أنواع مختلفة من التقييم لبرامجها داخل البلد. وتقييم البرنامج هو نشاط بحثي تطبيقي يهدف إلى إرشاد قرارات إدارة البرنامج[8]؛ وتشارك المنظمات المحلية - بما في ذلك الشركات الاستشارية والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية - في دراسات التقييم تلك وتقودها أحياناً. ومن المتوقع أن تتبع هذه الدراسات منهجيات محددة لتقييم مدى قدرة برامج التنمية على تحقيق النتائج المرجوة، مع الأخذ في الاعتبار الديناميكيات والسياق المحلي. على سبيل المثال، من المتوقع أن تقوم دراسات تقييم الأثر بالربط السببي من أجل فحص الارتباط بين البرنامج والتغيرات الملحوظة بناءً على نظرية التغيير الخاصة بالبرنامج. وبهذه الطريقة يمكن لتقييم الأثر أن ينتج معرفة مهمة من شأنها أن تشكل قاعدة من الأدلة حول ما يصلح وما لا يصلح في السياق المحلي.

من خلال التركيز على حالة الأردن؛ يدعو هذا البحث إلى تكثيف التوجيه الاستراتيجي لممارسة التقييم بما يخدم احتياجات المعرفة المحلية ويفيد توجيه السياسات والإجراءات. يمكن للأبحاث التي يدعمها المانحون - والتي تتضمن أدبيات الممارسين والسياسات (التقارير، وموجز السياسات، وأوراق العمل، وتقييمات البرامج التنموية والإنسانية) - أن توفر معلومات حول الحلول الإنمائية الأكثر فعالية، وبفضل جهود الجهات المانحة قد تقل احتمالية تثبيط وكبح الأثر أثناء عملية ترجمة أو نشر نتائج الأبحاث. وفي سياق التمويل الكبير من الجهات المانحة الذي يواجه تحديات القيود السياسية والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية وضعف ثقافة استخدام البحوث، يمكن إعادة توجيه هذه المخرجات الممولة من الجهات المانحة لتكون أكثر استجابة لاحتياجات المعرفة المحلية.

تستند هذه الورقة إلى خبرة خمسة عشر عاماً في العمل التنموي في الأردن والمنطقة، شاركتُ خلالها وأشرفتُ على تقييمات البرامج وغيرها من المشاريع البحثية لمنظمات دولية ومحلية مختلفة الحجم. كما تعتمد الورقة أيضاً على مراجعة الأدبيات والعديد من المقابلات مع ممثلي مجتمع المانحين والحكومة. لا تسعى هذه الورقة البحثية إلى تغطية المشكلات المتعلقة بتقييم المساعدات التنموية في الأردن بشكل شامل، بل تسعى إلى استكشاف قضايا محددة واجهتُها بانتظام في عملي في مجال التنمية في البلاد. البحث مقسم إلى قسمين رئيسيين؛ الأول: يتعلق بدراسة المشهد التنموي في الأردن ودور بحوث التقييم مع التركيز على محدودية قدرة الحكومة على التنسيق والرصد والتقييم، وكذلك والقيود المفروضة على ممارسة التقييم نفسها، والتحديات التي تواجه ترجمة نتائج التقييم ضمن السياق المحلي. أما القسم الثاني والأخير فيقترح إجراءات لتحسين ممارسة التقييم وتعزيز أثرها.

مشهد التنمية في الأردن وأبحاث التقييم

لماذا هناك حاجة مُلحّة لتقييم المساعدات؟

إن المشاكل المتعلقة بالمساعدات التنموية موثقة بشكل جيد منذ فترة طويلة[9]، والهدف الأساسي من تقييم تلك المساعدات هو تحسين كفاءتها وفعاليتها من خلال استنباط الدروس المستفادة والمعرفة. ومن هذا المنطلق، بإمكان أبحاث التقييم أن تُحسّن عملية صنع القرار المتعلقة بالتدخلات التنموية الجارية أو المستقبلية، وإرشاد التخطيط، وتوفير الأدلة لقياس التقدم والفعالية[10]. وبالنظر إلى سعي مزيد من الحكومات وراء أفضل الأدلة المتاحة لتوجيه قراراتها، يمكن لنظام تقييم قوي وشامل أن يساعد في قياس الأثر ونشره، وإظهار الميزة النسبية لعدد من مناهج أو نماذج معينة للتعلم والإدارة التكيفية.

حددت المبادرة الدولية لتقييم الأثر - التي تضطلع بإنتاج أدلة تقييم صارمة بشأن فعالية التنمية - سبعة أنواع من تقييم الأثر واستخدامات الأدلة التي تنتجها تلك المبادرة نفسها. وتشمل هذه الاستخدامات: التغييرات في السياسات أو البرامج، وإغلاق أو تتبع البرامج، وتنوير وتوجيه المناقشات حول السياسات والبرامج، وتحسين ثقافة استخدام الأدلة، وإرشاد وتوجيه تصميم البرامج الجديدة[11]. وإذا ذهبنا بعيداً عن تلك الأدوار الفعالة في الغالب، فيمكن أيضاً استخدام الأدلة بصورة مفاهيمية تساعد على تقديم أفكار جديدة ورفع مستوى الوعي، أو استخدامها بصورة رمزية في الحالات التي يُستخدم فيها التقييم نفسه للإقناع أو المحاججة[12]. وفي الوقت نفسه – واعتماداً على دقة البحث – من المحتمل أن تكون نتائج التقييم مشكوكاً فيها أو تكون عرضة للتلاعب أو التحيز[13]. وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن التحيز وسائر المزالق الفنية قد تظهر في عملية إنشاء أو اختيار أو تفسير نتائج البحوث المتاحة،

7 Sari Hanafi, "Knowledge Produced but Not Used: Predicaments of Social Research in the Arab World," 2018.

8 للوقوف على الفرق بين التقييم وأبحاث العلوم الاجتماعية، انظر:

S. Mathison, "What is the Difference between Evaluation and Research—and Why do we Care," Fundamental issues in evaluation, 2008, pp.183196-.

9 لقد كانت نتائج المساعدات بشكل عام محبطة، وهو ما لاحظه: Ovasko, 2003; Burnside and Dollar, 2000; Easterly, 2001; Escobar, 1988; Carapico 2002; Traub, 2008, among others.

10 Arjan de Haan, "In focus: Stepping up Support for and Use of Southern Research in Development Co-operation Report 2023: Debating the Aid System," OECD, 2023.

11 International Initiative for Impact Evaluation, "3ie's Evidence Use and Impact Measurement Approach," April 2021, available at: https://www.3ieimpact.org/sites/default/files/20213/01-ie-evidence-use-measurement-approach-web.pdf

12 Kelli Johnson, et al., "Research on Evaluation Use: A Review of the Empirical Literature from 1986 to 2005." American Journal of Evaluation, 30.3, 2009, pp. 377410-.

13 Norton Wise, "Thoughts on the Politicization of Science through Commercialization," Social Research, 2006.

يظهر جلياً أن تعزيز القدرة المحلية على تشكيل أبحاث التقييم وتقدير جودتها يمكن أن يساعد في التخفيف من هذه المخاطر.

تكتسب بحوث التقييم أهمية بالغة في ضمان إدماج خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في السياسات الأساسية وإحراز التقدم نحو تحقيقها. وكما يؤكد الهدف رقم 17 من أهداف التنمية المستدامة؛ فإن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب العمل الجماعي والمنسق لجميع الأطراف المعنية والمتأثرة بعملية التنمية، وذلك من خلال بناء شراكات فعالة يمكنها تحقيق نتائج تنموية مؤثرة ومستدامة. وهنا يمكن لتقييمات البرامج أن تضطلع بتقييم الأدوار الخاصة بكل من هذه الأطراف ضمن الشراكات، وما إذا كانت تؤدي بالفعل – أو من المتوقع أن تؤدي – إلى الآثار المنشودة مع رأب الفجوات المعرفية.

تتضح الحاجة المحلة إلى إجراء بحوث تقييمية لتعزيز العمل التنموي الأكثر انسجاماً [مع السياق المحلي] في الأردن عندما ينظر المرء إلى مسار التنمية البطيء في البلاد، وقدرة الحكومة المحدودة على تنسيق المساعدات الخارجية استراتيجياً، وعدم الانسجام الكافي بين توجهات المانحين والأولويات الوطنية. يمكننا هنا أن نشير إلى «الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال»؛ وهي منصة تضم العديد من الجهات المعنية، أنشئت في عام 2011 بالتعاون بين 163 دولة، بهدف تعزيز فعالية الشراكات والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. تدعم هذه المؤسسة الحكومات في رصد التقدم المحرز نحو أربعة من مبادئ فعالية التنمية المتفق عليها دولياً وهي: ملكية الدولة، والتركيز على النتائج، والشراكات الشاملة والشفافية، والمساءلة المتبادلة[14][15]. والجزء الذي تجري مراقبته بشكل فعال هو ما إذا كانت التدخلات الإنمائية تستمد أهدافها ومؤشراتها من الاستراتيجيات الوطنية، وتستخدم البيانات والإحصاءات الحكومية للرصد، وتشرك الحكومة في التقييمات أم لا. شارك الأردن في جولة الرصد لعام 2018؛ ووفقًا للملف القُطري الصادر؛ فإن التوافق بين توجهات شركاء التنمية وأولويات الأردن بلغ فقط الحد المتوسط (56%)[16]. قد يكون الواقع أكثر خطورة من هذه النسبة، بالنظر إلى أن الحكومة هي التي تولت إعداد تقرير الرصد ذاك، وقد حُدّثت منهجية احتساب النسبة منذ ذلك الحين. في الحالة المثالية ينبغي لشركاء التنمية أن يساهموا في الأهداف الوطنية مع قيام الحكومة بمراقبة وتقييم التنفيذ لضمان تنسيق ومواءمة جهودها وجهود الجهات المانحة على النحو الأمثل.

وهنا يمكن لأبحاث التقييم أن تساعد في ضمان التزام أعمال التنمية بمبادئ فعالية التنمية، وحسن تنسيقها، ومواءمتها، وخدمتها لأهداف البلد، مع قيام الجهات الفاعلة المحلية بتحديد الأولويات، ودعم الجهات المانحة لتلك الأولويات بشكل ملموس باستخدام الأنظمة والقدرات الوطنية. كما يمكن لأبحاث التنمية - بما في ذلك التقييمات - أن تغذي جهود التنسيق تلك؛ مثل المساعدة في مواءمة المساعدات الإنمائية مع الاحتياجات الوطنية، ودعم التنفيذ الفعال للتدخلات البرنامجية بناءً على فهم دقيق للسياق والتحديات المحلية[17]. على سبيل المثال؛ يمكن للتقييمات الخاصة بالقطاع تسليط الضوء على التحديات واقتراح حلول للوضع التنموي في الأردن؛ ذلك الوضع الذي تعمل فيه في بعض الأحيان برامج قصيرة وغير متجانسة، تعتمد منهجيات متعارضة وهو ما يتسبب في تشتت الجهود.

في الواقع، أشارت العديد من تقارير التقييم إلى المدى القصير والمنهجيات المنعزلة نسبياً لبرامج وآليات التنمية في الأردن، حيث تكون المواءمة بين توجهات الجهات المانحة والأهداف الوطنية عابرة ولا تكاد تذكر، مع عدم وجود إلزام برفع التقارير التي تكشف عن مدى مساهمتها في مؤشرات أو أهداف وطنية محددة. كما سلطت الدراسات المتعلقة بهذا القطاع الضوء على التكرار والتداخل في اعتماد البرامج الإنمائية.[18]

إن التحديات التنموية المعقدة التي يواجهها الأردن هي بالأساس جزءٌ لا يتجزأ من الهياكل التي تتأثر ديناميكياتها باعتبارات الاقتصاد السياسي الخاصة بكل نظام؛ وفي مثل هذا السياق، فإن مخططات الحلول المستوردة التي تفترض إمكانية توليد الأثر لا تنجح دائماً في السياق المحلي. تشير الدراسات بشكل متكرر إلى الحاجة إلى تأثير أعمق، وأطرٍ زمنية أطول، لمعالجة التحديات الهيكلية في الأردن وترسيخ سياسات وممارسات التنمية التي تراعي السياق المحلي؛ بيد أن التكاليف الخفية لطريقة برمجة التنمية الحالية في الأردن لم تُقدّر بعد. ومع ذلك، فإن العديد من هذه المخاوف تحولت الآن إلى مخاطر قد تؤثر على آفاق التنمية في البلاد.

إن الثقافة التقييمية الضعيفة بشكل عام في المؤسسات الأردنية لا توفر بيئة داعمة لتحولٍ كهذا؛ ويتجلى ذلك في الفهم المحدود لدور وقيمة الرصد والتقييم، وكيفية الاستفادة منهما. وهذا يحد من قدرة الحكومة على الاستفادة من تقييمات البرامج الخاصة بالمانحين، تلك التقييمات التي يمكن أن تغذي سياسات التنمية وجهود التنسيق والمواءمة. ومع ذلك، فقد أظهرت الحكومة مؤخراً وعياً أكبر بأهمية اتخاذ القرارات المبنية على البيانات والأدلة، وأنشأت الوزارات مؤخراً وحدات للرصد والتنفيذ، مع تعهد الجهات المانحة بتعزيز مهارات الرصد والتقييم والتعلم المرتبطة باستخدام البحوث لتوجيه التخطيط الاستراتيجي وصنع القرار.

محدودية التنسيق الحكومي وقدرات الرصد والتقييم

من التحديات التنظيمية التي لا تزال تواجه الأردن تكاثُرُ الجهات الفاعلة في مجال التنمية؛ وهو ما يمكن أن تساعد أبحاث التقييم في معالجته. ففي حين أن وزارة التخطيط والتعاون الدولي مسؤولة عن التنسيق الشامل ومتابعة برامج المساعدات الخارجية، إلا أنها بحاجة إلى تعزيز قدراتها الفنية والإدارية. أما جهود التنسيق الاستباقي فتتطلب ركيزة وطنية تتمتع بالقدرات والموارد اللازمة لتحقيق الكفاءة والفعالية من

14 https://effectivecooperation.org/topic/gpedc-glance

15 Global Partnership for Effective Development Cooperation, "Making Development Cooperation More Effective: Headlines of Parts of 1 and II of the Global Partnership 2019 Progress Report."

16 SDG 17.15.1, Jordan Country Profile, Global Partnership for Effective Development Cooperation, 2018, available at: https://effectivecooperation.org/system/files/202006-/jordan2018.pdf

17 OECD, Development Co-operation Report 2023: Debating the Aid System, OECD Publishing, Paris, 2023,available at: https://doi.org/10.1787/f6edc3c2-en

18 انظر على سبيل المثال تقييم المجتمع المدني التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية, 2016, https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/PA00M5C4.pdf

خلال مواءمة البرامج وضمان الإصلاحات النظامية اللازمة والمواءمة مع الاحتياجات. ولكن عندما يتعلق الأمر بالمساعدات التنموية، فإن ضعف القدرة المؤسسية والموارد المحدودة لوزارة التخطيط والتعاون الدولي تقلص قدرتها على دفع جهود التنمية نحو التركيز على الأولويات الوطنية؛ «فالموظفون في الغالب هم رد فعل، حيث يسمحون بتدفق الأموال إلى البلاد دون أن تكون لديهم القدرة اللازمة على تنسيق الجهود أو تحسين تأثير المساعدات»[19]. من المفهوم أيضاً أن بعض القطاعات تحظى باهتمام أكبر من غيرها. وقد قال أحد المستجيبين من الموظفين الحكوميين: «تركز الوزارة بشكل عام على القطاعات الأساسية مثل المياه والتعليم والصحة، بينما تحظى القطاعات الأكثر أهمية مثل القطاع المدني وتمكين المرأة والشباب باهتمام أقل على الرغم من أن الجهات المانحة نشطة للغاية فيها»[20]. كما أشار مسؤول حكومي آخر إلى الحاجة إلى قدرات إضافية لتحديد المجالات ذات الأولوية للجهات المانحة، وتنسيق المساعدات بشكل أكثر فعالية على مستوى القطاعات المختلفة؛ «تضطلع الوزارة بدور فعّال في كل مرحلة من مراحل بدء برنامج التطوير، مما يضمن مشاركة الوزارة المعنية وموافقتها على التصميم والأهداف الشاملة، بيد أن عملية تأمين هذه الاتفاقيات تتطلب مزيد من العمل الاستراتيجي وعملية فحص موحدة على مستوى القطاع تكبح جماح التوجه المعاكس للأولويات والأهداف الوطنية".[21]

كما تواجه وزارة التخطيط والتعاون الدولي تحدياً في متابعة البرامج الجارية، يتمثل في القدرة على تحليل البيانات المتاحة. فعندما تشتكي الوزارات من اتجاه تشغيل البرامج أو التقدم الذي تحرزه، فإن وزارة التخطيط والتعاون الدولي لا يكون لديها الموارد اللازمة للتفاعل مع الأمر. وفي إشارة إلى الحاجة إلى قدرات إضافية للرصد والتقييم داخل الحكومة، قال أحد الموظفين الحكوميين: «لدينا مشكلة في تسليم البرامج ولا نعرف كيفية الوقوف على التأثير على المدى الطويل... وعندما أُسأل عن النتائج التي توصلنا إليها أجد صعوبة في الرد». يمكن للموظفين الحكوميين دعم برامج محددة مخصصة لوزارتهم، ولكن النظرة الشاملة لقطاع معين غير حاضرة بينهم.[22]

أشار تقييم احتياجات إحدى الوزارات لعام 2019 حول القدرة على الرصد والتقييم والتعلُّم ومدى التزامها بمهامها أن الوزارة توفر نواتج معرفية مختلفة يمكن أن يسترشد بها صناع القرار، لكن الدراسة أوضحت أيضاً أن التقارير لا تصل دائماً إلى الجهات المستهدفة، مع توفير «بيانات موجزة بدلاً من تقديم دراسات تحليلية، ولا تزال تحليلات البيانات التي يجب تقديمها لصناع القرار تمثل ثغرة ملحوظة».[23] نوه التقييم أيضاً إلى محدودية استخدام البيانات في التخطيط الاستراتيجي من أجل تحسين المخرجات والنواتج.

كما أظهر تقييمان سريعان أُجريا في عامي 2020 و2021 لوزارتين أخرتين حول قدرة الموظفين على الرصد والتقييم انخفاض الطلب على البيانات والتركيز على مقدار الأنشطة على صعيد الإنجازات والمخرجات باعتباره مؤشر على الأداء الكلي، مع عدم الاهتمام كثيراً بتأثيرها.[24] وفي كلتا الدراستين، وجد غالبية الموظفين الحكوميين أنه من الصعب بلورة التحديات المتعلقة بالبيانات أو الاحتياجات لتدعيم التخطيط المستقبلي وعملية صنع القرار بخلاف الموارد المالية والمعدات.

وعند سؤالهم، اعتبر الموظفون الحكوميون أن قدرات الموظفين تمثل العائق الرئيسي أمام تحليل البيانات واتخاذ القرارات المدعومة بالأدلة. أبدى الموظفون أيضاً فهماً محدوداً لجدوى هذه البيانات، خاصةً دورها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأنشطة التي تستند إلى البرامج. وحتى عند إتاحة الأبحاث للموظفين، ظلت قدرتهم على تحليل النتائج ودراستها متواضعة.

وإقراراً منه بضرورة تعزيز قدرات وأداء الموارد البشرية في الحكومة، أطلق الأردن خارطة طريق تحديث القطاع العام التي من المتوقع أن تساهم خلال السنوات القادمة في تقديم الدعم اللازم لبناء القدرات وتعزيز المخرجات المؤسسية. تلقت عدة منظمات دولية أيضاً تحذيرات من أوجه القصور في آليات الرصد والتقييم المتبعة حالياً وبدأت بالفعل في تنفيذ برامج لتعزيز القدرات.

تساهم منظمة اليونيسيف، على سبيل المثال، في بناء قدرات التقييم لدى الجهات الفاعلة الحكومية في الأردن والمنطقة. تقدم الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أيضاً دعماً حيوياً للرصد والتقييم وتُشرك الحكومة بصورة استباقية في إعداد التقييمات الخاصة ببرامجها لتعزيز التعاون والتشجيع على التعلُّم وتوفير الدعم للأطراف المعنية المؤثرة. لم تثمر نتائج هذه الجهود بعد. «يجب أن يثابر [المانحون] أكثر من ذلك، لكن مجدداً، الحكومة ليست مستعدة دائماً للمشاركة»[25].

محدودية ممارسات التقييم في الأردن

في حين أن دراسات التقييم يمكن أن تخلق التعلُّم اللازم لإثراء جهود التنمية الوطنية وتزويد برامج الجهات المانحة بالمعلومات، فإن هذه الدراسات قد تنطوي على عدة مواطن ضعف من شأنها التأثير على نتائجها ومدى الاستفادة منها. إذ تُجرى معظم التقييمات في الأردن من أجل المساءلة أمام المانحين الدوليين. وعادة ما تجريها الجهات المانحة نفسها التي لدى مكاتبها الإقليمية مصلحة خاصة في تحقيق نتائج إيجابية. وتختلف حدود صلاحيات فريق الدراسات التقييمية في تحدي عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرنامج وهياكل السلطة في مختلف البرامج التي يجري تنفيذها حسب الجهة المانحة.

ولأنها تتقيد ببرنامج بعينه، عادة ما يعكس التقييم اهتماماً كبيراً بالنموذج المنطقي للبرنامج للتحقق من الروابط العرضية بين النتائج المُحددة بالفعل. يسهل هذا عملية القياس لكنه يفضي إلى تحليل

19 مقابلة مع ممثل المانحين الدوليين 1، عمان 2023.

20 مقابلة مع الموظف الحكومي 1، عمان 2023.

21 مقابلة مع الموظف الحكومي 2، عمان 2023.

22 مقابلة مع الموظف الحكومي 2.

23 استعراض وثائق وتقييم احتياجات للوزارة (س). وثيقة سرية غير منشورة، 2019.

24 مراجعة سريعة لإطار الرصد والتقييم والتعلُّم والقدرة التحليلية في الوزارة (ج). وثيقة سرية غير منشورة، 2020. تقييم احتياجات سريع حول قدرات الوزارة (ص)، وثيقة سرية غير منشورة، 2021.

25 مقابلة مع الممثل (2) للمانحين الدوليين، عمان، 2023.

مُبسط يعزز التفكير المنعزل بدلاً من التفكير المنهجي المطلوب.[26] وبالتركيز على البرامج ذاتها، لا يولي التقييم اهتماماً كبيراً بالأنظمة التي تعمل فيها.

يحدد المانحون أهداف وتصاميم الدراسة، أو يوافقون عليها، مع إسهامات محدودة أو حتى دون أيّ إسهامات من الأطراف المؤثرة المحلية. وبما أن معظم التقييمات تركز على البرامج وتتقيد بها، فإن نطاقها محدود، ولا تراعي في معظمها تأثير البرامج على النتائج الإنمائية الأعم في الأردن أو مدى تماشي البرامج مع الاستراتيجيات والأهداف الوطنية أو باقي المبادرات والأنشطة التنموية الأخرى في البلد. ونادراً أيضاً ما يتحدد نطاق هذه الدراسات بمشاركة المجتمعات المحلية أو المجتمع المدني أو الحكومة للتأكد من تلبية أسئلة البحث للمعرفة المحلية والاحتياجات التعليمية.

وفي حين أن المانحين دائماً ما يؤكدون على أهمية النُهج التشاركية والتعاون مع الأطراف المؤثرة والمعنية في عمليات التقييم، فإن هذه النُهج تظل مرهونة بتفسيرات المانحين، وكثيراً ما يثبت أنها رمزية، وتقتصر على الدورات التعليمية أو تركز على «التشاور» الذي يعد دليلاً مرضياً على المشاركة لكن قلما يكون منهجياً أو منظماً بشكل كافٍ ليشكل عمليات ثنائية الاتجاه ذات مغزى.

تمتثل غالبية التقييمات لمعايير تقييم مشروعات المساعدة الإنمائية في منظمة التعاون الاقتصادي التي تشتمل على الملاءمة والفعالية والكفاءة والأثر والاستدامة. توحد هذه المعايير الممارسات المتبعة في التقييمات لكن ثبت أن العملية ذاتها تكون في كثير من الأحيان سطحية إضافة إلى الاستفادة المحدودة من النتائج.[27] واجهت معايير منظمة التعاون الاقتصادي انتقادات أيضاً بسبب محدودية نطاقها وتعزيزها النُهج الخطية ولأنها لا تكفي لفهم التغيرات التي تحدث في السياق أو مراعاة الاعتبارات السياسية والاقتصادية.[28]

وعلى الرغم من أن الهدف من إضافة معيار جديد في عام 2018 وهو معيار التماسك، كان الاستجابة للطابع المعقد للتغيير اللازم ورصد أوجه الترابط بصورة أفضل وتحسين التفكير المنهجي، فإن كثير من التقييمات لا تتصدى لهذه الجزئية بشكل فعال.[29] وقلما يُطلب من فرق التقييم بحث الصلات الموجودة في المنظومة على الرغم من الطابع المعقد والمزمن للتحديات الوطنية، ودرجة الترابط والتداخل مع البرامج والسياسات الإنمائية الأخرى، وأيضاً دراسة المناطق المتعددة المؤسسات التي تنفذ فيها الأنشطة والتدخلات البرنامجية.

26 Scott Chaplowe, and Adam Hejnowicz. 2021, "Evaluating Outside the Box: Evaluation's Transformational Potential," Social Innovations Journal 5 (March), available at: https://socialinnovationsjournal.com/index.php/sij/article/view/704.

27 Mateusz Pucilowski, "From Evidence to Action: Stakeholder Coordination as a Determinant of Evaluation Use" in Assessing the Impact of Foreign Aid, 2016

28 The DAC Network on Development Evaluation, "OECD DAC Evaluation Criteria: Summary of Consultation Responses," November 2018.

29 See "Better Criteria for Better Evaluation: Revised Evaluation Criteria Definitions and Principles for Use," 2018, available at: https://www.oecd.org/dac/evaluation/revised-evaluation-criteria-dec-2019.pdf

تتنوع التقييمات من ناحية الجودة والصرامة المنهجية، لكنها عادة ما تتقيد بالنوع. وبسبب ارتباط التقييمات بدورات تمويل البرامج، يُجري معظم المانحين تقييمات البرامج في منتصف فترة البرنامج أو عندما تقترب دورة البرنامج من نهايتها أو في نهايتها. يمكن لهذه التقييمات التجميعية في نهاية البرنامج أن ترصد حالة ومدى كفاءة البرامج عندما توشك على الاكتمال، لكنها لا تستطيع توقع تأثيرها بعد عدة سنوات على نحوٍ فعال.

وتُعد تقييمات الأثر التي تركز على العزو السببي محدودة. ونادراً أيضاً ما يتم إجراء تقييمات في مرحلة ما بعد الانتهاء من البرنامج، والتي يمكن أن تتحقق من استمرارية النتائج المرجوة من البرنامج بعد فترة معينة (من سنة إلى سبع سنوات). وهو ما ينطبق على التقييمات المواضيعية والقطاعية التي تتناول الدعم المقدم من مختلف المانحين التي لا تُجرى إلا نادراً.

التقرير التقييمي في حد ذاته لا يعني أن عملية التقييم قد انتهت، بل من المفترض أن يكون بمثابة إعلان عن بداية الجزء الأصعب منها.[30] فبدون التعليقات الهادفة والتفاعل مع نتائج البحث ربما تصبح العملية برمتها شكلية في نهاية المطاف.[31] على أيّ حال، تُنفذ التقييمات ضمن الإطار الهيكلي للعلاقة بين المانح والمتلقي التي في نهاية الأمر تتحكم في مصير التوصيات المنبثقة عن التقييم.[32]

في الأردن، لا يمكن دائماً لمس تأثير التقارير التقييمية خارج دائرة المانحين ومن ينفذون برامجهم. وتستهدف المعرفة المتولدة من التقييمات الجهات المانحة الأجنبية والمنظمات الدولية في الأساس، وليس الأطراف الفاعلة المحلية. علماً أن نتائج التقييمات المنبثقة عن البرامج التي يجري تنفيذها في قطاعات مختلفة في الأردن والتي تبلغ تكلفتها عدة ملايين من الدولارات توزع بإذعانٍ على المؤسسات الحكومية، دون استفادة حقيقية منها.

ولا يمكن للحكومة فعل أيّ شيء إزاء النتائج، نظراً لمحدودية الدافع والقدرة والموارد اللازمة لدمج التعلّم بصورة منهجية في الممارسات والسياسات أو متابعة المانحين للتأكد من إجراء التعديلات اللازمة على البرامج أو تكييفها مع السياق. وفي هذا الصدد، جاء في رد من الحكومة أن الاستفادة من التقييمات الواردة تعتمد على من يتلقى النتائج.[33] لا تمتلك الحكومة أيّ نهج نظامي لقياس جودة التقارير التقييمية أو لمعالجة نتائجها. ونادراً ما تقدم الحكومة ردوداً رسمية للمانحين بشأن هذه التقارير.[34]

أيضاً قلما يطلع المشاركون في البرامج أو المجتمعات المستفيدة منها والتي نفذت فيها هذه الأنشطة والتدخلات البرنامجية على نتائج التقييمات. وبينما عادة ما تُجمع البيانات من المشاركين في البرنامج أنفسهم، لكنهم لا يدعون غالباً إلى التحاور بشأن نتائج الدراسة.

30 Basil Edward Cracknell, Evaluating Development Aid: Issues, Problems and Solutions, Sage, 2000.

31 المرجع السابق.

32 Claus Rebien, "Participatory evaluation of development assistance: Dealing with power and facilitative learning," Evaluation 2.2, 1996.

33 مقابلة مع الممثل (2) للمانحين الدوليين، عمان، 2023.

34 مقابلة مع الممثل (1) للمانحين الدوليين، عمان، 2023.

ونتيجة لأوجه القصور تلك، تتكرر عدة نتائج وتوصيات بحثية دون طائل في التقارير التقييمية، مثل ضرورة إجراء تغيير معين في القوانين أو اللوائح. ونظراً للمشاركة المحدودة للأطراف المؤثرة المحلية في هذه الدراسات وعدم وجود إرادة سياسية في كثير من الأحيان لإجراء الإصلاحات اللازمة، فإن تنفيذ توصيات التقييم ونتائجه على أرض الواقع تواجه بعض المعوقات. ولهذا، لا تزال كثير من العقبات الهيكلية التي كانت تواجه البرامج الإنمائية في الماضي تشكل تحدياً للبرامج الجديدة.

تنفيذ المعرفة على أرض الواقع: التحديات التي تواجه استخدام المعرفة المتولدة من التقييمات وتحقيق الاستفادة منها

على الرغم من صعوبة تحديد مدى تأثير المعرفة على الممارسات والسياسات، فإن إحدى وسائل تقييم جودة الأبحاث تكون من خلال معرفة تأثيرها.[35] بوجه عام، يواجه العالم العربي صعوبات في الاستفادة من المعرفة أكثر من إنتاجها.[36] وتوجد عدة عوامل تحول دون اعتماد الأطراف الفاعلة السياسية تحديداً لنتائج الأبحاث، من بينها انعدام المساءلة السياسية والهياكل البحثية الأساسية العقيمة والأنظمة السياسية المغلقة.[37] أضف إلى ذلك الطابع غير الرسمي في عملية صنع السياسات وعدم كفاية التمويل وغياب ثقافة التعلُّم واستخدام الأدلة بوجه عام، التي تعد جميعها من العوامل المسببة لذلك أيضاً.[38]

لدينا هنا ثلاثة أجيال من التفكير في كيفية الاستفادة من الأبحاث في الممارسات والسياسات أو كيفية تطبيق المعرفة على أرض الواقع:[39] أولاً النماذج الخطية التي تشدد على التواصل التقليدي أحادي الاتجاه من الباحثين إلى صناع السياسات الذين يرون أن عملية تطبيق الإنتاج المعرفي تمر بمراحل يمكن التنبؤ بها. أما نماذج العلاقات الثانية فتتضمن مبادئ النشر الخاصة بالنموذج الخطي، لكنها تركز على التفاعلات القائمة بين الأشخاص الذين يستخدمون المعرفة، مع التشديد على التعاون والتعلُّم المشترك باعتبارهم إجراءات أساسية خلال عملية التطبيق. ويتمثل النموذج الثالث في النهج المنظومي الذي يهدف إلى الاستفادة من النموذجين السابقين مع إضافة الأنظمة الديناميكية التي تؤثر على أنواع التفاعلات بين مختلف الأطراف الفاعلة.

لكن النموذج الخطي السهل الذي يجري مشاركة النتائج فيه مع الجمهور الذي يُتوقع منه أن يعتمد هذه النتائج تلقائياً يُعد نموذجاً بالغ التبسيط.[40] إضافةً إلى أن اتباع النُهج الخطية خلال عملية تعميم الأبحاث لا يمكن أن تحدث تأثيراً كبيراً في ظل غياب الثقافة التي تُقدر إنتاج المعرفة والاستفادة منها.[41]

على المنوال نفسه، يمكن أن يضر الإفراط في التركيز على بعض الممارسات خلال التنفيذ العملي للمعرفة بمسألة الاستيعاب والتطبيق المفيد للمعرفة خاصة عندما تُترجم المعرفة في صورة مخرجات مكتوبة، في ظل ثقافة تُقدس الوسائل الشفوية وغير الرسمية.[42] من المهم بالقدر نفسه أيضاً مراعاة القدرة على معالجة المعرفة والآليات والأنظمة التي يمكن من خلالها إيصال المعرفة إلى عمليات صنع القرارات والسياسات عموماً.

حالياً في الأردن، غالباً ما تسير عملية إيصال نتائج التقييمات في اتجاه واحد بدلاً من الأسلوب الذي يجب اتباعه المتمثل في التفاعل المتعدد الاتجاهات مع النتائج وتأثيراتها. ولهذا فإن معظم التقييمات تعمل على تسهيل إحداث تغييرات محددة من البرامج تتعلق بالتعلُّم أحادي الحلقة لكنها نادراً ما تُحدث التغييرات اللازمة في المحاور الاستراتيجية القطاعية أو الوطنية.

مثلما أشرنا سابقاً، أبدت الحكومة الأردنية اهتماماً متزايداً بتحسين أساليب الإدارة من خلال الرصد والتقييم، وهو توجه يتلقى دعماً من المانحين الدوليين. تجلى هذا الاهتمام نوعاً ما في الترحيب بإنشاء إدارات لرصد الأداء ومتابعة التنفيذ في مختلف الوزارات وكذلك رئاسة الوزراء، التي صممت أداة لتقييم الأثر.[43]

لكن الثقافة المؤسسية السائدة في الهيئات الحكومية لا تقبل التغيير والتكيّف بسهولة، وهو أمر يتطلبه نظام الرصد والتقييم المتين. فغالباً ما يرتاب الموظفون الحكوميون ويشعرون بالتهديد من التقييمات التي ربما يرون أنها تستهدفهم شخصياً. أيضاً تُشكل محدودية الوعي في صفوف الموظفين الإداريين من الرتب المتوسطة في الهيئات الحكومية حول كيفية استغلال البيانات الجيدة واستخدامها عائقاً أمام القدرة على التعلّم والتكيّف.[44]

بشكل محدد، يمكن تلخيص التحديات التي تواجه استخدام الدراسات التقييمية في الأردن في عدة عوامل تتعلق بالطلب والعرض. فبينما تنشر كثير من وكالات التنمية الدولية تقييمات برامجها بصفة دورية، فإن دورة أبحاثها تختتم بنشر وتعميم التقارير. لكن بدأ بعض المانحين في تنظيم حلقات عمل مع الحكومة تهدف إلى إشراكها في طرح توصيات حول نتائج البحوث أو مناقشتها أو إيصالها لصناع القرار.[45]

لكن وبما أن العملية لا تزال ارتجالية ومرتبطة بالبرنامج نفسه، فقد ينتهي الأمر بإشراك الموظفين الحكوميين الصغار الذي لا يتمتعون إلا بسلطة محدودة في اتخاذ القرارات. وهو ما يحوّل هذا النشاط إلى ما

35 Emilie Combaz, Melanie Connor, and James Georgalakis, "Knowledge Translation in the Global South: An Exploratory Mapping of the Literature," IDS Working Paper 592, Brighton: Institute of Development Studies, 2023.

36 Hanafi, "Knowledge Produced but Not Used," 2018.

37 Ruth Stewart, Harsha Dayal, Laurenz Langer, and Carina van Rooyen, "Transforming Evidence for Policy: Do We Have the Evidence Generation House in Order?" Humanities and Social Sciences Communications, 2022.

38 James Georgalakis and Fajri Siregar "Knowledge Translation in the Global South: Bridging Different Ways of Knowing for Equitable Development," Brighton: Institute of Development Studies, 2023.

39 A. Best & Holmes, B. "Systems Thinking, Knowledge and Action: Towards Better Models and Methods," Evidence & Policy, Vol. 6(2), 2010, pp. 145159-, available at: https://doi.org/10.1332174426410/X502284

40 Barnard, G., Carlile, L., & Ray, D.B., "Maximising the Impact of Development Research," IDS, University of Sussex, 2008.

41 Anna Hopkins, et al. "Are Research-Policy Engagement Activities Informed by Policy Theory and Evidence? 7 Challenges to the UK Impact Agenda." Policy Design and Practice 4.3, 2010, pp. 341356-.

42 Georgalakis and Siregar "Knowledge Translation in the Global South: Bridging Different Ways of Knowing for Equitable Development."

43 https://pm.gov.jo/Default/Ar

44 مراجعة سريعة لإطار الرصد والتقييم والتعلُّم والقدرة التحليلية في الوزارة (ج). وثيقة سرية غير منشورة، 2020.

45 مقابلة مع الممثل (2) للمانحين الدوليين، عمان، 2023.

يشبه دورة لزيادة الوعي بدلاً من كونه مشاركة تهدف إلى دعم القرارات.

إلى جانب نشر التقارير، ينشر بعض المانحين أيضاً قاعدة بيانات كاملة للدراسات إضافة إلى إصدار مخرجات بحثية موجزة لتحسين إمكانية الاستفادة منها وتسهيل استيعابها. ومع ذلك، غالباً ما تُنشر الدراسات التقييمية باللغة الإنجليزية مع توفير ملخصات تنفيذية باللغة العربية. ولا يتابع معظم المانحين كيفية استفادة الأطراف الفاعلة المحلية من النتائج أو مدى فهمهم لها.

وبمجرد نشر التقرير التقييمي، يُصدر معظم المانحين أو المنظمات التي تنفذ البرامج خطة عمل داخلية أو وثيقة تعليقات إدارية لمتابعة عملية تنفيذ التوصيات، مع نشر عدد قليل منهم فحسب تعليقات تتضمن إجراءات رئيسية يجب اتخاذها وموعد البدء فيها والطرف المسؤول عن تنفيذها. لكن في واقع الأمر، وفي معظم الحالات، بمجرد إصدار التقرير التقييمي، يصعب تحديد الإجراءات التي يجب اتخاذها لتلبية نتائج وتوصيات التقييم.

وفيما يتعلق بالطلب، ومثلما أشرنا سابقاً، توجد عدة عوامل من بينها القدرات (المهارات والمعرفة والتوجهات) والمحفزات وسهولة الوصول والموارد المتاحة التي غالباً ما تؤثر على إقبال الأطراف الفاعلة المحلية على الاستفادة من مخرجات البحث. وبصورة أكثر تحديداً، فإن المعارك الجانبية على بسط النفوذ والافتقار في كثير من الأحيان إلى حالة معرفية مشتركة بشأن قطاع بعينه تجعل معرفة موظفي القطاع العام مجزأة بدرجة تحول دون تحسين قدرتهم على اتخاذ المواقف الاستراتيجية.

سبيل للمضي قدماً

تواصل الجهات الإنمائية الدولية الفاعلة في الأردن إجراء تقييمات البرامج المكلفة بينما يتحمل صندوق المساعدات الخارجية الذي يمثل شريان حياة للبلاد تكاليفها. وعلى الرغم من قدرتها على توليد عدد كبير من الأدلة القوية، الدقيقة بما فيه الكفاية، لإثراء السياسات والممارسات المحلية، لا تزال الأطراف الفاعلة المحلية لا تستغل الدراسات التقييمية على أكمل وجه.

ولتعزيز إقبال الأطراف الفاعلة المحلية على التقييمات، يجب على الحكومة أن تتأكد أولاً من أن النُهج والتدخلات التي يضطلع بها المانحون تساهم في تدعيم نهج تنموي منظومي متكامل يقر بترابط وتعقيد التحديات التي تواجهها البرامج في الأردن. يجب أن تكون الأهداف الوطنية أيضاً قابلة للقياس عبر سلاسل واضحة من النتائج والمعايير التي يدعمها الشركاء التنمويون ويساهمون فيها على نحوٍ ملموس. وفيما بعد، يمكن استخدام برامج التنمية الجديدة والتقييمات الخاصة بها لاختبار سلاسل النتائج تلك وتقدير التقدم الذي تم إحرازه وفي الوقت ذاته مواصلة تقديم الملاحظات والتعليقات الصارمة لمنفذي البرامج.

لكن الأدلة المستخدمة في السياسات تتطلب إجراء تغييرات في نظام وضع السياسات وكذلك نظام توليد الأدلة للتأكد من تماسك كلا النظامين. [46] يعني هذا جزئياً أنه يجب أولاً على منتجي المعرفة والوسطاء، المحليين أو من يحظون برعاية المانحين، التوصل لفهم واضح لمنظومة المعلومات المحلية وطبيعة التفاعل بين العرض والطلب على المعلومات. بعدها يجب عليهم ضمان أن عملهم متزامن مع سير عمل الأطراف الفاعلة المحلية. وهو ما يعني التوافق مع أيّ أُطر حكومية لتوليد وإدارة المعرفة، ومع البيئة السياسية في الأردن، بما في ذلك كيف وأين تصنع السياسات بصورة رسمية أو غير رسمية.

ولتحقيق المشاركة الفعالة، يجب أن تتمتع الجهات الفاعلة المحلية بالقدرات والأدوات الفنية الكافية لدعم اختيار أنواع التقييمات والمشاركة في تصميمها والتفاعل مع نتائجها، بما في ذلك القدرة على مراجعة ونقد مخرجات التقييم نفسها. يجب أيضاً أن ترتكز أنشطة تطبيق المعرفة على برنامج لتعزيز القدرات يستهدف المنظمات والأفراد على حدٍ سواء. ويجب على هذا البرنامج أن يشجع على زيادة الإقبال على المعرفة (خلافاً للجهات العليا في الحكومة) والقدرة على توليف وإعادة صياغة المعرفة لتناسب شرائح مختلفة من الجماهير.

بعد التأكد من وجود القدرات اللازمة، سيتعين بعدها على أيّ برنامج تنمية واسع النطاق إطلاق عملية أساسية تهدف إلى إشراك الأطراف الفاعلة المحلية ذات الصلة في المراحل الأولى من تصميم البرنامج. خلال هذه المرحلة، ستشارك الأطراف الفاعلة المحلية في تطوير خطة العمل البحثية الخاصة بالبرنامج وتصميم نظام الرصد والتقييم والتعلُّم. وهذا تحديداً سيمنح الأطراف الفاعلة المحلية الفرصة لإدراج أجندة التعلُّم الخاصة بهم ضمن البرنامج والتأكد في نهاية المطاف من أن أيّ بحث يتصل بالبرنامج ويدعمه المانحون قادر على سد الفجوات المعرفية المحلية و/أو يلبي الاحتياجات السياساتية.

ستشكل المساهمات المحلية لاختيار أنواع التقييمات والمنهجيات أهمية في تحديد الأدلة التي تعتبر كافية وذات مصداقية في سياق يتسم بمحدودية الموارد وعظم الاحتياجات مثل السياق الأردني. مثلاً من المعروف أن التجارب العشوائية المحكومة مكلفة للغاية، وغالباً ما تطرح أسئلة محددة، وبالتالي ربما لا تكون مناسبة كثيراً للإجابة على بعض الأسئلة الخاصة بالسياسات العامة.[47] لكن في الوقت ذاته، ربما تكون التقييمات المنظومية والتنموية والتي تُجرى في مرحلة ما بعد الانتهاء من البرنامج، وكذلك التقييمات القطاعية والتجميع القطاعي لنتائج البحث، قادرة على تلبية احتياجات معرفية أوسع نطاقاً. ويمكن أن تتحمل الجهات المانحة المختلفة تكلفة هذه الدراسات لإثراء الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل إدارة عمليات التنمية في الأردن.

وبغض النظر عن نوعها، لا بد أيضاً من توسيع النطاق المعتاد للدراسات التقييمية من أجل الوصول إلى قياس أكثر دقة لمدى صلة البرامج بالاحتياجات، وكذلك ارتباطه بالأولويات الوطنية والتدخلات والأنشطة الحالية والمرتقبة، والمساهمة في تحقيق الأهداف والمؤشرات الوطنية. وبهذه الطريقة، يمكن أن تساعد الدراسات التقييمية في التحقق من امتثال نظام التنمية للمعايير، وتسريع الإصلاحات والإجراءات المحلية اللازمة، والتشجيع على مزيدٍ من التعاون بين الحكومة ومجتمع المانحين. يمكن أن تساهم أيضاً في توصيف وتحديد مسارات التغيير المنهجي اللازمة.

يجب تحديداً أن تعمل التقييمات على تقدير التقدم الذي تم إحرازه فيما

46 Ruth Stewart, Harsha Dayal, Lauremz Langer et al. "Transforming Evidence for Policy: Do we have the Evidence Generation House in Order?" Humanities and Social Sciences Communications 9, 2022, p.116.

47 See Sunil Mitra Kumar, "RCTs for better policy? The case of public systems in developing countries," 2016. Debates on the usefulness of RCTs also range from concerns about internal and external validity (Worrall 2007; Cartwright 2007, 2011) and the tendency to ask narrow questions (Reddy 2012; Rodrik 2009) to concerns regarding its policy prescriptions (Fravereau 2014).

يتعلق بمواءمة العمل التنموي مع مبادئ التعاون الإنمائي الفعال ومدى تكيّف أجندة المساعدات مع الواقع المحلي. مثلاً، من المتوقع أن تدقق كافة التقييمات في الكيفية التي يساهم بها العمل التنموي للمانحين في تحقيق ضرورات التكيّف مع الواقع المحلي، خاصة من ناحية القيام بإعادة هيكلة محسوبة لديناميات المساعدات الإنمائية لدعم الإشراف المحلي على عملية التنمية والتحكم فيها. وهو ما سيغطي بالضرورة كافة أشكال إنتاج المعرفة المتعلقة بتحديد مدى تمكين الجهات المحلية من تصميم وتنفيذ الدراسات التقييمية وترجمة نتائجها على أرض الواقع.

المراجع

Barnard, Geoff, Liz Carlile, and Deepayan Basu Ray. “Maximising the Impact of Development Research.” Development 16, 2006.

Best, Allan, and Bev Holmes. “Systems Thinking, Knowledge and Action: Towards Better Models and Methods.” Evidence & Policy 6.2, 2010, pp. 145159-.

de Haan, Arjan. “In Focus: Stepping up Support for and Use of Southern Research,” 2023. https://www.oecd-ilibrary.org/sites/18914882-en/index.html?itemId=/content/component/18914882-en

Combaz, E.; Connor, M. and Georgalakis, J. “Knowledge Translation in the Global South: An Exploratory Mapping of the Literature,” IDS Working Paper 592, Brighton: Institute of Development Studies, 2023.

Chaplowe, Scott, and Adam Hejnowicz. “Evaluating Outside the Box: Evaluation’s Transformational Potential.” Social Innovations Journal 5, 2021, https://socialinnovationsjournal.com/index.php/sij/article/view/704.

Cracknell, Basil Edward. Evaluating Development Aid: Issues, Problems and Solutions. Sage, 2000.

Guerrero, Alejandro. “Dealing with Messy Realities in Monitoring and Evaluation,” 2023.

Global Partnership for Effective Development Cooperation. “Jordan Country Profile,” 2018, available at: https://effectivecooperation.org/system/files/202006-/jordan2018.pdf

Global Partnership for Effective Development Cooperation. “Making Development Cooperation More Effective: Headlines of Parts of 1 and II of the Global Partnership 2019 Progress Report,” 2019, available at: https://effectivecooperation.org/system/files/202001-/GPEDC_2019-Report_Glossy_EN.pdf

Hanafi, Sari. “Knowledge Produced but not Used: Predicaments of Social Research in the Arab World.” Universities in Arab Countries: An urgent Need for Change Underpinning the Transition to a Peaceful and Prosperous Future, 2018, pp. 143162-

Hopkins, Anna, et al. “Are Research-Policy Engagement Activities Informed by Policy Theory and Evidence? 7 Challenges to the UK Impact Agenda.” Policy Design and Practice 4.3, 2021, pp. 341356-.

International Initiative for Impact Evaluation. “3ie’s Evidence Use and Impact Measurement Approach.” April 2021, available at: https://www.3ieimpact.org/sites/default/files/20213/01-ie-evidence-use-measurement-approach-web.pdf

Johnson, Kelli, et al. “Research on Evaluation Use: A Review of the Empirical Literature from 1986 to 2005.” American journal of evaluation 30.3, 2009 pp. 377410-, available at: https://www.researchgate.net/publication/249773184_Research_on_Evaluation_UseA_Review_of_the_Empirical_Literature_From_1986_to_2005

Jordan Times. "0.4% Drop in Unemployment Rate in Q4 2022-DoS." Jordan Times, 2023, available at: https://jordantimes.com/news/local/04-drop-unemployment-rate-q42022-%-E2%80%94-dos

Koon, Adam D., et al. "A Scoping Review of the Uses and Institutionalisation of Knowledge for Health Policy in Low- and Middle-Income Countries." Health research policy and systems 18, 2020, pp. 112-, available at: https://doi.org/10.1186/s12961-019-2-0522

Larnger L., and R. Stewart. "The Science of Using research: Why it Starts with the Policymaker." The Conversation, 19, 2016, available at: https://theconversation.com/the-science-of-using-research-why-it-starts-with-the-policymaker-59265

Ministry of Planning and International Cooperation. "Foreign Assistance Committed to Jordan Report," April 2022, available at: https://mop.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/foreign_assistance_committed_to_jordan__report_q1_20220-.pdf.

Newman, Kirsty, et al. "What is the Evidence on Evidence-Informed Policy Making? Lessons from the International Conference on Evidence-Informed Policy Making." International Network for the Availability of Scientific Publications (INASP), Oxford, UK, 2013.

OECD, OCDE. "Better Criteria for Better Evaluation: Revised Evaluation Criteria Definitions and Principles for Use." 2018, available at: https://www.oecd.org/dac/evaluation/revised-evaluation-criteria-dec-2019.pdf

OECD, OCDE. "Development Co-operation Report 2023: Debating the Aid System," 2023, available at: https://doi.org/10.1787/f6edc3c2-en

Pucilowski, Mateusz, "From Evidence to Action: Stakeholder Coordination as a Determinant of Evaluation use" Assessing the Impact of Foreign Aid, Academic Press, 2016, pp. 137147-.

Rebien, Claus C. "Participatory evaluation of development assistance: Dealing with power and facilitative learning." Evaluation 2, no. 2, 1996, pp. 151171-.

Rogers, Patricia J. Overview: strategies for causal attribution. UNICEF Office of Research-Innocenti, 2014, available at: https://www.unicef-irc.org/publications/pdf/brief_6_overview_strategies_causal_attribution_eng.pdf

Schenker, David. "Abdullah, Biden Need to Discuss Economics Too," The Washington Institute for Near East Policy, February 2023, available at: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/abdullah-and-biden-need-discuss-economics-not-just-israeli-palestinian-tensions

Stewart, Ruth, et al. "Transforming Evidence for Policy: Do we have the Evidence Generation House in Order?" Humanities and Social Sciences Communications 9.1, 2022, pp. 15-, available at: https://doi.org/10.1057/s415995-01132-022-

The DAC Network on Development Evaluation. "OECD DAC Evaluation Criteria: Summary of Consultation Responses," November 2018, available at: https://ieg.worldbankgroup.org/sites/default/files/Data/DAC-Criteria/ConsultationReport_EvaluationCriteria.pdf

Wise, M. Norton. "Thoughts on Politicization of Science through Commercialization." Science in the Context of Application. Dordrecht: Springer Netherlands, 2010, pp. 283299-.

المنظمة (أ). « استعراض وثائق وتقييم احتياجات للوزارة (س)». وثيقة سرية غير منشورة، 2019.

المنظمة (أ). «مراجعة سريعة لإطار الرصد والتقييم والتعلُّم والقدرة التحليلية في الوزارة (ج)». وثيقة سرية غير منشورة، 2020.

المنظمة (ب). «تقييم احتياجات سريع حول قدرات الوزارة (ص). 2021»، وثيقة سرية غير منشورة، 2021.

الجزء الرابع

استعادة المعرفة بصفتها منفعة عامة غير سلعية

النُهج الطوباوية المثالية والقيود المطبقة في مجال العلوم (الاجتماعية) المفتوحة والبديلة في لبنان: تجربة مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية

ماري نويل أبي ياغي وليا يمين

مقدمة

تمر أبحاث العلوم الاجتماعية بتحولات جذرية في دول الشمال في ظل انخفاض التمويل الحكومي الذي يأتي بالتزامن مع انتشار التمويل والإنتاج العلميين اللذين يرتكزان على «المشروعات»، وهو ما أدى إلى زيادة هشاشة أوضاع الباحثين وتحويل الجامعات إلى «مؤسسات تجارية أكاديمية» وجعل الأجندات البحثية تتماشى مع أولويات وكالات التمويل. وقد أثرت هذه الديناميات والعمليات أيضاً على المنطقة العربية[1] بما فيها لبنان.

في المنطقة بوجه عام، يعتبر «الباحثين الذي يعملون في المؤسسات الحكومية والأكاديمية»[2] هم المسؤولون عن إنتاج العلوم الاجتماعية. وفي لبنان، غالباً ما تركز الجامعات (الحكومية والخاصة على حد سواء)[3]على التدريس أكثر من إنتاج وإجراء الأبحاث. وفي حين توجد مراكز بحثية تتبع تلك الجامعات، فإن دورها يقتصر على ما يشبه النوادي الاجتماعية التي يمكن الانضمام إليها بصفة تطوعية، دون المشاركة في إنتاج أبحاث أو التأثر بمراكز الفكر الأنجلوسكسونية والسير وفقاً لأجندات سوق السياسات البحثية.[4]

وفي هذا الصدد، ظهر منتجو معارف من خارج الميادين الجامعية المعتادة والمُعتَرف بها (وفقاً للتصور البورديوي)، مع اقتباس الأساليب العلمية من مجالات تخصصاتهم، وتطوير ونشر أبحاث للجمهور الأوسع.

لكن منتجو المعارف التقليديون والمستجدون عملوا بمعزلٍ عن بعضهم، ونادراً ما تعاونوا معاً، وهو ما أدى إلى خلق توترات بين الباحثين من الأوساط الأكاديمية والباحثين الذين يوصفون بأنهم خبراء في دوائر إنتاج المعرفة البديلة.

عند استعراض هذا التوتر الراهن والاعتراف المحدود الذي ربما يوجد بين ما يسمى «بالعلوم» التي يجري إنتاجها في الوسط الأكاديمي، و»العلوم» التطبيقية أو ذات التوجه العملي[5] المنشورة من خارج المراكز الجامعية، فإن هذه المقالة البحثية لن تتقيد بمثل هذا «التعارض» بل ستراعي بدلاً من ذلك اختلاط فضاءات إنتاج المعرفة.

1 See The Centre For Social Sciences Research and Action Social Science for change, Political economy of research in social sciences in the Arab world (En-Fr-Ar) (this cfp is closed), August 2019, available at https://civilsociety-centre.org/content/political-economy-research-social-sciences-arab-world-en-fr-ar-cfp-closed

2 Rigas Arvanitis, Roland Waast and Abdel Hakim Al-Husban, "2010 World Social Science Report: Social sciences in the Arab world," International Social Science Council, 2010, p. 1.

3 تأسست الجامعة الأميركية في بيروت عام 1863، بينما تأسست جامعة القديس يوسف في بيروت في عام 1875، ويرجع تأسيس الجامعة اللبنانية إلى عام 1953.

4 عدنان الأمين، إنتاج الفراغ. التقاليد البحثية العربية، الدار العربية للعلوم، 2021.

Candice Raymond, Myriam Catusse, and Sari Hanafi, "Un miroir libanais des sciences sociales," Diacritiques Éditions, 2021, pp. 364. (Raymond, Catusse, and Hanafi, Un miroir libanais des sciences sociales).

5 حول هذه النقطة وبالتركيز على العلوم السياسية في الولايات المتحدة:

See Rogers M. Smith, "Still Blowing in the Wind: The American Quest for a Democratic, Scientific Political Science," Daedalus, Vol. 126, No. 1, 1997, pp. 253287-.

حول لبنان، وحديثاً:

See Raymond, Catusse, and Hanafi, Un miroir libanais des sciences sociales.

على المستوى العالمي، لجأ الباحثون إلى مصادر العلوم المفتوحة لإنتاج المعرفة ونشرها بصورة بديلة خارج الميادين التقليدية، بهدف إتاحة الأبحاث للجميع وتجاوز تقييدات الوصول إلى المحتوى وحظر الاشتراكات غير المدفوعة والتحكمات الأخرى.

وبالفعل، شهد العقدين الماضيين زيادة النقاشات الدائرة في ميدان إنتاج المعرفة والنشر الأكاديمي حول العلوم المفتوحة والانتفاع الحر. لا يزال تعريف العلوم المفتوحة مبهماً وفضفاضاً، فهو يهدف إلى جعل الأبحاث والمعرفة والبيانات متاحة كلياً للاستخدام وإعادة الاستخدام من قبل أيّ فردٍ في المجتمع.

وبوصفه بناء شمولي، فإن هذا التعريف يسعى من ناحية إلى السماح للجميع بالمشاركة في عملية إنتاج المعرفة وتقييمها ونشرها. ومن ناحية أخرى، يمكن أن ييسر ويسهل تبادل البيانات والمعلومات، وتعزيز التعاون من أجل النهوض بالعلوم، وأيضاً تحقيق المنفعة للمجتمع ككل.[6] ومن هذا المنطلق، فإن العلوم المفتوحة تساهم في دمقرطة المعرفة خارج الميادين والمؤسسات العلمية التقليدية مثل الجامعات، مع تضمين الصالح العالم في جوهر فلسفتها.

نظرياً، تُعد العلوم المفتوحة ذات تخصصات ولغات متعددة. ويمكن أن تشمل عناصر متنوعة وممارسات بحثية وأساليب نشر متعددة، مثل الانتفاع الحر والمصادر المفتوحة وحرية النشر والتواصل وإتاحة الحوار بين كافة الأطراف الفاعلة وجعل البرمجيات والتطبيقات والأجهزة متاحة للجميع، من جملة أمور أخرى. ولتحقيق الفعالية والتأثير من العلوم المفتوحة، يجب أن تكون موثوقة ومقنعة، وترتكز على منهجيات متينة، وتخضع لمراجعة وتقييم دقيقين وشفافين، كل ذلك مع الحرص على الحفاظ على الحياد القيمي.

تهدف هذه الورقة البحثية، من خلال دراسة تجربة مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية (CeSSRA)، إلى تسليط الضوء على القيود المفروضة على التطبيقات العملية لمثل هذه الأساليب الطوباوية بالغة المثالية لإنتاج المعرفة ونشرها، وفي الوقت ذاته تقييم المؤثرات الهيكلية في مجال إنتاج المعرفة ككل على الأطراف الفاعلة فيه بما في ذلك المصادر البديلة وغير التقليدية.

تستند الورقة إلى حدٍ كبير على التجارب والمسارات الشخصية للمؤلفتين، وهما حالياً المديرتان المشاركتان في مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، وهو مركز بحثي مستقل للعلوم الاجتماعية ذو طابع عملي. وتنحدر كلتاهما من خلفية مختلفة، فإحداهما حاصلة على التعليم التقليدي في العلوم السياسية أما الأخرى فتنتمي للحقل الإبداعي. وخلال عملهما في المركز، قامتا بدمج خلفياتهما وأساليبهما وذلك لإنتاج معرفة تستند إلى المنهجيات العلمية ومعايير النشر، وكذلك لتطوير أساليب مبتكرة لعرض ونشر أبحاث المركز بحيث تتماشى مع الهدف المتمثل في إتاحة المعرفة للجميع دون قيود. وهكذا، تهدف هذه المقالة إلى تسليط الضوء على مشهد إنتاج المعرفة في لبنان، والتوترات والقيود المتأصلة فيه، وسوف تدرس وتثير تساؤلات بشأن المسعى اليوتيوبي بالغ المثالية الذي يرمي إلى نشر الأبحاث الموثوقة والمتاحة للجميع لخدمة الصالح العام.

6 See UNESCO, Development of the UNESCO Recommendation on Open Science, 2021.

إنتاج البيانات وتجميعها وتصنيفها والوصول إليها

يشتهر لبنان على نطاق واسع بنقص البيانات والمعلومات التي يمكن للجميع الوصول إليها بحرية. ويرجع تاريخ آخر إحصاء رسمي للسكان إلى عام 1932، ومن المعروف أن عمل المؤسسات الحكومية يلفه الغموض، ونادراً ما تستند إلى بيانات دقيقة أو تكشف عن هذه البيانات. وعلى الرغم من إصدار قانون «حق الوصول إلى المعلومات» في عام 2017، فقد اشتمل على عدد من القيود، لا سيما فيما يتعلق بطريقة تنفيذه، التي لا تتضمن آليات محددة للتطبيق أو العقاب، ويُطبق القانون فقط على المؤسسات الحكومية والعامة ويستثني الهيئات الخاصة.[7]

بالإضافة إلى ذلك، لا ينص القانون على ميزانية مخصصة لتلك المؤسسات من أجل رقمنة وجمع البيانات الخاصة بها.[8] إلى جانب ذلك، لم يتطرق القانون أيضاً إلى المشكلة الجذرية المتعلقة بجمع البيانات ومعالجتها وإتاحتها للجميع بحرية، ناهيك عن مسألة غياب الإرادة السياسية لجعل البيانات في متناول الجميع. وبالفعل، تطلب مبادرة غربال - وهي منظمة غير ربحية معنية بمراقبة الشفافية في المؤسسات الحكومية والتحقق من التزامها بقانون حق الوصول إلى المعلومات - من الإدارات العامة تزويدها بمعلومات وتقارير حول معدلات الاستجابة كل عام، وجاء في تقريرها لعام 2022 أن أقل من نصف الإدارات (44%) التي تواصلت معها استجابت لطلبها، ولم تقدم سوى 28% منها فقط المعلومات المطلوبة كاملة.[9]

ومن ثم، لن يكون من قبيل المبالغة القول إن القطاع العام يجمع بيانات قليلة للغاية، إن كان يجمع بيانات من الأساس، ونادراً ما يجعلها متاحة للجميع. «[...] حتى الهيئات الحكومية المكلفة صراحةً بجمع البيانات - مثل «المجلس الوطني للبحوث العلمية» والمراكز البحثية التابعة له - لا تجعل بياناتها متاحة وفي متناول الجميع بسبب النقص الشديد في التمويل الذي يدفعها إلى حد بيع بياناتها من أجل مواصلة عملها»[10].

7 انظر برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي في لبنان، الحق في الوصول الى المعلومات، متاح على https://www.undp.org/ar/lebanon/projects/alhq-fy-alwswl-aly-almlwmat

"تتشكل الإدارات المُلزمة بتطبيق القانون من طائفة متنوعة من الكيانات العامة والخاصة، المعنية بالمصلحة العامة، بما فيها بشكل خاص: الوزارات والمؤسسات العامة والمجالس والصناديق والبلديات واتحاداتها والمحاكم والشركات الخاصة التي تدير مرافق عامة والمنشآت العامة والجمعيات ذات المنفعة العامة".

8 See Kareem Chehayeb, Access to Information in Lebanon, The Tahrir Institute for Middle East Policy, June 2021, available at https://timep.org/202123/06//access-to-information-in-lebanon/

9 انظر مبادرة غربال، خلاصة تقرير مبادرة غربال السنوي الخامس: الشفافيّة في الإدارات العامّة اللبنانية 2022، 2022، متاح على https://elgherbal.org/ar/reports/nHVHAyu9hrirufmnOSht

10 See Karim Merhej, The Promise of Open Data in Lebanon, The Tahrir Institute for Middle East Policy, January 2021, available at https://timep.org/202115/01//the-promise-of-open-data-in-lebanon/ (Merhej, The Promise of Open Data in Lebanon).

على المنوال نفسه، فإن إدارة الإحصاء المركزي - التي تتمثل مهمتها وفقاً للمذكور على موقعها الإلكتروني في «جمع ومعالجة وإصدار ونشر الإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية على الصعيد الوطني وتزويد كافة المستخدمين بالمعلومات المدعومة بالأدلة لصنع القرار» -[11] لم تتمكن من توفير معلومات مُحدثة بصفة دورية، وتنشر بيانات على موقع إلكتروني يصعب تصفحه وليس من السهل استخدامه. علاوة على ذلك، فإنها تفتقر إلى الاستقلالية المالية التي عادة ما تتوفر من خلال المنح، كذلك واجهت في أحيانٍ كثيرة انتقادات لِتقاريرها الإحصائية بسبب بعض الجوانب المنهجيةً مثل أخذ العينات والنطاق الجغرافي والجودة المنخفضة للدراسات الاستقصائية.

لا تقتصر البيانات الضعيفة وغياب التنسيق بين الهيئات المختلفة على المؤسسات الحكومية فحسب، بل ينطبق ذلك على القطاع الخاص أيضاً[12]. خاصةً منظومة الأمم المتحدة، والقطاع غير الربحي. انتشر ذلك كثيراً خلال واحدة من الأزمات الأخيرة في البلاد، بعد انفجار مرفأ بيروت، والعدد الهائل من الأنشطة الترابطية والتضامنية التي نظمت في ظل غياب مخزٍ لدراسات «تقييم الاحتياجات».[13]

تُنظم هذه الديناميات أيضاً قطاع منتجي المعرفة وتتحكم فيه. فمن ناحية، تمثل عقبة كبيرة عندما يتعلق الأمر بإتاحة الوصول إلى البيانات الثانوية العلمية الموثوقة والاعتماد عليها واستخدامها، وهو ما قد يدفع البعض إلى إجراء دراساتهم الاستقصائية الكمية، في حال سمحت الموارد، لكنها تكون في كثير من الأحيان على نطاق محدود (فيما يتعلق بأخذ العينات والنطاق الجغرافي على سبيل المثال).

تُعد هذه النوعية من الدراسات الاستقصائية ضرورية، لكنها تظل محدودة التأثير بما أن البيانات الوطنية الأساسية لا تزال غامضة أو غير متاحة. ومن الناحية الأخرى، يساهم هذا في عمليات التماثل داخل القطاع، أو يمكن القول إعادة إنتاج واستنساخ «أساليب العمل» القائمة بالفعل، إذ يحتفظ بعض منتجي المعرفة ببياناتهم، وينشرون أبحاثهم في فضاءات تُقيد الوصول إلى المحتوى دون دفع اشتراكٍ، ونادراً ما يشاركون في مبادرات تبادل المعارف ومشاركة البيانات.

تتمثل المبادئ الأساسية لفلسفة الانتفاع الحر في دمقرطة المعرفة، والنظر إلى المعرفة بوصفها أداة لخدمة الصالح العام. دعا المدافعون الأوائل عن فكرة الانتفاع الحر إلى إزالة تقييدات الوصول إلى الأبحاث والمعارف من خلال استغلال التقنيات الرقمية،[14] ورأوا أن هذا قد يساهم في حل مشكلات الوصول للقراء وتأثير الأبحاث التي تعصف بعالم النشر

11 انظر إدارة الإحصاء المركزي، متاح على http://www.cas.gov.lb/index.php/home-ar

12 لن نتطرق بتعمقٍ في هذه الورقة إلى قطاع استطلاعات الرأي العام، لأن ذلك سيتطلب دراسة منفصلة كلياً.

13 See The Centre for Social Sciences Research and Action, Solidarity Initiatives in Lebanon: Data Iteration 1, August 2020. Response to the Beirut Blast, August 2020, available at https://daleel-madani.org/civil-society-directory/centre-social-sciences-research-and-action/resources/solidarity-initiatives-lebanon-data-iteration-1-august-2020-response-beirut-blast

14 انظر مبادرة بودابست للنفاذ المفتوح، ترجمة إعلان بودابست إلى العربية، فبراير 2002، متاح على https://www.budapestopenaccessinitiative.org/read/arabic-translation/

ونموذج دفع الاشتراكات، الذي يقوم على استحداث ندرة مفتعلة في المعلومات ويُقيد في الوقت ذاته الوصول للبيانات ويفرض حماية على الأبحاث التي مولتها الحكومة من أموال دافعي الضرائب.[15] يبقى أن نقول، إنه في ظل عدم وجود سياسات تنظم حق الانتفاع العام في العالم وفي لبنان على وجه التحديد، فإن إتاحة البيانات والأبحاث للجميع هي مسألة تتوقف على تقدير كل مؤسسة.

نشأت فكرة ما سيصبح فيما بعد مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية قبل أكثر من عقدٍ، قبل بزوغ ما أطلق عليها «حركة البيانات المفتوحة» في لبنان التي ظهرت عقب انفجار مرفأ بيروت في عام 2020، مع مطالبة مجموعات من النشطاء ذوي التوجه العلمي أو البارعين في مجال التكنولوجيا بإتاحة الوصول إلى البيانات الحرة والموثوقة للجميع.[16]

تأسس المركز عام 2006، أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان في تموز/يوليو، على يد مجموعة من النشطاء وطلاب الدكتوراه، سعياً لتلبية الحاجة الملحة لجمع البيانات المرتبطة بجهود المجتمع المدني والمحلي وإصدارها وتصنيفها وجعلها مفهومة ومفيدة، فقد كانت الجهود الإغاثية التي جاءت استجابة لحركة النزوح الداخلي فوضوية للغاية وتتألف من مزيج متناقض. ومنذ لحظة إنشائه، كان المركز مدفوعاً بمبدأ الانتفاع الحر من البيانات وحرية تداول المعلومات. بدا المسعى الأساسي حينها سهلاً: متمثلاً في جمع البيانات حول المبادرات المدنية المشاركة في جهود إغاثة السكان النازحين داخلياً من جنوب لبنان إلى العاصمة بيروت، ثم تنظيم هذه البيانات وتصنيفها، وجعل إمكانية الوصول إليها مفتوحة أمام الجميع.

تقتضي الجزئية الأخيرة - ضمنياً - إتاحة الوصول للبيانات للأطراف الفاعلة ذاتها وذلك لتيسير التنسيق فيما بينها والحد من ازدواجية الجهود، وكذلك إتاحتها للجمهور عامةً.

ومنذ تأسيس المنصة في 2006، أخذت في التوسع بصورة كبيرة، وهو ما استدعى إعادة هيكلة لِمرتين في عامي 2011 و2017 لتكون قادرة على تلبية احتياجات ملايين الزوار. وقد أصبحت مرجعاً لكافة منظمات المجتمع المدني في القضايا التي تتعلق بالبلاد. ومع زيادة مصداقيتها، تزايدت مطالبات الأطراف الفاعلة «باستغلال هذه البيانات في شيء ما» وإجراء وإنتاج أبحاث تشكل قاعدة لمصادر مدعومة بالأدلة لكافة الأطراف الفاعلة في المنظومة.

لذا بدأ المركز في إصدار نواتج معرفية ونشر البيانات في هيئة مواد بصرية تتناول القضايا المتعلقة بالفضاء المدني والعمل العام لحظة حدوثها (وظلت هذه المخرجات تشكل الركيزتان الأساسيتان لأبحاث المركز إلى الآن) مثل تصميم خرائط تحدد مواطن الضعف وأخرى خلال الانتخابات، ونشر مواد بصرية حول المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية،

15 See Peter Suber, The taxpayer argument for open access, September 2003, available at https://dash.harvard.edu/bitstream/handle/14725013//suber_taxpayer.htm?sequence=1

See Peter Suber, 52-. Problems and Opportunities (Blizzards and Beauty), in Knowledge Unbound. 1st ed., 2019, available at https://knowledgeunbound.mitpress.mit.edu/pub/mm4qzuo4/release/1

16 Merhej, The Promise of Open Data in Lebanon.

وإعداد تقارير حول مبادرات منظمات المجتمع المدني.[17] وقد نُظمت هذه الجهود في صورة مؤسسية عام 2013، لتتحول إلى مركز بحثي محوري مكتمل الأركان. في البداية تأسس هذا المركز استناداً إلى الخبرات الداخلية متعددة التخصصات لفريقه الأساسي، وتوجت جهودهم مع إطلاق منصة إلكترونية أتاحت الأبحاث للجميع.

منذ اللحظة الأولى، كان الشاغل الأساسي هو الاعتماد على توحيد ودمج المنهجيات العلمية والمتينة، بهدف الوصول إلى معايير نشر متميزة تتماشى مع المعايير المعتمدة دولياً، وفي الوقت ذاته الالتزام بإنتاج أبحاث سياقية تستجيب للواقع المحلي. ولا يزال هذا الالتزام الراسخ يُميز المركز عن باقي منتجي المعرفة في لبنان والمنطقة. من الناحية العملية، تُرجم ذلك إلى مجموعة متنوعة من أشكال النشر التي تشمل المقالات الطويلة والمذكرات السياسية والتقارير ودراسات الحالة وأيضاً الخرائط التوضيحية والمواد المرئية، التي لا تزال جميعها تمتثل لمعايير النشر العلمي، متمثلةً في: اتباع المنهجيات السليمة والاستعانة بمراجعة النظراء والالتزام بأن تكون الكتابة والمراجع واضحة ومدعومة بالأدلة.

مثلت تعددية التخصصات أيضاً عنصراً أساسياً في تكوين الركيزة البحثية وتشكيل هوية المركز. فهي لا تقتصر فقط على اقتباس الأساليب أو المنهجيات من التخصصات المختلفة، وإنما تتضمن إنتاج أبحاث تجمع بين عدة منهجيات وأساليب، بدايةً من فكرة وتصميم البحث الأولي، حتى النشر والتوزيع.

يتجسد هذا العنصر المتعدد التخصصات أيضاً في تشكيل أعضاء الفريق الأساسي الذين ينحدرون من خلفيات وميادين مختلفة، بداية من الأوساط الرقمية والتكنولوجية والحقول الإبداعية إلى دوائر العلوم الاجتماعية.

في الواقع العملي، يمكن دراسة وملاحظة تعددية التخصصات هذه في عملية تطوير ونشر المواد البصرية والخرائط التفاعلية، خاصة التي تتناول الإجراءات الجماعية.[18] تستند تلك الخرائط إلى تحليل الفعالية الاحتجاجية،[19] ووضع آلية لتصنيف الإجراءات الجماعية من ابتكار فريق المركز، الذي قاد عملية جمع البيانات المتعلقة بالإجراءات الجماعية في البلاد، ثم تثليث البيانات في مرحلة ثانية، في محاولة لِتوثيقها وتصنيفها وترميزها ضمن خريطة جغرافية تفاعلية متاحة للجميع.

جاء اختيار عرض هذه البيانات تحديداً في خرائط مدفوعاً بعدة عوامل، من بينها السعي إلى دحض الفكرة الجوهرية واسعة الانتشار بأن لبنان يفتقر إلى الحركات الاجتماعية وأن عمليات الحشد والتعبئة تخضع بشكل صارم للطائفية، وتسليط الضوء على أشكال احتجاجية أكثر هدوءاً وأقل بروزاً في مختلف أنحاء البلاد، وأخيراً لاستعراض الشكاوى المتنوعة والمطالب الشعبية، وكذلك الأطراف الفاعلة في عمليات التعبئة.

أتاح اختيار تصميم الخريطة كلياً من البداية إمكانية نشر البيانات بأسلوب تفاعلي سهل الاستخدام، والسماح في الوقت ذاته للفريق بتحديد مدى دقة المواقع الجغرافية بالنظر إلى تأمين الحماية للمتظاهرين، إضافةً إلى إتاحة بعض الفروقات الدقيقة في العرض المرئي مثل عدم تضمين مجموعات التعبئة في كل منطقة على حدة (مثلاً إظهار أن عمليات التعبئة كانت مركزة في العاصمة بنسبة أكبر)، وتبني بدلاً من ذلك تجميعات دينامية تتغير عند تنقُّل المستخدم على الخريطة التفاعلية.

كانت هذه المسائل أيضاً تكمن في قلب الدافع وراء تأسيس منصة بحثية متاحة للجميع تمتثل آليات نشر البيانات والأبحاث فيها للاعتبارات الأخلاقية، وذلك لتجنب انتهاكات الخصوصية والسرية وضمان حماية المشاركين في الأبحاث. واجه المركز أيضاً بعض الضغوطات والمشاكل الشبيه عند تحديد المواقع الجغرافية للنزاعات في لبنان على الخرائط. وقد تمثلت أهداف هذه الخريطة في تقويض الاعتقاد السائد بأن الطائفية هي ما تقف وراء حالة النزاعات التي يشهدها لبنان، أو في سياق أزمة اللاجئين السوريين، أن وجود اللاجئين يساهم في زيادة النزاعات.

طوال فترة إعداد الخريطة (ما بين عامي 2014 و2019) تلقى المركز اقتراحات عديدة وواجه محاولات اختراق للوصول إلى البيانات الدقيقة على الموقع. عند حدوث مثل هذه الحالات، يحد المركز من نطاق البيانات التي يجري مشاركتها ويُقيد إمكانية الوصول إلى البيانات الأولية التي ساهمت في تطوير بحوث دقيقة نشرها المركز، وذلك لِتجنب استخدامها في التحريض على نشوب وتكريس النزاعات أو العنف في البلاد أو لتبرير زيادة الإجراءات الأمنية المفروضة على البيانات، في محاولة للحفاظ على هدفه المتمثل في خدمة الصالح العام.

لكن دور التخصصات المتعددة في الفريق لم يقتصر على تلاقي الأفكار والتخصصات، بل ساهم أيضاً في تقارب المسارات والخيارات مهنية: خيبة أمل من قطاع نقابي ما مع اقتناع أنه عند اللجوء إلى الأدوات والوسائل المناسبة يمكن للقطاع أن يؤدي دوره بشكل أفضل، وخيبة أمل من الحقول الإبداعية بسبب منطقها في الاستغلال التجاري ودورها وتأثيرها المحدود، وخيبة أمل من الميدان الأكاديمي، مع ندرة الوظائف الأكاديمية والتحكمات المرتبطة بها وانفصاله العام عن المسائل التي تؤثر على المجتمع.

17 See The Centre for Social Sciences Research and Action, Mapping of Vulnerabilities in Lebanon, Lebanon Support, 2008, available at https://civilsociety-centre.org/resource/mapping-vulnerabilities-lebanon

See Hisham Achkar, Mapping of The Lebanese 2009 Elections, Lebanon Support, 2010, available at https://civilsociety-centre.org/resource/mapping-lebanese-2009-elections

See The Centre for Social Sciences Research and Action, Mapping of Key Socio-Economic Indicators, Lebanon Support, 2011, available at https://civilsociety-centre.org/resource/mapping-key-socio-economic-indicators

See Bassem Chit, Nahr el-Bared Statistical Report 2009, Lebanon Support, 2009, available at https://civilsociety-centre.org/resource/nahr-el-bared-statistical-report-20090-

18 See The Centre for Social Sciences Research and Action, Map of Collective Actions in Lebanon, 2017, available at https://civilsociety-centre.org/cap/collective_action

19 Swen Hutter, "Protest Event Analysis and Its Offspring", in Donatella della Porta, ed. Methodological Practices in Social Movement Research, Oxford Academic, 2014, pp. 335–367.

«الناشط» في مواجهة «الحكيم»

لا تُعد المسارات المهنية التي تتقاطع بين الأوساط الأكاديمية والقطاع غير الربحي عموماً، وخاصةً في مجال إنتاج المعرفة، أمراً جديداً بذاته، لا سيما في سياق يتسم بندرة الوظائف الأكاديمية وقلة نشر الأبحاث المتخصصة في جامعات البلاد.

تتسم الوظائف في كل من الأوساط الأكاديمية والقطاع غير الربحي بدرجة من عدم الاستقرار. بيد أن الجهات غير الربحية المعنية بإنتاج البحوث تُقدم بشكل رئيسي حوافز مادية للباحثين عن العمل في الأوساط الأكاديمية في لبنان، ويُمكن اعتبارها جذابة لأنها تُقدم وظائف ذات أجور أفضل. فضلاً عن أنها تقدم قدراً من الحوافز الرمزية، نظراً إلى أنها تسمح للباحثين التمتع بوهم إجراء بحوث مؤثرة والعمل من أجل الصالح العام، ولا سيما بفضل الإمكانات والقدرات التي يوفرها النشر من خلال نظام الوصول المفتوح الذي يتيح قاعدة قراء أوسع نسبياً.

بيد أنه على أرض الواقع، وعلى الرغم من هذه الحوافز، لا تزال التوترات سائدة بين «الباحث الناشط» و«الباحث الأكاديمي الحكيم». وتأتي هذه التوترات مصحوبة بتوترات تهيمن على ميدان المعرفة حتى اليوم، إذ يُعد البحث الأكاديمي متعارضاً مع البحث «المتخصص» في القطاع غير التقليدي أو غير الربحي. في حين ينظر بعض الباحثين إلى العمل في الأوساط الأكاديمية على أنه منعزل وبعيد كل البُعد عن المجال، يسعى آخرون إلى الحصول على رأس المال الاجتماعي والتقدير المرتبطين بالوظائف داخل الجامعات. ويتفاقم هذا التوتر بسبب مشاعر «الإحباط» بين البعض، بين مجال بحثي أكثر إثارةً خارج المجال الأكاديمي محدودة بفترات زمنية أقصر مما يمكن أن يساهم في تقويض مزيد من الاستكشافات النظرية[20].

تدفع الديناميات التي تشكل بشكل متزايد المجال الأكاديمي (على الصعيدين العالمي وفي لبنان)، البعض إلى تشبيه الجامعات بـ «المؤسسات» الأكاديمية التي تتبع المنطق الليبرالي في اختيار الجهات الفاعلة، وإنتاج البحوث القائمة على المشاريع تبعاً لدورات المنح، والتي تعتمد على مقاييس لتقييم كليهما. تشكل عمليات وديناميات مماثلة مجال إنتاج البحوث غير الأكاديمية أو غير الهادفة للربح. ومع ذلك، وفي الوقت الذي أصبحت فيه استقلالية الجامعات واستقلالها عن منطقيات السوق موضع تساؤل أكثر من أي وقت مضى[21]، فإن رأس المال الاجتماعي المتصور المرتبط بوظيفة في الأوساط الأكاديمية يتفوق في أغلب الأحيان على ذلك المرتبط بالوظائف في مراكز البحوث غير الربحية.

يُترجم هذا الانقسام، في كثير من الأحيان، عملياً في السعي وراء وظائف اشتقاقية داخل قطاع بديل لإنتاج المعرفة بوصفه موجهاً نحو وظائف أكثر قيمة داخل الأوساط الأكاديمية. ويؤدي ذلك إلى صعوبات داخل قطاع إنتاج المعرفة في التعرف على الخبرات المستدامة واختيارها والاحتفاظ بها. وتُسهم هذه العمليات، جنباً إلى جنب مع أسلوب العمل العفوي السائد، في تعزيز المهارات المؤقتة وانتشار العقليات والممارسات القائمة على الاستشارات.

في هذا السياق، يبدو أن قطاع إنتاج المعرفة غير الربحي يُعد مجرد مصدر إضافي أو مكمل للدخل و/أو يسهم في بناء قائمة مؤلفات تنافسية وسيرة ذاتية احترافية. في تجربة مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، يُشكل العثور على باحثين ماهرين يلتزمون بالمنهجيات العلمية التي يعتمدها المركز والعمليات (مثل مراجعة الأقران) ومعايير النشر، تحدياً رئيسياً. ففي حين يتلقى المركز أعداداً كبيرةً من الطلبات في كل مرحلة توظيف، يبدو أنه من النادر العثور على علماء اجتماع مدربين ومهرة. علاوة على ذلك، عند التوظيف من المسارات الأكاديمية التقليدية غالباً ما نكون في مواقف يقدم فيها أكاديمي مشهور إنتاجات دون المستوى المتوقع أو لا يرغب في التفاعل مع الجانب التطبيقي للبحث الذي يكمن في صميم مهمة المركز الموجهة نحو العمل.

فضلاً عن أن إضفاء الطابع التجاري على الجامعات ومنطقيات السوق تعمل أيضاً على صياغة المسائل البحثية ونطاقها الزمني في المجال الأكاديمي. وتتطلب التساؤلات النظرية حول الفترات الزمنية على المدى الطويل موارد، سواء أكانت بشرية أم مالية، يصعب الحصول عليها عندما تكون مؤسسة من أي نوع عالقة في دورات متكررة من جمع التبرعات ودورات المشاريع القصيرة.

ومن المثير للاهتمام أن منتجي المعرفة في القطاع غير الربحي يبدو أنهم قد أسسوا لأنفسهم مساحة - تفاوضية - من الاستقلالية تميز هويتهم (التخصصية)، لكنها تظهر أيضاً استمرارية في الأساس النظري لبرامجهم واستراتيجياتهم البحثية ذات المدى الطويل. ويُوضح عمل موقع «المُفكرة القانونية» وعلى وجه الخصوص المرصد القضائي منذ عام 2020[22]، أو محاور العدالة الاجتماعية أو العمل الجماعي في مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية هذه النقطة.

لا تساهم عمليات التصنيف هذه بين «علماء الاجتماع المتخصصين» و«علماء الاجتماع العامين»[23] في خلق تنافر معرفي معين بين بعض الباحثين فحسب، بل تساهم أيضاً في تحديد كيفية تصور إنتاج المعرفة غير الربحي، بغض النظر عن جودتها ومعاييرها. بيد أنه في ممارسات بعض منتجي المعرفة، لا ينطبق هذا الانقسام والتسلسل الهرمي العتيق، ولا تتعارض البحوث الأساسية والموجهة نحو العمل مع بعضها البعض، طالما احترمت المنهجيات العلمية وتم اعتمادها لجميع المؤلفات.

تُظهر تجربة «المركز اللبناني للدراسات السياسية»، وتحديداً خلال الفترة بين عامي 1990 و2000، وجود إمكانية للجمع بين المسائل النظرية

20 Raymond, Catusse, and Hanafi, Un miroir libanais des sciences sociales.

21 Millicent Churcher and Debra Talbot, "The Corporatisation of Education: Bureaucracy, boredom, and Transformative Possibilities," New Formations, 2020, pp. 2842-.

See David Harvey, Anti-Capitalist Chronicles: The Corporatization of Academia, Democracy At Work, April 2023, available at https://www.democracyatwork.info/acc_the_corporatization_of_academia

Yancey Orr, "The Death of Socrates: Managerialism, metrics and bureaucratisation in universities," Australian Universities' Review, Vol.58 No.2, 2016, pp. 1525-.

22 انظر المفكرة القانونية، المرصد القضائي، متاح على https://legal-agenda.com/المرصد-القضائي/

23 Sari Hanafi, "University systems in the Arab East: Publish globally and perish locally vs publish locally and perish globally," Current Sociology, Vol.59 No.3, 2011.

والأساليب الأكاديمية من جهة، والمنهجيات التطبيقية والسياسية من جهة أخرى[24]. وتندرج تجربة مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، التي وصفت بأنها «جديدة»، في طريقة العمل نفسها المتمثلة في الجمع والتكامل بين النهجين من خلال الاعتماد على أساليب، وتحليلات، وصيغ النشر المتجذرة بوضوح في العلوم الاجتماعية[25]، وهدفها خدمة المصلحة العامة، ولا سيما من خلال سياسة الوصول المفتوح - التي سنتطرق إليها أدناه.

تتقاطع هذه العمليات المذكورة أعلاه مع الديناميات الجنسانية التي تشكل طبقة إضافية في تصنيف البحوث وتقييمها، في حين يمكن أن يقتصر عمل الباحثات (ويتضح ذلك بدرجة أكبر بين النساء اللاتي يقدن إنتاج المعرفة) على العمل في مجال حقوق المرأة وقضاياها على سبيل المثال، أو يمكن اختزال عمل المرأة بوصفه غاضب أو صعب أو يحمل طابعاً أيديولوجياً.

بالإضافة إلى كل هذه العوامل الهيكلية، يُعد الوصول المفتوح والعلوم المفتوحة، الذي يهدف إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على العلوم، وبالتالي يسهم في الصالح العام، من خلال توفير الأدوات العلمية وجعلها متاحة وقابلة للتبادل، «ثورة غير مكتملة» نظراً إلى أن الجزء الأكبر من النتائج العلمية والمؤلفات لا يزال يخضع لسيطرة الناشرين التقليديين ذوي الوصول المحدود الذين يبنون نماذج أعمالهم على قواعد بيانات تجارية ضخمة[26]. في حين ركزت الفرضية الأساسية للوصول المفتوح على مسألة الوصول إلى البيانات والكتابة ونشر العلوم، فقد فشلت في معالجة ومواجهة التساؤلات الحالية مثل «من يُسمح له بالنشر وأين ولماذا، وما هي مبادئهم غير المادية (التي تتطلب اعتبارات ثقافية لا تتعلق بإعادة التوزيع)، مما يعزز «هيمنة المعرفة الغربية» والديناميات السائدة[27]. وفي حين اعتمد مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية على نهج الوصول المفتوح للتأكيد على مهمته المتمثلة في نقل البحوث من الحرم الجامعي وجعلها متاحة ويمكن للجميع استخدامها، فإن المركز يدرك وجود قيود كما سنستعرض أدناه. ومع ذلك، استمر المركز في الالتزام بهذا النهج حتى في المفاوضات مع الشركاء الذين قد يطلبون في البداية أنواعاً مختلفة (ومغلقة) من تراخيص النشر.

من البرج العاجي إلى غرف الصّدى الرقمية: إلى أي مدى يُعد الوصول المفتوح قابلاً للوصول ومؤثر؟

في حين تعتمد آفاق الوصول المفتوح أساساً على التقنيات الرقمية لإخراج البحوث من الأبراج العاجية الأكاديمية ومن وراء نظام حظر الاشتراك غير المدفوع، فإن نجاحه المحتمل يظل محدوداً بحدود الديناميات السائدة في إنتاج البحوث والنشر، وإمكانية الوصول إلى الإنترنت والتكنولوجيا الحالية.

تعثرت آفاق الوصول المفتوح عبر الإنترنت في الواقع بسبب «الفجوة الرقمية»[28] والتباين في قدرة الأشخاص على الوصول إلى التقنيات الرقمية واستخدامها، سواء أكان ذلك بسبب إمكانية وجود البنية التحتية واتصالات الإنترنت عالية السرعة، أم إلى مستويات الإلمام بالمعرفة التكنولوجية والرقمية. فضلاً عن أن النشر الرقمي ينطوي على الإقصاءات بطبيعته. وتُعزز هذه الإقصاءات من قبل وسائل النشر الرقمية، سواء أكانت محركات البحث أم شبكات وسائل التواصل الاجتماعي، والخوارزميات الخاصة بها التي تحدد نطاق النشر بناءً على مقاييس مثل عدد النقرات أو عدد المتابعين، وغيرها. علاوة على ذلك، ولهذا السبب، تؤثر الإعلانات المدفوعة ودعم المؤلفات على المنصات الإلكترونية تأثيراً مباشراً على ظهورها ومدى وصولها. وعلى هذا النحو، وفي مواجهة سيطرة الخوارزميات، يواجه الناشرون الذين يسعون للوصول إلى جمهور أوسع، بهدف زيادة عدد قرائهم وتأثيرهم، صعوبات في الخروج من غرف الصدى الرقمية.

ومن ثم، فإن النشر من خلال الوصول المفتوح ينطوي على تكاليف نشر وتوزيع عالية.

مع مراعاة القيود المرتبطة بالوصول المفتوح، سعى مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية منذ البداية إلى تنويع أشكال منشوراته البحثية. وتستهدف هذه الأشكال المختلفة من المنشورات جمهور المركز وقراءه المتنوعين. قد ينجذب الباحثون أكثر إلى المؤلفات الطويلة، والممارسون إلى الأوراق الموجزة، بينما الصيغ الأكثر جاذبية للجمهور الأوسع هي تلك التي يسهل قراءتها وجذابة بصرياً مثل المعلومات البصرية. ويعتمد المركز، من خلال النهج المتجذر في خطه التحريري، بهدف جعل أبحاثه متاحة للجميع قدر الإمكان، تبسيط المصطلحات، مبتعداً عن المصطلحات المتخصصة التي قد تستبعد القراء من الوصول إلى المعرفة ونتائج البحوث. وبالتالي، فإن إمكانية الوصول هي

24 Raymond, Catusse, and Hanafi, Un miroir libanais des sciences sociales.

25 Raymond, Catusse, and Hanafi, Un miroir libanais des sciences sociales.

26 Thomas Margoni, Roberto Caso, Rossana Ducato, Paolo Guarda, and Valentina Moscon, "Open Access, Open Science, Open Society, " Trento Law and Technology Research Group, Research Paper No. 27, 2016.

27 Marcel Knöchelmann, "The Democratisation Myth: Open Access and the Solidification of Epistemic Injustices," Science & Technology Studies, Vol.34 No.2, 2021, pp. 6589-, available at https://hcommons.org/?get_group_doc=10036781602685150-/Knchelmann_OpenAccessandtheDemocraticMyth_Preprint.pdf

28 صاغ هذا المصطلح لأول مرة لويد موريسيت لوصف الفجوة في القدرة على الوصول إلى التكنولوجيا.

See Donna L. Hoffman, Thomas P. Novak and Ann E. Schlosser, "The Evolution of the Digital Divide: Examining the Relationship of Race to Internet Access and Usage over Time", in Benjamin M. Compaine, ed. The Digital Divide: Facing a Crisis or Creating a Myth?, The MIT Press, 2001, pp. 4798-.

في صميم عمل المركز ولا تقتصر فقط على مسائل النشر والتوزيع.

بيد أن ذلك يأتي مع بعض التحفظات.

لا يعني الوصول المفتوح تلقائياً العلوم المفتوحة، الأمر الذي يثير قضايا منهجية وأخلاقية وسياسية. إذ تنطوي العلوم المفتوحة على وجود تشريعات واضحة لحماية البيانات. وقد تحتوي أي نتائج للبحث العلمي على معلومات شخصية (أي معلومات تتعلق بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديد هويته) أو حتى معلومات حساسة (أي بيانات تكشف عن الأصل العرقي أو الإثني، أو الآراء السياسية، أو المعتقدات الدينية أو الفلسفية، أو الانتماء النقابي، ومعالجة البيانات المتعلقة بالصحة أو الحياة الجنسية). وقد تتضمن أيضاً بيانات حساسة سياسياً يمكن استخدامها، إذا لم يتم تفسيرها وتحليلها ضمن أُطر منهجية ثابتة، لتوجيه أجندات متحيزة أو ذات دوافع سياسية.

اتخذ المركز قراراً واعياً باعتماد نهج الوصول المفتوح فقط، بدلاً من نهج العلوم المفتوحة أو نظام البيانات المفتوحة[29]، نظراً إلى أن ذلك يضمن السيطرة على المنهجية المستخدمة لتحليل البيانات التي يقوم بجمعها وتجميعها وإنتاجها. بالإضافة إلى ذلك، في حالة بعض التصورات الخاصة (على وجه الخصوص، تصورات الأفعال الجماعية أو النزاعات)، فإن البيانات المنشورة غالباً ما تكون حساسة، وتقع على المركز المسؤولية الأخلاقية لتجنب تعريض خصوصية وسلامة الأفراد أو الجماعات للخطر، أو استخدام بيانات المركز بطريقة تتعارض مع تعريف المركز للصالح العام.

في حين قد يعّد الوصول المفتوح بجمهور أوسع، وتأثير أوسع نطاقاً فيما يتعلق بعدد القراء، فإن هذا لا ينطوي بالضرورة على تأثير خطي ولا يضمن حدوثه دون الخوض في الركيزة الاجتماعية والسياسية لما هو المقصود بـ «التغيير الاجتماعي».

يُمكن أن يُشكل النشر من خلال الوصول المفتوح بوصفه يحمل راية الصالح العام بحكم تعريفه، غاية في حد ذاته للناشرين الذين يسعون إلى تحقيق مثل هذا الهدف. ومن ثم يجب التمييز بين البحوث ذات التوجه العملي أو التطبيقي، من جهة، وإنتاج المعرفة الذي يدعي بشكل منهجي وبوضوح دور الدعوة والتأثير على السياسات والسياسة العامة، من جهة أخرى.

وأخيراً، ثمة تحفظ آخر يقوض المدى والتأثير الأوسع المرجو، يتمثل في البحث العلمي الذي لا يزال متخصصاً للغاية، ويتطلب قدراً من الدقة بعيداً عن العبارات الشاملة. يُظهر ذلك، على الرغم من تبسيط المؤلفات ونهج الوصول المفتوح، حدود الشمولية، الأمر الذي يجعل منتجي المعرفة أمام احتمالين: إما الانخراط في التبسيط (المفرط) للبحوث، أو التمسك بالمنهجيات العلمية على حساب الانتشار. وبالتالي، يطرح الاحتمال الثاني مسألة قدراً معيناً من إعادة إنتاج الديناميات المشابهة (الإقصائية) التي تشكل المجال الأكاديمي، والتي حاول قطاع منتجي المعرفة البديلة النأي بأنفسهم عنها.

خاتمة

يهدف هذا البحث، القائم على تجربة ومسارات مؤلفيه داخل مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية، إلى دراسة الإنتاج البحثي في لبنان، والتوترات والقيود الكامنة فيه، مع وضع نشر البحوث المتاحة بغرض الصالح العام في سياقه.

في سياق ندرة البيانات ومحدودية المؤلفات الصادرة عن الجامعات، شهد لبنان ظهور منتجي معرفة بديلين وغير تقليديين، بخلاف مجالات الإنتاج البحثي المعتادة. بيد أن طريقة عمل منتجي المعارف البديلة لم تنجح دائماً في الواقع في جعل بحوثهم ومؤلفاتهم وبياناتهم متاحة، نظراً إلى أن اعتماد سياسة الوصول المفتوح لا يزال خاضعاً لتقدير كل مؤسسة.

علاوة على ذلك، تتسم تلك المنظومة الهجينة بالمنافسة وعمليات التصنيف وعدم الاعتراف المتبادل، وكذلك بالممارسات الاشتقاقية.

سعى مركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية منذ تأسيسه إلى نشر البحوث المتاحة للجميع لخدمة الجمهور، من خلال الاعتماد على سياسة الوصول المفتوح، وفي الوقت نفسه الحفاظ على منهجيات علمية ثابتة، وفترات زمنية طويلة للمسائل البحثية، ومعايير النشر العلمي، وتعدد التخصصات. كل هذه السمات تشكل الهوية الأساسية للمركز حتى اليوم، وعلى مدى ما يربو من عقدين منذ نشأته - وحتى كتابة هذه البحث.

ومع تزايد عدد القراء بشكل مطرد (5 ملايين قراءة في عام 2020، ووصولاً إلى 25 مليون قراءة في عام 2022)، تساهم مؤلفات المركز في فرض قضايا في الحوارات العامة وعلى برامج السياسيات. ورغم إدراكنا القيود المتأصلة في ممارسات النشر من خلال سياسة الوصول المفتوح التي طرحناها أعلاه، وفي حين نسعى للابتعاد عن مجرد المقاييس الكمية للتقييم، فإننا أكثر التزاماً بعمليات الإنتاج البحثي العلمي الذي يسهل الوصول إليه، والنُهج متعددة التخصصات والوصول المفتوح بدلاً من الالتزام بالمقاييس النيوليبرالية لتقييم التأثير - وهو مفهوم لا نتصور أنه خطي ولا يزال يحتاج إلى تعريف.

29 يجري النظر بشكل رئيسي في مرحلتين في دورة معالجة البيانات في هذا الصدد: مرحلة جمع البيانات مع ركيزتها المتمثلة في الموافقة المستنيرة للمشاركين في البحوث، ومرحلة نشر نتائج البحوث التي قد تحتوي على بيانات شخصية أو حساسة.

العلوم الاجتماعية والإنسانية الملتصقة بقضايا الحقوق والديمقراطية والعدالة الاجتماعية: قراءة في تجربة «المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية»

علاء الطالبي

مقدمة

ارتهنت الكتابة السوسيولوجية والأنثروبولوجية في تونس وفي المنطقة العربية بصفة عامّة لحالة الديمقراطية ووضعية حقوق الإنسان. فرغم الحيوية المتزايدة لإنتاجية العلوم الاجتماعية بعد الثورات في 2011، فإن هذه العلوم قد افتقدت جزءاً هاماً من إشعاعها وقوة تأثيرها. فبسبب توجس الدولة من الخطاب النقدي في العلوم الاجتماعية أولاً، وكل ما أنتجته البرامج والمخططات التي استهدفت إضعاف حضور العلوم الإنسانية والفلسفة في حقل السجال العام ثانياً، فقد حاولت مشروع ثقافي وسياسي يرتدّ على كلّ ما أتت به الثورات وخاصّة مصادرة حضور التحليل النقدي والملاحظة الميدانية للوقائع الاجتماعية والثقافية. وهذا إضافة إلى ما شهدته الممارسة البحثية (علم اقتصاد، علم اجتماع، فلسفة، علوم إنسانية متعددة) نفسها من تحولٍ داخلي جعلها تنكمش داخل وظيفة التدريس والإنجاز البحثي الاكاديمي المنعزل والمتعالي على المجتمع. ويتمركز في رأينا أهم عائق حدّ من الحضور الفعلي للعلوم الاجتماعية بغض النظر عن واقع الخصاص المؤسساتي ونضوب مصادر تمويل الأبحاث الميدانية، في غياب السجال العلمي بين العلماء والباحثين أنفسهم، وبينهم وبين النشطاء والفاعلين في مجال التغيير الديمقراطي الاجتماعي وحقوق الإنسان.

إن انغلاق عالم الاجتماع والباحث في الاقتصاد واللامساواة حول أعماله، وضعف مساحات التداول والسجال، يفقد هذه العلوم إمكانات التملّك والتفاعل من طرف المعنيين بديناميات المقاومة والتغيير، ويضعف تراكم وإشعاع الإنتاج لنظري الذي تنتجه هذه البحوث. إن ضعف اقتراح الكتابة في العلوم الاجتماعية لأنساقٍ تفسيرية لسياقات التغير الاجتماعي الجارية في المجتمع التونسي تُقلّل من مساهمتها في سياقات البناء الاجتماعي والسياسي لهذا التغير.

تقدم هذه الورقة دراسة حالة «المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تونس»[1] (المنتدى) والذي من خلال أعماله وتجربته حاول الخروج عن هذه القاعدة ومحاولة ربط الفعل الميداني بالفعل الفكري والتحليلي والنقدي خاصة وأنّه يتخّذ من الاقتراب من الحركات الاجتماعية أساسا لكل فلسفته في العمل.

تنقسم الورقة إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول يقدم السياق العام الذي أطّر نشأة وتطور المنتدى كديناميكية مناضلة غير مهيكلة في الفضاء المشترك بين الحقول النقابية، والحقوقية، والسياسية والأكاديمية. والقسم الثاني يستعرض النشاط المناصر للحركات الاجتماعية والذي كان من نتيجته أن أصبح المنتدى من أهم منظمات المجتمع المدني التونسية الناشطة في مجال الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية[2]

1 يعمل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية – كمنظمة غير حكومية – منذ انشائه في مارس 2011 على احترام ونشر ثقافة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الكونية وغير القابلة للتجزئة. يلعب المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية منذ ذلك الوقت دورًا رئيسيًا في الدفاع عن حقوق التونسيين والمهاجرين وتتمحور أنشطته بشكل رئيسي حول مواضيع الهجرة والهشاشة الاجتماعية وبناء القدرات من خلال مقاربات متكاملة للنوع الاجتماعي والبيئية. هذا وتمكن الفروع الثلاث للمنتدى بكل من المنستير والقيروان والحوض المنجمي من تحفيز الأنشطة على المستوى الجهوي على مقربة من المواطنين وتحديد احتياجاتهم ولا سيما في المناطق الأكثر تهميشا في تونس.

2 Refle Jan-Erik, “Civil society and democratic framing in Tunisia. How democracy is framed and its influence on the state,” University of Lausanne Open Archive, 2019.

بل ليصبح مرجعا ذا مصداقية بعد الأدوار التي لعبها في ملفات الهجرة وتحركات عاملات النسيج والطرد التعسفي والحوض المنجمي والحق في الماء والبيئة التشغيل الهش والبطالة سواء عبر مرافقة الفاعلية الاجتماعية أو الرصد و البحث و التحليل. والقسم الثالث والأخير يتناول أثر هذه المعرفة على واقع الحركات الاجتماعية الدفع بالصراع الاجتماعي من أجل التغيير على أكثر من واجهة و إيجاد مدخل ديمقراطي لضمان انخراط واسع للمواطنين/ات أصحاب الحق أنفسهم في عملية الضغط من أجل التغيير السياسي وبناء الكتلة الاجتماعية المتعددة العناصر والمكونات والقادرة على مواجهة الخيارات الجائرة التي تمليها التوجهات الليبرالية الجديدة وتستفيد منها الفئات والشرائح والنخب المبررة لها إيديولوجيا والمنخرطة فيها.

النشأة: الوعي بقيمة العمل الميداني كرافد للمعرفة:

فترة 2002-2008: المسألة الاجتماعية كمنطلق للنضال المدني

ومن المهم أن نستعيد باختصار السياق العام الذي أدى إلى ظهور المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والعوامل التي جعلته يحتل موقعا مؤثرا في قلب الحركة الاجتماعية و في الحقل العام للمجتمع المدني و أن نستعرض أهم الأنشطة و المساهمات التي عكست هذا الدور المتميز للمنتدى كجمعية و كطرف في الحركة الاجتماعية والمدنية و أن نفكر بناء على ذلك في وسائل تجاوز النقائص والصعوبات واستراتيجية العمل مستقبلا حتى يستمر المنتدى في لعب دوره ويتوصل إلى تعزيزه استجابة للمهام الجديدة التي تمليها مرحلة الانتكاسة الديمقراطية والحكم الفردي و الفشل في التغيير الاجتماعي بماهو فعل عدالة اقتصادية المجتمعي بماهو ترسيخ لمبادى الديمقراطية.

عرفت الحياة السياسية التونسية مع بداية الثمانينات اتجاها جديدا نحو النضال صلب المجتمع المدني و هو اتجاه تجاوز الأطر التقليدية التي تعودت من خلالها النخب اليسارية و الديمقراطية لعب دورها التاريخي ونعني بذلك الحركتين الطلابية و العمالية و التنظيمات السياسية السرية المحظورة. فقد شهدنا اهتماما متزايدا برابطة حقوق الإنسان التي تأسست سنة 1977 و تشكلت النواة الأولى لجمعية النساء الديمقراطيات كتتويج للدور الجديد للحركة النسوية كما تعزز النضال في صفوف جمعيات مهنية في قطاعات هامة كالمحاماة و القضاة و الصحفيين للدفاع عن استقلالية المجتمع المدني عن الدولة و ضد سياسة الإحتواء التي انتهجها الحزب الحاكم. وبرز بوضوح دور التيار الاستقلالي داخل الاتحاد العام التونسي للشغل وعدة قطاعات وازنة وعديد الاتحادات الجهوية وترافق كل ذلك وعلى مدى سنوات مع العمل في الحقلين الأكاديمي و الثقافي على الصعيدين المحلي والوطني.

وقد ساهم هذا العمل في تشكيل نخبة تونسية واسعة مقيمة في تونس وفي المهجر ومؤثرة في دوائر متعددة ومشدودة للنضال الديمقراطي والمدني ومتمسكة باستقلالية المجتمع المدني عن الدولة ومنخرطة تدريجيا في دفع العمل الجمعياتي والمدني الدؤوب من أجل توسيع مجال المشاركة السياسية وتحرير الفضاء العام من سطوة الدولة القمعية.

ومع ذلك فقد اتسمت هذه المرحلة الأولى وطيلة السنوات التي لحقتها بتردد كبير والتباس واضح في الرؤى والتصورات التي أفقدت النخب الفاعلة تماسكها وعطلت دورها في المجتمع عموما ويعود ذلك إلى:

- توجس قطاعات واسعة من نخب اليسار عامة من فكرة العمل في صفوف المجتمع المدني والنضال الحقوقي استنادا إلى مغالاة إيديولوجية أحيانا تخلط بين رفض المجتمع البرجوازي من جهة ورفض أساليب النضال الديمقراطي وخوفا من الارتهان إلى شبكات تأثير مالية وسياسية أجنبية، من جهة أخرى.

- غياب رؤية واضحة وأرضية عمل قادرة على صهر كل الجهود في اتجاه دعم النضال الديمقراطي المدني والسلمي من أجل الديمقراطية والإصلاح السياسي مما جعل عديد الجهود لا تستثمر في اتجاه إيجابي.

- غياب توافق واسع حول المرجعية الكونية لحقوق الإنسان تحت تأثير تجاذبات إيديولوجية وسياسية عطلت تقدم النضال الحقوقي وحولت عديد الجمعيات إلى حلبة صراع إيديولوجي وفضاء للتموقع لا غير.

وقد شهدت نهاية التسعينات و بداية الألفية الثالثة، مع دخول برامج الإصلاح الهيكلي حيز التنفيذ واندماج تونس الاقتصادي في الاقتصاد المعولم، منعرجا حاسما بعد التفويت في مؤسسات عمومية عديدة و تحرير الاقتصاد و التجارة الخارجية و تراجع دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي وفي مجال حماية البيئة ودعم البنية التحتية. فكانت تحركات العمال المسرحين في منطقة الساحل التونسي بعد انهيار قطاع النسيج نقلة نوعية في تغيير اساليب العمل خاصة أمام عجز أطر العمل النقابي التقليدية على تأطير التحركات من ذلك تحرك عمال «إيكاب» بالمكنين في نوفمبر 2002 ثم سوتاباكس وكونفورتاكس في جويلية 2003 وهوتريفا 2004 و تحركات مناضلي الإتحاد العام لطلبة تونس بسوسة في 2007 وغيرها من التحركات الاجتماعية التي اتخذت أشكال إضرابات الجوع الاعتصامات في عديد الجهات الداخلية.

لقد دفعت الوقائع الجديدة نحو استحداث أشكال من التشبيك بين حقول العمل السياسي والنقابي والحقوقي والإعلامي والفكري باعتبار انخراط عدد من الجامعيين والباحثين الملتزمين من اختصاصات مختلفة في هذا المسار (اقتصاد، علم اجتماع، جغرافيا، ديمغرافيا...) عبر اللجان الوطنية لمساندة الحركات الاجتماعية والتي كانت تضم فاعلين من مختلف الحقول مما عزز قوة تدخلها وجعلها تستفيد من طفرة جديدة بدأت تشهدها الحركات الاجتماعية في العالم المناهضة للعولمة الرأسمالية وتداعياتها على واقع الشعوب.

ومع تعدد المحطات النضالية بين 2002 و2008 التي توسعت لتشمل النضال الطلابي وتحركات المعطلين والنخب المدنية المناضلة من أجل الحرية استمرت وتطورت صيغ العمل المشترك واتجاهات التشبيك التي إستفادت بشكل ميداني ونقاط ارتكاز عديدة في المجال النقابي والحقوقي والإعلامي والسياسي في الداخل وفي المهجر مما أكسب هذا الاتجاه قوة جديدة وفاعلية جعلته شوكة في حلق السلطة السياسية وقوة دفع داخلية للمجتمع المدني عموما في نضاله ضد الاستبداد.

وقد كان النداء الذي وجهته ندوة «المنستير» التي نظمتها فروع سوسة والمنستير والمهدية والقيروان لحقوق الإنسان في أكتوبر 2002 من أجل منتدى اجتماعي تونسي والعريضة الواسعة التي دعمت هذا النداء إعلان مسار جديد للنضال الاجتماعي والحقوقي في أفق البحث عن أطر قارة لدعم الحركة الاجتماعية والحقوقية داخليا وخارجيا. أسست هذه الندوة حول الكلفة الاجتماعية للعولمة للتلاقي بين الفعل النضالي الميداني والمعرفة بما مفسّرة للمخاطر وطارحة للبدائل الممكنة. وعززت تبعا لذلك جسور التواصل ين مختلف الحركات الاجتماعية في المنطقة العربية وكذلك مع الحركة المناهضة للعولمة في أوروبا وفي العالم القناعة بضرورة انخراط الحركة المدنية والاجتماعية التونسية في هذا الجهد الهادف لتجديد صيغ العمل وأساليب التعبئة والدعاية وصارت فكرة تشكل منتدى اجتماعي تونسي يوحد جهود الفاعلين والناشطين مشروعا فعليا يتقدم رغم الحصار السياسي المفروض على الفضاء العام وعلى الحريات العامة.

فترة 2008-2011: منعرج انتفاضة الحوض المنجمي

لم تكن انتفاضة الحوض المنجمي - 2008 - حركا شعبيا عابرا ومعزولا، بل مثلت نقلة نوعية من جهة عمقها الجماهيري وبنائها التنظيمي والقيادي ومطالبها المشروعة وطول نفسها رغم القمع والمحاكمات سقوط الشهداء والجرحى ونجحت في أن تنقل كل النضال السياسي والنقابي والحقوقي المفكك والضعيف نحو أفق جديد سرعان ما فرض نسقه ومطالبه على الجميع.

وهو ما حوّل اللجنة الوطنية لمساندة أهالي الحوض المنجمي إلى طرف أساسي وفاعل قادر بحكم التجربة السابقة على فك العزلة السياسية والإعلامية على ربيع الحوض المنجمي في الداخل والخارج وأضفى على نضالات أهالي المنطقة وتضحياتهم بعدا سياسيا في سياق مواجهة فساد واستبداد النظام السياسي وبعدا خارجيا باعتبارها حلقة من حلقات نضال الشعوب في وجه السياسات النيوليبرالية التي تفرضها اتجاهات العولمة الاقتصادية والمالية.

ما حققته انتفاضة الحوض المنجمي ليس فقط كسر حاجز الخوف وعودة الروح لفعل الشارع بل كذلك هو التجاوز النهائي لأطر العمل التقليدي و دفعها نحو تجديد روح العطاء من أجل الحرية و العدالة والتنمية و تجديد أشكال التنظم العمل الميداني و هو ما تجلي واقعيا و ميدانيا في العدوي التي مرت إلى فريانة في جوان 2008 ثم الصخيرة 2009 و بن قردان في آب/أغسطس قبل أن تصل إلى سيدي بوزيد في ديسمبر 2010.

الدرس السياسي الكبير لانتفاضة الحوض المنجمي وفي سياقها التاريخي المحلي والعالمي والذي جسدته يوميات ثورة 2011 فيما بعد ودور المرأة فيها والنقابيين والشباب وتعاطف العالم الواسع معها هو ما خلق مقدمات لميزان قوى جديد في الصراع بين السلطة و المعارضة الديمقراطية لم يعد من الممكن تعزيزها لفائدة قوى التغيير لو لم يترافق ذلك مع رؤية جديدة للفعل السياسي وابتكار صيغ جديدة.

فالتشابه بين تحركات الجهات المحرومة في تونس وفي سيدي إفني بالمغرب وتحركات عمال غزل المحلة في مصر وفي الهند والبرازيل والمكسيك وسكان الضواحي في المدن الاوروبية وانتفاضات الرغيف في إفريقيا وهو ما يعني تشكل وعيا جديدا بقيمة الحرية والكرامة والعدالة والانتفاضة على سياسات العولمة النيوبيرالية.

في خضم هذه التحولات الكبرى، وانطلاقا من رصيد التجربة السابقة للعمل الموحد من خلال اللجان الوطنية لمساندة الحركات الاجتماعية والمدنية وتجذير العمل النضالي الميداني مع التشبيك المغاربي و الدولي و خلق حاضنة معرفية و فكرية لذلك، أصبحت فكرة تأسيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية كجمعية مستقلة مشروعا قابلا للإنجاز تعهد به عدد من الناشطين منذ سنوات في هذا المسار في أكتوبر 2010 ويسّرت الثورة التونسية وإقرار حق التّنظم حصول المنتدى كجمعية على ترخيص العمل القانوني في مارس 2011. وتجمع بين العمل الميداني والتشبيك المحلي والإقليمي والدولي والبحث المعرفي الملتصق بالشواغل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المنتدى والانتقال الديمقراطي مرحلة جديدة ودور جديد

واضح إذن أن ظهور المنتدى على الساحة الوطنية لم يكن مسقطا ولا قرارا مرتجلا تزامن مع المد العاطفي لإنتصار الثورة وانهيار النظام بل جاء تتويجا لعمل امتداد عقدا من الزمن في مواجهة الاستبداد يعد ظهوره تدشينا لمرحلة جديدة مواكبة لمسار التحول الديمقراطي الذي دخلته الحياة الوطنية.

ورغم أولوية المسألة السياسية في المرحلة الانتقالية الأولى وتدفق الحراك الاجتماعي الداخلي في عدة جهات وطفرة النزعة المطلبية وارتفاع أعداد ضحايا الهجرة النظامية وتداعيات الحرب الأهلية في ليبيا، فإن المنتدى توصل في الفترة بين سنتي 2011 و2017 إلى تحقيق ثلاث رهانات:

- تموقع المنتدى في فضاء المجتمع المدني الجديد بخلفية حقوقية واجتماعية وبنزعة ميدانية مكنته من أن يتحول إلى محور تشبيك للحركات الاجتماعية التقليدية والجديدة.
- تمكن بفضل تقاريره وإصداراته ومواكباته لمجمل الملفات من توسيع دائرة عمله وتأثيره في صفوف شرائح متنوعة للمجتمع
- تطور دوره وصار مفاوضا جديا مع الجهات الحكومية والرسمية.

و انطلاقا من تصوّر بأن للمجتمع المدني دورا حاسما في تنمية النشاط السياسي و الفكري المستقل عن الدولة ودوائر النفوذ وفي نشر ثقافة الديمقراطية و حقوق الإنسان و في النضال ضد كل أشكال التفاوت و الهشاشة، فإن العمل كان على خلق مجموعة من الثنائيات لكسر التوجه «الرسمي» لاحتكار الرؤية للحقوق و الحريات و ترجمتها عبر سياساته العمومية (تعليم، صحة، نقل، بيئة...) وتبريرها و الترويج لها انطلاقا من مأسسة البحث المعرفي و الاحصائيات انطلاقا من تصوّر أحادي. وكانت رؤية المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقوم على مجموعة من الثوابت:

- أوّلا: تكريس ثقافة حقوق الإنسان وتوسيع مشاركة المواطنين في العملية السياسية لضمان حقوقهم بأنفسهم وللمساهمة في بناء الوعي الجماعي الرافض للاستبداد والمؤسسات الحامية للديمقراطية والضامنة للحوكمة الرشيدة ولمقاومة الفساد وهو ما يشترط دعم مسار العدالة الانتقالية حتى يحقق أهدافه في المساءلة وتحديد المسؤوليات والمصالحة وحفظ الذاكرة ومنع تكرار الانتهاكات.

- ثانيا: المساهمة في بلورة رؤية وطنية وشمولية لمواجهة خطر الإرهاب والتطرف ووضع برامج عمل ميدانية تربوية وثقافية وتنموية كفيلة بمحاصرة تمدد الفكر التكفيري وتأثير المجموعات العنيفة الإرهابية المهددة بنسف كل المسار الديمقراطي وكل الإرث النضالي للحركات الاجتماعية.

- ثالثا: بناء قوة ضغط لتجسيد المكاسب الدستورية ووانتاج معرفة كفيلة بتحويلها إلى مكاسب فعلية من خلال القوانين والسياسات العامة للدولة خاصة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية واستعدادا لبناء مؤسسات الديمقراطية المحلية.

- رابعا: العمل على توحيد الحركات الاجتماعية الناشطة في مختلف حقول المجتمع المدني وبناء شبكة جديدة للحركات الاجتماعية « تنسقية الحركات الاجتماعية « كإطار عمل مشترك و جديد يوحد طاقات (المنظمات والجمعيات والفعاليات الناشطة في المجال الاجتماعي استجابة للمطالب المشروعة لهذه الحركات الاجتماعية وتعزيزا لقدرات المجتمع المدني في تأطير التحركات الاجتماعية و تشبيكها مع بقية أقسام المنتدى البحثية (قسم العدالة البيئية والمناخية، قسم المرصد الاجتماعي التونسي، قسم الدراسات الاقتصادية، مرصد التفاوت الاجتماعي، قسم العدالة في مجال الهجرة، قسم العدالة الانتقالية، قسم البحوث حول الانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية للنساء العاملات) و التي تضم أكثر من 150 باحث/باحثة بصفة دائمة أو عرضية وفي بلورة البدائل والتقدم نحو ديمقراطية اجتماعية عادلة بين الفئات والجهات و بناء قوة التغيير المجتمعي الديمقراطي.

وَفّرَ مناخ الحرية الذي لحق الثورة - 2011 - فضاءات مدنية وسياسية جديدة وخارج الاطر الكلاسيكية للتفكير وللفعل تجاوزت بنسقها السريع وديناميكيتها المربعات السابقة لمرحلة التسلطية السابقة لسنة 2011 التي كان يتحرّك ضمنها المجتمع المدني والتي لم تنجح رغم صدق الإرادات في فرض إصلاحات ديمقراطية جذرية على نظام بن علي.

هويّة المنتوج البحثي للمنتدى: بين التحليل العلمي ومعالجة المشاكل الاجتماعية الناتجة عن سياسات السلطة المُهَيمِنَة

لقد سجلنا طوال السنوات المنقضية صعودا تلقائيا للحركات المواطنية المدنية والنقابية والنسوية والشبابية المرتبطة بالدفاع عن الحقوق السياسية، والحريات العامة والفردية، ومطلب المساواة بين الجنسين وحقوق الأقليات، ومجالات الإبداع الفني و الثقافي. فكانت تعبيرا عن الوجه الآخر المعلن لصمود المجتمع وتوقه إلى حياة افضل، ورفضه للتسلطية والهيمنة بكلّ اشكالها ولعودة سياسة العنف والإفلات من العقاب. كما كانت كلّ هذه الحركات رافعة فعلية للمطلب الديمقراطي ولمعاني الحرية والعدالة و الكرامة في جميع أبعاده. و تميّز فعل جزء من المجتمع المدني بخط نضالي وفكري يدافع فيه عن الحقوق الأساسية (اجتماعية، اقتصادية، بيئية...) للفئات المهمّشة والمنسيّة وكان حاضنة للفاعلية الاجتماعية الميدانية (بأدوات تحليل سوسيولوجية حيث استطاع التمييز بين التجركات الاجتماعية العفوية و بين التلقائية وبين العشوائية) و بانفتاح على الواقع الاجتماعي بآلية «تاريخ الزمن الراهن».

و انتقلنا من المقاربة الكلاسيكية التي عرفت سجالاً حول ثنائية الحياد والمتوقع بين رأي أوّل يعتبر انعزال الباحث في العلوم الاجتماعية وعمله مع فريقه في مخابر اكاديمية وابتعاده عن كل شكلٍ من أشكال الانحياز/الالتزام الاجتماعي شرط أساسي لإثبات «علميةً» الاشتغال العلمي ومصدرا وحيدا للشرعية الاكاديمية البحثية، ورأيٌ ثانٍ يدافع عن الضرورة النقدية في العلوم الاجتماعية والانسانية وعن شرعيّة الانحياز/ الالتزام الاجتماعي المعلن الذي لا يلغي حاجة المعرفة العلمية في العلوم الاجتماعية إلى مصادقة الجماعة العلمية، لكنه يمدّها بشرعية التموقع إلى جانب الفئات والمجموعات والطبقات المضطهدة نتيجة السياسات النيوليبرالية المؤسسة بدورها على خلاصات وتوصيات الخبراء والباحثين في العلوم الاجتماعية المصطفين إلى جانب القوى المهيمنة على الدولة والاقتصاد.

هذا التموقع «الفكري» والبحثي» الملتزم أكسب الحركات الجديدة الهوامش والمقصيين والمغيبين صوتا ونقلهم من اللاّمرئية الى قلب النضال السياسي و ساعدت من خلال حضورهم داخل الفضاء العمومي على تجاوز الحدود النخبوية للمطالبة بالحقوق والحريات والإصلاحات الديمقراطية ونقلت محور الصراع الى المجتمع التحتي وفكت الطوق عن المشاركة السياسية الواسعة.

وهو منهج عمل لم يعد عفويا ومناسباتيا بل صار الخيار الثابت للمنتدى في تناول تحوّلات الفعل الاحتجاجي والمواطني ضمن رؤية تحليلية وخطط نضالية تبحث عن العلاقة بين الاحتجاج كتمرّد أو مقاومة أو حركة مطلبيةّ والطلب الديمقراطي الكلي في بعديه الشاملين الحقوقي و السياسي.

وقد كان ذلك جليّا سواء من خلال البحث والدراسات أو الرصد الدّائم أو الحضور الميداني في تأكيد العلاقة الفعلية بين الحركات الاجتماعية وأشكال الفعل المدني والسياسي الجديدة، في ظل أزمة الأشكال القديمة و بالتالي العلاقة بين موجات الاحتجاج الرّاهنة والمطلب الحقوقي والديمقراطي والتنموي عموما كمطلب ما انفك يتحوّل الى مطلب مركزي في الصراع.

لذلك كان القول بأن الفعل الاحتجاجي ليس فعلا عقيما ولا فعلا تخريبا كما يراد تشويهه. بل هو في سياقات تشكله ومطالبه وخطابه وآثاره جزء من الفاعلية الديمقراطية. فمشاركة الناس في الحياة العامة لا تختزل فقط في مدى إيمانهم بالانتخاب والديمقراطية التمثيلية بل تتعدى ذلك من خلال فعلهم الاحتجاجي، بحيث ان الواقع يشهد اليوم أن الديمقراطية التمثيلية المأزومة تعيش في تونس كما في العالم ضغط ديمقراطية الشارع و الإحتجاج . فمقولة إيجابية «الفاعل الميداني» تأكدت قبل الثورة وأثناءها وبعدها، لأن المطلب الحيوي حين ينشأ من

حياة الناس ويرتبط بمعاناتهم يُنشئ كذلك حامليه وجمهوره الفعلي والمادي، فهو الدّافع الذي يحرّك الأفراد والمجموعات، ويحوّلهم إلى فاعلين من أجل قضاياهم. فهم العالمون بها وبأبعادها، والقادرون على خوض المعارك من أجلها بحماسة ونحن اليوم نعدّ أنفسنا فاعلا ميدانيا ملتصقا بالقضايا اليومية وجزء من قوى النقد والتغيير الاجتماعيين وقوة اقتراح لبدائل ديمقراطية وتنموية.

تثمين هذا التقارب والتضامن المقاوم بين الحركات الاجتماعية ومؤسسته من شأنه أن يمنح المجتمع المدني وحركات الاحتجاج دورا مغايرا للدّور الذي اضطلع به في السنوات الأولى للثورة والقائم على بناء التسويات والتوافقات التي قدمت كخيار إنقاذ وطني وانتهت الى توافقات مضادة للثورة وخادمة للفساد واعطت شرعية للانقلاب على الديمقراطية في جويلية 2021.

لذلك فإنّ هزيمة هذه العائلة السّياسية و المدنيّة الواسعة انتخابيا وفشلها المزدوج في بناء قوة سياسية متماسكة و ومستقرة و في تغيير السياسات العمومية عبر المشاركة في الحكم بأشكال مختلفة أو عبر التجربة البرلمانية يؤكد العكس، بل مكّن خصومها السياسيين رغم فشلهم الكامل من ملأ الفراغ ومهّد لصعود شعبوية تسلطية هي بصدد نسف ما راكمته التجربة الديمقراطية التونسية الناشئة وبصدد تهديد الدولة والمجتمع وتفكيك أجسامه الوسيطة الضامنة لديمومة المسار الديمقراطي وساهم في خلق حالة خيبة مواطنية وشعبية واسعة من التجربة الديمقراطية برمّتها .

لم يتحرر المجتمع بعد أكثر من عقد من سقوط رأس النظام من التفاوت في النفاذ الى الحق في إنتاج الثروة و في تقاسم عائداتها و لا من سياسات الاحتقار و التهميش بل تزداد أوضاعه المعيشية سوءا واتسعت الفوارق بين الطبقات الاجتماعية.

منهجية انتاج المعرفة النقديّة

ويأتي دور انتاج المعرفة النقديّة خارج الاطر الكلاسيكية فرصة لعودة متسارعة للمسألة الاجتماعية إلي قلب النقاش السياسي الديمقراطي في ظلّ سياسات تقشفية ستكون منهكة للفئات الهشة والمتوسطة وستُفرض بالقوة القمعية العمياء للدولة في ظل ضعف مشروعيتها الشعبية. فإننا لا نستطيع أن نفصل بين النضال من أجل العدالة الاجتماعية والحريات و الحقوق وهو ما لن يتحقق دون تغيير لموازين القوي بخلق القوة المواطنية الوازنة لبلوغ الهدف. وهذا ما يمكن أن يتحقق إذا تخطّينا المعرفة «التقليدية» و «النخبوية» إلى نوع من المعرفة البديلة والنقدية التي تسبر عمق المهمّش اللامرئي. وذلك من خلال البحث في علاقة بين هذه المجموعات والدولة والعلاقة بين هذه المجموعات وجملة من الفاعلين (وسائل إعلام، جمعيات، أحزاب سياسية، إلخ.). إلى جانب محاولة كشف الديناميكيات الداخلية لهذه المجموعات (علاقات القوة وعدم المساواة) وصولا إلى تصور الذات والآخر، ولا سيما الشعور بالانتماء والمواطنة كما تتيح هذه المقاربة حسب البيئة امكانية تقدير البعد المجالي للهشاشة في عالقة بالأرض والموارد وعمق الصراعات عليها في ظل أخطار بيئية ومناخية لا تزال تبحث عن حلّ.

إنّ أغلب القناعة اليوم تؤكّد أنّ استمرار غياب هذه القوة السياسية البديلة المتضامنة لن يساعد على تجاوز مأزق التغيير الديمقراطي المعطّل وفي حال عدم تجاوز هذه العطالة، سيكون من العسير على الحركات المنفردة تغيير موازين القوى فلا ديمقراطية عادلة دون صراع فعلي يتم بشكل صريح داخل الحقل السياسي و من أجل تغيير السياسات العمومية وطرق الحوكمة و بناء مؤسسات الدولة الديمقراطية . وهذا لا يتمّ إلا بضرورة اعتماد معرفة نقديّة تعيد النظر في العلائق المجتمعيّة و تقوم بتعرية الجذور لمسبّبة للهشاشة بشقيّها المرئي و اللامرئي.

بداية هذا التجاوز تضع الفاعلين أمام مهمتين ضروريّتين أولها الخروج من حالة العزلة و ضعف التشاور وتجاوز الإجهاد والإنهاك الذي يطالهم جميعا بسبب التفكك الدّاخلي او بسبب تصاعد التضييق على الحريات المهدّد للكلّ وثانيها هو العمل على بناء تضامنات واسعة دائمة في ما بينها ومع بيئتها الاجتماعية المنتظرة لردّة فعل إيجابية بعد تلاحق الخيبات.

ومن خلال رصد تجرعمل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بما هو مثال على التّعدد والتّنوع والتّجربة الحاصلة لعديد الفاعلين الديمقراطيين الاجتماعيين في مجالات التعبئة و المناصرة و البحث وإنتاج المعرفة و لعب دور الفاعل المضادّ في حقل العلوم العلوم الاجتماعية و الانسانية. وتأتي هذه المقاربة في اطار تطوّر منظومة البحث في هذه العلوم وتطوّر المناهج خاصّة الكميّة منها مما يجعلها أكثر قابليّة لفهم تعقّد الظواهر الاجتماعيّة و تدفع إلى قراءتها من منظور مختلف و الدفع بجيل جديد من الباحثين/ات ذا تقليد مختلف قادر على تجاوز معوقات منظومة البحث الرسمية و فتح سبل جديدة لمحاولات قراءة الواقع و ربطه بالتغيير المجتمعي و الاجتماعي[3].

دقة البيانات و الرصد كمدخل لاستشعار الظواهر الاجتماعية

ارتأى المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية سنة 2013 إنشاء قسم وهو المرصد الاجتماعي التونسي ليعنى حصريا بالمسألة الاجتماعية بشكل مستمر ومعمق وتحليلي، إلى جانب الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المناصرة القانونية والسياسية. وهو تمشي بعد ملاحظة غياب هيكل مستقل يهتم بالمسألة الاجتماعية. في ذلك الوقت، كانت المصادر الوحيدة التي توفر المعلومات حول الحركات الاجتماعية وتقوم بتحليل المسائل الاجتماعية هي مصادر حكومية رسميّة. هذه المصادر غالبا ما وفّرت معلومات غير مكتملة عن الحركات الاجتماعية اذ اقتصرت على حركات العمال (الإضرابات، وإيقاف العمل، والاعتصامات، وما إلى ذلك) و لم تتطرق الى حركات الفلاحين، أو حركات العاطلين عن العمل، أو حركات المواطنين، إلخ...كما تعمد هذه المصادر الرسميّة تميل، فيما يتعلق بالمؤشرات الاجتماعية المتعلقة بشكل خاص بالبطالة والفقر والهشاشة، بشكل منهجي إلى إخفاء حقيقة عمق هذه الظواهر من خلال اعتماد طرق غير دقيقة في الاحتساب والتحليل مما يسمح بتقديم جداول وأرقام تقلص من حجم التفاوت الاجتماعي[4].

3 انظر حكيم بن حمودة، البحث العلمي من منظور مختلف: دراسة سوق نهج اسبانيا مثالا، جريدة المغرب، تشرين الأول/أكتوبر 2022، متاح على bit.ly/3rrh7Bw

4 علاء الطالبي، تجربة المرصد الاجتماعي التونسي 2013-2020، معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة في الجامعة الأميركية في بيروت، ص. 2-25، 2021.

ويقوم عمل المرصد على معاينة كل جوانب المسألة الاجتماعية وتحليل المعطيات وتقييم السياسات الاحتماعية المعلنة والتفكير في مؤشرات اجتماعية جديدة غير مسقطة وتتماشى مع الواقع على الارض و طرحها للنقاش صحبة الباحثين المختصّين والتفكير فيها بكل التزام واستقلالية. ويتم وضعها محصّلة النقاشات و البدائل لصالح عمل الحركات الاجتماعية.

العمل على التقليص من حدّة انقسام الحركات الاجتماعية

على الرغم من السياق التونسي الذي تميز منذ حكم النظام القديم بتعبئة اجتماعية هامة حول القضايا القانونية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، لاحظ المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية نقصا في الترابط بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين اذ تحرك العمال في خليج المنستير حول ظروف عملهم فيما تحرك ضحايا التلوث الذي تتسبب فيه المنشآت الصناعية بالمنطقة لرفض إنشاء مصانع وبسبب سوء معالجة مياه الصرف الصحي وهو ما أدى إلى سلسلة من ردود الأفعال شملت جميع متساكني الجهة. ومع ذلك، فإن الحركات الاجتماعية لا تزال معزولة ومتمحورة من ناحية على الحالة الصحية والعواقب الاقتصادية التي ستؤثر على للصيادين / المزارعين ومن ناحية أخرى على حقوق العمل في المصانع. التدخل هنا يبدو على غاية الأهمية حيث أن عددًا من الحركات التي تظهر في تونس تواجه طريقا مسدودا، ويعود ذلك جزئيًا إلى عدم قدرتهم على تجاوز مرحلة الاحتجاج أي عدم القدرة على تقديم مقترحات بديلة. لذلك من الضروري التشبيك بين الحركات وتوفير مساحات لدعم الحلول المقدمة لتجاوز المشاكل بطريقة متكاملة وهيكلية. يتطلب حل مشكلة خليج المنستير تغييرا في نشاط الشركات نحو نمط إنتاج أقل تلويثا بالتوازي مع تعديل حكومي لحقوق العمل، وإدارة أفضل للمنشآت العمومية (محطات معالجة مناسبة من حيث الموقع والحجم) من أجل توفير الرفاهية للسكان وإنعاش الاقتصاد السمكي والزراعي.

بُعث المرصد الاجتماعي التونسي ليعكس رغبة المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تقديم رؤية شاملة لجميع المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تعبر عنها الحركات الاجتماعية وفي توفير مساحات لصياغة البدائل من أجل حل هذه المسائل بشكل فعال. وعبر تعزيز الحوار المجتمعي الذي يكمل الحوار الاجتماعي التقليدي إذ لم تعد المسألة الاجتماعية تتعلق فقط بالمسائل الداخلية للشركة ولكن أيضًا بالمسائل الخارجية المتعلقة بالحفاظ على البيئة، والاندماج في حياة المجتمع الذي تنشط بمحيطه، والمساهمة في البرامج المحلية للتنمية والتكوين والصحة والتهيئة الحضرية المحلية ومكافحة الإقصاء والفقر... إلخ.

و من المهم أن يترافق ظهور مجتمع مدني متنوع ومناضل مع ظهور مؤسسة مواطنية مستعدة للتحاور مع جهات فاعلة جديدة. ومن المهم التحاور مع جميع الأطراف المعنية بالمحيط الخارجي اذ من الممكن أن توفر أسئلتهم فرصا أو تطرح تحديات.

غير أنّ الدور الأهو أيضا العمل على إنتاج المعرفة الموجهة لغتها ومخرجاتها للفاعلين الاجتماعيين والنابعة أيضا من الشارع وواقع الهامش، إلى جانب مواصلة خلق فضاءات تلاقٍ وحوار وتبادل تجارب وممارسة للفعل المدني والمواطنية على شاكلة المؤتمر الوطني للحركات الاجتماعية والمواطنية[5] والذي ولدت خلاله مبادرات مهمة أو مهرجانات فنية معينة (سينما الهواة، قليبية مثلا). وهو ما يفتح مجالا عريضا للتوثيق والكتابة والتحليل والإنتاج المعرفي النقدي والمجدّد للتقدم بالنقاش وعدم اجتراره دون بناء فعلي. ولعلّ ذلك يمكّن من خلق بديل سياسي نابع من المجتمع المدني، ولكن ذلك يستوجب مناقشة وتوحيد الرؤى والعمل على المدى الطويل ضمن أهداف اجتماعية وسياسية، وحقوقية، واضحة، ومتكاملة. إلى جانب المراجعة العميقة للمشهد المدني وقبول مبدأ الحسم في بعض مكوناته التي لن يكون لها مكان مستقبلا بفعل حدودها ونقاط ضعفها الداخلية وانعدام إمكانية معالجة مشاكلها. ولكن هذا لا ينفي العمل على تعددية المشهد، وتكامله ضمن رؤية وقيم جامعة، والقطع مع ممارسات سابقة، والعمل على انتظام المراجعات. فتراكم تجميع الأرقام والاحصائيات يؤدي إلى استنتاجات مهمّة.

فعلى سبيل المثال، في التقرير السنوي للمنتدى لسنة 2020 للحركات الاجتماعية والاحتجاجية اكّد الملاحظات والاستنتاجات التي تمّت صياغتها في سنة 2016 وهي تواصل المسألة الاجتماعية او المطلبيّة الاجتماعية عبر النسق المرتفع للاحتجاجات (نوعيّة المطالب، تعدد الفاعلين الاجتماعيين). و تم تسجيل عدد من الأوقات المحددة للتعبئة و المرتبطة أساسا بعديد النضالات الاجتماعية المنظم{ة (غير المهيكلة في نقابات) و في قطاعات و مواضيع نختلفة. (تحرك جمنة حول استرجاع الأراضي الفلاحية و تفعيل الاقتصاد التضامني (2013)، مانيش مسامح (حول قانون المصالحة سنة 2015)، بيتروفاكت (تلوث البحر للمؤسسات البترولية سنة 2016)، اعتصام الكامور المسؤولية المجتمعية للمؤسسات البترولية سنة 2017، فاش نستناو (مناهضة الإجراءات التقشفية للدولة في 2018)، تعلّم عوم (مناهضة الإفلات من العقاب البوليسي سنة 2018)، اعتصام نساء الهوايدية من أجل الحق في الماء سنة 2019 و مانيش مصبّ حول الحق في بيئة سليمة سنة 2021) هذا إضافة إلى عديد التحركات الأخرى المختلفة.

من الكمّي إلى التحليلي: تحديد المشاكل، استباق الأزمات وتقديم البدائل

سمحت أوراق التحاليل والدراسات في المنتدى بقراءة التحولات الكميّة واستنتاج الازمة الكبرى التي تمر بها تجربة الديمقراطية التمثيلية «الشرعية» بعد انتخابات 2019 في مقابل ديقراطية اجتماعية ينادي بها الفضاء الاحتجاجي و في قطيعة تامة مع الأحزاب السياسية وهي المؤسّسة لما حدث في تونس بعد 25 جويلية 2021. لقد أصبحت المبادرات التنظيمية والشعبية خطوط عمل للحركات المبتكرة والإبداعية التي تهدف إلى كسر الحلقة المفرغة للديمقراطية غير التمثيلية العاجزة عن استيعاب التقاربات التي تقسم المجتمع.

إنّ هذا المنهج المعتمد في المنتدى شامل يتجاوز مجرد المراقبة وجمع البيانات الكمية، ويحاول قراءته قراءته كمؤشرات عبر مستويين:

5 انعقد بتونس أيام 10 و11 و12 ديسمبر 2021 بمبادرة من المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تحت شعار «مقاومات متضامنة من أجل الكرامة والحرية والعدالة الاجتماعية» وبمشاركة واسعة لـ 600 ناشط شبابي وجمعياتي وباحثين يمثلون أكثر من 72 جمعية و37 حركة شبابية واجتماعية من مختلف الجهات.

- أوّلا: بناء ودعم الوعي والتفكير الاحتجاجي النقدي لسياقها، الإشارة إلى إخفاقات السياسات العامة ثم تسليط الضوء على أوجه عدم المساواة التي تقسم المجتمع التونسي عبر دراسات مشتركة بين اقسام المنتدى (قسم الدراسات الاقتصادية ومرصد اللامساواة)[6].

- ثانيا: الاستفادة من المواد البحثية الهامة التي تم إنتاجها ونقلها إلى الجهات الفاعلة الاجتماعية لاعتمادها وتحويلها إلى مسألة مناصرة وقوة ضغط مبنية على أسس جيدة ومستنيرة. وقد نجح المنتدى منذ عام 2014 في وضع نفسه على هذا النحو وإعادة تركيز النقاش العام على المسألة الاجتماعية، دون أي مساومة على الحقوق والحريات، وبعيدا عن الخلافات الأولية حول مسألة الهوية.

يحتفظ المنتدى بثلاثة دروس رئيسية من مشاركته المستمرة في الفضاء الاحتجاجي ومع الجهات الفاعلة الاجتماعية واعتماده هذه المقاربة:

- أوّلا: تأصيل العشرات من الحركات الاحتجاجية في البلدات الصغيرة والأرياف: وذلك عبر قراءة شاملة للعلاقة بين جغرافيتين: جغرافية الاحتجاجات وجغرافية الفقر (أنظر الخرائط التفاعلية للحركات الاجتماعية على منصة المنتدى[7]). إضافة إلى «دمقرطة الفضاء الاحتجاجي» في ضوء ظهور جهات فاعلة محلية جديدة وأشكال وأدوات احتجاجية جديدة، مما يدل على صحوة مواطنية واسعة ورغبة في المشاركة السياسية. وهو ما يؤدّي إلى خلق مساحة احتجاجية أوسع ولم تعد تعتمد على المركز و/أو هيمنة فئات معينة. كما أنّ إشراك الجهات الفاعلة التي تعرف مجالات عملها يؤدّي إلى تعبئة الموارد المحلية والرمزية (الذاكرة الجماعية المحلية) والشعور بتثمين الالتزام ومضاعفة شبكات التعبئة.

- ثانيا: التقارب والتفاعلات المتكررة بين الفاعلين الاجتماعيين التقليديين والحركات الاجتماعية الناشئة من خلال فرص إنشاء وتشكيل هويات جماعية وجسور ومساحات مشتركة جديدة و الوصول إلى تجارب مقارنة وتحالفات تضامنية أقوى بين الحركات الشعبية. ثم يلي ذلك تقديم مجال سياسي أوسع لمختلف المطالب. ولا يعني هذا التقارب تغييراً بنيوياً منهجياً في طبيعة وأدوات الصراع الاجتماعي والسياسي وفي موازين القوى، لكنه يظل يشكل بدايات بناء تضامني بأفق سياسي يتجاوز الفئوية.

- ثالثا: الذي يؤطر ويبني العديد من الحركات الاجتماعية ويساهم في نقل التناقضات إلى المجال المؤسسي والقانوني. وتشكّل الدستور كمحور أساسي في التعبئة والمجادلة التي تعتمدها الفاعلون المعنيون في علاقتهم بالدولة، الأمر الذي نقل العديد من الحركات من التعبئة والمناصرة إلى المفاوضات وإبرام الاتفاقيات وفرض القوانين (مثل جمنة، الكامور، قرقنة، العملة غير النظاميين، قانون 38، الخ.

خاتمة: المعرفة النقدية ودور المجتمع المدني

إنّ العمل على التأسيس لنوع نوع فريد من العلاقة بين الباحثين والنشطاء والفاعلين مهمّ جدا لفك ألغاز لغاته ورموزه ومساءلة مراميه وتطلعاته وإمكاناته. ففي مواجهة تجارب ومحن الازدراء والظلم والحُكرة يمكن أن للباحثين في العلوم الاجتماعية في تفاعلهم مع النشطاء والفاعلين في مجال التغيير الديمقراطي وحقوق الإنسان أن يطوّروا مقاربات نقدية تبني وتنطلق من حق الأفراد والمجموعات في الكرامة والاعتراف. انطلاقا من كل هذه الأوّليات والافتراضات تتساءل في هذا الملتقى عن ممكنات تحالف وتفاعل البحث النقدي في مجالات العلوم الاجتماعية المختلفة مع نشطاء وفاعلي ديناميات الفعل المدني والحقوقي المنشغل بقضايا التغيير الديمقراطي وحقوق الإنسان، حول حدود الانحياز وعتبات الموضوعية في هذا التفاعل، وكذلك حول مساحات تحققه، وأخلاقياته، وتقنيات عمله.

وانطلاقا من مراكمة التجربة ومحاولة للاجابة على سؤال: «أي دور للباحثين والباحثات في العلوم الانسانية والاجتماعية، والقانونية والاقتصادية والاتصالية؟ وكيف يمكن التأسيس لبحث علمي فاعل وملتزم، و جيل جديد يناضل بالفكرة وجنبا إلى جنب مع الفئات الهشة». يمكن خلق روابط جديدة مع المجالات الأكاديمية والثقافية والفنية بفضل تكثيف المساحات المدنيّ التي يتمّ للأكاديميين والفنانين للعمل على قضاياهم. إلى جانب تحسين آليات التواصل وتحريك الأحداث والمنتديات المخصصة للمناقشات البناءة حيث تلعب المجتمع المدني دورًا أساسيًا في الدعوة للبدائل الاجتماعية والاقتصادية على المستوى السياسي. مع ضرورة تطوير نماذج وأسس تعاون بديلة للعمل من شأنها أن تلهم المبادرات الأخرى - خلق شراكات وبناء قدرات وتمكين المجتمع المدني المحلي والخبراء والفاعلين الاجتماعيين والمشهد الثقافي والفني وتعزيز الأصول ومطوريها ووالترويج والدعم لإنتاج المعرفة القائمة على الأدلة والمنهجية الصارمة موجودة أيضًا بشأن فعالية الأدوات في إنتاج المعرفة بما في ذلك فهم نماذج الشراكة. وهو هذا ما من شأنه أم أن يُخفّف من الهوّة البحثية بين الجامعة والباحثين الفاعلين من جهة، وبين الفئات المهمّشة وهؤلاء الباحثين من جهة أخرى. و يدفع بوحدة «الباحث» و«المبحوث» لتحويل البحث واشكالياته ومشاكله واولوياته، و«المبحوث» ومشاكله واولوياته، إلى قضية مشتركة ونضال تعاضدي وفق استراتيجية واضحة.

هذا التمشي المنهجي الذي سيحاول المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية اعتماده سيكون من الجمع في فضاء واحد وعلى مراحل عدّة، باحثين وباحثات شباب في العلوم الانسانية والاجتماعية والقانونية والاقتصادية للبحث والنقاش و التفاعل طيلة اسبوع في شكل ورشات وحلقات نقاش وجلسات عمل مع مجموعة من الفئات الهشة (عاملات المنازل، عاملات الفلاحة، االعمال غير النظامين، عملة القطاع الهش، المهاجرون...) لخلق قنوات اتصال واستيعاب بين الباحثين والفئات المعنية، لفك حالة الافتراضي وعدم الفهم بين الطرفين و تنتهي بكتابة ميثاق للبحث العلمي الملتزم بقضايا حقوق الانسان عموما ومسألة العدالة الاجتماعية والاقتصادية خصوصا، ولبلورة خطة عمل مع المنتدى واستراتيجية للتشبيك المشترك بين الباحثات والباحثين لخلق ارضية عمل جماعية.

والهدف هو خلق جيل جديد من باحثات وباحثين ملتزمات/ ملتزمين بالمسألة الحقوقية لتأسيس أرضية عمل ونضال وتشبيك فيما بينهم، وتفتح امامهم طريق للنضال عن طريق المعرفة النقدية.

6 انظر المنتدى التونس ي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، عدم المساواة في تونس، آذار/مارس 2022، متاح على https://ftdes.net/rapports/inegalites.ar.pdf

7 انظر الفورم، التقرير الرقمي للمرصد الاجتماعي التونسي، شباط/فبراير 2024، متاح على https://al-forum.org/TableaudeBoard

عندما يصبح الجمهور هو الزبون: التحولات في/من مهنة العمارة والتخطيط في مصر عقب 2011 - دراسة لحالة عشرة طوبة

يحيى شوكت وأحمد زعزع

مقدمة

دفع الهتاف الشهير خلال الثورة المصرية «عيش! حرية! عدالة اجتماعية!» بعض المتخصصين في مجالات مختلفة إلى ترجمة المطلب الأخير إلى سياسات يُعمل بها على أرض الواقع. بوصفنا معماريين، فقد شجعنا هذا على العمل في قضايا الإسكان والأراضي والعمران بشكل عام. في البداية، عملنا من خلال الإنتاج المشترك مع المجتمع المحلي والمبادرات التوعوية وحملات المناصرة عبر التصميمات والمقاطع المصورة والمواد الكتابية.

في عام 2014، ومع بداية انحسار الموجة الثورية، نشأت «عشرة طوبة»، عندما قرر ثلاثة معماريين توحيد عملهم المتمحور حول المجتمعات المحلية، وتأسيس مركز يكون بمثابة استوديو أبحاث تطبيقية متعدد التخصصات يدعم المجتمع المحلي والسكان الذين يسعون إلى تحسين أوضاعهم السكنية أو تطوير أحيائهم. وبعد ما يقرب من عقدٍ من العمل، تهدف هذه الورقة إلى تقديم استعراض متعمق حول جهود مؤسسة «عشرة طوبة» للوصول إلى سياسات أكثر عدلاً للإنفاق العام وممارسات التخطيط الحضري، وزيادة الوعي بشأن القوانين والجشع السائد في سوق العقارات، والتعاون مع المجالس المحلية من أجل رفع مستوى المبادرات وتدريب الممارسين المستقبليين على اتباع أساليب تضمن تحقيق العدالة المكانية.

وسنفعل ذلك من خلال تقديم سرد يشرح الأساليب الرئيسية المتبعة التي جرى تطبيقها، من خلال توضيح أولاً السياق الذي أدى إلى ظهورها، قبل الانتقال إلى الجزء الثاني من الورقة الذي يتناول تأسيس مؤسسة عشرة طوبة، ثم سنخوض خلال الجزء الثالث في الأساليب التي طورتها المؤسسة.

نستعرض في الجزء الأول من الورقة بعض المعلومات الأساسية عن الإسكان وأوجه الإجحاف الحضري وكذلك المعاناة التي أدت إلى اندلاع ثورة 25 يناير 2011، وذلك لِتوضيح سياق الحراك الناشط والعمل الحقوقي خلال الثورة وبعدها. ثم يمضي الجزء الثاني لشرح التحولات المهنية لاثنين من المؤسسين المشاركين الثلاثة للمؤسسة التي حدثت خلال هذه الفترة، وهي مقدمة ضرورية قبل التطرق إلى تأسيس مؤسسة «عشرة طوبة» ذاتها. ويبحث الجزء الثالث بتعمقٍ في الأساليب والأدوات التي طورتها مؤسسة «عشرة طوبة»، من خلال مناقشة عمليات تطوير الأبحاث السياسية والتحديات التي تواجهها، والعمليات التشاركية مع المجتمعات المحلية. وتقدم الخاتمة ملخصاً للنقاط الأساسية التي ناقشناها في كافة أجزاء الورقة.

2011 لم تأت من فراغ: الكوارث الحضرية في عهد مبارك

إن الانتهاك الثابت والمطرد لحقوق المصريين في الإسكان الذي يحدث منذ عام 2014، جعل الكثيرين يتناسون معاناتهم في عهد مبارك، بل ويتمنون بالفعل «ولو يوماً» من أيام حكمه (ابن بلد 2014). وخلال فترة حكمه التي امتدت لثلاثة عقود (1981-2011)، نزح ملايين السكان فعلياً من منازلهم وقُتل المئات، سواء بسبب إهمال النظام أم رغبته في الحصول على منازلهم. وبالنسبة لحوادث الإهمال في عهد مبارك، لا توجد واقعة أكثر فداحة من زلزال 1992 في منطقة دهشور، الذي أدى إلى تشريد أكثر من 100 ألف أسرة في غضون دقيقة واحدة (شوكت ودينا المزاحي 2023). وكان ما يقرب من نصف هذه العائلات يعيشون في قرى قريبة من مركز الزلزال.

وبعد عامين من تلك الكارثة، عانت قرى في صعيد مصر بشدة جراء مجموعة من الأحداث المروعة التي حدثت دفعة واحدة، عندما شُردت 22 ألف عائلة بسبب السيول (ريليف ويب 1994). ولقي 600 شخص في قرية درنكة مصرعهم بسبب الزيت الملتهب المتسرب من خزانات الديزل التي ضربها البرق وحملته السيول إلى القرية، وهو ما أدى إلى تدميرها. وفي أيلول/سبتمبر 2008، لقي عدد كبير للغاية من الأسر التي تسكن أحياءً فقيرة مصرعهم وخسر الناجون منهم منازلهم، عندما انهار جزء من هضبة المقطم على بيوتهم المبنية بجهود ذاتية في حي الدويقة بالقاهرة (شوكت وخليل والمغازي 2018). ولولا مستويات الإهمال التي تصل إلى حد الإجرام في الرقابة التنظيمية على البناء، لكان من الممكن تجنب كثير من الوفيات والخسائر المادية في المنازل. كان الإهمال حاضراً أيضاً في طريقة إعادة تسكين كثير من المتضررين بشكل غير مستقر، أو ببساطة التخلي عنهم تماماً.

من ناحية أخرى، تضرر كثيرون بسبب رغبة النظام في الحصول على منازلهم، لأسباب لا تتعلق مطلقاً بسلامتهم. فقد كان الزلزال ذريعة لتسريع وتيرة إخلاء وهدم كثير من المجتمعات المحلية داخل المدن بدعوى أنها تمثل خطورة. وفي الفترة بين عامي 1997 و2010، أُخليت 30 ألف أسرة على الأقل من منازلها بسبب مشاريع إزالة العقارات بالأحياء الفقيرة في القاهرة، التي كان العديد منها بتوصيةٍ من مشاريع التحسين العقاري (شوكت 2013).

وفي مدينة الأقصر الصغيرة، هُجر عدد كبير من سكان منطقتين من أجل السياحة، وهما: مدينة القُرنة القديمة (الجزيرة - دون تاريخ) ومن يسكنون في المناطق التي تعترض مشروع إحياء طريق الكباش (ماكغراث 2010). أيضاً أدى برنامج الإصلاح الاقتصادي والتكيُّف الهيكلي ذو الطابع النيوليبرالي الذي بدأ العمل به في عام 1991 - وهو برنامج سيء السمعة بسبب آثاره الاقتصادية السلبية على الطبقات الفقيرة والعاملة - إلى عمليات طرد لا حصر لها من المساكن الشعبية بعد ارتفاع أسعار الفائدة على قروض الإسكان التعاوني المدعومة بمقدار خمسة أضعاف ما كانت عليه بين عشية وضحاها (الأهلي 1991).

وفي الريف المصري، من المعروف أن تحرير سوق الأراضي الزراعية قد أدى إلى طرد قرابة مليون أسرة من أراضيها (سعد 1999). وإلى جانب خسارتهم لمصدر رزقهم الأساسي، فقد عدد كبير منهم أيضاً منازلهم التي كانت جزءاً من العزب التي تقع فيها أراضيهم (مركز الأرض لحقوق الإنسان 2004).

لم تحدث كل عمليات النزوح هذه دون مقاومة. فقد خاض السكان معركة قانونية ضد قرارات نزع الملكية والإخلاء، أو قدموا مناشدات إلى هيئات الأمم المتحدة - بمساعدة منظمات حقوقية في كثير من الأحيان - وقد تمكن بعضهم، مثل أهالي عزبة خير الله وجزيرة الذهب من الفوز بدعواهم القضائية (تضامن 2013؛ التحالف الدولي للموئل، 2009). في حين خسر آخرون قضاياهم، كما هو الحال مع أهالي حكر أبودومة (صبحي 2005). حدثت عمليات تعبئة شعبية أيضاً، وإن كانت نادرة، من خلال تنظيم مظاهرات أو اعتصامات ضد قرارات الإخلاء أو المطالبة بتوفير مساكن بديلة (حسنين 2008؛ فهمي 2005؛ موهوب 2006).

وعند فشل الدعاوى القضائية، لم يكن أمام السكان سوى الوقوف بثباتٍ على أرضهم خلال عمليات الإخلاء، مثل مستأجري الأراضي، الذين ألقي القبض على كثير منهم، بينما فقد المئات حياتهم (مركز الأرض لحقوق الإنسان 2004). ناضلت حركات ناشطة أخرى من أجل حقوق الإسكان، وإن كان ذلك بطريقة غير مباشرة، مثل القضية التي رفعها المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية على وزارة الإسكان لتخصيصها أراضٍ لمطوري عقارات مقربين من النظام بمقابلٍ زهيد للغاية (الورداني 2010).

تحول ضروري: مطالب 2011 وتأسيس عشرة طوبة

في عام 2011، عجلت المظالم الكثيرة في عهد مبارك إلى اندلاع الثورة التي أطاحت به، وإحياء العمل الحقوقي في مختلف أنحاء مصر. وتعددت المنظمات واتسع نطاق عملها، بسبب الموارد المحدودة للغاية والمناخ الأمني بالغ التقييد. لكن المساحة المدنية التي انتزعت من براثن النظام جعلتهم قادرين على توسيع نشاطهم من مجرد العمل بصفة أساسية على إدارة الأزمة، والاندفاع إلى تلبية الحالات الطارئة، إلى معالجة أصل المشكلة. تزامن هذا التحول مع موجة من المتخصصين الذي قرروا الاستقالة من وظائفهم الثابتة التي لا تتضمن أيّ عمل نشاطي، من أجل الالتحاق بالحملات السياسية وتكوين مبادرات اجتماعية واقتصادية والانضمام إلى المنظمات الحقوقية (ستادنيكي 2015).

وكانت عشرة طوبة واحدة من تلك المنظمات. فقد أسسها معماريون قرروا إعادة توجيه تعليمهم الخاص بتصميم المنازل وتخطيط المدن، ليتحول من خدمة الحيز الخاص إلى تلبية الاحتياجات العامة بشكلٍ رسمي. إذ إن لدى مصر تاريخ من المحامين الذين يعملون دون أجرٍ، أو يؤسسون منظمات توفر خدمات قانونية مجانية مثل مركز هشام مبارك للقانون، والمركز المصري لحقوق السكن، ومنظمات معدودة أخرى. ويتمتع الأطباء والجماعات الدينية أيضاً بتاريخ من تأسيس مراكز رعاية طبية خدمية تعتمد على التبرعات الخيرية، مثل مركز غنيم للمسالك البولية وأمراض الكلى، ومؤسسة مجدي يعقوب لأمراض وأبحاث القلب، والجمعية الشرعية التي تدير عدة مستشفيات.

أما عن مجال الإسكان، كان لدينا بالفعل منظمات موجودة من قبل 2011، والتي كانت تعمل على ترميم المنازل أو المساعدة في بنائها، غالباً من خلال القروض الصغيرة، وبشكلٍ أقل من خلال الإعانات، مثل مؤسسة «الحياة الأفضل» الأهلية. لكن عدد قليل من المعماريين ومخططي المدن قدموا خدمات تصميم وتخطيط مجانية. خلافاً لاتحاد غرف المهندسين والمعماريين الأتراك، الذي يقدم الدعم المهني للأسر ذات الدخل المنخفض ويلبي احتياجاتها في مجالات الهندسة المعمارية والتصميم الحضري والهندسة المدنية (غلوبال ديزاين نيوز 2023). وفي الوقت ذاته، كان ثمة نقص شديد في الأبحاث السياسية المستقلة التي تتناول قضايا الإسكان في ذلك الوقت.

وبالطبع فإن تكلفة توفير المساكن تفوق كثيراً تكلفة تقديم مشورة قانونية أو تلقي رعاية طبية. مع ذلك، بالنسبة لقضايا الإسكان، فإن الحل لا يتضمن بالضرورة بناء منزل. ربما ينبع أحد التفسيرات على هذا التصور من كيفية النظر والتعامل مع العمارة باعتبارها مهنة النخبة. وبالتالي، ينظر أيضاً إلى السكن على نحوٍ صارم باعتباره سلعة اقتصادية، وليس خدمة، وقد ترسخ هذا التصوّر منذ فترة طويلة. إذ يشجع التعليم الجامعي، حتى في الكليات الحكومية حيث تعلمنا، الطلاب على تصميم مشروعات لا تمت إلى واقع غالبية المصريين بصلة، مثل المراكز التجارية وناطحات السحاب والفيلات المترفة والمجمعات السكنية المغلقة.

ويقتصر الجانب الاجتماعي للعمارة على حالات نادرة تتضمن تصميم مباني الإسكان الاجتماعي، أو مصادرة المساكن العشوائية لهدمها. وبعد التخرج، فإن الطبقة الاجتماعية تساعد المرء أكثر من المهارات في الحصول على وظيفة أفضل، حيث يكون العملاء فيها من الطبقة الوسطى العليا أو رجال الأعمال أو الأفراد الأثرياء القادرين على تحمل تكاليف تطوير تصميمات خاصة بهم. يمكننا القول إنها تصميمات من النخبة إلى النخبة. ويجب على أولئك المعماريين الذي يرغبون في التوسع أكثر وتأسيس شركاتهم ومكاتبهم الخاصة أن يكونوا قادرين على الوصول والتعامل مع العملاء الذين يمكنهم دفع تكاليف عقاراتهم وتصميماتهم الخاصة، وكذلك رأس المال اللازم لإنشاء شركاتهم.

وقد تعمق يحيى شوكت، أحد المؤسسين المشاركين، كثيراً في هذا المسار، أيّ تصميم الفيلات الخاصة والمنتجعات السياحية والمراكز التجارية، في الشركات الهندسية التي عمل بها وأيضاً خلال عمله المستقل. وقد تمكن من العثور على مكتب استشائي متخصص في تصميم المباني العامة والإسكان الاجتماعي، وعانى بشكل مباشر من العوائق التي تقيد قدرتنا على إيجاد مخرج من أزمة الإسكان. وقد أدى هذا إلى استكشافه المبكر لضرورة معالجة السياسات على نحو أفضل من خلال مدونة أنشأها مباشرة عقب كارثة انهيار صخرة الدويقة في عام 2008، تسمى» وزارة الإسكان الظل".

عقب ثورة 2011، توسعت المدونة لتصبح مبادرة تبحث بشكل أكبر في أزمة السكن من خلال الوثائقيات وتحديد القضايا السكنية والحضرية الرئيسية المدعومة بالبيانات (شوكت 2013)، مستلهمةً من كتاب «تخطيط إسطنبول | Mapping Istanbul»، الذي يقدم بيانات مهمة عن العاصمة التركية في كتاب شيق وجذاب للغاية. وقد توطد هذا التحول المهني الرئيسي بعد الانضمام إلى «المبادرة المصرية للحقوق الشخصية» لمدة عامين.

بينما اكتسب أحمد زعزع، أحد المؤسسين المشاركين الآخرين، خبرة خاصة في التصميم التشاركي من خلال عمله مع مجموعة «مَدْ"[1] في مشروعات تشاركية مختلفة مع المجتمعات المهمشة، مثل عمله مع سكان حي ماسبيرو لإعادة تطوير الحي بالكامل من منظور مجتمعي. وقد تضمن المشروع أيضاً هيئات حكومية بوصفها من أصحاب المصلحة والأطراف المعنية الرئيسية خلال عملية التخطيط التشاركية. وهو ما أدى إلى ظهور ديناميات سياسية مختلفة في مشاريع التجديد الحضري، خاصةً من ناحية ميل الحكومة إلى إيلاء أولوية لقيمة الأرض ذاتها والإمكانات الاستثمارية، بغض النظر عن القيم الاجتماعية أو التراثية. أثارت صياغة السرديات الرسمية بطريقة تدعم أهداف الحكومة الاستثمارية الحاجة الماسة إلى وجود منصة تقدم سرديات مضادة من خلال تنظيم أنشطة توعوية وحملات مناصرة.

وفي النهاية، نشعر أن ما دفعنا إلى إعادة توجيه هذه الأدوات بينما نسأل أنفسنا، «كيف يمكن أن يتحول الجمهور إلى زبون»؟ هو الوعي بأوجه عدم المساواة الاجتماعية، إلى جانب خبرتنا المهنية بوصفنا معماريين ممارسين، وأيضاً الخبرة المباشرة التي نتمتع بها في التعامل مع الهيئات الحكومية سواء بوصفها زبون أو جهة تنظيمية.

1 مجموعة مستقلة من مخططي المدن الذين يعملون في مجال التطوير الحضري بالتعاون الوثيق مع المجتمعات المحلية في الأحياء المحرومة والمهمشة. انظر على سبيل المثال: (مَدْ 2015)

تأسيس استوديو للأبحاث

بعد كثير من الاجتماعات والمناقشات، قررنا أن «عشرة طوبة» ستعتمد على إعادة توجيه الخبرات الحالية في مجال التصميم لتواكب المتطلبات الاجتماعية. وكانت رؤيتنا المبدئية لِلمكان مستلهمة جزئياً من المعماريين والمخططين الذين تعاملوا مع المجتمعات المحلية، وليس رجال الأعمال أو الحكومات، باعتبار أنها هي الزبون. ومن بين من ألهمنا منصة «العمارة من أجل الإنسانية | Architecture for Humanity» ذات الطابع الخيري (التي تعرف الآن باسم «تعاونية المصادر المعمارية المفتوحة | Open Architecture Collaborative»، والتي سعت إلى الجمع بين المعماريين «الغربيين في الغالب» والمجتمعات المحلية «التي تنتمي في معظمها لبلدان الجنوب») إضافةً إلى الشركات المعمارية التي تخدم الصالح العام، وأحد الأمثلة البارزة على ذلك هي الشركة التشيلية «إلمنتال|Elemental»، التي تشتهر حالياً بتصميمات الإسكان العام، التي تخلت عن نمط التصميم الموحد من أعلى لأسفل في المجمعات السكنية الذي ظل سائداً طيلة عقود، من خلال الإنصات إلى احتياجات السكان وتلبيتها.

مع ذلك، لم يكن عمل عشرة طوبة سيقتصر فقط على إيجاد حلول تصميمية للمشاكل، كما هو الحال مع بعض المبادرات الأخرى التي ركزت في استجابتها للاحتياجات الحضرية والسكنية على الحلول المعمارية والحضرية. وفي الواقع، لم نكن راضين عن الأبحاث والبيانات المتعلقة بقضايا الإسكان والتطوير الحضري التي كانت متاحة حينها، والتي نقلت صورة متحيزة أو غير مكتملة أو ببساطة غير دقيقة عمّا رأيناه على أرض الواقع. ورأينا أيضاً أنه لتوسيع نطاق التغيير في الوقت ذاته، فإن نشر وتشارك البيانات مع المجتمعات المحلية والمختصين الآخرين الذين يرغبون في إحداث تغيير، سيساهم في تعزيز الجهود. وهنا، وجدنا بعض الإلهام، إضافةً إلى كتاب «تخطيط إسطنبول» الذي أشرنا إليه سابقاً والذي يعد واحداً من الجهود المعمارية البارزة. فقد دفعنا هذا إلى اتخاذ قرار منذ البداية أننا سنعمل في حلقة محددة لا نخرج عنها من التصميم والتطبيق المدعوم بالأبحاث الواقعية.

وبعد عقد تقريباً، باتت مؤسسة عشرة طوبة تتألف من وحدتين تلتزمان بهذا المبدأ. وحدة سياسات الإسكان (الدراسات) ووحدة العمليات التشاركية والمعرفة (التطوير بالمشاركة). تعمل وحدة سياسات الإسكان بشكل أساسي على تطوير أبحاث تهدف إلى تغيير السياسات، وكذلك مقالات تهتم بالمصلحة العامة تتناول الجمهور العريض المتأثر بهذه السياسات. وأصبح مشروعها الأساسي يُعرف باسم «مرصد العمران»، مع تنظيمها في الوقت ذاته ورش عمل وتدريبات تعتمد على المنهجيات البحثية التي طورتها. أما عن وحدة العمليات التشاركية والمعرفة، فهي تركز على التواصل وتبادل المعرفة. وقد طورت هاتان الوحدتان مجموعة محددة من الأدوات، التي سنبحث في مدى تطور بعضها أو نجاحه أو فشله في الفقرات التالية.

تحليلات سياسية مضادة

حتى عام 2012، كانت معظم التحليلات السياسية المتاحة للجميع - النادرة أصلاً للغاية - تصاغ من منظورين فقط: وجهة نظر الحكومة أو المؤسسات المالية الدولية والوكالات المانحة. وبطبيعة الحال، كان هذا انعكاساً لمصالح تلك الهيئات والوكالات، ونظراً لعدم وجود أيّ منابر

أخرى بديلة، فقد باتت تمثل المصدر المعلوماتي الوحيد لقضايا العمران. مع وجود استثناء يتمثل في كتب ومقالات ميلاد حنا (حنا 1988، 1996)، التي على الرغم من كونها معقولة فلسفياً، لكن المعلومات الإحصائية وبعض التحليلات السياسية التي تضمنتها كانت في ذلك الحين قديمة للغاية.

مثل غيرنا من بعض المبادرات التي تأسست في فترة ما بعد الثورة مثل «تضامن» و«محليات»، قررنا الكتابة من منظور آخر، ألا وهو منظور السكان. ولهذا أسسنا مرصد العمران ليكون بمثابة فرع عشرة طوبة الخاص بتحليل السياسات ونشرها، والذي تطور فيما بعد ليصبح وحدة سياسات الإسكان (الدراسات). وفي أولى سلاسلِه، «حقائق وأساطير التخطيط العمراني في مصر»، استعرض المرصد نظام التخطيط العمراني السائد الذي يقدم مخططات الحداثة العليا الهرمية ذاتها لمختلف مشاكل الإسكان منذ الخمسينيات، دون تحقيق أيّ نجاح ملموس في توفير منازل لائقة.

ووضحنا كيف ولماذا فشلت كافة البرامج السابقة في تلبية أهدافها الاجتماعية، وطالبنا بتحسين نُهج التخطيط المتبعة. وعلى مدى السنوات القليلة التالية، طورنا أدوات كثيرة لمساعدتنا في التحليلات السياسية، ونقدم في الجزء التالي شرحاً لبعض الأدوات الرئيسية.

أ. تحليلات مدعومة بالبيانات

وفي واحدة من أولى السلاسل الأخرى بعنوان «موازنة العمران»، قررنا تحليل بنود الإنفاق بالموازنة العامة للدولة على الإسكان والنقل والمرافق، لإثبات أنها لا تعتمد على النطاق الجغرافي للسكان أو مدى الحرمان. واستند هذا على إيماننا بأننا سنجد البيانات التي نحتاجها إذا بحثنا عنها في مواقع الهيئات الحكومية، وعندها كنا نقوم بنسخ صفوف الأرقام من ملفات PDF إلى جداول Excel سلسة يسهل إدارتها. وقد أثمر الجهد المبذول، ووضعنا منهجيتنا لجمع البيانات وأدوات التحليل التي يمكن للباحثين أو النشطاء الاستفادة منها في القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي يرغبون في استكشافها.

ومنذ ذلك الحين، طورنا أدوات لاكتشاف أساليب احتكار السوق من خلال تحقيق بعنوان «من يملك القاهرة؟» حول الملكية النفعية النهائية، ومن خلال تقدير نسبة المصريين المنتفعين من الشركات العقارية المملوكة للدولة. وهي أدوات عملنا على نشرها وتعميمها من خلال ورش العمل والتحالفات، مثلما نفصل في الجزء التالي.

ب. المواد البصرية

كان لهذه التحقيقات المتعمقة جمهوراً من الأوساط الحقوقية والأكاديمية، وكان هؤلاء هم هدفنا منذ البداية. سواء أكان ذلك نوع من الدعم التقني للمنظمات التي ينصب تركيزها أكثر على القضايا المحلية، أم لتقديم سرديات بديلة لتلك السائدة التي تتكرر دون تفكير في قاعات المحاضرات وبين المعماريين ومخططي المدن والاقتصاديين. لكن في معظم هذه الحالات، كان هدفنا الأساسي هو سد الفجوة المعرفية لدى السكان والنشطاء الحقوقيين على حدٍ سواء، بطريقة تعرض وجهة نظر الشارع. وقد دفعنا هذا إلى مواصلة البحث عن أفضل وأبسط وسائل لشرح البيانات لشرائح عريضة من الجمهور، منهم جزء كبير أميون.

لهذا أصبح اعتمادنا الرئيسيّ على المواد البصرية، التي تحولت من صور أنيقة وعصرية ومجردة، تتمحور حول عملنا المعماري، إلى صورٍ تتناسب مع سياق الجمهور الواسع. واستبدلت صور الأشخاص المرسومة بالخطوط التجريدية بظلال أقل تجريدية لرجال يرتدون جلابيب، وحل الجنيه المصري أو العملات المعدنية محل رمز الدولار. وأصبحت الرسومات التوضيحية المباشرة والمولدة بالحاسوب تُرسم باليد. وظللنا نذكر أنفسنا أيضاً أن البيانات ليست الغاية النهائية، وإنما الوسائل اللازمة لشرح أوجه عدم المساواة أو لتوضيح كيفية تطبيق الحلول البديلة.

ج. مقالات لخدمة الصالح العام

نظراً للوقت الطويل الذي يستغرقه إعداد التحقيقات المتعمقة والذي قد يصل لشهور، وبما أنها تحظى بشعبية وسط جمهور محدد فحسب، فقد بدأنا في إضافة طابع صحفي أكثر على عمل المرصد من خلال كتابة مقالات تتناول المصلحة العامة وحاولنا جعلها قصيرة ومقتضبة وأيضاً مواكبة للأحداث قدر استطاعتنا. واستعرضت المقالات الأولى كيفية تأثير الارتفاع الكبير في أسعار الكهرباء على العائلات. ثم تحول تركيزنا إلى إعلانات الإسكان الاجتماعي الموجه لآلاف المتقدمين المحتملين، ونشرنا بانتظام تحليلات مبسطة لتلك الإعلانات، مع تسليط الضوء في الوقت ذاته على المعطيات الأساسية والمحاذير المخفية في المطبوعات الإعلانية الدقيقة.

غالباً ما تكون القوانين، شأنها شأن البيانات، غامضةً وصعبة الفهم. علاوة على ذلك، فإن سرعة وضع وتمرير القوانين المنظمة للعمران التي تؤثر بشكل غير متناسب على الأسر الفقيرة أو غير المستقرة، يجب أن تُقدم بشكلٍ أو بآخر بطريقة أكثر وضوحاً. ولهذا بدأنا بِقانون التصالح في بعض مخالفات البناء، وهو قانون بالغ التعقيد يهدف إلى تقنين المباني المخالفة وفقاً لشروط معينة، ومقابل دفع غرامة.

وقد كُتبت مقالاتنا لتجيب على التساؤلات التي تدور بخلد السكان، مثل: هل سيؤثر هذا القانون عليّ؟ ما الذي يفترض أن أفعله؟ والأكثر أهمية، كم تبلغ الغرامة التي يتوقع أن أدفعها؟ وتمثلت أحد أصعب التحديات التي واجهتنا في هذا القانون في كيفية تقديم نقاط عامة حول شيء يُطبق على كل حالة على حدة مع عدد لا نهائي من النتائج.

وهو ما دفع وزارة الإسكان، وهي الهيئة التنفيذية المسؤولة عن تطبيق القانون، إلى إصدار كتيب استفسارات نادر يتضمن مخططات مدعومة بمجموعة مختلفة من الأمثلة، التي استخدمناها فيما بعد من أجل صياغة تفسيراتنا الخاصة. وقد تمثل أحد التحديات الأخرى في كيفية جمع المعلومات عن الغرامات المختلفة التي تطبقها الحكومة حسب المحافظة أو حتى المدينة. ولهذا في البداية، لم نتمكن سوى من تقديم الأرقام التقريبية الواردة في القانون، إضافةً إلى عدد قليل من القرارات الأولية التي أصدرتها المحافظات بشأن قيمة الغرامات.

وخلال الأشهر التالية لسن القانون، بدأت المحافظات واحدة تلو الأخرى في تنفيذه، مع إصدار مجموعة كبيرة من التشريعات الداعمة له أو إجراء تعديلات عليه. وقد استجبنا لذلك بإنشاء صفحة مخصصة لهذه الملفات والتشريعات، مع تحديثها دورياً لتواكب أيّ إصدار أو تعديل جديد.

العمليات المشتركة: التطوير التشاركي

بالتوازي مع وحدة سياسات الإسكان، بدأت عشرة طوبة العمل في وحدة التطوير التشاركي في عام 2016 للعمل عن كثب مع المجتمعات المحلية لإنتاج خطط عمل تشاركية لتطوير الخدمات والأماكن العامة في المناطق الفقيرة والمحرومة. وكان الهدف من هذه الوحدة هو إشراك الأطراف المعنية المختلفة، ودمج السكان والمنظمات المجتمعية والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والهيئات الحكومية ذات الصلة. لكن، وبشكلٍ سريع، تكشف واقع جديد يحكم عملية التخطيط المشترك هذه في أحد المشاريع التشاركية الذي تشرف عليها عشرة طوبة، عندما أعرب المسؤولين الحكوميين عن تحفظهم بشأن إشراك السكان في تقييمات الاحتياجات القائمة على المشاركة وحظروا كل عمليات التخطيط والمسح.

كانت هذه رسالة واضحة بأن العمل الميداني بات الآن مقيداً وأصبح من غير الآمن التواصل مع المجتمعات المحلية دون تصريح أو رقابة رسمية. لم تؤثر هذه المعوقات على عملية التطوير التشاركي فحسب، بل فرضت تحديات أيضاً على أيّ بحث ميداني وجعلته غير آمن. وبالتالي، كان علينا إعادة توجيه جهود التواصل والمشاركة مع المجتمعات المحلية وإدارتها بطريقة مختلفة. لهذا أصدرنا دليل إرشادي لتطبيق تقدير الاحتياجات بالمشاركة، الذي يتضمن مجموعة متنوعة من الأدوات البحثية والتخطيطية التي صممت لتوفر طرق سهلة وسريعة لغير المتخصصين من أفراد المجتمع ونشطاء المجتمع المدني والطلاب لعمل تقدير احتياجات بالمشاركة متكامل.

لكن خلال الآونة الأخيرة، برزت مداخل جديدة عبر الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية التي تعمل عن كثبٍ مع المجتمعات المحلية المهمشة، والتي أتاحت إمكانية الوصول إلى الميدان مرة أخرى من خلال نوعية من المشاريع التي تركز على تقديم الخدمات (مثل العناية بالبنية التحتية وإدارة النفايات وتوفير الخدمات الصحية، وما إلى ذلك). وتتقاطع هذه الأنواع من المشاريع بشكل مباشر مع قضايا أخرى مثل أوجه التفاوت الحضري ومستوى المعيشة والرفاه الاجتماعي والاستراتيجيات المناسبة لإدارة المناطق الحضرية. وتُصمم خلالها أدوات تشاركية شاملة لعدة تخصصات. ويثري التداخل الحادث بين مختلف التخصصات العمليات بأدوات من بؤرة الاهتمام ذاتها والتي تهدف إلى تحقيق التواصل مع مختلف فئات المجتمع وإشراكهم في العمليات.

وعادت وحدة التطوير التشاركي إلى عملها بفعالية، وتوسع الآن نطاق تواصلها ليشمل مزيداً من المنظمات غير الحكومية في المناطق الحضرية والريفية على حدٍ سواء. وعلى الرغم من صعوبة إقامة روابط مع المنظمات غير الحكومية المتقاربة معنا في التفكير والتي تتفق مبادئها مع مبادئ عشرة طوبة - ويعزى ذلك في الأساس إلى ندرة مثل هذه المنظمات للأسباب التي ذكرناها سابقاً - فقد كان لهذه الشراكات دوراً محورياً في إحياء إمكانية التواصل مجدداً مع الحقائق على أرض الواقع.

بغض النظر عن الإمكانيات الجديدة، فقد كانت عملية الهيكلة الاستراتيجية حتمية، وذلك للتغلب على قيود العمل الميداني. وبما أن المنتجات المختلفة المنبثقة عن وحدتي عشرة طوبة تتمحور حول المنتفعين من البيئات العمرانية، فإن الجمع بين هذه المنتجات يمكن أن يعود بالنفع على جمهور أوسع نطاقاً. وبالتالي، فقد صممنا وحدة ثالثة لتوسيع نطاق تواصلنا مع الجمهور والجهات المستفيدة.

الأدوات التوعوية والتعليمية

نقوم هنا بالتركيز مجدداً على الأوساط الأكاديمية، فقد عثرنا على جوانب مثل العدالة المكانية الاجتماعية وتغير المناخ والحق في المدينة وإشراك المجتمع، وغيرها من المسائل، التي لا تشملها المناهج الجامعية ولا تتناولها بصورة جوهرية. علاوة على ذلك، كانت الفجوة بين الأوساط الأكاديمية والجمهور لا تزال واسعة بدرجة جعلت كلا الطرفين يعملان بمنأى عن بعضهما البعض في عالمين منفصلين. وبالتالي، أصبح من الضروري الاستعانة بأدوات تعليمية مختلفة في عملنا، لتعزيز التواصل وبناء جسور قادرة على إيصال الحقائق والحجج العلمية إلى الجمهور بطريقة مناسبة وسهلة. ومن ثم، أسسنا وحدة إنتاج المعرفة، ونتناول في الجزء التالي بعضاً من أدواتها الرئيسية.

أ. التوعية والتعبئة

تأتي قدرة الوسائط المتعددة على تعزيز التعليم من جمعها بين الكتابة والصورة والصوت مع حرية تامة في تخيل وصنع عوالم وسياقات مختلفة. إضافةً إلى سهولة تداولها عبر مختلف المنصات ووسائل التواصل الاجتماعي، لإيصال حقائق وأفكار مهمة ولزيادة الوعي لدى طائفة واسعة من الجمهور. ونقدم هنا عنصر جديد يركز على التوعية والتعليم، لتحويل أبحاثنا ودراستنا الجارية والسابقة إلى مواد مُبسطة وسهلة الفهم، تستهدف عموم الناس وتتجاوز أوساط مخططي المدن والمعماريين المحترفين الصغيرة.

أُختبرت الأدوات الإعلامية المختلفة لنشر منتجاتنا والتأكد من وصولها على نطاق واسع، بما في ذلك مقاطع الرسوم المتحركة والروايات المصورة والرسوم البيانية والبودكاست. كانت «لينا في المدينة» أول محاولة لاختبار مثل هذه الأدوات، من خلال إنتاج سلسلة رسوم متحركة قصيرة تقدم سرديات مضادة بشأن القضايا المتعلقة بالعمران من خلال حجج وحقائق بسيطة من مصادر موثوقة. وركزت حلقات «الموسم الأول» من «لينا في المدينة» على النمو الحضري العشوائي لإبراز أسباب هذا النمط العمراني السائد في القاهرة. وتناولت مواضيع وقضايا مثل أصل المساكن العشوائية وأسباب تكاثرها، وتاريخ السياسات العمرانية والإسكان العام والسردية الرسمية في التعامل مع العشوائيات، من خلال عرض سجل تاريخي لنمو القاهرة الكبرى. وقد منحتنا هذه الأداة قدرة كبيرة على التنقل بحرية بين السياقات والأزمنة المختلفة، وقدمت المنتج النهائي بأسلوب بسيط جعله يصل بسهولة إلى فئة من الجمهور لم نتمكن يوماً من الوصول إليهم. شجع هذا عشرة طوبة على الاستفادة من تجربة الأدوات الإعلامية، وبدأت في مشروع مرتقب لإنتاج سلسلة من الروايات المصورة، التي تركز على التداخل بين العمران وتخطيط المدن والمجالات الأخرى كالبيئة والاقتصاد والسياسات العامة، وغيرها من القضايا.

ب. تبادل المعرفة: ورش العمل والدورات التدريبية بوصفها أدوات للتعلّم

من ضمن المحاولات الأخرى التي خضناها لتوسيع نطاق وصولنا، كان التعليم أحد الأهداف الرئيسية الأخرى لنشر مبادئ فهم معاني المدينة العادلة، معتمدين في ذلك على خبرة المؤسسين المشاركين في تدريس تخطيط المدن، التي ساعدت كثيراً في تحديد أوجه القصور التي يجب التصدي لها من خلال سرديات تعليمية أكثر شمولية. وهي سرديات جرى اختبارها على مدار السنوات العشر الماضية في عشرة طوبة، حيث أثبتت ورش العمل ونماذج التدريب كفاءتها في الوصول إلى الطلاب والمعماريين المبتدئين، من ناحية المشاركة في تبادل المعرفة والخبرات والمهارات فيما بين الأكاديميين والممارسين. وقد أعطت ورش العمل فرصة للمشاركين والخبراء متعددي التخصصات لممارسة التدريب العملي على قضايا تتعلق بالتخطيط العمراني والإسكان في مصر.

وبينما ركزت التدريبات على المشروعات الحقيقية التي تديرها عشرة طوبة، وإشراك الطلاب في العمليات التي تجري على أرض الواقع. فقد انصب تركيز آخر تدريب على أدوات جمع وتحليل البيانات لإجراء سلسلة من الأطر الزمنية الديناميكية لعناصر مختلفة تساهم في إنتاج وإدارة المساكن العشوائية في مصر. وجاء هذا التدريب ضمن مجموعة من الأنشطة الأخرى، في إطار تحالف «تَحَيُّز» الذي شكلته عشرة طوبة بالتعاون مع منصة «مجاورة» و»منصور للعمارة والترميم»، لإنشاء معهد العمران للدراسات التطبيقية، وهو معهد متعدد التخصصات يركز على العمران والمجالات المختلفة التي تتقاطع معه، على المستوى المحلي وأيضاً الإقليمي في إفريقيا والشرق الأوسط.

وهو برنامج تعليمي تكميلي مكرس لتعزيز العدالة المكانية والاجتماعية، وكذلك العدالة البيئية، ضمن المشاريع العمرانية. ويتحقق هذا الالتزام من خلال منهجيات غير استخراجية تعمل في إطار تعددية المجالات والمناهج. ويتبنى ممارسات سياقية مهمة غير إلزامية، من خلال الاعتماد على العمليات التشاركية، خاصةً من خلال تمكين أصحاب المصالح المختلفين.

ومن خلال تبني النهجين التوعوي والتعليمي، سعينا جاهدين إلى إنتاج المعرفة وتبادلها بصورة تشاركية مع طائفة أعرض من الجمهور. وقد خلق هذا التوسع فرصاً للشراكة مع مجموعات متنوعة من مختلف التخصصات التي تتوافق رؤيتها مع المنظور الأخلاقي للمؤسسة. وقد هيأت هذه الشراكات المناخ أمام المؤسسة والقطاع بشكلٍ عام من أجل تعزيز التنمية الذاتية وتحقيق التمكين.

خاتمة

مر قرابة عقد على التحول المهني الذي قمنا به، وهو عقد أبسط ما يمكن قوله عنه هو أنه كان شاقاً على السكان من الناحيتين السياسية والاقتصادية، ولا يسعنا سوى التأكيد على أنه لا يزال هناك الكثير لإنجازه. وكان علينا خلال هذا العقد تجاوز تعقيدات معقدة بصورة مطردة، مثل التقييدات الأمنية على جمع البيانات، وطبيعة المعلومات المسموح بنشرها، وتقلص عدد المنظمات التي يمكن التعاون معها.

بالتوازي مع ذلك، وسعت عشرة طوبة نطاق جمهورها، فبعد أن كانت تركز على المعماريين ومخططي المدن، أصبحت الآن تصل إلى طائفة متنوعة متعددة التخصصات والخلفيات، من الشركاء والقراء على حدٍ سواء. مع ذلك لا يزال التحدي الماثل أمامنا هو: كيف يمكن لمثل هذا النهج أن يساهم في ارتفاع مستوى معيشة سكان المدن والقرى في مصر؟ وأن يشجع الأجيال الجديدة من المعماريين والمخططين وباقي الممارسين على الإقرار بالجانب الاجتماعي لمهنتهم؟

المراجع

Al-Jazeera, “Egyptians Evicted to Unearth Tombs,” 27 June, 2023, available at: https://www.aljazeera.com/news/20063/12//egyptians-evicted-to-unearth-tombs .

Cam McGrath, “Rights Egypt: Families Uprooted as Sphinxes Revive,” Inter Press Service, 23 February, 2010, available at: https://www.ipsnews.net/201002//rights-egypt-families-uprooted-as-sphinxes-revive/.

Global Design News, “Imprisoned Turkish Architects and Human Rights Activists Ayse Mücella Yapici, Tayfun Kahraman and Can Atalay Win the Esteemed 2023 European Prize for Architecture,” 8 September, 2023, available at: https://globaldesignnews.com/imprisoned-turkish-architects-and-human-rights-activists-ayse-mucella-yapici-tayfun-kahraman-and-can-atalay-win-the-esteemed-2023-european-prize-for-architecture/.

Habitat International Coalition, “Geziret Ed-Dahab Island, Cairo, Egypt: Inhabitants Face Expulsion to Give Way to Private Development Projects,” 2 June, 2009, available at: https://www.hic-net.org/geziret-ed-dahab-island-cairo-egypt-inhabitants-face-expulsion-to-give-way-to-private-development-projects/.

Madd, “‘Maspero Parallel Participatory Project,” 2005, available at: https://issuu.com/maddplatform/docs/maspero_parallel_participatory_proj.

Omar Hassanein, “Search for Dead Halted, Residents Strengthen Their Sit-in,” Al-Masry al-Youm, 16 September 2008, available at: https://web.archive.org/web/20201227234807/https://to.almasryalyoum.com/article2.aspx?ArticleID=178786.

Reem Saad, “State, Landlord, Parliament and the Peasant: The Story of the 1992 Tenancy Law in Egypt,” Proceedings of the British Academy, 1999, pp. 387–404,.

ReliefWeb, “Egypt - Floods Nov 1994 UN DHA Situation Report 4,” 22 November, 1994, available at: https://reliefweb.int/report/egypt/egypt-floods-nov-1994-un-dha-situation-reports-14-.

Roman Stadnicki, “Urban Activism in Egypt: Emergence and Trajectories after the 2011 Revolution,” Orient Institute Studies, Vol. 3, 2015, available at: https://shs.hal.science/halshs-01249910

Salma El-Wardani, “Palm Hills: Engine of Growth or Example of Crony Capitalism?,” Ahram Online, 17 December, 2010, available at: https://english.ahram.org.eg/News/1861.aspx.

Tadamun, “Know Your City - `Izbit Khayrallah’,” Cairo Urban Solidarity Initiative, June 2013, available at: http://www.tadamun.info/?post_type=city&p=2741&lang=en&lang=en.

Yahia Shawkat and Dina El-Mazzahi, “Mapping the Fallout of the 1992 Dahshur Earthquake in Egypt,” Built Environment Observatory, 2023, available at: https://marsadomran.info/en/20233031/09//

Yahia Shawkat, Omnia Khalil, and Ali Al-Moghazy, “The Duweika Disaster: Ten Years On,” Built Environment Observatory, 2018, available at: https://marsadomran.info/en/category/state-of-housing/2018-the-dweiqa-disaster-state-of-housing/, https://marsadomran.info/en/category/state-of-housing/2018-the-dweiqa-disaster-state-of-housing/.

ابن بلد، «ولا يوم من أيامك يا مبارك!»، الشروق، 6 أيار/مايو، 2014، متاح على: https://www.shorouknews.com/columns/view.47b6-b07d-53aea8469c5a-aspx?cdate=06052014&id=84bebee5-aee3

الأهلي، «مدينة الأحلام يهجرها الشباب ومئات الأسر تعجز عن الدفع»، 23 تشرين الأول/أكتوبر، 1991. متاح على: http://cedej.bibalex.org/DocumentFrm.aspx?documentID=410964&lang=en

خالد فهمي، «اعتصام سكان برج سليمان المائل أمام ديوان المحافظة»، المصري اليوم، 30 يونيو، 2005، متاح على: http://cedej.bibalex.org/DocumentFrm.aspx?documentID=58214.

مركز الأرض لحقوق الإنسان، «فقد الأرض الزراعية والعنف في الريف»، الشبكة العربية لحقوق الإنسان، 19 أغسطس 2004، متاح على: http://www.anhri.net/egypt/lchr/pr040819.shtml

موهوب، مظاهرات سكان العشش في زينهم، الوفد، 12 مارس، 2006، متاح على: http://cedej.bibalex.org/DocumentFrm.aspx?documentID=814614

ميلاد حنا، «الإسكان والمصيدة: المشكلة والحل»، القاهرة، المستقبل العربي، 1988.

ميلاد حنا، الإسكان والسياسة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996.

نادية صبحي، تهجير جماعي من حكر أبو دومة، الوفد، 13 أبريل، 2005، متاح على: http://cedej.bibalex.org/DocumentFrm.aspx?documentID=58198

يحيى شوكت، العدالة الاجتماعية والعمران: خريطة مصر، 2013، متاح على: http://blog.shadowministryofhousing.org/p/blog-page_2887.html مقدمة

المساهمون/ات

أحمد زعزع - شريك مؤسس ومنسق الأبحاث في استوديو الأبحاث عشرة طوبة.

اندرو فيندال-اغناطيوس - منسق رئيسي للبرامج في مبادرة الإصلاح العربي.

جميل معوض - محاضر مساعد في السياسة والسياسة في قسم الدراسات السياسية والإدارة العامة في الجامعة الأميركية في بيروت.

ديما طوقان - خبيرة وباحثة في مجال التنمية.

دينا الخواجة - أستاذة مشاركة في جامعة القاهرة ومديرة برامج.

دينا وهبة - باحثة ما بعد الدكتوراه في جامعة برلين الحرة في قسم التاريخ والدراسات الثقافية.

سارة ان رانك - نائبة مدير في مبادرة الإصلاح العربي.

علا الصيداني - خبيرة في اقتصاد التنمية والسياسات العامة.

علاء الطالبي - المدير المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

ليا يمين - مبدعة وباحثة ومديرة مشاركة لمركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقيّة (CeSSRA).

ماري نويل أبي ياغي - مديرة مشاركة لمركز العلوم الاجتماعية للأبحاث التطبيقية(CeSSRA).

ماريو ميخائيل - كاتب وباحث في مجالات النظرية الاجتماعية القارية والفلسفة السياسية وعلم الاجتماع السياسي والدراسات الثقافية والتاريخ الاجتماعي والثقافي.

مي عامر - باحثة نسوية في مجال الدراسات الثقافية وتدرّس الانثربولوجيا العمرانية في كلية الهندسة بالجامعة الفرنسية بمصر.

يحيى شوكت - شريك مؤسس ومنسق الأبحاث في استوديو الأبحاث عشرة طوبة، القاهرة.

حول المشروع

يهدف مشروع «بناء التحليل النقدي للسياسات العامة» إلى بناء القدرات الأكاديمية وإنشاء منتديات نقاش متنوعة للمساعدة في بناء الجسور بين الخبرة الأكاديمية وتطوير السياسات. بتعبير أدق، من خلال العمل مع علماء الاجتماع في جميع أنحاء المنطقة وبناء شراكات أكاديمية، نهدف إلى تعزيز قدرة أعضاء مجتمع أبحاث العلوم الاجتماعية على الاستفادة من إنتاجهم المعرفي لغرض تحسين السياسات العامة.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم منبراً للأصوات المتميّزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.

---

contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس